

اسْأَلُوا رَبَّ التَّوَكُّيدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

مُحَمَّدُ حَسَيْنُ ابْنُ الْفُتُووحِ

مَكْتَبَةُ الْبَنَانِ

اسْمُ الرَّبِّ التَّوَكُّيدُ
فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

محمد حسين أبو الفتوح

مكتبة لبنان

مَكْتَبَةُ لَبْنَانُ
سَاحَةُ رِيَّاضِ الصَّلَحِ - بَيْرُوتُ
وَكَلَاءُ وَمُؤَزَّعُونَ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ
© جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ ١٩٩٥
الطَبْعَةُ الْأُولَى . ١٩٩٥
رَقْمُ الْكِتَابِ 01 R 160163
طُبِعَ فِي لَبْنَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾.

صدق الله العظيم

إهداء

إلى رُوح أبي المَرْحوم فضيلة الشَّيخ أَبُو الْفُتُوح مُحَمَّد مُسْلِم الذي حَرَصَ عَلَى
تَوْجِيهِى إِلَى التَّعْلِيمِ الدِّينِيِّ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ . رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ
وَأَسْكَنَهُ فَيْسِحَ جَنَّاتِهِ .

المقدمة

اللغة هي أداة صِلَة ووسيلة تفاهم بين الناس، وطريق من طُرُق الإقناع والاقتناع، يلجأ إليها المتحدث عند إرادة التعبير عما يجول بخاطره، لإفهام السامع له.

ولكلُّ أسلوب يُعبّر به عن مُرادِه، فالأسلوب هو: طريقة لاختيار الكلمات ونَظْمها لتؤثّر في نفس السامع أو القارئ، وتدعم المعنى الذي يريده الكاتب أو المتكلّم ونقله إلى نفس السامع أو القارئ في قوّة. ولذلك تختلف قيمة أقوال الشعراء والكتّاب تبعاً لاختلاف أساليبهم.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بُدّ له من استعمال ألفاظ يفهمها غيره، بحيث تُفيد هذه الألفاظ معنىً مُراداً يُحاول المتكلّم التعبير عنه بهذه الألفاظ الصّحيحة.

وهذا هو ما يُسمّى بالكلام في اصطلاح النُّحاة، فالكلام عندهم هو: اللفظ المُفيد بالقصد الذي يحسن الشُّكوت عليه.

ولا يكون الكلام كلاماً في اصطلاح النُّحاة إلّا إذا تكوّن من اسمين أو من اسم وفِعْل، ليتأتّى الإسناد بين الطرفين الذي به تحصل الفائدة.

وحاصل هذا أنّ الكلام المُفيد يحصل من الجملة المُفيدة، فالجملة هي أساس التعبير وهي التي تنطوي على فكرة في نفس قائلها أو كاتبها.

وهذه الجملة خاضعة - مع كونها صحيحة - للمُناسبة التي تُقال فيها وخاضعة

للعلاقة التي تكون بين المُتَكَلِّم والمُخَاطَب أيضًا، ولا تتم الفائدة من الكلام، كما لا يتم التفاهم إلا إذا روعيت كل هذه الأحوال التي تمرّ بها الجملة، فلن يؤدي الكلام الفائدة المطلوبة إلا إذا روعي حال المُخَاطَب، ليتمكن الكلام في نفسه ويقف على مراده قائله.

ولذلك نرى علماء المعاني يهتمون بهذه العلاقة التي هي بين المُتَكَلِّم والمُخَاطَب، ويعبرون عنها بالحال وظاهر الحال، ونجد هذه العبارة كثيرًا في كتب النحو والمعاني.

فقد نقل الجرجاني عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس^(١)، وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوًا، فقال له أبو العباس: في أي موضع حدث ذلك؟ أجد العرب يقولون: عبد الله قائم ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة، والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم: إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم: جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله لقائم: جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعنى^(٢).

فهذا مثال من كلام العرب وصورة لغوية من صور الكلام العربي تناوله النحاة كما تناوله علماء المعاني، وكان مراعاة ما أحاط بالقول من مناسبات عند النحاة أساسًا لصحة الكلام، كما كانت كذلك عند علماء المعاني، فلا نجد فرقًا لأن موضوع الدراسة واحد، ألا وهو الجملة.

بيد أن النحاة يجانب ذلك وجهوا اهتمامهم إلى الصناعة اللفظية ولم يجمع النحاة كل ما يتصل بأسلوب التوكيد في مكان واحد، ويمكن أن يقال هذا فيما يتصل

(١) لعله يعني أبا العباس (المبرّد) أو ثعلبًا. لاتفاقهما في هذه الكنية في ذلك العصر.

(٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص ٢٤٢ طبعة السيّد محمد رشيد رضا.

بأساليب أخرى، مثل النَّفي والاستفهام، ومعروف سرّ هذا، وهو التزام النُّحاة في عرضهم للمادة العلمية بمنهج العوامل، ومن هنا تفرقت البحوث في مواضع متعدّدة، ومثال هذا أنهم حينما تحدّثوا عن (أن) التي للتوكيد جعلوها مع أدوات لا تُفيد توكيدًا إلاّ أنها اشتركت معها من حيث العمل، وهو النصب، وهكذا في بقية الأدوات التي لا تُفيد توكيدًا.

فنجِد النُّحاة قد عقّدوا بابًا خاصًا بالتوكيد، وقصّروا مُعالجتهم لهذا الموضوع على جانب من جوانبه وهو: التوكيد التابع، ولم يكن هذا الجانب أجلّ جوانبه ولا أهمّها، فهم عُنوا بهذا الموضوع لما له من صلة بالعامل وبالتبعية للمعمول وتسلّط العامل عليه.

أمّا بالنسبة لموضوع أسلوب التوكيد بجميع جوانبه، فنجد أسلوبه وأدواته مبثوثة في كُتب النحو، في أبواب وموضوعات مُختلفة مثل: إنّ وأخواتها، فلم يُجمع هذا الأسلوب في باب يُسمّى أسلوب التوكيد، وهذا هو أحد الأسباب التي دعّتني إلى الكتابة في هذا الموضوع، لأنّه موضوع حيويّ.

وعُلماء النّحو منذ نشأة علم النّحو اهتمّوا بجانب الصناعة اللفظية بالمعاني وبيّنوا أوجه وجوب التوكيد وعدمه، أمّا عُلماء المعاني فهم يتناولون الأساليب ويُعلّلون سبب استعمال أسلوب في مقام دون استعماله في مقام آخر، وانصرفت اهتمامهم إلى المعاني التي يؤدّيها الأسلوب حتّى ظهر الانفصال بين النّحو وعلم المعاني، خصوصًا في الآونة الأخيرة التي ظهر فيها اهتمام عُلماء النّحو بالصناعة اللفظية، ولهذا نجد عُلماء المعاني يعدّون التعبير بالجملة الاسميّة بدلًا من الجملة الفعلية أسلوبًا من أساليب التوكيد.

وعلى هذا نجد أنّ التوكيد سواء عند النحويّين أو البلاغيّين له طرق مُختلفة، فقد يكون التوكيد بالأداة، مثل: التوكيد بأنّ، وقد يكون بحرف من حروف الزيادة، وقد يكون بغير أداة مثل التوكيد بطرق التّقديم والتأخير، وبالقسّم، وقد يكون التوكيد بالتكرار.

وكان لزامًا عَلَيَّ أَنْ أُشيرَ إلى التَّوكيدِ عِندَ البَلاغِيَّينَ، فَقَدَ جاءَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ مِنْهُ كَثِيرٌ، وَذلكَ مِثْلَ التَّعْبِيرِ بِالماضي عَنِ المُضارعِ وبالعَكسِ والتَّعْبِيرِ بِالجملةِ الاسميَّةِ عَنِ الجملةِ الفعليَّةِ مِثْلَ ذلكَ توكيدِ عِندَ البَلاغِيَّينَ، وَلَيْسَ توكيدًا عِندَ النُّحاةِ، إِلَّا أَنَّ النُّحاةَ يُشيرُونَ إلى التَّعْبِيرِ بِالْمُضارعِ عَنِ الماضي بِعَطْفِ المُضارعِ على الماضي. وبالعَطْفِ يَكُونُ المُضارعُ في مَعْنَى المُضَيِّ مِثْلَ الماضي، لاشتِراطِ اتِّحادِ الزَّمانِ في الفَعْلَينِ المُتَعاطِفَينَ، وَذلكَ في مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾^(١).

فَيَقولُونَ: أَي: أَصَبَحَتْ. هَذَا هُوَ عَمَلُ النُّحَوِيِّينَ، وَهُمْ وَإِنْ قالُوا في كُتُبِ النُّحوِ: إِنَّ هَذَا لاسْتِحْضارُ الصُّورَةِ، لَمْ يُشيرُوا إلى أَنَّهُ أُسْلُوبٌ مِنْ أُسَالِيبِ التَّوكيدِ، وَإِنَّمَا قالُوا: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الماضي في المَعْنَى، وَجَعَلُوا هَذَا مِنْ بابِ انْصِرَافِ المُضارعِ إلى المُضَيِّ كَمَا قالُوا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقًّا يَقُولُ الرُّسُولُ﴾^(٢) يُرْفَعُ المُضارعُ (يَقولُ) لِأَنَّ زَمَنَ الفِعْلِ هُنَا لِلحالِ، وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ بَعْدَ حَتَّى إِلَّا إِذَا كانَ مَعْنَى لَلاسْتِقْبالِ.

وبِهَذَا نَجِدُ أَنَّ النُّحَوِيِّينَ يُقَدِّمُونَ الألفاظَ والتَّراكيبَ وَيُبيِّنُونَ كَيْفِيَّةَ اسْتِعْمالِها، أَمَّا أَهْلُ المَعْنائِ فَتَجِدُهُمْ يَهْتَمُّونَ بِالمَعْنائِ وَيُعَلِّلُونَ لاسْتِعْمالِ أُسْلُوبٍ في مَقامِ أُسْلُوبٍ آخَرَ، فَتَجِدُهُمْ يَقولُونَ: إِنَّ التَّعْبِيرَ بِالْمُضارعِ عَنِ الماضي في الآيَةِ الكَرِيمَةِ (فَتُصْبِحُ) لاسْتِحْضارِ الصُّورَةِ وَتَصويرِها، وَكَأَنَّ السَّامِعَ يَرَاهَا أَمامَهُ ظاهِرَةً واضِحَةً جَلِيَّةً، فَيُعائِشُ الصُّورَةَ. وَفي ذلكَ مَعْنَى التَّوكيدِ إِذْ اسْتِحْضارُ الصُّورَةِ، وَجَعَلُها أَمامَ السَّامِعِ أَوْ القارِئِ، وَمُعائِشَتُهُ لَهَا يَجْعَلُهُ مُصَدِّقًا حَيْثُ تَمَكَّنَتْ الصُّورَةُ في ذِهنِهِ بِوُضوحٍ، لِأَنَّها تَمَثَّلَتْ أَمامَهُ بِسببِ اسْتِعْمالِ الفِعْلِ المُضارعِ، وَهَذَا هُوَ غَرَضُ التَّوكيدِ، وَهُوَ تَمَكِينُ المَعْنَى في النَفْسِ.

وَنَجِدُ أُسْلُوبَ التَّوكيدِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ جاءَ مُطابِقًا لِلحالِ وَلِلْمُناسَباتِ الَّتِي أُنْزِلَ

(١) سُورَةُ الْحَجِّ الآيَةُ ٦٣.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الآيَةُ ٢١٤.

فيها بأروع صورة وأجمل بيان في ألفاظ مُتناسِقة لها وَقَعها وأثَرها في الثُّفوس والآذان، فكان له تأثيره في الثُّفوس ووقوعه فيها مَوْقع التَّقدير والإجلال في وُضوح لِترتيب المعاني مع الألفاظ حَسب ما تَشوِّق إليه النَّفْس.

وهذا لأنَّ القرآنَ الكريمَ كتابَ دَعوةٍ وهِدايةٍ، أنزله سُبْحانه وتعالى على رَسوله ﷺ، ليَهْدِي به النَّاسَ لِلْحَقِّ، ويُخْرِجَهُم من الظُّلُماتِ إلى النُّور، ويُسَعِدَهُم بالعَقيدة الصَّافية، والشَّريعة التَّامة، والخُلُق الكَريم.

وكان من حِكْمة الله تعالى أنْ خاطَب النَّاسَ على قَدَر مَدَارِكِهِم، وبِالوَسائِل الَّتِي تُحَرِّك مَشاعِرَهُم وتَجْذِبُهُم إلى الخَيْر والرَّشاد، وَلِذا تَنَوَّعتْ أساليبُ الخِطاب في القرآن الكريم، وَمِنْ هُذه الأساليبُ أُسلوب التَّوكيد، وَقَدْ أَفَحَم القرآنُ الكريمُ العَرَب المتكَلِّمين بها وفُحولها بِقوَّة أُسلوبه ورَّوعة بَيانه، وكان لِأُسلوب التَّوكيد في القرآن الكريم دَور كَبير في العَقيدة وفي إقناع المُعاندين للإسلام.

وهذا هو السَّبب في اختياري لهُذا الموضوع، لَعَلِّي بِهِذا أُسْتَطِيع أنْ أَقَدِّم أُسلوبًا من أساليب القرآن الكريم واللُّغة العَرَبية عامَّة، وَفَقَّنَّا الله لِمَا فِيهِ خِدمة لُغتنا العَرَبية لُغة القرآن الكريم ومُعجزة النَّبيِّ العَرَبِيِّ الأَمين، صَلَّواتُ الله وَسَلَامه عَلَيهِ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعين.

د/ مُحَمَّد حسين أبو الفتوح

الأستاذ المُشارِك: جامعة الملك سعود

معنى التوكيد :

التوكيد هو: تمكين المعنى في النفس وتقويته، وفائدته إزالة الشكوك وإمالة الشبهات التي ترد إلى الكلام.

وهو في أصل اللغة: مصدر وكَّد، فقد جاء في الأشموني حاشية الصَّبَّان^(١) «هو في الأصل مصدر ويُسمَّى به التابع المخصوص، ويُقال: أكَّد تأكيدًا، ووَكَّد توكيدًا، وهو بالواو أكثر وهي الأصل والهمزة بدل» اهـ، وفي المصباح الهمزة أصل^(٢) وجاء في لسان العرب للعلامة ابن منظور «وَكَّد الرَّحْلُ والسَّرْجُ توكيدًا بمعنى شدّه، والوكائد بمعنى السيور التي يُشدّ بها القربوس إلى دفتي السرج، الواحد وكاد وإكاد، وفي شعر حميد بن ثور:

تَرى العُليْفِيَّ عليه مُؤَكِّفًا^(٣)

أي مؤثّقًا شديد الأسر. والوكاد: حَبْل يُشدّ به البقر عند الحلب، ووَكَّدَ بِالْمَكَانِ يَكِدُ وَكُودًا إذا أقام به، ويُقال: ظَلَّ مُتَوَكِّدًا بِأمر كذا، ومُتَوَكِّزًا ومُتَحَرِّكًا أي قائمًا مُسْتَعِدًّا، ويُقال: وَكَّدَ يَكِدُ وَكْدًا أي: أصاب، ووَكَّدَ وَكْدَه: قَصَدَ قَصْدَه، وفَعَلَ مِثْلَ

(١) الأشموني ج ٣ ص ٧٣.

(٢) المصباح ص ٥٣.

(٣) العليفي: رَجُلٌ مَنسُوبٌ إِلَى عَلَافٍ. أَنْظَرُ دِيوَانَ حَمِيدِ بْنِ ثَوْرٍ ص ٧٧.

فَعَلَهُ، وما زال ذاك وَكَدِي أي: مُرادي وَهَمِّي، ويُقال: وَكَدَ فُلانٌ أَمْرًا يَكِدُهُ وَكَدًا إذا مارَسَهُ وَقَصَدَهُ.

وفي الْمُعْجَمِ الوَسيط «تَوَكَّدَ: اشْتَدَّ وَتَوَثَّقَ، والتَّوَكُّيدُ: التَّأْكِيدُ وهي السُّيُورُ الَّتِي يُشَدُّ بِهَا القَرَبُوسُ إلى دَفَّتِي السَّرَجِ. (التَّوَكُّيدُ) عِنْدَ الثُّحَاةِ تَابِعٌ مِنَ التَّوَابِعِ. (المُؤَاكِدَةُ): الثَّاقَةُ المُوَاطِئَةُ عَلَى السَّيْرِ» اهـ.

وهكذا نَجِدُ أَنَّ المَعْنَى الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ مَادَّةِ (وَكَدَ) هي الثُّبُوتُ والتَّمَكُّينُ والقَصْدُ، وهذا هو المُرادُ مِنَ التَّوَكُّيدِ فِي الكَلَامِ: التَّمَكُّينُ والتَّثْوِيَةُ وإِزَالَةُ الشُّبُهَاتِ الَّتِي تَرِدُ فِي الكَلَامِ إِذَا لَمْ يُوَكَّدْ.

كما ظَهَرَ لَنَا أَنَّ التَّأْكِيدَ لُغَةٌ فِي التَّوَكُّيدِ، والواو أَفْصَحُ، لِذَلِكَ اخْتَرْتُ كَلِمَةَ (التَّوَكُّيدُ) بِالواو لَتَكُونَ عُنْوَانًا لِمَوْضُوعِ الرِّسَالَةِ، كما أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الكَلِمَةَ بِالواو كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(١)، والمَعْنَى بَعْدَ تَوْثِيْقِهَا.

وَاسْتَعْمَلَ التَّوَكُّيدَ عِنْدَ الثُّحَاةِ فِي التَّابِعِ، وهو نَوْعَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، والمَعْنَوِيٌّ: هو التَّابِعُ الرَّافِعُ احْتِمَالَ إِرَادَةِ غَيْرِ الظَّاهِرِ، وَلَهُ أَلْفَاظٌ مَخْصُوصَةٌ دُوِّنَتْ فِي كُتُبِ النُّحُو، أَشارَ إِلَيْهَا ابنُ مالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ بِقَوْلِهِ:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أَكَّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا^(٢)

(١) سُورَةُ النَّحْلِ آيَةُ ٩١.

(٢) الأبيات بعده:

مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا
كَلَّمَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا
مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ
جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعًا
جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ

وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ أَنْ تَبِعَا
وَكُلًّا أَذْكَزَ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا
وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ
وَيَغْدُ كُلُّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا
وَذُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ

يَقُولُ الصَّبَّانُ: الرَّافِعُ احْتِمَالٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالرَّفْعِ الْإِبْعَادُ، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ بِالْاحْتِمَالِ: الْاحْتِمَالُ الْقَوِيُّ، فَوَافَقَ كَلَامَهُ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُبْعَدُ إِرَادَةُ الْمَجَازِ وَلَا يَرْفَعُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّ رَفْعَهَا بِالْكُلِّيَّةِ يُنَافِي الْإِتْيَانَ بِالْأَلْفَاظِ مُتَعَدِّدَةً، وَلَوْ صَارَ بِالْأَوَّلِ نَصًّا لَمْ يُؤَكِّدْ ثَانِيًا.

وإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى رَفْعِ الْاحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ رَفْعَ تَوَهُّمِ السَّهْوِ وَالْغَلَطِ، إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ^(١).

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمَوْضُوعُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى هَذَا الْجَانِبِ فَقَطْ مِنْ جَوَانِبِ التَّوَكِيدِ، وَإِنَّمَا شَمَلَ الْمَوْضُوعُ جَوَانِبَ أُخْرَى كُلُّهَا تَدُورُ حَوْلَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ لَفْظِ التَّوَكِيدِ، وَهُوَ: تَمَكِينُ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ وَثُبُوتِهِ، لِإِزَالَةِ الشُّبُهَاتِ وَالشُّكُوكِ الَّتِي يَتَوَهَّمُهَا السَّامِعُ فِي الْكَلَامِ إِذَا لَمْ يُؤَكِّدْ لَهُ الْكَلَامَ، فَسُمِّتَ طُرُقُ التَّوَكِيدِ إِلَى أَرْبَعَةِ طُرُقٍ:

الْأَوَّلُ: التَّكْرَارُ وَهُوَ: مَا يَكُونُ فِيهِ الْكَلَامُ مُرَدَّدًا وَيَكُونُ بِتَكَرُّارِ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ جُمْلَةٍ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى عِنْدَ الثُّحَاةِ بِالتَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ، لِأَنَّهُ تَكَرُّارٌ لِلْفِظِ الْمُؤَكِّدِ وَعِنْدَمَا تَكَلَّمَ الثُّحَاةُ عَلَيْهِ بِحُكْمِ أَنَّهُ تَابِعٌ ذَكَرُوا مَعَهُ التَّوَكِيدَ الْمَعْنَوِيَّ، لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ وَتَكَرُّارٌ فِي الْمَعْنَى لَهُ أَيْ تَكَرُّارٌ غَيْرُ صَرِيحٍ^(٢)، وَسَأَتَكَلَّمُ عَنْهُ قِسْمًا قِسْمًا.

الثَّانِي: التَّوَكِيدُ بِالْأَدَاةِ، وَمِنْ الْأَدَوَاتِ مَا يَكُونُ خَاصًّا بِالْأَسْمَاءِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ خَاصًّا بِالْأَفْعَالِ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ شَائِعًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ.

الثَّالِثُ: التَّوَكِيدُ بِحُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَهِيَ حُرُوفُ لَهَا مَعْنَى فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ثُمَّ انْسَلَخَتْ عَنْ مَعَانِيهَا الَّتِي وُضِعَتْ لَهَا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ وَهُوَ التَّوَكِيدُ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٣) فَالْبَاءُ فِي خَبَرِ لَيْسَ زَائِدَةٌ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى التَّقْيِي.

الرَّابِعُ: التَّوَكِيدُ بِغَيْرِ أَدَاةٍ، مِثْلُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَأُسْلُوبِ الْقَسَمِ.

(١) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ج ٣ ص ٧٣. (٢) أَنْظَرَ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٣ ص ٣٩. (٣) سُورَةُ الزُّمَرِ آيَةُ ٣٦.

التوكيد عند التُّحاة

مِمَّا سَبَقَ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ لِيَجْمَعَ جَوَانِبُ أُسْلُوبِ التَّوْكِيدِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي كُتُبِ النَّحْوِ مَبْثُوثَةً، قَسَّمْتُهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ :

الباب الأول :

التوكيد بالتكرار بنوعيه .

الباب الثاني :

التوكيد بالأداة .

الفصل الأول : الأدوات التي تختص بالأسماء للتأكيد .

الفصل الثاني : توكيد الجمل الفعلية .

الفصل الثالث : التوكيد بالأدوات المشتركة بين الاسمية والفعلية .

الباب الثالث :

التوكيد بحروف الزيادة .

الباب الرابع :

التوكيد بغير أداة «بَيْنَ التُّحَاةِ وَالْبَلَاغِيِّينَ» .

والقرآن الكريم هو المصدّر الأول للاستشهاد به على كل ما قاله النُّحاة في أساليب التوكيد، فجميع عَرْضِنَا لجَوَانِبِ التَّوكِيدِ مُوثَّقةٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مع بيان صُورِهِ وفَوَائِدِهِ، في الكلام لإقامة الحُجَّةِ وإقناع المُعَانِدِينَ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

والمصدّر الثاني كلام العرب وأشعارهم.

البَابُ الْأَوَّلُ
التَّوَكُّيدُ بِالتَّكْرَارِ

معنى التكرار في اللغة:

التكرار. مصدر كَرَّرَ بمعنى رَدَّدَ وأعاد.

وقد تناول التكرار علماء، النحو والمعاني على السواء، فعلماء المعاني نظروا إليه من زاوية الزيادة في اللفظ على المعنى أو من زاوية الزيادة في اللفظ والمعنى جميعاً، وسمّوا هذه الزيادة إطناباً أو تكراراً إذا كان الكلام مُرَدِّداً، وسأشير إلى هذا عند الحديث عن التوكيد عند البلاغيين.

أما التكرار من وجهة نظر النحويين، فهو تكرير في اللفظ إمّا بنصّه وعينه أو بمُرادفه، وهو ما يُقال عنه: بأنّه التوكيد اللفظي (التابع) وهو القسم الأول من قسمي التوكيد التابع.

وقد يُستقلّ تكرار اللفظ، فيُعدّل عنه إلى معناه، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَنهَلَهُمْ رَبُّكَ﴾^(١)، فإنّه لما أُعيدَ اللفظ غيّر (مهّل) إلى (أمهّل) فلمّا أُريدَ تكراره مرّةً ثالثة عدّل عن حُرُوفِ الفعل أصلاً إلى ما هو بمعناه، فقال: (رؤيذاً)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾^(٢)، (وراءكم) اسم فعل بمعنى فعل الأمر أي: تأخروا. والمعنى: ارجعوا تأخروا فقلوه: وراءكم: ليس ظرفاً، لأنّ الظروف لا يؤكّد بها، لأنّه عندما يكون ظرفاً فهو من مُكمّلات الكلام بأن يكون مفعولاً فيه، فلا يتفق

(١) سورة الطارق الآية ١٧.

(٢) سورة الحديد الآية ١٣.

هذا مع كونه توكيداً، لأن التوكيد اللفظي تابع، والظرف في هذه الحال ليس تابعاً بل هو محلّ لحدوث الفعل، هذا هو ما أراه، لأنّ المقام مقام طرد وتهكّم وتخيب وإقنات لهم^(١)، فناسب هذا أن يكون (وراءكم) بمعنى تأخروا، أي: ارجعوا خائبين، وتنحّوا عنا وقد جاء في البحر المحيط^(٢): قيل ارجعوا وراءكم، القائل المؤمنون أو الملائكة، والظاهر أنّ وراءكم معمول لإرجعوا وقيل لا محلّ له من الإعراب لأنّه بمعنى ارجعوا^(٣).

هذا عند النحاة، أمّا عند البلاغيين فهو توكيد مع كونه ظرفاً أكّد به عن طريق يفيد الإطناب، بمعنى أنّ قوله: وراءكم يُقدّ معنًى زائداً، لأنّ معناه ذكر قبله في قوله: (ارجعوا)، فالرجوع لا يكون إلّا إلى الوراء، فالمعنى كرّر مرتّين^(٤)، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله - في باب لمحة إلى التوكيد عند البلاغيين.

وهكذا فإنّ التّغيير في اللفظ والمعنى واحد، تكرار، وهذا كما في الألفاظ المترادفة كقوله تعالى: ﴿صَيِّقًا حَرَجًا﴾^(٥)، ولا يصحّ تكرار اللفظ المؤكّد أكثر من ثلاث مرّات لأنّه لم يسمع في كلام العرب أزيد من ذلك، ولاتّفاق الأدباء على أنّه لم يقع في لسان العرب أزيد منه، وعلى هذا جرى القرآن الكريم في آية واحدة وفي مقام واحد.

أمّا إذا تعدّدت المعاني وتكرّرت المقامات، فإنّه يُكرّر أكثر من ذلك، لأنّ المعاني التي وردت في مثل هذا المقام تعدّدت، وهذا كما في سورة الرحمن في تكرار

(١) أنظر الكشاف ج٤ ص ٦٣.

(٢) البحر المحيط ج٨ ص ٢٢١.

(٣) أرجع الرّأي الثّاني لما بيّنته.

(٤) على تفسير أنّ وراءكم بمعنى ارجعوا أو تأخروا عند النّحاة يتفق النّحاة والبلاغيون على أنّ وراءكم توكيد للفعل.

(٥) سورة الأنعام الآية ١٢٥.

آية ﴿فَيَأْتِيَهُمْ الْآلَاءُ رِيكًا تَكْذِبَانِ﴾^(١) وهذا ليس توكيدًا عند النُّحاة.

والتكرار مع أنه لمجرد التوكيد والتقوية، أبلغ أنواع التوكيد، لأنه يُقرّر إرادة المعنى الأول بلفظه، وعدم التجوّز عنه، وهذا هو الذي جعل الزمخشري يقول في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٢) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ^(٣)، التكرير تأكيد للردع والإنذار عليهم، (ثُمَّ) دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشدّ كما تقول للمنصوح: أقول لك ثُمَّ أقول لك لا تفعل، والمعنى: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله، إن هذا التنبيه نصيحة لكم ورحمة عليكم، ثُمَّ كرّر التنبيه أيضًا، وقال: «لَوْ تَعْلَمُونَ»^(٤).

ولذا ناسب هذا النوع من التوكيد أن يكون للتهديد والوعيد في مخاطبة المعاندين الذين يجادلون بالباطل لزجرهم عما هم فيه من الغي والبهتان.

وهذا كما في سورة التكاثر في الآيتين الثالثة والرابعة^(٥)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٦) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ^(٧)، فمقتضى التوكيد بالتكرير هنا المقام، لأنّ المقام هنا، مقام تهويل وتعظيم، حيث بدأت السورة بآيات تصوّر يوم القيامة من انشقاق السماء، وتساقط الكواكب، وانفجار البحار، وبعثرة ما في القبور، فحُوطب الكافر: إذا كانت هذه هي حال يوم القيامة، فما غرك ربك أيها الكافر حتى عصيته،

(١) سورة الرّحمن الآية ١٣.

(٢) سورة التكاثر الآيتان ٣، ٤.

(٣) تفسير الكشاف في ج٤ ص ٧٩٢.

(٤) اذّ نزلنا في قبيلتين (بني حادثة، وبني الحارث) تفاخروا وتكاثروا بالأموال والأولاد والرجال، فشغلوا عن طاعة الله، فناسب هذا المقام أن يكون مقام وعيد وتهديد وذلك لأنهم لما شغلوا عن طاعة الله كأنهم شكروا في عذاب القبر، وظنوا أن هذا من باب التجوّز والمبالغة لا على الحقيقة، فنزلت هذه الآيات توعدهم وتهذّبهم، وأكّدت ذلك بالتكرار، فكان أسلوبًا قويًا له تأثيره في النفس إذ استشعرت الوعيد والتهديد من التكرار.

(٥) سورة الإنفطار الآيتان ١٧، ١٨.

وإنَّ عليكم كَاتِبِينَ لِأَعْمَالِكُمْ فُتَحَاسَبُونَ عَلَيْهَا فِي هَذَا الْيَوْمِ الْعَظِيمِ فَمَا أَعْظَمَ هَذَا الْيَوْمَ، (وما أدراك ما يوم الدين)، ثُمَّ كَرَّرَ الْآيَةَ تَعْظِيمًا لِشَأْنِ هَذَا الْيَوْمِ، وَ(ثُمَّ) أَفَادَتْ التَّهْوِيلَ وَالتَّعْظِيمَ لِهَذَا الْيَوْمِ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ مِنْ عَذَابٍ وَنَعِيمٍ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾﴾^(١) وَجَاءَ فِي الْكَشَافِ: (ثُمَّ) الدَّاخِلَةُ عَلَى الدُّعَاءِ لِلذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْكَرَّةَ الثَّانِيَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْأُولَى وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ:

أَلَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي^(٢) ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكْلَمِي

وَقَدْ يَكُونُ مِنْ فَوَائِدِ التَّكْرَارِ زِيَادَةُ التَّنْبِيهِ عَلَى نَفْيِ شَيْءٍ فِي الْكَلَامِ كَالْتَّهْمَةِ مَثَلًا، لِيُكْمَلَ تَلَقِّي الْكَلَامِ بِالْقَبُولِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَقَوْمُوا اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَقَوْمُوا إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ ﴿٣٩﴾﴾^(٣)، فَقَدْ كَرَّرَ هُنَا (يَا قَوْمَ) لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُمْ، وَلَآئِهْ مِنْهُمْ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُرْشِدَهُمْ إِلَى الرَّشَادِ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ مِنْهُمْ وَأَنْتُمْ قَوْمُهُ ثُمَّ لَا تَهْتَمُّ بِمَصْلَحَتِهِمْ، فَكَرَّرَ قَوْلَهُ (يَا قَوْمَ) هُنَا لِلإِشَارَةِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى وَتَأْكِيدَ أَنَّهُ مَا يُرْشِدُهُمْ إِلَّا إِلَى الرَّشَادِ وَالْفَلَاحِ.

مِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّكْرَارُ فِي اللَّفْظِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ فَهُوَ تَكَرُّرٌ لِلتَّوَكِيدِ عِنْدَ الثُّبَاتِ، أَمَّا إِذَا كَانَ التَّكْرَارُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، كَمَا فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ فِي تَكْرِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَايَا آءِلَاءَ رَبِّكُمَا تَكْذِبَانِ ﴿١٢﴾﴾^(٤) وَفِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ فِي تَكْرِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾، وَفِي سُورَةِ الْقَمَرِ فِي تَكْرِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴿١٦﴾﴾ فَلَيْسَ بِتَكَرُّرٍ لِلتَّوَكِيدِ عِنْدَ الثُّبَاتِ، لَآئِهْ تَكَرُّرٌ فِي اللَّفْظِ لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَكُلُّ آيَةٍ مِنَ الْآيَاتِ الْمُتَكَرِّرَةِ، الْمُرَادُ بِهَا الْمَكْذُوبُونَ بِمَا ذُكِرَ قُبِيلَ هَذِهِ

(١) سُورَةُ الْمُذْتَرِّ الْآيَتَانِ ١٩، ٢٠.

(٢) الْكَشَافُ ج ٤ ص ١٥٨، وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٨ ص ٣٧٤.

(٣) سُورَةُ غَافِرِ الْآيَتَانِ ٣٨، ٣٩.

(٤) سُورَةُ الرَّحْمَنِ الْآيَةُ ١٣.

الآية، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَيْكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(١) فَلَمْ يَتَعَدَّدِ اللَّفْظُ أَيَّ لَفْظٍ
الآية على معنى واحد، فإنه سبحانه وتعالى عدَّد في هذه السورة (سورة الرَّحْمَنِ)
نَعْمَاءَهُ، وأَذَكَرَ عِبَادَهُ بِآلَائِهِ وَنَبَّهَهُمْ عَلَى قُدْرَتِهِ وَلُطْفِهِ بِخَلْقِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَ ذِكْرُ كُلِّ خُلَّةٍ
وَصَفَّهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَجَعَلَهَا فَاصِلَةً بَيْنَ كُلِّ نِعْمَتَيْنِ، لِيُفْهِمَهُمُ النِّعَمَ.

وفي حاشية الصَّبَّانِ^(٢) وأما تكرير ﴿وَلَيْلٌ يَوْمِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾^(٣) في سورة
الْمُرْسَلَاتِ، فَلَيْسَ بِتَأْكِيدٍ، بَلْ كُلُّ آيَةٍ قِيلَ فِيهَا ذَلِكَ، فَالْمُرَادُ الْمَكْذُوبُونَ بِمَا ذُكِرَ قُبِيلَ
هَذَا الْقَوْلِ، فَلَمْ يَتَعَدَّدِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَكَذَا ﴿فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَيْكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(٤) في سورة
الرَّحْمَنِ. ١. هـ.

فهذا التكرار ليس توكيداً عند النُّحَاةِ، لَأَنَّهُ تَكَرَّرَ فِي اللَّفْظِ لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ. فَكُلُّ
آيَةٍ مُكْرَّرَةٍ، إِنَّمَا هِيَ لِلْمَعْنَى الَّتِي ذُكِرَ قَبْلُهَا وَلَيْسَ فِي هَذَا تَكَرُّارٌ لِلتَّوْكِيدِ.

وَالْوَاقِعُ أَنَّ التَّكَرُّارَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَاقِعٌ عَلَى وُجُوهِ ثَلَاثَةٍ:

الْأَوَّلُ: تَكَرُّارٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهَذَا هُوَ مَوْضُوعُ بَحْثِ النُّحَاةِ
مُرَادًا بِهِ التَّوْكِيدُ اللَّفْظِيُّ.

الثَّانِي: تَكَرُّارٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي بَابٍ
لَمَحْهِ إِلَى التَّوْكِيدِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ.

الثَّالِثُ: تَكَرُّارٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَهَذَا فِي الْقَصَصِ كَتَكَرُّارِ قِصَّةِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ،
فَإِنَّهَا وَارِدَةٌ فِي سُورٍ كَثِيرَةٍ، وَكَذَا فِي قِصَّةِ آدَمَ وَإِبْلِيسَ فَإِنَّهَا وَرَدَتْ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.

مَتَى يَكُونُ التَّوْكِيدُ بِالتَّكَرُّارِ؟

الْفَائِدَةُ مِنَ التَّوْكِيدِ أَنَّهُ يُقَرَّرُ أَمْرُ الْمَتَّبِعِ، وَيَجْعَلُهُ مُسْتَقِرًّا مُتَحَقِّقًا بَحِثٍ لَا يُظَنَّ بِهِ

(١) سُورَةُ الرَّحْمَنِ الْآيَةُ ١٣.

(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ج ٣ ص ٧٩، ٨٠.

غَيْرِهِ، فَرُبَّ لَفْظٍ دَالٍ وَضَعًا عَلَى مَعْنَى حَقِيقِي فِيهِ، ظَنَّ الْمُتَكَلِّمُ بِالسَّامِعِ أَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى مَدْلُولِهِ، إِمَّا لِغَفْلَتِهِ، أَوْ لِظَنِّهِ بِالْمُتَكَلِّمِ الْغَلَطَ، أَوْ لِظَنِّهِ بِهِ التَّجَوُّزَ.

فَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ مِنَ التَّأْكِيدِ أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ ضَرَرَ غَفْلَةِ السَّامِعِ عَنْهُ، أَوْ أَنْ يَدْفَعَ ظَنَّهُ بِالْمُتَكَلِّمِ الْغَلَطَ، فَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنَ التَّكْرِيرِ اللَّفْظِيِّ، وَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ التَّأْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ. لِأَنَّهُ عِنْدَ التَّأْكِيدِ لِدْفَعِ غَفْلَةِ السَّامِعِ أَوْ دَفْعِ ظَنِّ السَّامِعِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَخْطَأَ فِي مِثْلِ: ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدًا عِنْدَ إِسْنَادِ الضَّرْبِ لِزَيْدٍ، إِذَا ظَنَّ غَفْلَةَ السَّامِعِ عَنْهُ أَوْ ظَنَّ السَّامِعِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَخْطَأَ فَتَكَرَّرَ (زَيْدٌ)، وَلَا نَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسَهُ، لِأَنَّهُ أَيُّ السَّامِعِ لَمْ يَشْكُ فِي نِسْبَةِ الضَّرْبِ إِلَى زَيْدٍ، وَلَمْ يَحْصُلِ التَّرَدُّدُ بَيْنَ شَخْصَيْنِ وَإِنَّمَا التَّأْكِيدُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لِدْفَعِ الْغَلَطِ وَالْغَفْلَةِ، فَيَجِبُ التَّكْرِيرُ فِي اللَّفْظِ لِتَقْرِيرِ أَمْرِ الْمَتَّبِعِ، وَيَجِبُ التَّكْرَارُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ الْاسْتِغْرَابِ فِي وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يَظُنُّ بِالْمُتَكَلِّمِ أَنَّهُ تَجَوَّزَ وَبَالَغَ فِي كَلَامِهِ فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: قَتَلَ الْأَسَدُ الطِّفْلَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّكْرَارُ إِمَّا بِتَكَرُّرِ الْجُمْلَةِ أَوْ بِتَكَرُّرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (الطِّفْلَ)، لِدْفَعِ تَوْهَمِ التَّجَوُّزِ وَالْمُبَالَغَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ دَفْعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ التَّوْكِيدُ بِالتَّكْرَارِ الْمَعْنَوِيِّ (التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ) بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ، فَهَذَا التَّوْكِيدُ بِالتَّكْرَارِ لِتَقْرِيرِ أَمْرِ الْمَتَّبِعِ لَا فِي النِّسْبَةِ وَلَا فِي الشُّمُولِ، فَإِنْ كَانَ التَّوْكِيدُ فِي النِّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ فَإِنَّهُ بِالتَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ.

جَاءَ فِي الْكَافِيَةِ: فَالْغَرَضُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ التَّأْكِيدُ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ أَحَدَهَا: أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ ضَرَرَ غَفْلَةِ السَّامِعِ عَنْهُ، وَثَانِيَهُمَا: أَنْ يَدْفَعَ ظَنَّهُ بِالْمُتَكَلِّمِ الْغَلَطَ، فَإِذَا قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ أَحَدَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُكَرِّرَ اللَّفْظَ الَّذِي ظَنَّ غَفْلَةَ السَّامِعِ عَنْهُ أَوْ ظَنَّ السَّامِعِ ظَنَّهُ بِالْغَلَطِ فِيهِ تَكَرُّرًا لَفْظِيًّا نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدًا أَوْ ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدًا، وَلَا يَنْجَعُ هَهُنَا التَّكْرِيرُ الْمَعْنَوِيُّ (التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ) لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسَهُ فَرُبَّمَا ظَنَّ بِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ ضَرَبَ عَمْرٍو فَقُلْتَ: نَفْسَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ عَمْرٍو، وَكَذَا إِنْ ظَنَنْتَ بِهِ الْغَفْلَةَ عَنْ سَمَاعِ لَفْظِ زَيْدٍ فَقَوْلُكَ نَفْسَهُ لَا يَنْفَعُكَ، وَرُبَّمَا يُكَرَّرُ غَيْرُ

الْمَنْسُوبِ وَالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ لِظَنِّكَ غَفْلَةَ السَّامِعِ أَوْ لِدَفْعِ ظَنِّهِ بِكَ الْغَلَطِ وَذَلِكَ إِمَّا فِي الْحَرْفِ نَحْوَ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ فِي الْجُمْلَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، وَالْغَرَضُ الثَّالِثُ: أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَنْ نَفْسِهِ ظَنَّ السَّامِعِ بِهِ تَجَوُّزًا وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا: أَنْ يَظُنَّ بِهِ تَجَوُّزًا فِي ذِكْرِ الْمَنْسُوبِ، فَرُبَّمَا تَنْسُبُ الْفِعْلَ إِلَى الشَّيْءِ مَجَازًا وَأَنْتَ تُرِيدُ الْمُبَالَغَةَ لِأَنَّ عَيْنَ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ كَمَا تَقُولُ قَتَلَ زَيْدٌ وَأَنْتَ تُرِيدُ ضَرْبَ ضَرْبًا شَدِيدًا أَوْ تَقُولُ هَذَا بَاطِلٌ وَأَنْتَ تُرِيدُ غَيْرَ كَامِلٍ، فَيَجِبُ أَيْضًا تَكْرِيرُ اللَّفْظِ حَتَّى لَا يَبْقَى شَكٌّ... إلخ^(١).

ولهذا حَسُنَ التَّكْرَارُ فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، حَتَّى يَتِمَّكَنَ أَمْرُ الْمَتَّبِعِ فِي ذِهْنِ السَّامِعِ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ ظَنَّ التَّجَوُّزِ وَالْمُبَالَغَةِ كَمَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
وهو يَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا أَسْمَاءُ كَانَتْ أَوْ أَفْعَالًا أَوْ حُرُوفًا أَوْ جُمَلًا.

توكيد الجملة:

فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ فَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ بِعَاطِفٍ. يَقُولُ الْأَشْمُونِيُّ: وَالْأَكْثَرُ فِي التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ (تَكَرَّرَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَاحِدًا) أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ بِعَاطِفٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٢) ثُمَّ ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٣). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آذَرَبَكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٤) ثُمَّ ﴿أَوَلَيْكَ فَآوَاكَ﴾^(٥) ثُمَّ ﴿أَوَلَيْكَ فَآوَاكَ﴾^(٦). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آذَرَبَكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٧) ثُمَّ ﴿مَا آذَرَبَكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٨) فَنَفِي آيَةِ التَّكَاثُرِ أَكَّدَتْ الْآيَةَ، ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٩) بِالْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(١٠). وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا التَّوَكِيدِ الزَّجْرُ.

(١) الْكَافِيَةُ ص ٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) سُورَةُ التَّكَوِينِ آيَاتَانِ ٣، ٤.

(٣) سُورَةُ الْفَيْلَةِ آيَاتَانِ ٣٤، ٣٥.

(٤) سُورَةُ الْاِنْفِطَارِ آيَاتَانِ ١٧، ١٨، الْأَشْمُونِيُّ ج ٣ ص ٨١.

أما الآية: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾ ﴿ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾، ففيها تأكيدان، التأكيد الأول: تأكيد جملة بجملة في قوله: أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ، الأولى (أَوَّلَ لَكَ) والثانية (فَأَوَّلَ) فالتأكيد بالجملة المقرونة بالفاء، وهذا على ما قاله الرضي من أن الفاء كُثِّمَ، خلافاً لِمَن اعترض بأن الأولى الثانية مُبتدأ حُذِفَ خبره أي: لَكَ، وعلى كُلِّ ففِي ذلك تأكيد جملة بجملة، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾: جُمْلَتَانِ مِثْلِ الأولى وهما تأكيدان للجُمْلَتَيْنِ الأوليَّين.

والعطف هنا صوري، لأنَّ بين الجُمْلَتَيْنِ كمال الاتصال فلم يعطف هنا الجملة الثانية على الجملة الأولى عطفًا حقيقيًا، وإلا كانت التَّبعية بالعطف لا بالتوكيد، لأنَّ العطف، وأعني به عطف النَّسَق، هو تالٍ بحرف مُتْبِع عطف نسق، أي: إنَّ التَّبعية بِسَبَبِ حَرْفِ العطف، فالباء في (تالٍ بحرف) سَبَبِيَّةٌ، ولكنَّ التَّبعية في الآيات المذكورة حاصِلة قَبْلَ وُجُودِ هَذَا الحَرْفِ (ثُمَّ أَوْ الفاء)، وبعد حَذْفِهِ - لَوْ حُذِفَ - ولذلك يَجِبُ تَرْكُ هَذَا العطفِ عِنْدَ إِبْهَامِ التَّعَدُّدِ.

فالتوكيد المسبوق بالعطف ليس بِسَبَبِ الحرف، لِثُبُوتِ التَّبعية كما هي الحال بعد أي التفسيرية تبعية البيان.

الدليل:

وصحّة حَذْفِ هَذَا الحَرْفِ العاطفِ قَبْلَ الجُمْلَةِ المؤكّدة دليل على أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرْفِ مُتْبِعِ أي حَرْفِ عطفٍ للجُمْلَةِ بَعْدَهُ، لأنَّ حَرْفَ العطف لا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

وقد رَدَّ هَذَا الدَّمَامِينِيُّ بِأَنَّ العطفَ قَدْ يُحْذَفُ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا إِذَا صَحَّ الكَلَامُ بِدُونِهِ كَمَا فِي الْأَخْبَارِ الْمُتَعَاظِفَةِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَعَاظِفَةِ، وَكَمَا فِي (أَشْكُو بَنِي وَحْزَنِي)، إِذَا يَصَحَّ حَذْفُ الْوَائِ فَيَصِيرُ الثَّانِي تَوْكِيدًا^(١).

ولي رأي في هذا، وهو أَنَّ الْأَخْبَارَ الْمُتَعَاظِفَةَ وَالصِّفَاتِ الْمُتَعَاظِفَةَ إِذَا حُذِفَ

(١) الأشمونني ج ٣ ص ٩٠.

العاطف فإن فيها إعرابات أخرى، فقد تُعَرَّب على القَـطـع ولذلك يَجوز فيها الرِّفـع على أنها خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذوفٍ أو أنها صِـفَة ثَانِيَة أو ثَالِثَة . . إلخ . . لِلْمَتَّبِعِ الأوَّل وَلَيْسَتْ تَابِعَة لِلصِّفَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَقَدْ قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: فِي «أَشْكُو بَنِي وَحْزَنِي» إِذْ يَصَحَّ حَذْفُ الْوَائِ فِيصِيرُ الثَّانِي تَوْكِيدًا، وَبِهَذَا ظَهَرَ لَنَا أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْوَائِ أَصْبَحَ تَوْكِيدًا وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَظْفٌ نَسَقٌ، وَحَتَّى فِي حَالَةِ الْوَائِ عِنْدَمَا يَكُونُ الْعَظْفُ بِالْوَائِ، فَإِنَّ هَذَا الْعَظْفَ لِلتَّفْسِيرِ إِذْ هُوَ أَيُّ: الْبَثِّ، نَفْسُ الْحُزَنِ، وَجَاءَ الْعَظْفُ هُنَا لِقَصْدِ التَّوْكِيدِ، أَيُّ تَوْكِيدِ الْحُزَنِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ عَظْفٍ خَاصٍّ عَلَى عَامٍّ، فَإِنَّهُ لِلتَّوْكِيدِ وَلِبَيَانِ الْإِهْتِمَامِ بِالْخَاصِّ لِذِكْرِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً بَعْدَ أَنْ ذُكِرَ فِي الْعَامِّ. وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصُّكُوتِ وَالصُّكُوتِ أَلْوَسَطَى﴾^(١) وَلِهَذَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّ الْحَرْفَ (ثُمَّ) حَرْفُ عَظْفٍ، وَأَرَى أَنَّهُمْ يَقْصِدُونَ أَنَّهَا حَرْفُ عَظْفٍ أَفَادَ هَذَا الْعَظْفُ التَّوْكِيدَ قُوَّةً.

وَإِذَا كَانَ تَكْرِيرُ ثَمَّ فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الثَّانِي (التَّوْكِيدَ) أَبْلَغُ مِنَ الأوَّلِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، فَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحْزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٢)، فَإِنَّهُ لَمَّا أُريدَ تَأْكِيدُ الْحُزَنِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْبَثِّ عَظْفٌ عَلَيْهِ لِتَفْسِيرِهِ وَتَأْكِيدِهِ أَيُّ تَأْكِيدِ الْحُزَنِ، وَمُقْتَضَى هَذَا التَّأْكِيدِ تَأْكِيدُ إِعْرَاضِ سَيِّدِنَا يَعْقُوبَ عَنِ الشُّكْوَى إِلَى الْخَلْقِ، وَجَعَلَهَا لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَجَاءَ فِي الْكَشَافِ: وَمَعْنَى (إِنَّمَا أَشْكُو) أَنِّي لَا أَشْكُو إِلَى أَحَدٍ مِنْكُمْ وَمِنْ غَيْرِكُمْ، إِنَّمَا أَشْكُو إِلَى رَبِّي دَاعِيًا لَهُ وَمُلْتَجِيًا إِلَيْهِ فَخَلُونِي وَشِكَايَتِي، وَهَذَا مَعْنَى تَوَلَّيَهُ عَنْهُمْ. أَيُّ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ إِلَى اللَّهِ وَالشُّكَايَةِ إِلَيْهِ . . إلخ^(٣)، وَهَذَا الْعِتَابُ الْمُؤَلَّى لِيَعْقُوبَ حِينَمَا شَكَا إِلَى جَارِهِ فِي الْآيَةِ تَأْكِيدَ عَلَى أَنَّ إِظْهَارَ الشُّكْوَى أَوْ الْحُزَنِ لَا يَكُونُ مِنْ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٣٨.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ آيَةُ ٨٦.

(٣) الْكَشَافُ ج ٢ ص ٣٣٩.

وَمِمَّا جَاءَ مِثْلَ هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي ثُمَّتْ أَسْلَمِي ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي^(١)

فإنه استشهد بهذا البيت على جواز تأكيد الجملة تأكيداً لفظياً كما يجوز تأكيداً لمفرد كذلك.

وَجَاءَ التَّأْكِيدُ بِالْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بِحَرْفِ الْعَطْفِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُغْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ^(٢)

فلك الله جملة اسمية أكدت بإعادة لفظها.

وكذلك قول الشاعر^(٣) :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا سَالِمًا

توكيد الاسم :

أمَّا تأكيد الاسم ، فقد ورد في كلام العرب كثيراً ، وهذا كما في هذا البيت وهو لمسكين

الدارمي :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَنَاجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وقد استشهد بهذا البيت على وجوب إضمار الفعل إذا كرر المغرَى به . فأخاك يلزم نصبه

بتقدير إلزم ، أخاك الثاني توكيد^(٤) وكذلك قول الشاعر^(٥) :

(١) لَمْ يُعْرِفْ قَائِلُ هَذَا الْبَيْتِ .

(٢) أَنْظَرَ الدَّرَرَ اللَّوَامِعَ ج ٢ ص ١٦٠ وَلَمْ يُعْرِفْ قَائِلُ هَذَا الْبَيْتِ .

(٣) لَمْ يُعْتَزَّ عَلَى قَائِلِهِ .

(٤) أَنْظَرَ الدَّرَرَ اللَّوَامِعَ عَلَى هَمْعِ الْهَوَامِعِ شَرَحَ جَمْعِ الْجَوَامِعِ .

(٥) لَمْ يُعْتَزَّ عَلَى قَائِلِهِ .

لَجَدِيدُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحَ

وقد استشهد بهذا البيت على أن المكرر قد يُرفع، وهذا البيت من شواهد العيني، قال قوله: السلاح مقول القول، الاستشهاد فيه إذ أصله خذ السلاح، لأن مقول القول يكون جملة ثم رفع لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، وإن كان حقه النصب كما في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾^(١)، فنصب الناقة على التحذير وكلُّ مُحذَرٍّ فهو نَصَبٌ ولو رفع على إضمار هذه ناقة الله لجاز^(٢).

وأيضاً كما في القرآن الكريم: ﴿هِيَآتَ هِيَآتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(٣) ومقتضى التأكيد بالتكرار هنا في هذه الآية، هو أن السابقة خطاب من الكافرين للمؤمنين مؤكدين لهم أن ما وعدكم به محمد ﷺ محال، فناسب هنا تكرر (هيات) للتأكيد مرة ثانية على أن ما وعدكم به محمد مستحيل وبعيد احتمال.

ومثال مجيء الضمير توكيداً لفظياً لا على أنه ضمير فصل، وإنما هو لمجرد التكرار اللفظي قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(تيممت) همدان الذين هم هم إذا ناب أمرُ جنة وسهامي^(٤)

وكذلك الحال عند توكيد الضمير المنصوب بالمنفصل بمنفصل منصوب.

توكيد الفعل:

وأما توكيد الفعل، فلم يأت في القرآن^(٥)، ولذا وقع خلاف في قول الشاعر^(٦):

(١) سورة الشمس الآية ١٣.

(٢) أنظر الدرر اللوامع ج ١ ص ١٤٦ ط ثابته.

(٣) سورة المؤمنون الآية ٣٦.

(٤) همدان قبيلة من اليمن، والجنة ما يتوقى به الإنسان، والمعنى: هم تُرسي التي (أمن) بها نفسي وسهامي، التي أرمي بها عدوي.

(٥) أنظر الأشموني ج ٣ ص ٨٠.

(٦) لا يعرف قائله، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يعلمون ظاهراً من الحياة ﴿سورة الروم

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءِ بِفَلَقِ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

فَقَدْ اسْتَشْهَدَ الرَّضِيُّ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَكَرُّرِ الْمُفْرَدَاتِ، قَالَ الْبَغْدَادِيُّ: «عَلَى أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ يَجُوزُ تَكَرُّرُهُ بِلا فَضْلٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ مِنْ تَكَرُّرِ الْمُفْرَدَاتِ لَا الْجُمْلِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَيْضًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ جَنِّي فِي إِعْرَابِ الْحَمَاسَةِ، قَالَ: أَوَّلُ الْبَيْتِ تَوْكِيدُ الْاسْتِفْهَامِ وَفِي الثَّانِي تَوْكِيدُ الْخَبَرِ، وَفِي آخِرِهِ تَوْكِيدُ الْأَمْرِ. وَقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ: هَذَا الْبَيْتُ فِيهِ تَكَرُّرُ ثَلَاثِ جُمْلٍ، أَرَادَ إِلَى أَيْنَ تَذْهَبُ إِلَى أَيْنَ تَذْهَبُ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ، احْبَسِ احْبَسِ»^(١).

تَوْكِيدُ الْحَرْفِ:

أَمَّا تَأْكِيدُ الْحَرْفِ فَكَقُولُ الْكُمَيْتِ:

فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكُثُهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ وَالْمُطَوَّلِ
فَاسْتَشْهَدَ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ حَتَّى كُرِّرَتْ لِلتَّأْكِيدِ اللَّفْظِي.

وَقَقُولُ جَمِيلٍ:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا
فَلَا الثَّانِيَةَ تَوْكِيدَ لِلأُولَى^(٢).

شُرُوطُ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ:

إِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ اسْمًا ظَاهِرًا أَوْ فِعْلًا أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا مَنْصُوبًا، فَتَوْكِيدُهُ يَكُونُ بِمُجَرَّدِ التَّكَرُّارِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَيَتَّبَعُ الثَّانِي الْأَوَّلَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ حَرْفًا جَوَائِيًّا، أَوْ لَا، أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ عِنْدَ تَوْكِيدِهَا لَفْظِيًّا إِعَادَةُ لَفْظِهَا وَصِلَتِهَا مَعَهُ، وَلَا يَجُوزُ تَكَرُّارُ الْمَوْصُولِ وَخَذَهُ دُونَ صِلَتِهِ.

= (الآيتان ٦، ٧) فَإِنَّ يَعْلَمُونَ بَدَلٌ مِنْ لَا يَعْلَمُونَ وَلِذَا نَكَّرَ (ظَاهِرًا) لِإِنْسَابِ النَّفْيِ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ. (أُنْظَرُ تَفْسِيرَ الزَّمَخْشَرِيِّ ج ٣ ص ٢١٥).

(١) خَزَائِنُ الْأَدَبِ ج ٢ ص ٣٥٣.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الرَّضِيِّ، أُنْظَرُ الدَّرَرُ اللَّوَامِعَ ج ٢ ص ١٥٩ ط ثانية.

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِلَ بِمَا وُصِلَ بِهِ الْمُؤَكَّدُ، فَيَجِبُ أَنْ يُعَادَ مَعَ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيُّ الَّذِي يَتَّصِلُ بِالْمُؤَكَّدِ اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا. لِأَنَّ إِعَادَتَهُ مُجَرَّدًا تُخْرِجُهُ عَنِ الْإِتِّصَالِ إِلَى الْإِنْفِصَالِ.

يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ:

وَلَا تُعِدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَُصِلَ

وَهَذَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَيْتَنِي لَيْتَنِي تَوَقَّيْتُ مُذْ أَيْسَفَعْتُ طَوْعَ الْهَوَى وَكُنْتُ مِنِيًّا

اسْتَشْهَدُ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ لَا تُعَادُ فِي التَّأَكِيدِ اخْتِيَارًا إِلَّا مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ^(١).

وَأَمَّا إِنْ كَانَ حَرْفًا، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَوَابِي فَيَجِبُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا أَيْ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالتَّوَكِيدِ بِفَاصِلٍ مَا، وَأَنْ يُعَادَ مَعَ التَّوَكِيدِ مَا اتَّصَلَ بِالْمُؤَكَّدِ إِنْ كَانَ مُضْمَرًا (أَيْ مَا اتَّصَلَ بِالْحَرْفِ الْمُؤَكَّدِ مُضْمَرًا) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرِجُونَ﴾ ^(٢).

وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرِجُونَ﴾ ^(٣): ثَنِي (أَنْتُمْ) لِلتَّوَكِيدِ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ لِفَصْلِ مَا بَيْنَ الْأُولَى وَالثَّانِي بِالظَّرْفِ، وَمُخْرِجُونَ خَبَرٌ عَنِ الْأَوَّلِ ^(٤). وَأَنْ يُعَادَ هُوَ أَوْ ضَمِيرُهُ إِنْ كَانَ ظَاهِرًا.

وَيَجُوزُ عَوْدُ ضَمِيرِ الظَّاهِرِ مَعَ الْحَرْفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ^(٥) فَفِي الثَّانِيَةِ تَوَكِيدٌ نَفْيِ الْأُولَى وَأُعِيدَ مَعَ (فِي) الثَّانِيَةِ ضَمِيرُ رَحْمَةٍ وَلَا يَكُونُ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ تَوَكِيدًا لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُؤَكَّدُ الظَّاهِرَ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَقْوَى مِنْهُ

(١) لَمْ يُغْتَرِ عَلَى قَائِلِهِ، أَنْظَرِ الدَّرَرَ اللَّوَامِعَ ج ٢ ص ١٦٠.

(٢) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ الْآيَةُ ٣٥.

(٣) الْكَشَافُ ج ٣ ص ٣٢.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٠٧.

ولا يكون المَجْرور بدلًا من المَجْرور بإعادة الجار لأنَّ العَرَب لم تبدِّل مُضَمَّرًا من مُظْهَره^(١).

وشدَّ اتِّصال الحَرف كَقَوْل الشَّاعِر^(٢):

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَدِين مَن أَجَارَهُ قَدْ ضِيَمَا

وأقلُّ شذوذًا قول الرَّاجِزِ خَطَّامِ الْمُجَاشِعِيِّ^(٣):

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مَشْدَدَات يَقْرَن

ولكن الأكثر شذوذًا ما قاله بَعْضُ بَنِي أَسَد: وقيل: البيت لمُسْلِمِ بْنِ مَعْبُدٍ الْوَالِيِّ^(٤).

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

حَيْث كُرِّرَت اللَّامُ فِي (لِلْمَا) وَهِيَ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ غَايَةُ الشُّذُوزِ.

الْجَمْعُ بَيْنَ فَاعِلٍ نِعَمَ وَتَمْيِيزِهِ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّكْرَارِ:

قال الرَّمْخَسَرِيُّ فِي الْمُفَصَّلِ^(٥)، وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ وَبَيْنَ الْمُتَمَيِّزِ تَأْكِيدًا، فَيُقَالُ: نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا.

قال جَرِيرٌ:

تَزُوذُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فإنَّه فِي هَذَا الْبَيْتِ جَمَعَ بَيْنَ فَاعِلٍ نِعَمَ وَتَمْيِيزِهِ وَهُمَا وَاحِدٌ، فَهَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّكْرَارِ قَصَدَ بِهِ التَّأْكِيدَ.

(١) التَّصْرِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ جـ ٢ ص ١٢٩ - لَكِنَّ عُلَمَاءَ الْبَيَانِ يُخْرِجُونَ هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ دَائِرَةِ التَّوْكِيدِ، يَقُولُ الرَّمْخَسَرِيُّ فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ مَوْقِعُ (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) بَعْدَ قَوْلِهِ (فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ) قُلْتُ: مَوْقِعُ الِاسْتِنَافِ كَأَنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ تَكُونُونَ فِيهَا: قِيلَ: هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ لَا يَطُئُونَ وَلَا يَمُوتُونَ، الْكَشَافُ جـ ١ ص ٤٥٤.

(٢) لَمْ يُعْنَرْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٣) وَقِيلَ لِلْأَغْلَبِ الْعِجْلِيِّ.

(٤) أَنْظَرَ الْعَيْنِي جـ ٢ ص ١٠٢ وَفَرَايِدَ الْقَلَائِدِ لِلْعَيْنِيِّ ص ٢٨٩.

(٥) أَنْظَرَ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ جـ ٧ ص ١٤٢.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرٍ:

وَالْتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا وَأُمَّهُمْ وَلَاؤُ مُنْطَبِقُ
نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةُ هِنْدٍ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ

فإنه جَمَعَ أيضًا بَيْنَ الْفَاعِلِ وَتَمَيِّزِهِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا،
وَفِي الْبَيْتِ الثَّانِي نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةُ هِنْدٍ.

وَمَنْعَ ذَلِكَ سَيِّوِيهِ، وَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ التَّمْيِيزَ فِي أَصْلِهِ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِدَفْعِ الْإِبْهَامِ
وَالْإِيْهَامِ، وَلَا إِيْهَامَ مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ اسْمًا ظَاهِرًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّمْيِيزِ حِينَئِذٍ.
وَلَكِنَّ الْمُبَرَّدَ وَأَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ أَجَازَا ذَلِكَ.

وَرَأَيْتُ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِلتَّأْكِيدِ وَلِتَقْوِيَةِ الْكَلَامِ، فَإِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ يَرْفَعُ اللَّبْسَ وَالْإِيْهَامَ، فَإِنَّ
هَذَا الرِّفْعَ يَقْوَى بِذِكْرِ التَّمْيِيزِ مَعَ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ، وَكَأَنَّ الْفَاعِلَ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ.

وَلِهَذَا فَإِنِّي أَعَدُّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ وَهِيَ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا فَاعِلٌ نِعَمَ وَتَمَيِّزُهُ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ
التَّكْرَارِ، حَيْثُ كُرِّرَ الْفَاعِلُ وَالتَّمْيِيزُ وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّنَا لَا نُعْرِبُهُ تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا، وَلَكِنَّهُ
تَمْيِيزٌ أُريدَ بِهِ تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ وَتَأْكِيدُهُ لِمُقْتَضَى اقْتَضَتْهُ الظُّرُوفُ الْمَحِيطَةُ بِالْحَدِيثِ.

وَلَا دَاعِي لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النُّحَاةِ مِنْ تَأْوِيلِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ إِمَّا بِجَعْلِ التَّمْيِيزِ
مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا أَوْ مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ^(١) لِأَنَّ فِيهِ تَكْلُفًا. وَقَدْ أَتَى هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
وَأَشْعَارِهِمْ بَيِّنٌ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

(١) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٧ ص ١٣٣.

مِن أنواع التَّكرار (التَّوكيد اللَّفْظيَّ) توكيد الضَّمير المُتَّصِلِ بِالمُنْفَصِلِ المَرْفُوعِ

للضَّمير مَزايا مُختلفة، وأثر يُطلَب مِن أَجله، فَهو يَرَفَع اللَّبْسَ في الكَلام ويُكنى به عَن الظَّاهر، ويُحقِّق الاختصار.

فأَمَّا رَفَع اللَّبْس، فوَجْهه أَنَّهُ نَصٌّ في مَعناه، لا يَحْتَمِلُ شَيْئاً غَيره، لأنَّه إِنْ يَكُنْ ضَميرٌ مُتَكَلِّمٌ أو خِطابٌ فَصاحِبُه حاضِرٌ مُشاهِدٌ، وإِنْ يَكُنْ ضَميرٌ غَيبِيٌّ فَصاحِبُه مذكورٌ في الأسلوب أو مَفْهُومٌ مِنْهُ عَلى وَجْهٍ مِنَ الوُجُوه وَهو بِذلك الحاضِر المُشاهِد، وَلَا كَذلك الأَسْماءُ الظَّاهِرَة، فالاشتراك بَيْنَها سائِعٌ، واللَّبْسُ فيها مُحتمَلٌ، فَقولنا مَثَلاً: زَيْدٌ يَسِيرُ زَيْدٌ، قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ زَيْدًا لَاحِقٌ غَيرَ زَيْدِ السَّابِقِ، وَلِهَذَا احتاجت الأَسْماءُ الظَّاهِرَة إلى الوَصْفِ لِلتَّمييزِ بَيْنَها واستغنى الضَّميرُ عَنْه.

وأَمَّا كِنَايَتُه عَن الظَّاهر، فوَجْهه أَنَّهُ يَخْلُفه وَيُغْنِي عَنْه في الأسلوب كَمَا يَكُنِي عَن الظَّاهر بِالظَّاهرِ في مِثْلِ فُلانٍ كِنَايَة عَن أَعْلَامِ الإنسان، وَهَكَذَا^(١).

وأَمَّا مُعاوَنَتُه عَلى الاختصار فوَجْهها أَنَّ المُستَترَّ مِنْهُ لا يُذَكَّرُ في الكَلام، والمُتَّصِلُ لا يَقُومُ بِنَفْسِه في التَّنطِقِ، وَلَكِنَّه يَتَّصِلُ بِما قَبْلَه، وَيَنْزِلُ مَنزِلَة جُزْءٍ مِنْ بَنِيته، وَبَعْضُه عَلى حَرْفٍ وَبَعْضُه عَلى حَرْفَينِ.

(١) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لابنِ يَعِيشَ جـ ٣ ص ٨٤.

وعلى كُلِّ، فالضمير رابطة من الروابط التي تربط بين الجمل، والروابط في اللغة العربية كثيرة. منها: تكرار الاسم الظاهر في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَحَبُّ إِلَيْنِ مَا أَحَبُّ إِلَيْنِ﴾^(١)، ربط الظاهر المكرر جملة الخبر بالمبتدأ، وكما سبق في النوع الأول من التكرار.

وقد جاء مثل هذا في كلام العرب فقال عدي بن زيد:

لا أرى الموتَ ينسبُ الموتَ شيءٌ نغص الموتُ ذا الغنى والفقيراً

ربط (الموت) الثاني جملة الحال لصاحبه أو الخبر بمبتدئه، فالضمير يُشارك الظاهر في التكرار أي في التوكيد بالعموم وبالنفس، ويختص الظاهر بالصفة التي هي تجليه عند التباسه بظاهر آخر مثله، ولذلك يقول سيبويه: هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتم وصفاً. فيقول: أعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمين، وذلك قولك: مررت بك أنت رأيتك أنت، وانطلقت أنت.

وليس وصفاً بمنزلة الطويل، إذا قلت: مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه. إذا قلت: مررت به نفسه، وأتاني هو نفسه، ورأيتُه هو نفسه، وإنما تريد بهن ما تريد بالنفس إذا قلت: مررت به هو هو، ومررت به نفسه، ولست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأكخيك، ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف كما أن حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء، لأنه يلحقها كما يلحق الموصوف من الإعراب^(٢).

وقد فرق سيبويه أيضاً بين الصفة والتوكيد فقال: الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت: مررت بزيد أخيك فقد قلت: مررت بزيد الذي تعلم، وإذا قلت: مررت بزيد هذا فقد قلت بزيد الذي ترى أو الذي عندك.

(١) سورة الواقعة الآية ٢٧.

(٢) أنظر الكتاب جـ ٢ ص ٣٨٥، ٣٨٦، تحقيق عبد السلام هارون.

وَإِذَا قُلْتُ: مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ كُلِّهِمْ، فَأَنْتَ لَا تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الَّذِينَ مِنْ صِفَتِهِمْ كَذَا وَكَذَا، وَلَا مَرَرْتُ بِقَوْمِكَ الْهِنِينِ^(١) اهـ، وَأَعْنِي بِالضَّمِيرِ هُنَا الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ الْمَرْفُوعُ، وَهُوَ مَا أَعْنِيهِ فِي بَحْثِنَا هَذَا.

وَهَذَا الضَّمِيرُ، وَإِنْ كَانَ لِتَأْكِيدِ الْحُكْمِ لَا التَّابِعِ لِلْمَتَّبِعِ يُعَدُّ تَكْرِيرًا لِلضَّمِيرِ قَبْلَهُ، وَلَوْ كَانَ الضَّمِيرُ قَبْلَهُ فِي صُورَةِ النَّصْبِ، وَفِي حَالَةٍ مَا إِذَا كَانَ قَبْلَهُ ضَمِيرٌ نَصَبٌ فَإِنَّهُ أَيْ ضَمِيرُ الْفَصْلِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ لَهُ، وَلِذَا جَعَلْتُ هَذَا الضَّمِيرَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ التَّكْرَارِ لَا مِنْ بَابِ التَّأْكِيدِ بِالْأَدَاةِ، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَعَلَى هَذَا: مِنَ التَّكْرَارِ لِلتَّوْكِيدِ تَوْكِيدُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُنْفَصِلِ سَوَاءً كَانَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ ضَمِيرَ الرَّفْعِ أَمْ النَّصْبِ أَمْ الْجَرِّ، وَالتَّوْكِيدُ فِي الْكُلِّ لَفْظِي بِالْمُرَادِفِ.
يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْفَيْتَةِ^(٢):

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذِبُهُ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

وَالْتَّوْكِيدُ بِالضَّمِيرِ لَفْظِي بِالْمُرَادِفِ، وَسَكَتُ الْمُصَنِّفُ عَنْ تَوْكِيدِ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ أَوْ الْمَنْصُوبِ بِمُنْفَصِلِ مَرْفُوعٍ، وَيَنْبَغِي أَلَّا يَتَوَقَّفَ فِي جَوَازِ الْأَوَّلِ (تَوْكِيدُ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ بِالْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ) وَمُقْتَضَى مَنَعِ الثَّانِي (تَوْكِيدُ الْمُنْفَصِلِ الْمَنْصُوبِ بِالْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ أَنْتَ^(٣) اهـ.

وَذَلِكَ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُؤَكَّدَ ضَمِيرَ نَصْبٍ مُنْفَصِلٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا، فَمَتَى انْفَصَلَ الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ لَزِمَ أَنْ يَتَّبِعَهُ الضَّمِيرُ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ، لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ لَفْظِي، بِخِلَافِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ أَوْ الْمَنْصُوبِ، فَإِنَّ تَوْكِيدَهُ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الرَّفْعُ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

قَالَ سَيَبَوَيْه^(٤) «لَوْ قُلْتُ: مَرَرْتُ بِأَنْتَ أَوْ بِإِيَّاكَ لَمْ يَجْزِ، لِأَنَّ هَذِهِ عِلَامَاتُ الْمَنْصُوبِ

(١) أَنْظَرِ الْكِتَابَ جـ ٢ ص ١٩٤ تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ.

(٣) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ جـ ٣ ص ٨٤.

(٤) الْكِتَابُ جـ ١ ص ٣٧٧.

(٢) أَنْظَرِ الْأَشْمُونِيَّ حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ جـ ٣ ص ٧٢.

والمرفوع، إن قال قائل: إذا جاز: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، ورَأَيْتَكَ أَنْتَ، ونَحُوهُ، وفي التَّنْزِيلِ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ، فَجَازَ أَنْ يَتَّبَعَ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ الْمَجْرُورِ، كَمَا فَعَلَ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، ورَأَيْتَكَ أَنْتَ، ونَحُوْ ذَلِكَ فَلَمْ لَا يَجُوزُ مَرَرْتُ بِأَنْتَ، ورَأَيْتُ أَنْتَ؟ فالقول في ذلك أَنَّهُ يَجُوزُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَتَّبِعِ نَحْوُ: يَا زَيْدَ وَالْحَارِثَ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ، وَيَا زَيْدَ الطَّوِيلُ وَالطَّوِيلُ، وَقَوْلُهُ: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(١) اهـ.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾^(٢)، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾^(٣).

وَيَجُوزُ هُنَا فِي (أَنَا) الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ: الْفَصْلُ، وَالْإِبْتِدَاءُ، وَالتَّوَكِيدُ.

أَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^(٤) فالتأكيد والفصل دون الابتداء لِإِنْتِصَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَقَلَّ).

وَيَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ: يُحْتَمَلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) وَنَحْوُ: ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾^(٦): الْفَصْلِيَّةُ وَالتَّوَكِيدُ، دُونَ الْإِبْتِدَاءِ لِإِنْتِصَابِ مَا بَعْدَهُ وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٧)، وَزَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ، وَإِنَّ عُمَرَا هُوَ الْفَاضِلُ: الْفَصْلِيَّةُ، وَالْإِبْتِدَاءُ دُونَ التَّأَكِيدِ، لِذُخُولِ اللَّامِ فِي الْأُولَى ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٨) وَلِكُونَ مَا قَبْلَهُ ظَاهِرًا^(٨) فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ (زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ، وَإِنَّ عُمَرَا هُوَ الْفَاضِلُ) فَلَا يُؤَكِّدُ الظَّاهِرَ بِالْمُضْمَرِ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ وَالظَّاهِرُ قَوِيٌّ، وَوَهَمَ أَبُو الْبَقَاءِ فَأَجَازَ فِي ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ

(١) صَدْرُ بَيْتٍ عَجْزُهُ... حَتَّى شَتَّ هَمَالَةً عَيْنَاهَا، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٥ ص ١٧٩.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٣٧.

(٣) سُورَةُ طه آيَةُ ١٤.

(٤) سُورَةُ الْكَهْفِ آيَةُ ٣٩.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ١١٧.

(٦) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ آيَةُ ٤١.

(٧) سُورَةُ الصَّافَّاتِ آيَةُ ١٦٥.

(٨) أَنْظَرَ الْكِتَابَ لِسَيِّبَوَيْهِ ج ٢ ص ٣٨٦.

الْأَبَرُّ ﴿١﴾ التَّوَكُّدُ، وَقَدْ يُرِيدُ أَنَّهُ تَوَكُّدٌ لِضَمِيرٍ مُسْتَرٍ فِي شَأْنِكَ لَا لِنَفْسِ شَأْنِكَ ^(٢).

مَا يُشْتَرَطُ فِي التَّأْكِيدِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ :

وَعَلَى هَذَا فَبالنِّسْبَةِ لِضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُنْفَصِلِ الْمُؤَكَّدِ لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ قَبْلَهُ، وَالَّذِي نَعْنِيهِ هُنَا وَهُوَ التَّأْكِيدُ بِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّكَرُّارِ، يُشْتَرَطُ لَهُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ ضَمِيرًا ^(٣)، وَأَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّامُ، لِأَنَّهُ تَوَكُّدٌ فَكَيْفَ تَدْخُلُ لَامُ التَّوَكُّدِ عَلَى تَوَكُّدٍ، وَقَدْ كَرِهَ الثُّحَااجُ تَوَكُّدَيْنِ.

أَمَّا الضَّمَائِرُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا اللَّامُ، أَوْ يَكُونُ مَا قَبْلَهَا ظَاهِرًا، فَهِيَ ضَمَائِرُ فَضْلٍ يُؤَكَّدُ بِهَا الْجُمْلَةُ، أَيْ النِّسْبَةُ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا يُؤَكَّدُ بِأَنَّ النِّسْبَةَ فِي الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ. فَهَذِهِ الضَّمَائِرُ ضَمَائِرُ فَضْلٍ الْحَدِيثِ عَنْهَا فِي بَابِ التَّوَكُّدِ بِالْأَدَاةِ.

سَبَبُ عَدَمِ تَوَكُّدِ الْمُظْهَرِ بِالْمُضْمَرِ :

وَالْعِلَّةُ فِي عَدَمِ تَوَكُّدِ الْمُظْهَرِ بِالْمُضْمَرِ، هُوَ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّوَكُّدِ الْإِيضَاحُ وَالْبَيَانُ وَإِزَالَةُ اللَّبْسِ، وَالْمُضْمَرُ أَخْفَى مِنَ الظَّاهِرِ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُبَيَّنًا لَهُ.

هَذَا وَإِنْ كَانَ التَّوَكُّدُ كَالصِّفَةِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْمَوْصُوفِ وَالْمُؤَكَّدِ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِتَسْمِيَةِ التَّوَكُّدِ صِفَةً عِنْدَ سِبْيَوِيٍّ، وَمِنْ شَرَطِ النَّعْتِ أَلَّا يَكُونَ أَعْرَفَ مِنَ الْمَنْعُوتِ، فَاِمْتَنَعَ كَذَلِكَ فِي التَّوَكُّدِ أَنْ يَكُونَ أَعْرَفَ مِنَ الْمُؤَكَّدِ، فَالْمُضْمَرُ، أَعْرَفُ مِنَ الظَّاهِرِ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَوَكُّدُ الظَّاهِرِ بِالْمُضْمَرِ، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ بَدَلًا مِنَ الْمُظْهَرِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لَهُ، وَأَمَّا الْمُضْمَرُ فَيُؤَكَّدُ بِالْمُظْهَرِ وَبِمِثْلِهِ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ أَيْضًا ^(٤).

(١) سُورَةُ الْكَوْثَرِ الْآيَةُ ٣.

(٢) الْمُغْنِي ج ٢ ص ١٠٦.

(٣) أَنْظَرُ كِتَابَ سِبْيَوِيٍّ ج ٢ ص ٣٩٠ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونِ.

(٤) أَنْظَرُ كِتَابَ سِبْيَوِيٍّ ج ٢ ص ٣٨٦.

توكيد المضمر بالظاهر :

فأما تأكيد المضمر بالظاهر، فبالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما، وذلك لأن المظهر أبين من المضمر، فيصلح أن يكون توكيداً له.

فإن قيل: كيف يوصف المضمر بالظاهر وهو أعرف من المظهر، فالجواب: أن المضمر لا يوصف بما يعرفه، وإنما يوصف بما يؤكد عمومه أو يؤكد عينه ونفسه^(١).

شرط حُسن توكيد المضمر المرفوع بالنفس أو بالعين :

ولكن لا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوراً، فإذا أكّدت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكد أولاً بالمضمر ثم تأتي بالنفس والعين فتقول: قُمتَ أنتَ نفسك، ولو قُلْتَ: قُمتَ نفسك أو عينك لكان ضعيفاً غير حسن، لأن النفس والعين يلبان العوامل أي: أن العوامل تعمل فيهما لا يحكم التبعية بل يكونان فاعلين ومفعولين، ومُضافين، وذلك أنهما لم يتمكنا في التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية، فتقول: طابت نفسه وصحت عينه، فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما، لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان، فقبح لذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد بخلاف كل، فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم، فكانت مشابهة لأجمعين. فلذلك جاز تأكيد المضمر المرفوع بهما من غير تقدم تأكيد آخر بضمير مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَى بِمَا آتَاهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾^(٢)، وقرئ في الشواذ (كلهن) بالنصب توكيداً للضمير في (آتينهن)^(٣).

أما التأكيد بالنفس أو بالعين من غير تقدم تأكيد آخر فربما أوقع لبساً في كثير من الأحوال، فلو قلنا: هند خرجت نفسها، لم يعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخلت الفعل من

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٣٨٥.

(٢) سورة الأحزاب الآية ٥١، أنظر شرح المفصل ج ٣ ص ٤٢.

(٣) الكشاف ج ٣ ص ٢٤٣.

الضمير، أم جعلت في الفعل ضميراً لهند، وأكّدت به بالنفس، فإذا قلنا: هند خرجت هي نفسها، حُسن من غير قُبْح، لأنّه لما جيء بالضمير المنفصل عُلِمَ أنّ الفعل غير خالٍ من الضمير، لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون هو الفاعل أو تأكيداً، فلا يجوز أن يكون فاعلاً، لأنّه لا يُؤتى بالمنفصل مع القدرة على المتّصل، فلا تقول: ضَرَبَ أنا، لأنك قادر على أن تقول: ضَرَبْتُ، وإذا لم يَجْز أن يكون فاعلاً تَعَيَّنَ أن يكون تأكيداً، وإذا كان في الفعل ضمير مؤكّد بالضمير المنفصل أَمِنَ اللبس، وجاز توكيده بالنفس أو بالعين^(١).

أمّا بالنسبة لضمير النصب أو الجرّ، فإنّه لا لبس فيه إذا لم يؤكّد أولاً بالضمير قبل التوكيد بالنفس أو بالعين، وإذا أُكِّد فإنّه أبْلَغَ هذا بالنسبة لتأكيد المضمَر بالظاهر.

عِلَّةُ اشتراط الضمير المؤكّد في صيغة المرفوع عند تأكيد المتّصل :

أمّا توكيد المضمَر بِمثله من المضمَرات، فتوكيد الضمير المرفوع أو المنصوب أو المجرور بلفظ واحد، وهو ضمير المرفوع، وذلك لأنّ أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجرّ كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة والإعراب في آخرها يُبيّن أحوالها، وكذلك الأسماء المبهمة على صيغة واحدة وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها، وأصل الضمير هو المنفصل المرفوع، لأنّ أحواله الابتداء، وعامل الابتداء معنويّ، فإذا أُضمِر فلا بُدّ أن يكون ضميره منفصلاً، والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون إلّا لفظاً، فإذا أُضمِر اتّصلاً به فصار المرفوع مختصّاً بالانفصال، فإذا أُكِّد المضمَر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا إلى ضمير منفصل، وأصل الضمير المنفصل هو المرفوع، ولم يكن للمجرور ضمير منفصل وكان المجرور والمنصوب المتّصل أو المنفصل من وادٍ فحُمِلَ عليه، واشتراط كون هذا الضمير في صيغة المرفوع لا بُدّ منه، لأنّه ضَرَبَ من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل كما في الآية ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٢) ولذلك وَجَبَ أن يكون المضمَر هو الأول في المعنى، ولهذا المعنى يُسمّيه

(١) أنظر شرح المَفَصَّل ج ٣ ص ٤٢.

(٢) سورة البقرة الآية ٣٥.

سَيِّبَوِيهِ وَصَفًا كَمَا يُسَمَّى التَّوَكِيدَ الْمَخْضُ (١).

فَأَمَّا الْبَيْتَ الَّذِي مِنْ قَصِيدَةِ جَرِيرِ بْنِ الْخَطَفِيِّ (٢):

وَكَائِنَ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِي يراني لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا
فَفِي تَوَجُّيهِهِ ثَلَاثَةٌ وَجُوه:

الأول: أَنَّ الضَّمِيرَ فَضَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ الْمُقَدَّرِ وَهُوَ مُصَابٌ وَبَيْنَ الظَّاهِرِ وَهُوَ قَوْلُهُ
الْمُصَابَا أَيَّ يَرَى مُصَابِي هُوَ الْمُصَابَا، وَعَلَى هَذَا فَالْمُصَابُ مَصْدَرٌ مِمِّي.

الثاني: أَنَّ يَكُونُ الضَّمِيرُ تَأْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ يَرَانِي وَالْمَعْنَى عَلَى
هَذَا: يَرَانِي هُوَ الْمُصَابَا أَيَّ: إِنَّهُ لِمَا بَيْنَنَا مِنَ الصَّدَاقَةِ وَالْأُلْفَةِ يَرَانِي الْمُصَابَا، وَلَيْسَ كَالْعَدُوِّ
الَّذِي لَا يَعْنِيهِ شَأْنِي وَلَا يَهْتَمُّ بِأَمْرِي.

الثالث: أَنَّ يَكُونُ الضَّمِيرُ فَضْلًا لِلْيَاءِ مَعَ مَا فِي ظَاهِرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ مَعْنَاهُمَا
إِذَا أَصْلَ وَضَعِ الْيَاءِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ الْغَائِبُ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ عِنْدَ صَدِيقِهِ بِمَنْزِلَةِ نَفْسِهِ حَتَّى كَانَ
إِذَا أُصِيبَ كَانَ صَدِيقَهُ قَدْ أُصِيبَ، عَبَّرَ عَنْ صَدِيقِهِ بِضَمِيرِ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ نَفْسُهُ فِي الْمَعْنَى فَكَأَنَّ
الْيَاءَ هُنَا لَيْسَتْ مُسْتَعْمَلَةً فِي ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْ ذَلِكَ الْإِخْتِلَافِ الْمَحْظُورَ وَلَكِنَّهَا
مُسْتَعْمَلَةٌ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ فَاتَّفَقَ مَعَهَا ضَمِيرُ الْفَضْلِ (٣).

وَإِذَا كَانَ الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى، فَلِمَ يَقُولُ التُّحَاةُ فِي نَحْوِ: ضَرَبْتُكَ
إِيَّاكَ بَدَلًا، وَضَرَبْتُكَ أَنْتَ تَوْكِيدًا مَعَ أَنَّ الْمَعْنَيْنِ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي وَاحِدٌ وَهُوَ تَكْرِيرُ الْأَوَّلِ
بِمَعْنَاهُ؟ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا تَوْكِيدًا، لِاتِّحَادِ الْمَعْنَيْنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالتَّوَكِيدِ
مَعْنَوِي (٤).

(١) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٣ ص ١١٠.

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ج ٣ ص ١١١.

(٣) أَنْظَرُ الْمُغْنِي ج ٢ ص ١٠٥.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ص ٣٣٢.

والواقع أَنَّ الضَّمِيرَ فِي : ضَرَبْتُكَ إِيَّاكَ أُعْرِبُ بَدَلًا ، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ ، فَلَمَّا لَمْ يُذَكَّرِ الْعَامِلُ انْفَصَلَ ضَمِيرُهُ وَلِذَلِكَ أُعْرِبَ بَدَلًا وَلَمْ يُعْرَبْ تَوْكِيدًا بِخِلَافِ الْمِثَالِ : ضَرَبْتُكَ أَنْتَ فَإِنَّهُ تَوْكِيدٌ ، لِمَا بَيَّنَّاهُ .

التأكيد بالمنفصل المرفوع عند العطف :

مِمَّا سَبَقَ تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ يَلْزَمُ تَأْكِيدَهُ أَوَّلًا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ لِلْعِلَّةِ السَّابِقَةِ ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ تَأْكِيدُهُ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ الْعَطْفِ ، لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ كَالْجُزْءِ مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ لَفْظًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتَّصِلٌ لَا يَجُوزُ انْفِصَالُهُ كَمَا جَازَ فِي الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، وَمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالْفَاعِلُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَلَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ بِلا تَأْكِيدٍ كَانَ كَمَا لَوْ عُطِفَ عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ كَلِمَةٍ ، فَأُكِّدَ أَوَّلًا بِمُنْفَصِلٍ ، لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ الْمُتَّصِلَ مُنْفَصِلٌ مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ ، بِدَلِيلِ جَوَازِ إِفْرَادِهِ مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ بِتَأْكِيدٍ ، فَيَحْصُلُ لَهُ نَوْعُ اسْتِقْلَالٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ عَلَى هَذَا التَّأْكِيدِ الظَّاهِرِ ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَكَانَ يَلْزَمُ إِذْنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَعْطُوفُ أَيْضًا تَأْكِيدًا لِلْمُنْفَصِلِ وَهُوَ مُحَالٌ فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا نَحْوُ : مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتَ وَزَيْدٌ لَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ لَفْظًا وَكَذَا إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا مَنْصُوبًا نَحْوُ : ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا ، لَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مَعْنَى .

رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ :

التَّوْكِيدُ بِالْمُنْفَصِلِ هُوَ الْأَوَّلَى وَيَجُوزُ زَوْنُ الْعَطْفِ بِلا تَأْكِيدٍ وَلَا فَضْلٍ لَكِنْ عَلَى قُبْحِ لَأَنَّهُمْ حَظَرُوهُ أَصْلًا ، بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرْتَكَبَ .

رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ :

الْكُوفِيُّونَ يَجُوزُ زَوْنُ الْعَطْفِ الْمَذْكُورِ بِلا تَأْكِيدٍ بِالْمُنْفَصِلِ وَلَا فَضْلٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْبَاحٍ ^(١) .

(١) أَنْظَرُ الْكَافِيَةَ ج ١ ص ٣٢٠ .

ورأى مع البصريين، لأنه يرفع اللبس، وقد جرى القرآن الكريم على الفصل عند العطف إما بالضمير كما في قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١) أو بفصل آخر كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَنْفُسَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٢).

وجاء في كتاب سيبويه: وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمّر المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله.

وزعم الخليل أن هذا إنما يقبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه.

وإنما حسنت شركته المنصوب، لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمّر، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذا كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمّر فيه.

وأما فعلت فإنهم قد غيروا عن حاله في الإظهار، أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً يبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كالف أعطيت.

فإن نعتة حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد، وقال الله عز وجل: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا﴾^(٣)، ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٤)، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكدته كما قال: قد علمت أن لا تقول ذلك فإن أخرجت لا قبّح (الرفع) فأنت وأخواتها تقوي المضمّر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل (ضرب) وقال الله عز وجل: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا

(١) سورة البقرة الآية ٣٥.

(٢) سورة يونس الآية ٧١.

(٣) سورة المائدة الآية ٢٤.

(٤) سورة البقرة الآية ٣٥، سورة الأعراف الآية ١٩.

حَرَمْنَا^(١) حَسَنَ لِمَكَانٍ (لا) وَقَدْ بَجُوزَ فِي الشَّعْرِ^(٢) .

قال الشاعر (جرير):

وَرَجَا الْأَخِي طَلٍ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا^(٣)

وقال ابنُ أبي ربيعة:

قُلْتُ أَذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَحْلًا^(٤)

وقد جاز تأكيد الضمير المجرور بالنفس أو بالعين بدون إعادة الجار أما في العطف فلا بُدَّ من إعادة الجار عند العطف^(٥).

علة وجوب إعادة الخافض إذا عطف على المجرور:

إنما لزم ذلك، لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل، لأنَّ الفاعل إن لم يكن ضميرًا متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، فكره العطف إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثم لم يجز إذا عطف المضمَر على المجرور إلا بإعادة الجار أيضًا نحو: مررت به وبزيد، وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به أولاً، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول أما قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٦)، وهو ما استدلل به الكوفيون على جواز ترك العائد فقيل: إنَّ العائد مُقدَّرٌ وجوده أو نُصب على حذف حرف الجر.

(١) سورة الأنعام الآية ١٤٨.

(٢) أنظر الكتاب ج ٢ ص ٣٧٨ - ٣٧٩ طبعة عبد السلام هارون.

(٣) أنظر الأشموني ج ٣ ص ١١٤، والشاهد في وأب حيث عطفه على الضمير المستكن في لم يكن من غير تأكيد ولا فصل.

(٤) الشاهد في وزهر حيث عطف على الضمير المستتر في أقبلت منح غير تأكيد ولا فصل وهذا هو مذهب الكوفي، وأجيب بأن الواو ليست بمنحضة للعطفية لأنها تصلح للحال وقيل شاذ، وقيل مثل هذا في بيت جرير السابق أنظر الأشموني ج ٣ ص ١١٤.

(٥) أنظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ طبعة عبد السلام هارون.

(٦) سورة النساء الآية ١.

وبَعْدَ عَرَضِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْخَاصَّةِ بِتَوْكِيدِ الضَّمِيرِ، وَالتِّي اضْطَرَّرْتُ إِلَى عَرَضِهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِضَ لِأَسْلُوبِ التَّوْكِيدِ بِالضَّمِيرِ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَأَسَالِيبِ الْعَرَبِ رَغْبَةً مِنِّي فِي بَيَانِ أَحْوَالِ الضَّمِيرِ - أُسَوِّقُ هَذَا الْمُلَخَّصَ :

الضَّمِيرُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، فَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ تَوْكِيدُهُ بِالْمُنْفَصِلِ وَإِنْ أُريدَ إِعَادَةُ لَفْظِ الْمُتَّصِلِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ مَا اتَّصَلَ بِهِ أَمَّا الْمُنْفَصِلُ الْمَنْصُوبُ فَتَوْكِيدُهُ بِمِثْلِهِ مَنْصُوبًا وَالْمَرْفُوعُ فَمِثْلُهُ مَرْفُوعًا. إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَوْكِيدُ مُنْفَصِلٍ بِمُنْفَصِلٍ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)، فَلَيْسَ (إِيَّاكَ) الثَّانِيَّةُ تَوْكِيدًا لِلأُولَى بَلْ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ عَنِ الْأُولَى.

وَلِنَبْدَأُ فِي بَيَانِ أُسْلُوبِ تَوْكِيدِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، فَكَمَا سَبَقَ أَنْ بَيَّنْتُ أَنَّ التَّوْكِيدَ لِإِمَاطَةِ الشُّبُهَاتِ وَإِزَالَةِ الشَّكِّ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ مَعْلُومًا وَثَابِتًا فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّوْكِيدِ، أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَعْلُومٍ وَمِمَّا يُشَكُّ فِيهِ فَالْأَفْضَلُ حَيْثُذُ أَنْ يُؤْتَى بِالتَّوْكِيدِ لِتَقْرِيرِهِ وَتَثْبِيتِهِ وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَكْفُوسُ إِيمَانُ أَنْ تُلْقَى وَلِئِمَّا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾^(٢).

فَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي بِرَغْبَةِ السَّحَرَةِ فِي أَنْ يُلْقُوا قَبْلَهُ حَيْثُ إِنَّهُمْ لَمْ يُعْرِبُوا عَنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَرَادُوا ذَلِكَ أَكْدَوْا هَذَا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ (نَحْنُ)، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنََّّهُمْ يَرِيدُونَ الْإِلْقَاءَ قَبْلَهُ.

وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي تَفْسِيرِ الْكَشَافِ: ﴿وَلِئِمَّا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾^(١) فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى رَغْبَتِهِمْ فِي أَنْ يُلْقُوا قَبْلَهُ مِنْ تَأْكِيدِ ضَمِيرِهِمُ الْمُتَّصِلِ بِالْمُنْفَصِلِ وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ وَإِقْحَامِ الْفَصْلِ، وَقَدْ سَوَّغَ لَهُمْ مُوسَى مَا تَرَاغَبُوا فِيهِ إِزْدِرَاءً لِشَأْنِهِمْ وَقِلَّةَ مُبَالَاةٍ بِهِمْ وَثِقَةَ بِمَا كَانَ

(١) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ آيَةُ ٥.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ١١٥.

بِصَدَدِهِ مِنَ التَّائِيدِ السَّمَاوِيِّ، وَأَنَّ الْمُعْجِزَةَ لَنْ يَغْلِبَهَا سِحْرُ أَبَدًا^(١).

وعلى هذا لم يأت الضمير مؤكِّدًا في سورة طه في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمُوسَىٰ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾^(٢)، وذلك لأنَّ سرِّد القِصَّة في هذه السُّورة لِتَصْوِيرِ خَوْفِ موسى، وثِقَةِ السَّحَرَةِ بِالْغَلْبَةِ عَلَى موسى، ولذلك لم يُؤكِّدوا إرادتهم ورغبتهم في البداية على عَكْسِ ما كان في آية سورة الأعراف فإنَّها صورة ازدراء موسى للسَّحرة وثِقته بالنَّصر، ولذلك جاءت الآية بالضَّمير المؤكِّد ونجد في آخر الآية في سورة طه ما يُبيِّن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ﴾^(٣) فهذا ممَّا يدلُّ على خوف موسى، ولكن أُكِّد الضَّمير المُتَّصِل في قوله (أَنْتَ) بالْمُنْفَصِل في قوله (أَنْتَ الْأَعْلَى) لتأكيد أَنْتَ يا موسى الغالب والمنتصر عليهم، فجاء في تفسير الكشَّاف (أَنْتَ أَنْتَ الْأَعْلَى) فيه تقرير لْغَلْبَتِهِ وقَهْرِهِ وتوكيد بالاستِثْناف وبكَلِمَةِ التَّشْدِيدِ وبتكرير الضَّمير وِبِلَامِ التَّعْرِيفِ وِبَلْفُظِ الْعُلُوِّ وَهُوَ الْغَلْبَةُ الظَّاهِرَةُ وَبِالتَّفْضِيلِ^(٤).

وهكذا لا يُؤتى بالتَّوكيد حيث لا حاجة إليه وذلك بأن يكون المقصود من الكلام واضحًا ومعلومًا وثابتًا، فإذا أُكِّد الكلام والحال هكذا فإنَّ في هذا زيادة في الوُضوح والبيان، ولذلك وردَ بعضُ أواخر الفواصل بالتَّوكيد وبعضها لم يُؤكِّد الكلام فيها بالضَّمير.

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلُوكَ مِنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلُوكَ مِنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٥).

وذلك لأنَّ العِلْمَ بأنَّ الله على كلِّ شيءٍ قدير لا يحتاج إلى تأكيد يُقرِّره فهو أمر ثابت ومعلوم.

(١) الكشَّاف ج٢ ص ١٠٣ تحقِّقُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ قَمَحَاوِي.

(٢) سُورَةُ طه الآية ٦٥.

(٣) سُورَةُ طه الآية ٦٨.

(٤) الكشَّاف ج٢ ص ٥٤٤.

(٥) سُورَةُ آل عمران الآية ٢٦.

بِخِلَافِ آيَاتٍ أُخْرَى وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَإِنَّهَا أَكَّدَتْ بِتَوْكِيدِ الضَّمِيرِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (١) فَاَلْمَقَامُ هُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِغْوَاءُ إِبْلِيسَ لَادَمَ وَحَوَّاءَ، وَعِصْيَانَهُ لِرَبِّهِ بِالْأَكْلِ مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي أَمَرَهُمَا اللَّهُ بِعَدَمِ الْاقْتِرَابِ مِنْهَا، ثُمَّ تَابَ آدَمَ، فَجَاءَتْ الْآيَةُ مُؤَكِّدَةً بِإِنَّ، وَالضَّمِيرَ لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ التَّوَّابُ قَابِلُ التَّوْبَةِ وَهُوَ الرَّحِيمُ.

فَلَمَّا كَانَ عِصْيَانُ آدَمَ لِرَبِّهِ بِمَثَابَةِ الشَّكِّ أَكَّدَتْ الْآيَةُ بِهَذَا الْأَسْلُوبِ.

وكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (٢) أَكَّدَ بِالضَّمِيرِ هُنَا، لِأَنَّ الْمَقَامَ نَزَلَ مَنَزِلَةَ الشَّكِّ فِيهِ وَعَدَمَ الْعِلْمِ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ لَمَّا وَجَّهَ طَلِبَهُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ بِأَنْ يُنَبِّئُوهُ بِالْأَسْمَاءِ، كَانَ هَذَا بِمَنَزِلَةِ مَنْ يَشْكُ فِي مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَجَاءَ إِلَيْهِ جَلَّ جَلَالُهُ الْخِطَابَ بِالتَّأَكِيدِ عَلَى أَنَّهُ وَحْدَهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ.

وَرُبَّمَا التَّبَسُّ الْفَصْلَ بِالتَّأَكِيدِ وَالبَدَلِ فِي مَوَاضِعَ، وَالَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا أُمُورٌ.

أَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَصْلِ وَالتَّأَكِيدِ، فَإِذَا كَانَ الْمُؤَكَّدُ ضَمِيرًا، فَلَا يُؤَكَّدُ بِهِ إِلَّا مُضْمَرًا، وَالْفَصْلَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَقَعُ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، فَإِذَا قُلْنَا: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ لَمْ يَكُنْ (هُوَ) هَهُنَا إِلَّا فَصْلًا لَوْ قَوَّعَهُ بَعْدَ ظَاهِرِهِ؟ وَلَوْ قُلْنَا: كُنْتُ أَنْتَ الْقَائِمُ، كَمَا فِي الْآيَةِ: كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ. جَازَ أَنْ يَكُونَ فَصْلًا هَهُنَا وَتَأَكِيدًا، وَمِنَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا أَنَّنَا إِذَا جَعَلْنَا الضَّمِيرَ تَأَكِيدًا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَصْلًا.

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَصْلِ وَالبَدَلِ ۖ فَإِنَّ الْبَدَلَ تَابِعٌ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ كَالْتَّأَكِيدِ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّنَا إِذَا أَبَدَلْنَا مِنْ مَنْصُوبٍ أَتَيْنَا بِضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ فَتَقُولُ: ظَنَنْتُكَ إِيَّاكَ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ، وَحَسِبْتَهُ إِيَّاهُ خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو، وَإِذَا أَكَّدْتَ أَوْ فَصَلْتَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ (٣).

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٣٧.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٣٢.

(٣) أَنْظَرِ الْأَشْمُونِيَّ ج ٣ ص ٨٤ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ.

وَمِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ: أَنَّ اللَّامَ الَّتِي لِلتَّأْكِيدِ تَدْخُلُ عَلَى الْفَصْلِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى التَّأْكِيدِ وَالْبَدَلِ، فَتَقُولُ فِي الْفَصْلِ كَمَا فِي الْآيَةِ: ﴿وَلِنَا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(١) وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي التَّأْكِيدِ وَالْبَدَلِ، لِأَنَّ اللَّامَ تَفْصِلُ بَيْنَ التَّأْكِيدِ وَالْمُؤَكَّدِ، وَالْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَهُمَا مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ فِي الْبَيَانِ^(٢).

فائدة الفصل :

وَكُلُّ أَسْلُوبٍ بِهِ ضَمِيرُ الْفَصْلِ لَا يَخْلُو مِنْ فَائِدَةٍ، وَلِذَلِكَ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا وَالْفَائِدَةُ الدَّائِرَةُ فِي كُلِّ مَقَامٍ يَأْتِي فِيهِ هَذَا الضَّمِيرُ هِيَ فَائِدَةُ مَعْنَوِيَّةٌ، وَهِيَ الْإِخْتِصَاصُ وَبِهَذَا قَالَ الْبَلَاغِيُونَ، وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٣) فَقَالَ: فَائِدَتُهُ عَلَى أَنَّ الْوَارِدَ بَعْدَهُ خَبَرٌ لَا صِفَةٌ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَإِجَابٌ أَنَّ فَائِدَةَ الْمُسْنَدِ ثَابِتَةٌ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذِهِ الْفَائِدَةُ الْأَخِيرَةُ هِيَ الْإِخْتِصَاصُ.

وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ ضَمِيرِ الْفَصْلِ فِي بَابِ مُؤَكَّدَاتِ الْجُمَلِ الْأَسْمِيَّةِ.

وَكَمَا أَنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ يُؤْتَى بِهِ فِي الْكَلَامِ لَتَقْوِيَةٍ مَعْنَى مُرَادٍ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ التَّوَكُّيدُ أَوْ الْإِخْتِصَاصُ. إِذَا الْإِخْتِصَاصُ يُرَادُ بِهِ إِثْبَاتُ مَعْنَى لَشَيْءٍ دُونَ غَيْرِهِ وَهُوَ تَأْكِيدٌ أَيْضًا، أَوْ لِأَمْرٍ لَفْظِيٍّ وَهُوَ فَضْلٌ مَا بَعْدَهُ عَمَّا قَبْلَهُ لِإِزَالَةِ لُبْسٍ كَوْنِهِ نَعْتًا لِمَا قَبْلَهُ، كَذَلِكَ يَأْتِي لِإِمْكَانِ الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ وَرَفْعِ اللَّبْسِ، وَهَذَا هُوَ الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٤) عُطِفَ (زَوْجُكَ) عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (أَسْكُنْ) بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِالضَّمِيرِ (أَنْتَ) وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذْ هَبَّ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَفَقْتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَتَلْعِدُونَ﴾^(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ

(١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَةُ ١٦٥.

(٢) شَرْحُ الْمُفَصَّلِ صَفَحَات: ١١٢، ١١٣، ١١٤، الْمُضْمَرَاتُ جـ ٣.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٥.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٣٥.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ الْآيَةُ ٢٤.

وَأَبَاؤَكُمْ^(١) ففي هذه الآيات الضمير أي ضمير الفصل جاء مؤكّداً لضمير الرفع .

وقد ناب في القرآن الكريم عن ضمير الفصل للتأكيد كلمات غير الضمير لإمكان العطف ، وهذا كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْمَعُوا أَنْتَكُمْ وُشْرَاءَكُمْ ﴾^(٢) (شركاؤكم) بالرفع معطوف على الضمير في (أجمعوا) وفصل بينهما بالمفعول به دون الضمير .

ومن ذلك ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾^(٣) عطف على الضمير في «استقم» ، بعد الفصل بغير الضمير حيث قام مقامه (كما أمرت) وقد يجوز أن يكون في موضع النصب مفعولاً معه ، وحينئذ فلا عطف ولا تأكيد .

وسبق أن قلت : إن ضمير الفصل يؤتى به لأمر معنوي وهو التأكيد ولأمر لفظي وهو فصل ما بعده عما قبله لإزالة لبس كونه نعتاً لما قبله^(٤) .

فإذا قيل : إذا كان الغرض منه إزالة اللبس فقد جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^(٥) .

وقوله : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنْأَقِلَّ مِنْكَ مَا لَوْ وَلَدَآ ﴾^(٦) ولا لبس في ذلك لأن المضمرات لا توصف .

والجواب عن هذا : أن هذا هو الأصل أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمّر مجراه ، وإن كانت المضمرات لا تنعت إذ كان أصله المبتدأ والخبر^(٧) .

(١) سورة الأعراف الآية ٧١ .

(٢) سورة يونس الآية ٧١ والقراءة بالرفع هي قراءة الحسن (وشركاؤكم) أنظر الكشف ج ٢ ص ٣٥٩ ط بيروت لبنان ، وفيه : [وجاز من غير تأكيد بالمنفصل لقيام الفاصل مقامه لطول الكلام] .

(٣) سورة هود الآية ١١٢ .

(٤) أنظر الصفحة السابقة .

(٥) سورة القصص الآية ٥٨ .

(٦) سورة الكهف الآية ٣٩ .

(٧) أنظر شرح المفصل ج ٣ ص ١١١ .

القِسْم الثاني مِنَ التَّوكِيد (التَّابِع)

التَّوكِيد المَعْنَوِيّ

سَبَقُ أَنْ قُلْتُ: إِنَّ الغَرَضَ مِنَ التَّكَرَّارِ رَفْعُ تَوْهُمِ الخَطَأِ والنَّسيانِ، لِتَمَكِينِ المَعْنَى المُرَادِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ بِتَقْرِيرِ أَمْرِ المَتَّبِعِ عَنِ طَرِيقِ التَّكَرَّارِ.

يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: «وَقُلْتُ جَاءَ زَيْدٌ، رُبَّمَا تَوَهُّمَ مِنَ السَّامِعِ غَفْلَةً عَنِ اسْمِ المُخْبِرِ عَنْهُ أَوْ ذَهَابًا عَنْ مُرَادِهِ، فَيَحْمِلُهُ عَلَى المَجَازِ فَيُزَالُ ذَلِكَ الوَهْمُ بِتَكَرُّرِ الاسْمِ، فَيُقَالُ جَاءَنِي زَيْدٌ»^(١) فَإِنَّهُ يَقْصِدُ بِقَوْلِهِ (فَيَحْمِلُ عَلَى المَجَازِ) التَّجَوُّزَ والمُبَالَغَةَ، وَذَلِكَ: حِينَما نَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ فَإِنْ كَانَ المَعْلُومُ والأَمْرُ الثَّابِتُ أَنَّ مَجِيئًا قَدْ حَدَثَ وَلَكِنْ الشَّكُّ فِي كَوْنِ هَذَا المَجِيءِ مِنْ زَيْدٍ، فَرُبَّمَا يَكُونُ مِنْ نَائِبِهِ فَإِنَّ التَّوكِيدَ هُنَا فِي هَذِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بالنَّفْسِ لَا بِالتَّكَرَّارِ، وَذَلِكَ لِرَفْعِ مَجَازِ الحَذْفِ فَرُبَّمَا يَتَوَهُّمُ جَاءَ نَائِبِ زَيْدٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي المَجِيءِ نَفْسَهُ وَلَا يُصَدَّقُ أَنَّ زَيْدًا قَدْ جَاءَ لِتَعَدُّرِ مَجِيئِهِ لِسَبَبٍ مَا فَإِنَّ التَّكَرَّارَ هُنَا لِلتَّوكِيدِ وَلِرَفْعِ التَّجَوُّزِ فِي الفِعْلِ المُسْنَدِ إِلَى زَيْدٍ.

أَمَّا التَّوكِيدُ المَعْنَوِيّ فَإِنَّهُ بِالْفَاضِ مَحْصُورَةٌ، عَبَّرَ عَنْهَا التُّحَاةُ بِأَنَّهَا أَلْفَاظُ التَّوكِيدِ المَعْنَوِيّ، وَكَوْنُهَا أَلْفَاظًا لِلتَّوكِيدِ، لِأَنَّهَا تَرْفَعُ تَوْهُمَ المَجَازِ مَعَ التَّوكِيدِ بالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ، فَيُؤَكِّدُ بِهِمَا مَا يُثَبِّتُ حَقِيقَةَ المُؤَكَّدِ، وَتَرْفَعُ تَوْهُمَ عَدَمِ إِرَادَةِ الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ مَعَ التَّوكِيدِ

(١) شَرْحُ المُفَصَّلِ جَد ٣ ص ٤١.

بـ (كُلِّ وأَجْمَع) وتَوَابِعُهَا، فَلَا يُؤَكِّدُ بِهَا إِلَّا مَا يَتَّبَعُ وَيَتَجَزَّأ، بِخِلَافِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ، فَهُمَا لِإثباتِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ .

أَمَّا كَوْنُهَا مَعْنَوِيَّةً، فَلِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ ذَاتُ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلُهَا فِي الْمَعْنَى، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِيبِهَا (نَفْسٌ أَوْ عَيْنٌ) فَعِنْدَمَا نَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ فَتَكَرَّرَ زَيْدٌ لِقَصْدِ أَنَّ الَّذِي جَاءَ هُوَ زَيْدٌ لِرَفْعِ تَوْهُمِ الْخَطَأِ أَوِ السَّهْوِ أَوِ النَّسْيَانِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ: فَإِنَّا نَقْصِدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ هُوَ زَيْدٌ لَا نَائِبًا عَنْهُ فَهَذَا لِرَفْعِ تَوْهُمِ الْمَجَازِ بِالْحَذَفِ .

وَمِنْ ثَمَّ نَعْلَمُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ: النَّفْسِ وَالْعَيْنِ وَبَيْنَ التَّكْرَارِ هُوَ أَنَّ التَّكْرَارَ لِرَفْعِ الْخَطَأِ وَالنَّسْيَانِ أَوِ التَّجَوُّزِ، فَهُوَ لِمُجَرَّدِ التَّوَكِيدِ أَيْ لِمُجَرَّدِ تَقْوِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْكَلَامِ .

لِذَلِكَ أَطْلَقَ عَلَيْهَا التُّحَاةَ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ التَّابِعِ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ وَجَعَلُوهُ قِسْمًا آخَرَ مِنْ أَقْسَامِ التَّوَكِيدِ، فَقَالُوا: إِنَّ التَّوَكِيدَ أَيْ التَّابِعَ: قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَهُوَ: التَّكْرَارُ وَمَعْنَوِيٌّ: وَهُوَ: التَّأَكِيدُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ، وَكَذَلِكَ (كُلِّ وَأَجْمَع) وَتَوَابِعُهُمَا، وَكَانَتْ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ مُنَاسِبَةً حَقًّا إِذْ أَنَّهَا نَفْسُ الْكَلِمَةِ الْمُؤَكَّدَةِ بِهَا فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ، وَهَذَا وَاضِحٌ مَعَ التَّوَكِيدِ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ . أَمَّا أَلْفَاظُ الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، فَإِنَّ الْمَتَّبِعَ يَدُلُّ عَلَيْهَا ضِمْنًا، وَيُؤَكِّدُ بِهَا لِرَفْعِ تَوْهُمِ عَدَمِ إِرَادَةِ الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، فَإِذَا قُلْنَا مَثَلًا: جَاءَ الْقَوْمُ، تَوْهُمُ السَّامِعِ أَنَّهُ رُبَّمَا جَاءَ بَعْضُ الْقَوْمِ، وَعِنْدَمَا نُرِيدُ إِفَادَةَ السَّامِعِ الْمَعْنَى الَّتِي نُرِيدُ، وَهُوَ أَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يَتَأَخَّرْ مِنْهُمْ أَحَدٌ. قُلْنَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، فَلَفْظُ (كُلِّ) رَفَعَ هَذَا التَّوَهُمَ وَدَلَّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ ضِمْنًا .

التَّوَكِيدُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ

ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (لَفْظُ) نَفْسٍ مَائَتَيْنِ وَسِتًّا وَتِسْعِينَ مَرَّةً، وَلَفْظُ (عَيْنٍ) سِتًّا وَسِتِّينَ مَرَّةً، وَلَمْ يَأْتِ تَوْكِيدًا فِي جَمِيعِهَا، وَإِنَّمَا بَاشَرَتْهَا الْعَوَامِلُ^(١) .

(١) أَنْظَرِ الْمُعْجَمَ الْمُفْهَرَسَ لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ لِ مُحَمَّدٍ فُؤَادِ عَبْدِ الْبَاقِي ص ٧١٠ .

وقيل: إنه قُرئ ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) بِرَفْعِ أَنْفُسِكُمْ عَلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي عَلَيْكُمْ، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: الصَّوَابُ أَنَّ أَنْفُسَكُمْ مُبْتَدَأٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَعَلَيْكُمْ خَبَرٌ أَيْ عَلَيْكُمْ شَأْنُ أَنْفُسِكُمْ^(٢).

وَتَخْتَصُّ أَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ عَنِ بَقِيَّةِ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ بِجَوَازِ جَرِّهِمَا بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ لِرِيزَادَةِ التَّأْكِيدِ وَيَجِبُ اتِّصَالُهُمَا بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا، وَذَلِكَ لِلرَّبْطِ بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَلَا تَقْدِيرُهُ، لِغَوَاتِ الرِّبْطِ اللَّازِمِ بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ، وَيُطَابِقَانِ الْمُفْرَدَ.

أَمَّا الْمُثْنَى وَالْجَمْعُ فَيَأْتِيَانِ عَلَى أَفْعُلٍ جَمْعٌ قِلَّةٌ وَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُ جَمْعٌ كَثْرَةٌ عَلَى فُعُولٍ، حَمَلًا لِلْجَمْعِ عَلَى الْمُثْنَى فِي الْجَمْعِ عَلَى الْقِلَّةِ، وَالْمُعْتَادُ الْأَكْثَرُ أَنَّ التَّوْكِيدَ بِهِمَا فِي جَمْعِ الْقِلَّةِ، فَيُحْمَلُ الْقَلِيلُ عَلَى الشَّائِعِ الْأَكْثَرِ، وَحَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ مَنَهْجٌ مَعْرُوفٌ، وَيُعْمَلُ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ، وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ الرَّاجِحُ عِنْدِي، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ أَجَازُوا جَمْعَ نَفْسٍ وَعَيْنٍ عَلَى فُعُولٍ وَالرَّاجِحُ عِنْدِي هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُثْنَى، فَيَقُولُ بَذَرُ الدِّينِ بُنُ مَالِكٍ: فَالْجَمْعُ هُوَ الْمُخْتَارُ وَيَجُوزُ فِيهِ أَيْضًا الْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَّةُ، يَقُولُ أَبُو حَيَّانٍ: وَهُمْ فِي ذَلِكَ إِذْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ بِهِ.

يقول الأشموني:

وفيما قاله أَبُو حَيَّانٍ نَظَرٌ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبَازَ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ، وَلَوْ قُلْتُ: نَفْسَاهُمَا لَجَازَ، فَصَرَّحَ بِجَوَازِ التَّثْنِيَّةِ، وَقَدْ صَرَّحَ النُّحَاةُ بِأَنَّ كُلَّ مُثْنَى فِي الْمَعْنَى مُضَافٌ إِلَى مُتَضَمِّنِهِ يَجُوزُ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَّةُ وَالْمُخْتَارُ الْجَمْعُ نَحْوُ: فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا، وَيَتَرَجَّحُ الْإِفْرَادُ عَلَى التَّثْنِيَّةِ عِنْدَ النَّاطِلِمْ وَعِنْدَ غَيْرِهِ بِالْعَكْسِ كِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ كَقَوْلِهِ:

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِ يَتَنَ تَرْتُمِي سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا.

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ١٠٥.

(٢) أَنْظَرُ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ج ٣ ص ٧٩.

الحاجة إلى التوكيد بالنفس أو بالعين

ولمّا كان التوكيد بالنفس والعين لرفع توهم المجاز، وإظهار المعنى المراد للسامع، كانت الحاجة إليه مستحسنة عند توهم هذا المجاز.

وقد يكون غير مستحسن بل قبيحاً، وذلك عند العطف على المتصل مستتراً كان أو بارزاً، ولذلك أوجب النحاة عند العطف على الضمير المتصل، الفصل للتأكيد بالضمير، ولم يجيزوا ذلك بالنفس، فتقول: قُمتَ أنت وزيد، ولم يجيزوا قُمتُ نفسي وزيد^(١).

العلّة في ذلك

وذلك، لأنّ النفس - كما تقدّم - اسم مُتصَرِّف الاسمية غالباً عليه لشيوعه فتدخل عليه العوامل فيقع اللبس في بعض المواضع، بخلاف الضمير (أنت) ولذلك أجازوا ذلك في نحو: قُمتُم أجمعون وزيد ولم يجيزوا: قُمتُم أنفسكم وزيد لعدم اللبس لغلبة التأكيد على لفظ أجمعين، فلم يجز مجرى أجمعين لذلك لم يحسن أن تحمله على الضمير حتى تؤكّد، وأيضاً لأنّ المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكروهوا أن يؤكّدوه أولاً بمستقل من غير جنسه، فأكّدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع، فيكون تمهيداً لتأكيد المستقل من غير جنسه، وهو النفس أو العين اللذان هما من الأسماء الظاهرة، أمّا إذا كان المؤكّد اسماً ظاهراً أو ضمير رفع منفصلاً أو نصب مطلقاً فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلّة المقتضية له إذ الظاهر مستقلّ، والمنفصل ليس كالمُتَّصِل لاستقلاله بنفسه والمنسوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال.

فلو قلنا: مررت بك نفسك جاز تأكيد كاف الخطاب بالنفس، ولم يجب التأكيد بالضمير أولاً بل جائز ويكون أبلغ وأقوى، لأنك كأنك قلت: مررت بنفسك ولم تذكر المؤكّد، ولأنّ المتصل المجرور ليس في قوة اتصال الضمير المرفوع كما تقدّم.

أمّا لو قلنا: جاءوني أنفسهم فلا يجوز، لأنّ المضمر المتصل في غاية الضعف، وهنا

(١) أنظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٧٩.

النَّفْسُ أَقْوَى مِنَ الْمُضْمَرِ ، فَلَا يَكُونُ تَابِعًا لَهُ ، فَإِذَا انفَصَلَ الْمُضْمَرُ جاز أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ تَابِعًا لَهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَجْنِبِيَّةِ بِخِلَافِ الْمُتَّصِلِ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهُ مَنْزِلَةٌ أُخْرَى .

دَرَجَاتُ الْقُبْحِ

ثُمَّ إِنَّ تَأْكِيدَ الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ تَأْكِيدِ مُضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ قَبِيحٌ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ قُبْحِهِ كَمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي تَوْكِيدِ الضَّمِيرِ بِالضَّمِيرِ .

والتَّأْكِيدُ بِالنَّفْسِ مَعَ بَعْضِ الْمُضْمَرَاتِ أَقْبَحُ ، فَقَوْلُنَا : زَيْدٌ جَاءَ نَفْسُهُ أَقْبَحُ مِنْ قَوْلُنَا : جِئْتُ نَفْسِي ، لِأَنَّهُ فِي الْمَنَالِ الْأَوَّلِ رُبَّمَا أَوْقَعَ لَبْسًا ، وَقَوْلُنَا : قُمْتُ نَفْسِي أَقْبَحُ مِنْ قَوْلُنَا : قُمْنَا أَنْفُسَنَا ، لِأَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الضَّمِيرَ بَارِزًا ، وَهُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ كَالْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : يَدٌ ، أَبٌ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَكَانَ بَعِيدًا مِنَ الْمُتِمَكَّنَةِ .

وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ ، فَيَجُوزُ تَأْكِيدُهُمَا بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُمَا تَأْكِيدٌ ، لِأَنَّهُ لَا لَبْسَ فِيهِمَا ، وَلَيْسَا مِنَ الْفِعْلِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ كَمَا كَانَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ .
وَهَذَا التَّفْصِيلُ بَيْنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ ، وَبَيْنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ خَاصٌّ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ^(١) .

أَمَّا فِي التَّأْكِيدِ بِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَفَافِ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ الْأَفَافِ الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ فَلَا تَفْصِيلٌ بَلْ يَجُوزُ التَّأْكِيدُ بِغَيْرِ الْفَصْلِ بِالضَّمِيرِ ، فَلِذَلِكَ نَقُولُ : قُرِءَ كُلُّهُ فَتَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ تَأْكِيدِ مُضْمَرٍ ، وَذَلِكَ لِإِعْدَمِ اللَّبْسِ لِغَلَبَةِ التَّأْكِيدِ عَلَى (كُلِّ) فَكَانَتْ كَأَجْمَعِينَ ^(٢) .

وَلِذَلِكَ نَجِدُ الْأَفَافَ التَّوْكِيدَ لَا يَلِي الْعَامِلَ شَيْءٌ مِنْهَا وَهُوَ عَلَى حَالِهِ فِي التَّوْكِيدِ إِلَّا (جَمِيعًا) وَ(عَامَّةً) مُطْلَقًا ، فَإِنَّهُمَا يُفِيدَانِ مَعْنَى التَّوْكِيدِ ، أَيْ إِفَادَةَ التَّقْوِيَةِ وَرَفْعَ الْإِحْتِمَالِ وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ مَعْنَى التَّأْكِيدِ عَلَيْهِمَا ، وَإِلَّا (كَلَّا) وَ(كِلَا) وَ(كِلْتَا) مَعَ الْإِبْتِدَاءِ بِكَثْرَةٍ وَمَعَ غَيْرِهِ

(١) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٣ ص ٤٤ .

(٢) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٣ ص ٤٣ ، وَكِتَابُ سَيَّوِيهِ ج ٢ ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

بِقِلَّةٍ، فالأَوَّلُ نَحْوُ: الْقَوْمُ كُلُّهُمْ قَائِمٌ، وَالرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا قَائِمٌ، وَالْمَرَّاتَانِ كِلْتَاهُمَا قَائِمَةٌ،
وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ:

يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ نَاهِلٌ. اهـ^(١)

إِعْرَابُ تَوْكِيدِ اسْمِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْخَبَرِ

تَوْكِيدُ اسْمِ إِنَّ بَعْدَ ذِكْرِ الْخَبَرِ، يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِ اسْمِ إِنَّ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ إِذَا حُمِلَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي خَبَرِ إِنَّ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ زَيْدًا فِيهَا وَإِنْ زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ، ثُمَّ قُلْنَا نَفْسَهُ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ (نَفْسَهُ) بِالنَّصْبِ، وَ(نَفْسَهُ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ، وَقَدْ جَرَى الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَلَى هَذَا فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢) فَعَطَفَ (رَسُولُهُ) عَلَى مَحَلِّ (إِنَّ) وَاسْمِهَا (لَأَنَّ التَّقْدِيرَ: اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(٣).

إِعْرَابُ تَوْكِيدِ الْمُنَادَى

تَوْكِيدُ الْمُنَادَى بِالنَّفْسِ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الْمُضَافَةِ وَكَذَلِكَ (كُلٌّ)، لِأَنَّهُا تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً، أَمَّا (أَجْمَعُونَ) فَيَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، الرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ أَيْ أَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُضَافِ مِثْلَ كُلِّ وَجْمَعٍ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهُمَا^(٤).

مَا يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ فِي خَبَرِ (كُلٌّ) مُضَافَةً

وَيَلْزَمُ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى فِي خَبَرِ (كُلٌّ) مُضَافًا إِلَى نِكْرَةِ وَمَعْنَاهُ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ

(١) أَنْظَرُ الْأَشْمُونِيَّ حَاشِيَةَ الصَّبَّاحِ ج ٣ ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ٣.

(٣) أَنْظَرُ كِتَابَ سَيِّرِيهِ ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ.

(٤) أَنْظَرُ كِتَابَ سَيِّرِيهِ ج ٢ ص ١٨٤.

فِيَجِبُ مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ لِلتَّكْرَرِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا (كُلٌّ) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١). وجاء في الْمُغْنِي: «وَأَعْلَمَ أَنَّ لَفْظَ (كُلٌّ) حُكْمُهُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ، وَأَنَّ مَعْنَاهَا بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى مَذْكَرٍ وَجَبَ مُرَاعَاةُ مَعْنَاهَا فَلِذَلِكَ جَاءَ الضَّمِيرُ مُفْرَدًا مُذْكَرًا فِي نَحْوِ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٢)، ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُرْقِهِ﴾^(٣)، وَمُفْرَدًا مُؤَنَّثًا فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾^(٤)، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٥) وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى لَمْ يَلْزَمِ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾^(٦) لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى^(٧) وَأَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾^(٨) وَذَلِكَ، لِأَنَّ (لَا يَسْمَعُونَ)، (يَأْتِينَ) اسْتِنَافًا وَأَوْجَبَ ابْنُ هِشَامٍ الْجَمْعَ فِي الْكُلِّ الْمَجْمُوعِيِّ نَحْوِ: «أَعْطَانِي كُلَّ رَجُلٍ فَأَعْنُونِي، إِذَا كَانَ حُصُولُ الْمَعْنَى مِنَ الْمَجْمُوعِ لَا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ»^(٩).

وَجَمَعَ الْأَمْرَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾^(١٠) فَأَفْرَدَ أَوَّلًا وَجَمَعَ ثَانِيًا لِذِلَالَةِ كُلِّ نَفْسٍ عَلَى مُتَعَدِّدٍ.

وَلَا يَلْزَمُ مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَتَجُوزُ مُرَاعَاةُ لَفْظِ (كُلٌّ) فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَمُرَاعَاةُ مَعْنَاهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ عَائِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^(١١) هَذَا كُلُّهُ

(١) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ الْآيَةُ ٣٥.

(٢) سُورَةُ الْقَمَرِ الْآيَةُ ٥٢.

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ١٣.

(٤) سُورَةُ الْمُذْتَرِّ الْآيَةُ ٣٨.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٨٥. الْمُغْنِي ج ١ ص ١٦٦.

(٦) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَتَانِ ٧ - ٨.

(٧) سُورَةُ الْحَجِّ الْآيَةُ ٢٧.

(٨) أَنْظَرُ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ ج ٣ ص ٨٥.

(٩) سُورَةُ الزُّمَرِ الْآيَةُ ٧٠.

(١٠) سُورَةُ مَرْيَمَ الْآيَةُ ٩٥.

إذا ذُكر المضاف إليه، أما إذا لم يُذكر، فالذي صَوَّبه ابن هِشَام أنَّه إن كان المُقَدَّر مُفْرَدًا نِكْرَةً، وَجَبَ الإِفْرَاد، وإن كان جَمْعًا مَعْرِفَةً وَجَبَ الْجَمْع وإن كانت المَعْرِفَةُ لَوْ صُرِّحَ بِهَا لَمْ يَجِبَ الْجَمْعُ تَبْيِيهَا عَلَى حَالِ الْمَحْذُوفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾^(١) ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾^(٢).

(أَوْجُهُ إِعْرَابِ كُلِّ)

لِإِعْرَابِ كُلِّ ثَلَاثَةِ أَوْجُهُ:

الوجه الأول:

أَنْ تَكُونَ تَالِيَةً لِلْعَوَامِلِ وَلَوْ كَانَتْ مَعْنَوِيَّةً، فَتَكُونُ مُضَافَةً إِلَى الظَّاهِرِ، لاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِ الْمُنْكَرِ نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٣)، وَهِيَ هُنَا لاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِ الْمُنْكَرِ. وَغَيْرُ مُضَافَةٍ نَحْوُ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَاهُ آلَ امْتَثَلٍ﴾^(٤)، فَتَجِدُ هُنَا أَنَّ لَفْظَ (كُلِّ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَمْ يَأْتِ تَوْكِيدًا تَابِعًا مُؤَكِّدًا، وَلَكِنَّهُ أَفَادَ مَعْنَى التَّوْكِيدِ الَّذِي يُفِيدُ رَفْعَ تَوْهُمِ عَدَمِ إِرَادَةِ الشُّمُولِ لِأَنَّهُ أَفَادَ اسْتِغْرَاقَ أَفْرَادِ جِنْسِ الْكَلِمَةِ بَعْدَهُ وَهِيَ «نَفْسٌ» وَلِأَنَّ الْعَامِلَ مَعْنَوِيٍّ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ أَشْبَهَتْ الْمُبْتَدَأَ بِتَقْدُمِهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^(٥)، ﴿وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْفَرًا فِي عُنُقِهِ﴾^(٦) وَتَسْتَعْرِقُ أَجْزَاءَ الْمُفْرَدِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ عَلَى الْمُعْنِي: قِيلَ: إِنَّ هَذَا أَغْلَبِي وَقَدْ تَعَمَّ جُزْئِيَّاتِهِ نَحْوُ: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلًّا لِنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ﴾^(٧) وَحَدِيثُ: «كُلُّ الطَّلَاقِ وَاقِعٌ إِلَّا طَلَاقُ

(١) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ٨٤.

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ الْآيَةُ ٥٤.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٨٥.

(٤) سُورَةُ الْفُرْقَانِ الْآيَةُ ٣٩.

(٥) سُورَةُ مَرْيَمَ الْآيَةُ ٩٥.

(٦) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ١٣.

(٧) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ٩٣.

الْمَعْتَوِ»، وقيل: أُلْ جنسية فيرجع في المعنى للمنكر^(١).

وفي الحاشية جاء أنه لا حاجة لتقدير (كُلُّ)^(٢) والمذكورة لعموم القلوب لإضافتها إلى مُنْكَرٍ أَيَّ أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْقَلْبِ الْمُضَافِ لِمُتَكَبَّرٍ وَلَيْسَ قَلْبٌ مُتَكَبَّرٌ بِمَنْزِلَةِ (رَغِيفِ زَيْدٍ) لِأَنَّ زَيْدًا مَعْرِفَةٌ مَوْضُوعٍ لِمُعَيَّنٍ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كَذَلِكَ وَمُتَكَبَّرٌ مَقُولٌ عَلَى أَفْرَادٍ مُحْتَمَلٍ لَهَا فَقَلْبُ الْمُضَافِ كَذَلِكَ فَكُلُّ تَسْتَغْرِقُ مَا احْتَمَلَهُ^(٣).

وَجَاءَ فِي الْكَشَافِ (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيَّ عَلَى كُلِّ ذِي قَلْبٍ مُتَكَبَّرٍ تَجْعَلُ الصِّفَةَ لِصَاحِبِ الْقَلْبِ)^(٤).

ولهذا فُرِئ (قَلْبٍ) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِي الْآيَةِ: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٥). عَلَى تَقْدِيرِ إِضَافَةِ (كُلِّ) الْمُقَدَّرَةِ بَعْدَهَا، لِيَعْمَ أَفْرَادَ الْقُلُوبِ وَأَجْزَاءَ الْقَلْبِ^(٦).

الوجه الثاني:

أَنْ تَكُونَ نَعْتًا^(٧)، فَتَدُلُّ عَلَى كَمَالِ الْمَوْصُوفِ وَتَكُونُ مُؤَوَّلَةً بِالْمُسْتَقِّ أَيَّ بِالْكَامِلِ،

(١) حَاشِيَةُ الْأَمِيرِ ج ١ ص ١٦٤.

(٢) أَيَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: فِي سُورَةِ غَافِرِ الْآيَةِ ٣٥: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾.

(٣) حَاشِيَةُ الْأَمِيرِ ج ١ ص ١٦٤.

(٤) الْكَشَافُ ج ٣ ص ٤٢٧.

(٥) سُورَةُ غَافِرِ الْآيَةِ ٣٥.

(٦) أَنْظَرُ الْمُغْنِي ج ١ ص ١٦٤ وَحَاشِيَتِهِ.

(٧) (كُلُّ) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى كَامِلٍ تُعَرَّبُ نَعْتًا لَا تَوْكِيدًا، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ قَطْعُهَا إِلَى الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ مَعَ كَوْنِهَا صِفَةً، لِأَنَّ الْقَطْعَ يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّهَا كَالْتَوْكِيدِ، وَلَا يَجُوزُ الْقَطْعُ فِي التَّوْكِيدِ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ وَالْبَدَلِ.

وَقَالَ سَيِّوِيَّةٌ فِي كِتَابِهِ فِي بَابِ مَا يُنْصَبُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ، لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى أَنْ يَكُونَ صِفَةً: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا، فَقَالَ: الرَّفْعُ عَلَى: هُمَا صَاحِبَايَ أَنْفُسُهُمَا وَالنَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ أَعْنِيهِمَا أَنْفُسُهُمَا (الْكِتَابُ ج ٢ ص ٦٠ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونِ) أَمَّا مَعَ الصِّفَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْقَطْعُ عَلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ، أَوْ النَّصْبِ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلٍ. (أَنْظَرُ الْكِتَابَ ج ٢ ص ٥٧)، أَمَّا التَّوْكِيدُ فَإِنَّهُ لَا =

فَمِنْ ثَمَّ وَقَفْتَ نَعْتًا، وَتَجِبَ إِضَافَتُهَا إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ يُمَاطِلُ الْمَنْعُوتَ لَفْظًا وَمَعْنَى نَحْوِ قَوْلِ الْأَشْهَبِ:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ أَمْ خَالِدٍ
الْوَجْهَ الثَّالِثُ:

أَنْ تَكُونَ تَوْكِيدًا لِمَعْرِفَةٍ أَوْ نَكِرَةٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا مُوَافَقَةَ التَّوْكِيدِ لِلْمُؤَكَّدِ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا^(١). وفائدتها في ذلك: الْعُمُومُ، وَتَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِضَافَتُهَا إِلَى اسْمِ مُضْمَرٍ رَاجِعٍ إِلَى الْمُؤَكَّدِ نَحْوُ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ، وَقَدْ يَخْلُفُ الضَّمِيرُ الظَّاهِرَ، كَقَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

وخالفه أَبُو حَيَّانٍ وَزَعَمَ أَنَّ (كُلَّ) فِي الْبَيْتِ نَعْتٌ مُؤَوَّلٌ بِالْمُشْتَقِّ بِمَعْنَى الْكَامِلِ وَلَيْسَتْ تَوْكِيدًا^(٣). وَالصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ فِي الْبَيْتِ تَوْكِيدٌ، لِأَنَّهُ جَاءَتْ لِلْعُمُومِ وَالتِّي لِلنَّعْتِ تَدَلُّ عَلَى الْكَمَالِ.

= يَجُوزُ مَعَهُ الْقَطْعُ حَتَّى مَعَ (كُلِّ) عِنْدَمَا تَأْتِي صِفَةً، لِأَنَّهُمَا كَالْتَّوْكِيدِ، وَلَكَوْنِهِ أَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيَّ الْمَحْصُورَةَ، إِلَّا أَنَّ النُّحَاةَ اعْتَرَضُوا عَلَى الْخَلِيلِ وَسَيَّبَوِيهِ، لِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ وَبَقَاءُ التَّوْكِيدِ وَالْحَذْفُ مُتَابٍ لِلتَّوْكِيدِ (الْأَشْمُونِيُّ حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ص ٨٤، الْمُغْنِي ج ٢ ص ١٦٨) وَأَرَى أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ رَأْيُ سَيَّبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ جَمْعَ صِفَاتٍ أَسْمَاءَ قَدْ اخْتَلَفَ إِعْرَابُهَا وَاخْتَلَفَ عَامِلُهَا فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ مَحْمُولٍ عَلَى إِعْرَابِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي، عِنْدَ ذَلِكَ نَضْطَرُّ إِلَى الْقَطْعِ مَعَ الصِّفَةِ. أَمَّا مَعَ التَّوْكِيدِ، فَإِنَّا نَضْطَرُّ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُؤَكَّدِ لِلضَّرُورَةِ، وَلِأَنَّ التَّوْكِيدَ لَا يَجُوزُ قَطْعُهُ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ أَوْ إِلَى النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ كَمَا يَحْدُثُ مَعَ الصِّفَةِ وَلِأَنَّ هَذَا مَعَ بَعْضِ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ يُوقِعُ اللَّبْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلَ: النَّفْسِ وَالْعَيْنِ، تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْعَوَامِلُ، وَلَا تَكُونُ عَلَى حَالِهَا فِي التَّوْكِيدِ، وَقَدْ جَاءَ التَّوْكِيدُ لِرَفْعِ اللَّبْسِ فَحَمَلَ الْكُلَّ عَلَى الْبَعْضِ لِذَلِكَ كَانَ لِرِزَامًا تَقْدِيرَ الْمُؤَكَّدِ وَلَوْ أَنَّ التَّوْكِيدَ يُتَابِي الْحَذْفَ.

(١) الْمُغْنِي ج ١ ص ١٦٥.

(٢) سُورَةُ الْحَجْرِ آيَةُ ٣٠.

(٣) الْمُغْنِي ج ١ ص ١٦٥.

وبَعْدَ هَذَا فَإِنَّهُ اتَّضَحَ لَنَا أَنَّ (كُلَّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الظَّاهِرِ أَوْ إِلَى ضَمِيرٍ مَحذُوفٍ، فَحُكْمُهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا جَمِيعُ الْعَوَامِلِ، وَمِنْ هَذَا نِيَابَتُهَا عَنِ الْمَصْدَرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(١) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلًّا صَرَيْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ وَكُلًّا تَبَرْنَا تَنْبِيْرًا﴾^(٢).

وْخُلَاصَةٌ مَا سَبَقَ أَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيَّ وَهِيَ: النَّفْسُ وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ، وَأَجْمَعٌ وَأَجْمَعِينَ وَتَوَابِعُهَا، جَمْعَاءُ وَجُمُوعٌ، وَكِلَا وَكِلْتَا كُلُّهَا قَدْ تُسْتَعْمَلُ غَيْرَ تَوْكِيدٍ (تَابِعٍ) مَا عَدَا أَجْمَعٌ وَأَجْمَعِينَ وَجَمْعَاءُ وَجُمُوعٌ فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا تَوْكِيدًا، فَلَا تَجِيءُ مُبْتَدَأً وَلَا فَاعِلًا، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ وَإِذَا اسْتُعْمِلَتْ مُضَافَةً إِضَافَةً ظَاهِرَةً، فَيُؤَكِّدُ بِهَا لَكِنْ بِشَرَطِ جَرِّهَا بِبَاءٍ زَائِدَةٍ تَجَرُّهَا بِخِلَافِ نَفْسِهِ وَعَيْنِهِ، فَإِنَّهُمَا تَلْحَقُهُمَا الْبَاءُ لَزِيَادَةِ التَّوْكِيدِ، وَتَسْقُطُ هَذِهِ الْبَاءُ عِنْدَ عَدَمِ إِرَادَةِ زِيَادَةِ التَّوْكِيدِ.

وَتُسْتَعْمَلُ جَمِيعٌ وَعَامَّةٌ فَاعِلًا وَمُبْتَدَأً وَمَفْعُولًا وَلَا يَخْرُجَانِ مِنْ مَعْنَى التَّوْكِيدِ عَلَى رَأْيِ سِبْيَوِيٍّ فِي عَامَّةٍ، وَيَأْتِيَانِ غَيْرَ مُضَافَيْنِ وَيُعْرَبَانِ حَالًا. أَمَّا (كُلٌّ) فَتُسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأً بِكَثْرَةٍ وَمَعَ غَيْرِهِ بِقَلَّةٍ.

و(كِلا) و(كِلْتَا) يُسْتَعْمَلَانِ غَيْرَ تَوْكِيدٍ، وَيَخْرُجَانِ مِنْ إِفَادَةِ التَّوْكِيدِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَيْنِ لِمَا لَيْسَ بِتَأْكِيدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَتَلَفَّنَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾^(٣)، لِأَنَّ (كِلاهما) هُنَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَعْطُوفُ يَأْخُذُ حُكْمَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

شُرُوطُ عَامَّةٍ لِأَلْفَاظِ الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ

يَجِبُ أَنْ تَكُونَ أَلْفَاظُ الْإِحَاطَةِ مَعْرِفَةً، وَلَئِنَّهَا مَعَارِفٌ لَا يَجُوزُ أَنْ تُؤَكَّدَ نِكْرَةً، وَهَذَا

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ١٢٩.

(٢) سُورَةُ الْفُرْقَانِ الْآيَةُ ٣٩.

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ٢٣.

هو مَذَهَبُ الْبَصَرِيِّينَ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفَاضِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ مَعْرِفَةٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى النَّكِرَةِ تَأْكِيدًا.

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَالُوا: إِنَّهُ يَجُوزُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى جَوَازِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١).

لِكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ

فالشَّاهِدُ فِي هَذَا الْبَيْتِ جَوَازُ تَوَكِيدِ النَّكِرَةِ حَيْثُ جُرَّ (كُلِّ) عَلَى التَّوَكِيدِ لِحَوْلٍ، وَهُوَ نَكِرَةٌ وَهَذَا شَاذٌّ فِي رَأْيِ الْبَصَرِيِّينَ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَ اتِّحَادَ التَّوَكِيدِ وَالْمُؤَكَّدِ فِي التَّعْرِيفِ، وَقَدْ تَابَعَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ إِذَا مَا أَفَادَ تَوَكِيدُ النَّكِرَةِ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١).

إِذَا الْقَعُودُ كَرَّفَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطَرَّدًا

فَأَكَّدَ يَوْمًا وَهُوَ نَكِرَةٌ بـ (كُلِّهِ)، وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ الْآخَرِ:

قَدْ صَرَتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنْ هَذِهِ^(٢) الْأَبْيَاتِ لَا حُجَّةَ فِيهِ أَمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ

فَالرَّوَايَةُ: «يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبًا» وَهُوَ مَعْرِفَةٌ لَا نَكِرَةٌ وَ(رَجَبًا) مَنْصُوبٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ: يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطَرَّدًا.

فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِلْمُضْمَرِّ فِي جَدِيدٍ، وَالْمُضْمَرَاتُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَارِفَ، وَكَانَ هَذَا أَوْلَى لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْيَوْمِ.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْإِنْشَادُ بِالرَّفْعِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ: «قَدْ صَرَتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا» فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، ثُمَّ لَوْ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ عَلَى مَا رَوَاهُ فَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا لِقِلَّتِهَا وَشُدُودُهَا

(١) لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ.

(٢) لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ.

في بابها والشاذ لا يُحتج به، ثم إنه لا يقع في القرآن الكريم تأكيد النكرة بها وإنما يجب أن يكون المؤكد معرفة، لأن الغرض من التأكيد إزالة اللبس، وألفاظه معارف والنكرة تدل على الإبهام والشيوخ فهما يتعارضان تعريفاً وتنكيراً.

لماذا يجوز تأكيد النكرة تأكيداً لفظياً، ولا يجوز تأكيدها تأكيداً معنوياً؟ لأن التأكيد المعنوي لتمكن معنى الأول (المؤكد) وتقرير حقيقته، وتقرير ما لم يثبت في النفس محال، فإذا قيل: جاء زيد نفسه، جيء بالمعنوي (نفسه) لرفع المجاز بالحذف، أي لرفع توهم أن الذي جاء نائبه، فالتأكيد المعنوي هنا قرر حقيقة المؤكد وهو (زيد) ورفع عنه المجاز، أما التأكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه في ذهن المخاطب خوفاً من توهم الغلط من جهة السامع أو المتكلم، فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي، ولهذا جرى التأكيد اللفظي في جميع الأسماء والحروف والأفعال والجمل.

أما التأكيد المعنوي، فإنما المراد منه الحقيقة، ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ، ومن جهة أخرى أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات، لأن التأكيد كالصفة في الإيضاح والبيان.

أما الحكم على أنها معارف، فهذا واضح في الألفاظ التي تُضاف إلى الضمائر، وهي:

نفس، عين، كلا، كلتا، وكلّ وجميع وعامة.

أما أجمع وأجمعون وتوابعهما، فالرأي الراجح على أنها معارف، لأنها في معنى المضاف إلى المضمر لأننا إذا قلنا: جاء الطلاب أجمع، في تقدير جميعهم، هذا وإن جمع (أجمع) بالواو والتون عوض عن الضمير المقدّر، فصارت الكلمة بذلك الجمع يُراد بها المضاف والمضاف إليه، ولهذا لم تجر هذه الألفاظ على نكرة^(١).

(١) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٣ ص ٤٥.

شَرَطُ التَّوَكُّدِ التَّابِعِ بِالْفَافِ الْإِحَاطَةِ

يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَلَّا أَذْكَرَ فِي الشُّمُولِ وَكَلاَّ وَكَلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَلًا . اهـ

فَلَا يُؤَكِّدُ بِهِنَّ إِلَّا مَا لَهُ أَجْزَاءُ يَصِحُّ وَقُوعُ بَعْضِهَا مَوْقِعَهُ لِرَفْعِ احْتِمَالِ تَقْدِيرِ بَعْضٍ مُضَافٍ إِلَى مَتَّبِعِهِنَّ فِي نِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ أَوْ لِرَفْعِ احْتِمَالِ إِرَادَةِ الْبَعْضِ مِنْ لَفْظِ الْكُلِّ مَجَازًا مُرْسَلًا أَوْ مَجَازًا عَقْلِيًّا^(١) .

وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الشُّمُولِ وَالْإِحَاطَةِ ، وَإِذَا جَاءَ مَا لَيْسَ مُتَعَدِّدًا ، وَلَكِنْ سِيَاقُ الْجُمْلَةِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَهُ أَجْزَاءُ يَصِحُّ وَقُوعُ بَعْضِهَا مَوْقِعَهُ ، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَصِحُّ التَّوَكُّدُ بِكُلِّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ غَيْرَ مُتَعَدِّدًا ، وَذَلِكَ مِثْلُ : الْقَمَرُ كُلُّهُ وَاضِحٌ ، فَالْقَمَرُ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مُتَعَدِّدًا إِلَّا أَنَّهُ لَهُ أَجْزَاءُ يَصِحُّ وَقُوعُ بَعْضِهَا مَوْقِعَهُ وَلِذَلِكَ جَازَ تَأْكِيدُهُ بِكُلِّ^(٢) .

كَمَا يَجِبُ اتِّصَالُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ بِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ لِيَحْصَلَ الرِّبْطُ بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ وَيَجِبُ أَنْ يُطَابِقَ هَذَا الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا جَرَتْ عَلَى الْمُؤَكَّدِ ، فَلَا يَرِدُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَكُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُوكَ ﴾^(٣) لِعَدَمِ اتِّصَالِ كُلِّ بِالضَّمِيرِ ، وَلَمْ تَجْرِ عَلَى الْمُؤَكَّدِ .

وَلِهَذَا جَرَى خِلَافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ حَوْلَ (كُلِّ) عِنْدَمَا تُقَطَّعَ عَنِ الْإِضَافَةِ ، فَأَجَازَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ وَالزَّمَخْشَرِيُّ تَمَسُّكَ بِقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَا ﴾ فَقَطَّعَتْ كُلٌّ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَأَعْرَبَهَا تَوَكُّدًا لِلضَّمِيرِ (نَا) فِي (إِنَّا) ، وَلَكِنْ بَغَضَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا شَرَطَ الْإِضَافَةِ

(١) أَنْظَرَ الْأَشْمُونِيُّ ج ٣ ص ٧٥ حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ .

(٢) أَنْظَرَ الْأَشْمُونِيُّ حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ ج ٣ ص ٧٥ .

(٣) سُورَةُ يَسَ الْآيَةُ ٤٠ .

إلى الضمير المطابق للمؤكد، ومنهم ابن مالك خرج الآية على أنّ (كُلًّا) حال من ضمير الظرف .

ورأي آخر، وهو أنّ (كُلًّا) بدل من الضمير (نا) وهذا أرجح عندي لأنّ البدل: هو التابع المقصود بالحكم، والمقصود في الآية شمولهم وإحاطتهم ولهذا جاز إبدال الظاهر من المضمّر، لأنّ البدل هنا مفيد للإحاطة والشمول ثم إنّ البدل هو للإيضاح والبيان أيضًا، و(كُلّ) هنا أوضحت وبيّنت وهي مقصودة بالحكم، وهذا ربّما يتفق مع الرأي القائل بأنّها توكيد على تقدير مضاف وكلاهما للإفصاح والبيان فعلى أنّها توكيد يُقدّر المضاف مثل: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(١)، ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٍ﴾^(٢)، ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾^(٣)، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَاهُ الْأَمْثَلُ﴾^(٤).

أما إعراب (كُلًّا) حالًا، فهو ضعيف لأمرين:

الأول: تقديم الحال على عاملها.

الثاني: أنّ المشهور في (كُلّ) أنّها ألفاظ مُعرّفة، وقطعها عن الإضافة لفظًا وتقديرًا لتصير نكرة فيه تكلف.

هذا بالإضافة إلى أنّ (كُلّ) في الآية بدلٌ أوضح للمعنى المقصود في الآية، وهو الإحاطة والشمول قبل انتهاء أجزاء الجملة في الآية، وهذا أقوى في أداء المعنى المراد.

أما الحال فهي مُكمّلة، وليست مقصودة بالحكم، ويمكن الاستغناء عنها لأنّها مبيّنة لهيئة صاحبها وقت الفعل، وليس هذا هو المقصود وإنّما المراد في الآية والمقصود: الكلّ فيها: وكان (كُلّ): هي المبتدأ أو اسم (إنّ) إذ هي جزء الجملة عليه يتوقّف أداء المعنى.

(١) سُورَةُ يَسَ الْآيَةُ ٤٠.

(٢) سُورَةُ النَّملِ الْآيَةُ ٨٧.

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ٨٤.

(٤) سُورَةُ الْفُرْقَانِ الْآيَةُ ٣٩.

ولذلك تقديم (كُلّ) في الآية ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾^(١) أَفْضَلُ مِنْ تأخيرها، لأنها أَوَّلًا: على تقدير مُضاف إليه، وثانيًا: كونها مُقدِّمة نَزَلَتْ مَنَزِلَةً ما لا يُبَاشِرُهَا الْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ فَأَشْبَهَتْ الْمُؤَكِّدَةَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ التَّقْدِيمَ فِي اللَّفْظِ لَا فِي التَّقْدِيرِ حَيْثُ أَنَّ الْمُؤَكِّدَةَ لَمْ يُبَاشِرْهَا الْعَامِلُ - كَمَا قُرِئَ (كُلّ) بِالرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(٢)، وهذا لِأَنَّ الْعَامِلَ هُنَا الْإِبْتِدَاءُ وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ وَلَيْسَ لَفْظِيًّا، فَكَانَتْ كَالْمُؤَكِّدَةِ، وَهَذَا أَقْوَى مِنْ قِرَاءَةِ النَّصْبِ، لِأَنَّهُ سَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ جَعْلُ خَبَرٍ إِنْ جُمِلَ (كُلَّهُ لِلَّهِ) الْمُبْتَدَأُ فِيهَا مُفِيدٌ لِلْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْمَعْنَى أَنَّ الْقَصْدَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِيَدِ اللَّهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ إِخْبَارُهُ فِي (كُلّ) وَإِنْ كَانَتْ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ لَيْسَتْ تَوْكِيدًا تَابِعًا، لِأَنَّ إِعْرَابَهَا مُبْتَدَأً أَقْوَى فِي إِفَادَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ إِعْرَابِهَا تَوْكِيدًا، لِأَنَّ التَّوْكِيدَ بِهَا لِرَفْعِ تَوْهُمِ الْمَجَازِ بِالْحَذْفِ، وَهُوَ حَذْفُ كَلِمَةِ (بَعْضُ) مُضَافَةً إِلَى الْأَمْرِ، إِلَّا أَنَّ إِعْرَابَهَا مُبْتَدَأً وَالْإِبْتِدَاءَ عَامِلَ مَعْنَوِيٍّ مُفِيدٍ لِهَذَا الْمَعْنَى وَجَعَلَهُ هُوَ الْمَقْصُودَ أَصْلًا مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ وَلَمْ يُوْتِ بِكَلِمَةِ (كُلّ) لِرَفْعِ تَوْهُمِ عَدَمِ الْإِحَاطَةِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا أَيْضًا أَوَّلَ ذِي بَدءٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ إِخْبَارُهُ بِهَذَا الْأَمْرِ هُوَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِيَدِ اللَّهِ وَحْدَهُ. بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ (كُلّ) تَالِيَةً لِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ، فَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَكِنَّ الْعَامِلَ هُنَا مَعْنَوِيٍّ، فَشَابَهَتْ الْمُؤَكِّدَةَ فِي الْأَصْلِ، وَمِنْ هُنَا جَاءَ مَعْنَى التَّوْكِيدِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهَا أَفَادَتْ هَذَا الْمَعْنَى أَصْلًا دُونَ اسْتِعْمَالِهَا تَوْكِيدًا لِلأَمْرِ فِي الْآيَةِ.

فالتَّوْكِيدُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأولى:

لَفْظُ (كُلّ) الْمُفِيدُ لِلْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، وَقَدْ أَفَادَ التَّوْكِيدَ، لِأَنَّهُ لَمْ تَلِ الْعَوَامِلُ اللَّفْظِيَّةُ بِخِلَافِ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ.

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ١٥٤.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٥٤.

الثانية:

أفادت التوكيد عن طريق الإسناد إليها دون استعمالها تابعة لمتبوع مؤكدة، ومن هنا جاءت قوة التأكيد^(١).

ولهذا جاء في القرآن الكريم ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٢). (كُلّ) مضافة إلى ما فيه أل التي للجنس، فحسنت إضافتها، ولم يقل القرآن الكريم (فأخرجنا به من الثمرات كلها) ولو أنّ المعنى واحد، ويستوي الأمران في إفادة (كُلّ) الإحاطة والشمول، إلا أنّ استعمال (كُلّ) مضافة إلى ما فيه أل التي للجنس دون استعمالها مؤكدة للثمرات ومضافة إلى ضميرها فيه حكمة، وذلك لأنّ (من) في الآية لبيان الجنس لا للتبويض، والمجورور بها في موضع المفعول به، لا في موضع الظرف، والمراد: الثمرات أنفسها، وأدخل (من) لبيان الجنس كلّ، فلو قال: أخرجنا به من الثمرات كلها، لقليل: أي شيء أخرج منها، وتوهم أنّ المجورور في موضع الظرف، وأنّ مفعول أخرجنا، فيما بعد، فإذا تقدّمت (كُلّ) ذهب هذا التوهم، لأنّ (كُلّ) إذا تقدّمت اقتضت الإحاطة بالجنس وإذا تأخّرت اقتضت بالمؤكد بتمامه جنساً شائعاً كان أو معهوداً، وكذلك الحال في الآية: ﴿ثُمَّ كُلِّي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٣) فلو قال: ثم كلي من الثمرات كلها لأوهم أنّها للعهد المذكور قبله، فكان الابتداء بكلّ أحضر للمعنى وأجمع للجنس وأرفع لللبس^(٤).

ومما سبق يتبيّن لنا أنّ جميعاً في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾^(٥) ليس توكيداً، لاشتراط اتصال ألفاظ التوكيد بضمير يطابق المؤكّد فلو كان توكيداً لقل

(١) وَفَرَأَ أَبُو عُمَرَ (كُلَّهُ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ أَوْ تَوْكِيدٌ لِاسْمِ (إِنَّ) مُرَاعَاةً لِلْمَحَلِّ (مَعَانِي الْقُرْآنِ ١ - ٢٤٣، الْبَحْرُ ٣: ٨٧ كِتَابُ سَبْيَوِيهِ).

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ٥٧.

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ آيَةُ ٦٩.

(٤) أَنْظِرْ نَتَائِجَ الْفِكْرِ فِي عِلَلِ النَّحْوِ لِلشَّهَلِيِّ.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٩.

(جَمِيعُهُ)، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الثُّحَاةِ أَعْرَبُوا جَمِيعًا تَوْكِيدًا لِ (مَا) الْمَوْصُولَةِ الْوَاقِعَةِ مَفْعُولَ لِ (خَلَقَ).

ولكن هذا لا يجوز لِوَجْهَيْنِ:

الأول: هُوَ مَا ذُكِرَ وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ اتِّصَالُ لَفْظِ التَّوْكِيدِ بِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، وَمُطَابِقُ لَهُ أَي: لِلْمُؤَكَّدِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا.

الثاني: مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: أَنَّهُ لَوْ جَعَلْنَا جَمِيعًا تَوْكِيدًا وَالتَّوْكِيدُ لِرَفْعِ تَوْهُمِ الْمَجَازِ (الْمَجَازُ بِالْحَذْفِ) وَحَيْثُ إِنَّهُ لَا يَوْجَدُ هَذَا التَّوْهُمُ لِلْسَّامِعِ، لِأَنَّ (لَكُمْ) مَعْنَاهَا الْإِعْتِبَارُ، وَالْإِعْتِبَارُ يَكُونُ بِشَيْءٍ مَوْجُودٍ فِعْلًا، فَكَيْفَ يُتَوَهُمُ مِنَ السَّامِعِ هَذَا الْمَجَازُ، فَيَتَوَهُمُ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ بَعْضَ مَا فِي الْأَرْضِ، وَلَيْسَ هَذَا مَقْصُودًا مِنْ لَفْظِ (جَمِيعًا) وَلَكِنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدَّرَ فِي عِلْمِهِ خَلْقَ مَا فِي الْأَرْضِ مُجْتَمِعًا، فَجَمِيعًا هُنَا بِمَعْنَى (مُجْتَمِعًا) وَعَلَى هَذَا فَهِيَ حَالٌ وَلَيْسَتْ تَوْكِيدًا، وَأُضِيفُ إِلَى هَذَا أَنَّ التَّوْكِيدَ بِـ (جَمِيعَ) غَرِيبٌ لِأَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى مُجْتَمِعٍ كَمَا فِي الْآيَةِ، وَهُوَ ضِدٌّ مُتَفَرِّقٌ فَلَا تُفِيدُ تَوْكِيدًا، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

نَهَيْتُكَ عَنْ هَذَا وَأَنْتَ جَمِيعٌ^(١)

فَهِيَ حَالٌ أُرِيدَ بِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ^(٢) وَيُؤَكَّدُ بِأَجْمَعَ بَعْدَ (كُلِّ) مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٣). . . إِذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأْكِيدِ لِمَقْتَضَى مُرَادٍ فِي الْكَلَامِ، فَيُسَبَّحُ (كُلُّهُ) بِأَجْمَعَ، وَ(كُلُّهَا) بِجَمْعَاءَ وَ(كُلُّهُمْ) بِأَجْمَعِينَ، وَ(كُلُّهِنَّ) بِجَمْعٍ، وَ(جَمْعٌ) هَذِهِ تُعْتَبَرُ مُلْحَقَةً بِالْفَافِ التَّوْكِيدِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلِهَذَا يَنْبَغِي فِي الْفَصِيحِ أَنْ تَسْبِقَهَا لَفْظَةُ (كُلِّ) وَأَنْ تَكُونَ مُطَابِقَةً لَهَا، وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ (كُلِّ) نَحْوُ: ﴿وَلَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٤).

(١) أَنْظَرِ التَّوْضِيحَ جـ ٣ ص ١٥٢.

(٢) مُعْجَمُ الْأَفَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ جـ ١ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

(٣) سُورَةُ الْحَجَرِ آيَةُ ٣٠.

(٤) سُورَةُ الْحَجَرِ آيَةُ ٣٩.

أَجْمَعَ بِمَعْنَى كُلِّ بَدُونِ زِيَادَةٍ فِي الْمَعْنَى

قيل: إنَّ في أَجْمَعَ فائدة لَيْسَتْ في كُلِّ، وذلك إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، جَاز أَنْ يَجِئُوكَ مُجْتَمِعِينَ مُفْتَرِقِينَ، فِإِذَا قُلْتَ: أَجْمَعُونَ. صار حال القوم الاجتماع لا غَيْرَ. والصَّواب أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ فَهُمَا بِمِثَابَةِ التَّكْرَارِ اللَّفْظِيِّ بِالْمُرَادِفِ.

جاء بـ (أَجْمَعُونَ) في الآية: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(١)، وذلك لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ تَوْبِيخِ إبْلِيسَ، وَالتَّسْجِيلِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَاصٍ وَحْدَهُ دُونَ الْمَلَائِكَةِ كُلِّهِمْ، فَأَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِتَقْوِيَةِ التَّأْكِيدِ بَعْدَ كُلِّ بـ (أَجْمَعُونَ).

ولِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ التَّوْكِيدُ بِهِمَا (بِكُلِّ وَأَجْمَعِينَ) فِي الْآيَتَيْنِ ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢) وَ ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٣) لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَسْتَدْعِي تَقْوِيَةَ التَّأْكِيدِ بِأَكْثَرِ مِنْ تَأْكِيدِ وَاحِدٍ، فَمُرَادُ إبْلِيسَ أَنَّهُ سَيُغْوِيَهُمْ جَمِيعًا إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ، وَهُؤُلَاءِ الْغَاوُونَ لَهُمْ جَهَنَّمُ دُونَ إِرَادَةِ الْإِشَارَةِ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ كَمَا فِي آيَةِ (٣٠) سُورَةِ الْحَجْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾، فَالْمُرَادُ التَّشْهِيرُ بِإِبْلِيسَ وَالسُّخْرِيَّةُ مِنْهُ وَالتَّسْجِيلُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَاصٍ وَاسْتَكْبَرَ عَلَى الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ، وَلَوْ كَانَ فِي (أَجْمَعَ) زِيَادَةٌ فَائِدَةٌ لَمْ تَكُنْ تَأْكِيدًا، لِأَنَّ التَّأْكِيدَ تَمَكِينٌ مَعْنَى الْأَوَّلِ (الْمُؤَكَّدِ) وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِنَا: ضَرَبْنَا ضَرْبًا، فَالْمَصْدَرُ هُنَا تَأْكِيدٌ لِلْفِعْلِ، لِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ بَدُونِ زِيَادَةٍ مَعْنَى.

أَمَّا لَوْ قُلْنَا: ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا، لَمْ يَكُنْ تَأْكِيدًا فَلَوْ أُريدَ بِأَجْمَعَ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ لَأَعْرَبْتُ حَالًا وَوَجَبَ نَصْبُهَا^(٤).

(١) سُورَةُ الْحَجْرِ الْآيَةِ ٣٠.

(٢) سُورَةُ الْحَجْرِ الْآيَةِ ٣٩.

(٣) سُورَةُ الْحَجْرِ الْآيَةِ ٤٣.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٣ ص ٤١.

تَوَابِعُ أَجْمَعَ وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ

وَيَتَّبَعُ (أَجْمَعَ) (أَكْتَعَ) و(أَبْصَعَ) تَابِعٌ لِأَكْتَعَ ، وَرُويَ عَنِ الْعَرَبِ «أَجْمَعَ أَبْصَعَ وَجَمَعَ كَتَعَ وَجَمَعَ تَبَعَ» فَيَقْدُمُونَ أَجْمَعَ ثُمَّ يُتَّبِعُونَهَا مَا شَاءُوا مِنْ هَذِهِ التَّوَابِعِ .

الْأَلْفَاظُ الْمَحْصُورَةُ

أَمَّا أَلْفَاظُ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ الْمَحْصُورَةُ فَإِنَّهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ تَأْتِي مُرْتَبَةً وَتُقَدَّمُ (نَفْسُهُ) وَ(عَيْنُهُ) ، لِأَنَّهَا أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي الْأَسْمِيَّةِ لِشُيُوعِهَا ثُمَّ تَأْتِي (كُلُّ) مُقَدَّمةً عَلَى أَجْمَعَ لِأَنَّ (كُلًّا) تَكُونُ تَأْكِيدًا وَغَيْرَ تَأْكِيدٍ ، وَ(أَجْمَعَ) لَا تَكُونُ إِلَّا تَأْكِيدًا .

وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، لِأَنَّ التَّوْكِيدَ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلَا يَصَحُّ فَصْلُ التَّوْكِيدِ عَنِ التَّابِعِ الْمُؤَكَّدِ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ بِخِلَافِ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ .

هَلْ عَامَّةٌ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ؟

الْخِلَافُ حَوْلَهَا :

اِخْتَلَفَ الْمُبَرِّدُ وَسَيَّبَوِيهٌ حَوْلَ (عَامَّةٍ) ، فَقَالَ سَيَّبَوِيهٌ : إِنَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ مِثْلَ (كُلِّ) قَالَ : «وَأَمَّا كُلُّهُمْ وَجَمِيعُهُمْ وَأَجْمَعُونَ وَعَامَّتُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فَلَا يَكُنْ أَبَدًا إِلَّا صِفَةً»^(١) .

أَمَّا الْمُبَرِّدُ فَقَالَ : إِنَّهَا بِمَعْنَى أَكْثَرِهِمْ عَلَى أَنَّهَا بَدَلُ بَعْضٍ مِنَ الْكُلِّ عَكْسَ التَّوْكِيدِ إِذْ بَدَلُ الْبَعْضِ تَخْصِيصٌ ، وَالتَّوْكِيدُ تَعْمِيمٌ ، فَفِي الْإِفْصَاحِ أَنَّ الْمُبَرِّدَ خَالَفَ سَيَّبَوِيهَ ، فَزَعَمَ عَامَّتُهُمْ بِمَعْنَى أَكْثَرِهِمْ فَعِنْدَهُ تَكُونُ مِنْ بَدَلِ الْبَعْضِ عَكْسَ مَعْنَى التَّوْكِيدِ فَإِنَّهُ تَخْصِيصٌ وَالتَّوْكِيدُ تَعْمِيمٌ^(٢) .

(١) كِتَابُ سَيَّبَوِيهِ ج ١ ص ٣٧٧ . (وَيَقْصُدُ بِقَوْلِهِ : صِفَةً : التَّوْكِيدَ) .

(٢) شَرْحُ التَّضْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ج ٢ ص ١٢٤ طَبْعَةُ الْحَلَبِيِّ .

وَلَمْ أَجِدْ مَنْ حَسَمَ الْخِلَافَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ، بَلْ انْحَصَرَ كَلَامُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي تَوْجِيهِ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَاسْتَعْمِلُوا أَيْضًا كُلَّ فَاعِلَةٍ مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

هَلْ يَعْنِي ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ (عَامَّةً) زَائِدَةٌ عَلَى أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ كَالنَّافِلَةِ، أَوْ يَعْنِي أَنَّ التَّاءَ فِي (عَامَّةً) زَائِدَةٌ لِإِزْمَةِ مَعَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، كَمَا هِيَ زَائِدَةٌ فِي (النَّافِلَةِ).
هَذَا مُنْتَهَى كَلَامِهِمْ.

بَيَّدْتُ أَنِّي قَرَأْتُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ: «... فَجَاءَ قَوْمٌ عُرَاةٌ حُفَاةٌ مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ عَامَّتُهُمْ مِنْ مُضَرٍّ، بَلْ كُلُّهُمْ مُضَرٌّ» فَرَجَحْتُ عِنْدِي مَقَالَةَ الْمُبَرِّدِ، يَقُولُ السَّنْدِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلنَّسَائِيِّ^(١): «عَامَّتُهُمْ مُضَرٌّ: أَيُّ غَالِبِهِمْ مِنْ مُضَرٍّ»، وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا هُوَ سِرٌّ أَنْصَرَفَ جُمْهُورُ الثُّحَاةِ عَنْ ذِكْرِ (عَامَّةً) فِي أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ.

تَقْدِيمُ النَّفْيِ عَلَى أَلْفَاظِ الْإِحَاطَةِ

جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ^(٢) «إِعْلَمْ أَنَّ (كُلًّا) وَشِبْهَهَا فِي إِفَادَةِ شُمُولِ كُلِّ فَرْدٍ إِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي حَيْزِ النَّفْيِ بِأَنَّ أُخْرِتَ عَنْ أَدَاتِهِ لَفْظًا نَحْوُ: «مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ»، أَوْ رُتَبَةً نَحْوُ: كُلُّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخُذْ، وَالذَّرَاهِمِ كُلُّهَا لَمْ أَخُذْهَا تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً وَأَفَادَ سَلْبَ الْعُمُومِ، وَإِلَّا بِأَنَّ قُدِّمَتْ عَلَى أَدَاتِهِ لَفْظًا وَرُتَبَةً تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ وَأَفَادَ عُمُومَ السَّلْبِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، وَكَالنَّفْيِ النَّهْيِ.

قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ: وَالْحَقُّ أَنَّ الشَّقَّ الْأَوَّلَ أَكْثَرِيٌّ لَا كَلْفِيٌّ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا

(١) النَّسَائِيُّ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ التَّحْرِيطِ عَلَى الصَّدَقَةِ ٧٥/٥.

(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ج ٣ ص ٧٤.

يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾^(١) ، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾^(٢) . ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مَّهِينٍ﴾^(٣) اهـ .

خلاصة ما ذكر أن (كُلَّ) إذا سَبَقَهَا النَّفْيُ لَفْظًا وَرُتَبَةً كَانَ النَّفْيُ مُنْصَبًّا عَلَى الشُّمُولِ بِمَعْنَى أَنَّ الْبَعْضَ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ النَّفْيُ مِثْلُ : «مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ» أَمَا إِذَا قُدِّمَتْ (كُلَّ) عَلَى النَّفْيِ كَانَ مَعْنَاهُ سَلْبُ الْعُمُومِ وَشَمَلُ النَّفْيِ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ وَلَمْ يَبْقَ فَرْدٌ وَاحِدٌ لَمْ يَشْمَلْهُ النَّفْيُ ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْحَدِيثِ : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، إِلَّا أَنَّ التَّفْتَازَانِي قَالَ : إِنَّهُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَكْثَرِي لَا كُلِّي ، وَاسْتَدَلَّ بِالآيَةِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٤) ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى : أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ بَعْضَ الْمُخْتَالِينَ الْفَخُورِينَ .

ولكنني أرى أن الحكم الذي ذكره بالنسبة لـ (كُلَّ) صحيح ومُطَرِّد ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلآيَةِ : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٥) . أَوْ ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾^(٦) ، ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مَّهِينٍ﴾^(٧) فَإِنِّي أرى أَنَّ النَّفْيَ بِلَا قَدِّ يُرَادُ بِهِ النَّفْيُ أَصْلًا وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾^(٨) ، فَإِنَّ فِي ظَاهِرِهِ نَفْيَ الْإِلْحَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَالْحَقِيقَةُ نَفْيُ الْمَسْأَلَةِ الْبَتَّةَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ﴾^(٩) ، وَمَنْ لَا يَسْأَلُ لَا يُلْحِفُ قَطْعًا ضَرُورَةً أَنَّ نَفْيَ الْأَعْمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَخْصِ .

كَمَا أَنَّ النَّفْيَ بِـ (لَا) قَدْ يُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ عَلَى الدَّوَامِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَا يَغْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(١٠) .

فَإِذَا طَبَّقْنَا هَذَا الْكَلَامَ عَلَى الْآيَةِ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(١١) وَقُلْنَا إِنَّ (لَا)

(١) سُورَةُ لُقْمَانَ الْآيَةِ ١٨ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةِ ٢٧٦ .

(٣) سُورَةُ الْقَلَمِ الْآيَةِ ١٠ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةِ ٢٧٣ .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةِ ٢٧٣ .

(٦) سُورَةُ سَبَأِ الْآيَةِ ٣ .

نَفَتْ أَصْلَ الْفِعْلِ (الْحُبِّ) لِلْمُخْتَالِينَ الْفَخُورِينَ، وَإِنَّ هَذَا النَّفْيَ عَلَى الدَّوَامِ، نَسْتِطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ إِذَا نَفَى الْفِعْلَ أَصْلًا، وَإِنَّ هَذَا النَّفْيَ عَلَى الدَّوَامِ فَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّ النَّفْيَ مُنْصَبٌّ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِ الْمُخْتَالِينَ الْفَخُورِينَ، لِأَنَّ الْفِعْلَ نَفَى أَصْلًا، وَأَنَّ هَذَا النَّفْيَ عَلَى الدَّوَامِ، فَكَيْفَ يَكُونُ لِبَعْضِهِمْ.

وَأُضِيفُ إِلَى هَذَا أَنَّ النَّفْيَ لَمْ يُبَاشِرْ (كُلَّ) كَمَا فِي الْمَثَلِ «مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ» وَإِنَّمَا النَّفْيُ بِأَشَرِ الْفِعْلِ، فَانْصَبَّ عَلَيْهِ، فَكَانَ الْمَعْنَى نَفَى الْفِعْلَ أَصْلًا وَرَأْسًا.

ثُمَّ إِنَّهُ جَاءَ الرَّدُّ عَنِ الْآيَةِ ﴿اللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ﴾^(١) وَهُوَ: «إِنْ دَلَالَةُ الْمَفْهُومِ إِنَّمَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُعَارِضِ، وَهُوَ هُنَا مَوْجُودٌ، إِذِ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِ الْاِخْتِيَالِ وَالْفَخْرِ مُطْلَقًا» اهـ.

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْقَاعِدَةَ مُطَّرَدَةٌ وَصَحِيحَةٌ إِلَّا أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي الرَّدِّ عَلَى عَدَمِ الْمُعَارِضِ لِإِفَادَةِ تَوَجُّهِ النَّفْيِ إِلَى جَمِيعِ الْأَفْرَادِ أَيَّ: سَلْبِ الْعُمُومِ، وَهَذَا صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ هَذَا فَقَطْ، وَإِنَّمَا أَيْضًا هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ مُبَاشَرَةِ النَّفْيِ بِكُلِّ، وَمَعْنَى النَّفْيِ بِلَا.

انِّصَالُ (كُلِّ) بِمَا:

تَنْصِلُ (مَا) بِـ (كُلِّ) وَتُسَمَّى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ أَوْ الزَّمَانِيَّةُ عِنْدَ دُخُولِ (كُلِّ) عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ مَصْدَرِيَّةَ ظَرْفِيَّةٍ^(٢) لِأَنَّهَا هِيَ وَصِلَتْهَا (الْفِعْلُ) مُؤَوَّلٌ بِمَصْدَرٍ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا﴾^(٣)، وَهَذَا الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ نَابِ مَنَابِ الظَّرْفِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ، وَلِذَلِكَ (كُلِّ) مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَا هُوَ نَابٍ عَنِ الظَّرْفِ، فَنَصَبُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ كَمَا نُسِبَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(٤)، لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ

(١) الْمُغْنِي جـ ٢ ص ١٧١.

(٢) أَنْظَرُ كِتَابَ سَبِيحِيَّةِ جـ ١ ص ٤٥٣، الْمُغْنِي جـ ١ ص ١٧١.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٥.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ الْآيَةُ ١٢٩.

إلى مَصَدَرِ الْفِعْلِ فَتُصِبَّتْ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ مُبَيَّنٌ لِنَوْعِ الْفِعْلِ، كَذَلِكَ هُنَا أُضِيفَتْ إِلَى شَيْءٍ هُوَ قَائِمٌ مَقَامَ الظَّرْفِ، فَتُصِبَّتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

و(كُلّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(١)، دَخَلَتْ فِي حَيْزِ النَّهْيِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ النَّهْيَ فِي الْآيَةِ بِدُونِ (كُلّ) أَقْوَى مِنَ النَّهْيِ فِي الْآيَةِ مَعَ وُجُودِ (كُلّ) إِذِ النَّهْيُ فِي الْآيَةِ بِدُونِ (كُلّ): ﴿فَلَا تَمِيلُوا﴾ مَيْلًا: عَنِ الْفِعْلِ وَأُكِّدَ هَذَا الْفِعْلُ الْمُنْهَى عَنْهُ بِمَصْدَرِهِ، أَمَّا فِي الْآيَةِ مَعَ (كُلّ)، فَإِنَّ النَّهْيَ لَيْسَ عَنْ تَمَامِ الْفِعْلِ (الْمِيلِ)، وَإِنَّمَا النَّهْيُ عَنْ بَعْضِ الْمِيلِ أَوْ عَنِ الْمِيلِ الظَّالِمِ لِحَقِّ إِحْدَى الزَّوْجَتَيْنِ وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ دُخُولِ (كُلّ) عَلَى الْمَصْدَرِ، إِذْ أَنَّ النَّهْيَ فِي الْآيَةِ سَبَقَ عَنِ الْمِيلِ الَّذِي بِهِ يَكُونُ فَاعِلُهُ ظَالِمًا، وَلَمْ يُنْهَ عَنْ الْمِيلِ أَصْلًا، إِذِ الْمِيلُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ شَرْعًا لِزَوْجَتِهِ، وَلَكِنَّهُ مِيلٌ عَادِلٌ بَيْنَ الزَّوْجَتَيْنِ، يَمِيلُ إِلَى زَوْجَتِهِ الْأُولَى نَفْسَ الْمِيلِ الَّذِي يَمِيلُهُ إِلَى الْأُخْرَى، إِذِنَّ الْمِيلَ مَوْجُودٌ وَلَكِنَّ النَّهْيَ عَنْ تَمَامِ الْمِيلِ، وَبِهَذَا ظَهَرَ لَنَا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْفِعْلِ أَصْلًا بِدُونِ (كُلّ)، وَبِ (كُلّ) يَأْتِي النَّهْيُ عَنِ الْفِعْلِ كَامِلًا إِلَى إِحْدَى الزَّوْجَتَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ.

كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا﴾^(٢) إِضَافَةٌ (كُلّ) إِلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ أَفَادَتْ عُمُومَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالظَّرْفِيَّةِ، وَأَصْبَحَ التَّرْكِيبُ مِنْ (كُلّ)، (مَا) مُفِيدًا لِلْعُمُومِ وَالتَّكْرَارِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ﴾^(٣) وَقَبْلَ دُخُولِ (كُلّ) التَّقْدِيرُ هُوَ: وَقَتَ الرِّزْقِ قَالُوا هَذَا رُزْقُنَا مِنْ قَبْلَ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ: ﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ وَقَتَ نَضَجَ الْجُلُودُ تَكْلِينَ قُلُوبَهُمْ وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا تَكَرُّارَ لِلْفِعْلِ فِيهِ، إِذْ أَنَّ مَعْنَاهُ يَحْدُثُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَعِنْدَمَا دَخَلَتْ (كُلّ) أَفَادَتْ مَعْنَى التَّكَرُّارِ لِلْفِعْلِ (الرِّزْقِ)، أَوْ (النَّضْجِ) كَمَا أَفَادَتْ الْعُمُومُ لِلْفِعْلِ، وَفِي هَذَا تَأْكِيدٌ لِلْفِعْلِ.

هَذَا وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَكَرُّارَ الْفِعْلِ اسْتِفِيدَ مِنَ التَّرْكِيبِ كُلِّهِ وَهُوَ (كُلّ + مَا)، إِذْ أَنَّ (كُلّ)

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ الْآيَةُ ١٢٩.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٥.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ الْآيَةُ ٥٦.

وَحَدَّثَهَا دُونَ (مَا) فِي التَّرْكِيبِ تُفِيدُ الْعُمُومَ فِي الْاسْمِ، فَمَثَلًا: ﴿كُلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ﴾، لَوْ حَدَّثْنَا (مَا) يَكُونُ التَّقْدِيرُ: كُلَّ جُلُودِهِمْ نَضَجَتْ، فَالْعُمُومُ فِي الْجُلُودِ قَصْدًا، وَفِي الْفِعْلِ ضِمْنًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَتْ (كُلٌّ) بِـ (مَا) يَكُونُ الْمَعْنَى تَكَرُّرُ الْفِعْلِ وَالْاسْمِ ضِمْنًا بِعَكْسِ مَا مَرَّ، وَفِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ التَّوَكِيدُ مَوْجُودٌ لِإِفَادَةِ الْعُمُومِ وَالْحَصَرِ، إِمَّا فِي الْأَسْمَاءِ قَصْدًا، وَفِي الْأَفْعَالِ ضِمْنًا، وَإِمَّا فِي الْأَفْعَالِ وَفِي الْأَسْمَاءِ ضِمْنًا.

شَرَطُ إِعْرَابِ «كُلٌّ» صِفَةً:

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْتُ أَنَّ (كُلًّا) تَأْتِي صِفَةً إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ مُطَابِقٍ لِلْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ التَّمَامُ وَالْكَمَالُ فَيُؤْتِي بِهِ صِفَةً مُؤَوَّلًا بِالمُشْتَقِّ أَيْ الْكَامِلِ، وَهَذَا بِشَرَطِ أَنْ يَسْبِقَهَا مَا فِيهِ رَائِحَةُ الصِّفَةِ، وَهُوَ مَا فِيهِ مَعْنَى الْجِنْسِ فَلَوْ سَبَقَهَا جَامِدٌ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ (كُلًّا) صِفَةً، كَمَا فِي الْمِثَالِ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ كُلَّ الرَّجُلِ، فَهَذَا الْمِثَالُ لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ (كُلًّا) صِفَةً، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ رَائِحَةُ الصِّفَةِ أَيْ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الرَّجُولِيَّةِ فَهُوَ جَامِدٌ.

كِلا وَكِلْتَا

و(كِلا) وَ(كِلتَا) لِلتَّوَكِيدِ الْمُثْنِيِّ، لِأَنَّهُمَا يُفِيدَانِ (التَّثْنِيَّةَ) وَيُقَصِّدُ بِهِمَا إِزَالَةَ الْإِحْتِمَالِ وَالْمَجَازَ عَنِ التَّثْنِيَّةِ وَإِثْبَاتَ أَنَّهَا هِيَ الْمَقْصُودُ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُثْنِيُّ كَلِمَةً وَاحِدَةً وَثْنِيًّا بِعَلَامَةِ التَّثْنِيَّةِ أَمْ عَلَى سَبِيلِ التَّفْرِيقِ، وَلَكِنْ بِشَرَطِ اتِّحَادِ الْعَامِلِ، وَهُمَا مُضَافَانِ أَبَدًا لَفْظًا وَمَعْنَى، وَتُضَافَانِ إِلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ دَالَّةٍ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تُضَافَانِ إِلَى كَلِمَتَيْنِ^(١)، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾^(٢) وَتُضَافَانِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثْنِيِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَلْفُظَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفِي﴾^(٣)، وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفُ: «أَمَّا

(١) أَنْظَرِ الْمُعْنِي ج ١ ص ١٧٢.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ الْآيَةُ ٣٣.

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ٢٣.

يبلغان عندك الكبير أحدهما أو كلاهما»، فإنه ثُنِّيَ لَأَنَّ الوَالِدَيْنِ قَدْ ذُكِرَا قَبْلَهُ فَصَارَ الْفِعْلُ عَلَى عَدَدِهِمَا ثُمَّ قَالَ: (أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَيْ بِتَقْدِيرِ فَعَلَ فَاعِلُهُ: أَحَدُهُمَا ثُمَّ عَطَفَ (كِلاهما) عَلَيْهِ.

وعند كثير من النحاة هو أَنَّ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي يَبْلُغَانِ وَقُرِءَ «أما يبلغن عندك الكبير أحدهما أو كلاهما»: جُعِلَتْ يَبْلُغْنَ فِعْلاً لِأَحَدِهِمَا ثُمَّ عَطِفَ عَلَيْهَا كِلَاهُمَا^(١).

و(كلا) هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّأْكِيدِ لِأَنَّهَا عُطِفَتْ عَلَى مَا لَيْسَ تَابِعًا وَهُوَ أَحَدُهُمَا، وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) (أَحَدُهُمَا) فَاعِلٌ يَبْلُغْنَ، وَهُوَ فِيمَنْ قَرَأَ يَبْلُغَانِ بَدَلَ مِنْ أَلْفِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ، (وَكِلَاهُمَا) عُطِفَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَاعِلًا، وَبَدَلًا، فَإِنْ قُلْتُ: لَوْ قِيلَ: أَمَا يَبْلُغَانِ كِلَاهُمَا كَانَ كِلَاهُمَا تَوْكِيدًا لَا بَدَلًا فَمَا بِالْكَ زَعَمْتَ أَنَّهُ بَدَلَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِلْاِثْنَيْنِ فَانْتَضَمَ فِي حُكْمِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ، فَإِنْ قُلْتُ: مَا ضَرُّكَ لَوْ جَعَلْتَهُ تَوْكِيدًا مَعَ كَوْنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بَدَلًا، وَعُطِفَتْ التَّوْكِيدُ عَلَى الْبَدَلِ؟ قُلْتُ: لَوْ أُرِيدَ تَوْكِيدُ التَّثْنِيَةِ لَقِيلَ كِلَاهُمَا فَحَسْبُ، فَلَمَّا قِيلَ: أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا عُلِمَ أَنَّ التَّوْكِيدَ غَيْرُ مُرَادٍ، فَكَانَ بَدَلًا مِثْلَ الْأَوَّلِ. اهـ.

وفي تفسير أبي السعود^(٣) (أَحَدُهُمَا) فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ وَتَأْخِيرُهُ عَنِ الظَّرْفِ وَالْمَفْعُولِ، لِئَلَّا يَطُولَ الْكَلَامُ بِهِ وَبِمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَقُرِءَ يَبْلُغَانِ، فَأَحَدُهُمَا بَدَلَ مِنَ ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ، وَكِلَاهُمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى جَعْلِ (كِلاهما) تَأْكِيدًا لِلضَّمِيرِ. اهـ.

وطريق إفادة التَّوْكِيدِ مِنْ (كِلا) دَلَالَتُهَا عَلَى الْاِثْنَيْنِ مَعْنَى، وَإِضَافَتُهَا إِلَى ضَمِيرِ الْمُثْنَتَيْنِ، فَكَانَ التَّوْكِيدُ جَاءَ مِنَ التَّكْرَارِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ غَيْرُ لَفْظِ (كِلا) إِلَى الْاِثْنَيْنِ، فَلَا تَجُوزُ

(١) أَنْظَرُ مَعَانِي الْقُرْآنِ ج ٢ لِلْفَرَّاءِ.

(٢) أَنْظَرُ تَفْسِيرِ الْكَشَّافِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ٢ ص ٦٥٧.

(٣) تَفْسِيرُ أَبِي السُّعُودِ ج ٣ ص ٤٣٩.

الإضافة إلى ضمير المثنى، إذ أن لَفْظَ (الاثنان) يدلّ على المثنى لَفْظًا بِخِلَافِ (كِلَا) ولذلك يُوحّد الإسناد إليه كما في الآية (آتت) وهذا كما في (كُلّ) إذا أُضيفت إلى جَمْعٍ يُراعى فيها اللَّفْظ وقد يُراعى المَعْنَى.

وفي قراءة عبد الله: ﴿كَلْنَا الْجَنَيْنَ آتَتْ أَكْلَهَا﴾^(١) ومعناه: كُلّ شيء من ثمر الجنّين أتى أكله، ولو أراد جمع الاثنتين ولم يُردّ كُلّ الثمر لم يَجُزْ إلّا (كِلْتاهما) إذ لا يجوز أن نقول: قامت المَرأتان كُلّهما، لأنّ كُلّ لا تصلح لإحدى المَرأتين وتصلح لإحدى الجنّين^(٢).

وبهذا يتبيّن لنا أنّ (كِلا، كِلتا) يُؤتى بهما احترازًا من المجاز ووقوع اللبس، أمّا إذا لم يوجد اللبس والمجاز بأن كان الفعل لا يتمّ وقوعه إلّا من اثنين، وذلك إذا جاء الفعل على صيغة افتعل الدالّ على الاشتراك، فحينئذ لا فائدة من التوكيد إذ لا ترفع لبسًا ولا مجازًا والمعنى مُستفاد بدون (كِلا) أو (كِلتا) وذلك في مثل: اختصم الرجلان كِلاهما، لأنّ التّخاضم لا يتحقّق معناه إلّا بوقوعه من اثنين حتمًا، فلا فائدة من التوكيد هنا، وهذا هو رأي الأخفش، أمّا الجمهور فقد أجازوه اعتمادًا على أنّ التوكيد قد يكون للتّقوية لا لرفع الاحتمال، وهذا هو ما أُؤيّد به، فالتكرار مثلاً يأتي لمجرد التّقوية والتّمكن، فكذلك هنا (كِلا) و(كِلتا) جاء للتكرار بقصد التّقوية والتّمكن حيث أنّ المعنى مُستفاد من المؤكّد قبل مجيء (كِلا وكِلتا).

ما يلتحق بالتكرار «التوكيد اللفظي» :

ويلتحق بالتكرار «التوكيد التابع» المفعول المطلق المؤكّد، والحال المؤكّدة والعطف، والنعت الذي للتوكيد والبدل، إلّا أنّ هذه الأنواع ليست توكيدًا لفظيًا، أعني (التابع) عند النحاة، وإنّما لها مواقع إعرابية تُعرّب بها لا على أنّها توكيد لفظيّ تابع، فالأوّل: المفعول المطلق توكيد للفعل، أيّ للحدث الذي يدلّ عليه الفعل، وليس تابعًا

(١) سورة الكهف الآية ٣٣.

(٢) أنظر معاني القرآن للفرّاء ج ٢ ص ١٤٣.

لِلْفِعْلِ، وَيَلْزَمُ حَالًا وَاحِدَةً مِنَ الْإِعْرَابِ وَهُوَ النَّصْبُ وَالْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ وَكَذَلِكَ الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ، أَمَّا الْعَطْفُ فَهُوَ تَابِعٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ التَّبَعِيَّةُ بِسَبَبِ حَرْفِ الْعَطْفِ.

وَأَمَّا الصِّفَةُ الْمُؤَكَّدَةُ وَإِنْ كَانَتْ تَابِعَةً لِلْمَنْعُوتِ إِلَّا أَنَّ تَبَعِيَّتَهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لَا تَوْكِيدَ، وَكَذَلِكَ الْحَالُ مَعَ الْبَدَلِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ التَّحَقَّتْ بِالتَّكْرَارِ لِلتَّأْكِيدِ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ الْمُؤَكَّدَ لِلْفِعْلِ تَكَرَّرَ لِلْحَدِّثِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَالِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ دَلَّ عَلَيْهَا قَبْلَ ذِكْرِهَا فَكَانَتْ كَالْتَّكْرَارِ وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْطُوفِ فَإِنَّهُ عُطِفَ عَلَى مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَبِهَذَا عُدَّ الْمَعْطُوفُ مُكْرَّرًا.

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ لَنَا سَبَبُ إِحْقَاقِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ضِمْنِ بَابِ التَّكْرَارِ لِلتَّوَكِيدِ وَلَوْ أَنَّهَا لَيْسَتْ تَكَرَّرًا عَلَى أَنَّهَا تَوْكِيدٌ لَفُظِي (التَّابِعِ) عِنْدَ الثُّبَاتِ.

النَّوعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْمُلْحَقَةِ بِالتَّكْرَارِ

تَوْكِيدُ الْفِعْلِ بِالْمَصْدَرِ (الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ)

سَمِيَ سَيَوِيَّةَ الْمَصْدَرِ الْحَدِّثِ وَالْحَدِّثَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَحْدَاثُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُحْدِثُهَا، وَيُرِيدُ هُنَا بِالْأَسْمَاءِ أَصْحَابَ الْأَسْمَاءِ وَهُمْ الْفَاعِلُونَ، أَيُّ الَّذِينَ يَقُومُونَ بِأَحْدَاثِ هَذَا الْحَدِّثِ وَهُوَ: الْمَصْدَرُ، فَهُوَ اسْمٌ لِلْحَدِّثِ، وَسَمَّاهُ أَيْضًا الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ كَانَ حَرَكَةً الْفَاعِلِ.

وَسَمِّيَ الْمَصْدَرُ بَعْدَ فِعْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ بِالْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ يُحْدِثُهُ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَصِيفَةُ الْفِعْلِ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالْأَفْعَالُ مُتَعَدِّيَّةٌ إِلَيْهِ سَوَاءَ كَانَتْ تَتَعَدَّى الْفَاعِلَ أَمْ لَا تَتَعَدَّاهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْمَفْعُولِينَ، فَيُنْصَبُ هَذَا الْمَصْدَرُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِمِثْلِهِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَزَاؤُهُمْ جَزَاءُ مَوْفُورًا﴾^(١) (٢).

(١) أَنْظَرِ الْمُفَصَّلَ ج ١ ص ١١٠.

(٢) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ آيَةُ ٦٣.

فإذا ما وُجدَ الفعلُ معَ المَصْدَرِ في جُمْلَةٍ أو عِبَارَةٍ، فَإِنَّ الفعلَ أَيْ الحَدَّثَ كَأَنَّهُ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ أَيْ ذَكَرَ الحَدَّثَ مَرَّةً فِي الفعلِ وَمَرَّةً أُخْرَى فِي المَصْدَرِ، وَهَذَا التَّكَرُّارُ مُرَادٌ بِهِ التَّوْكِيدُ.

وَلِذَا صَنَّفْتُ هَذَا النَّوعَ «تَوْكِيدُ الفعلِ» بِالْمَصْدَرِ فِي بَابِ التَّكَرُّارِ، لِأَنَّهُ تَكَرُّارٌ لِلْحَدَّثِ مَرَّتَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ.

إِلَّا أَنَّ هَذَا المَصْدَرُ أَيْ المَفْعُولُ المُطْلَقُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ. الْأَوَّلُ مُبْهَمٌ نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، فَإِنَّ المَصْدَرَ لِمُجَرَّدِ تَوْكِيدِ الحَدَّثِ المَفْهُومِ مِنَ الفعلِ (ضَرَبَ) حَيْثُ ذَكَرَ الحَدَّثَ مَرَّةً فِي الفعلِ وَأُخْرَى بِالْمَصْدَرِ، وَهَذَا هُوَ المُرَادُ فَقَطَ مِنَ الْعِبَارَةِ وَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْعِبَارَةِ مَعْنَى آخَرَ كَبَيَانِ نَوْعِ الضَّرْبِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَكَمِّيَّتِهِ^(١)، وَلِهَذَا قِيلَ عَنْهُ إِنَّهُ مُبْهَمٌ، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢).

فَإِنَّ المُرَادَ مِنَ المَصْدَرِ هُنَا هُوَ تَوْكِيدُ الحَدَّثِ بِذِكْرِهِ مَرَّتَيْنِ، فَهُوَ عَوَظٌ عَنْ تَكَرُّارِ الفعلِ مَرَّتَيْنِ، لِأَنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ: الحَدَّثَ وَالزَّمَانَ، وَالْمُرَادُ تَوْكِيدُ الحَدَّثِ فَقَطَ وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ، وَلَوْ ذَكَرَ الفعلَ لَكَانَ تَكَرُّارًا لِلْجُمْلَةِ، إِذَ الفعلُ يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ، وَبِهَذَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ هِيَ الَّتِي كُرِّرَتْ لَا الفعلَ فَقَطَ، فَجِئْتُ بِالْمَصْدَرِ عَوَظًا عَنْ هَذَا كُلِّهِ وَعَمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ.

وَفَائِدَةُ التَّوْكِيدِ بِهِ تَظْهَرُ فِي الْآيَةِ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ فَإِنَّ المُرَادَ مِنَ الْآيَةِ رَفْعُ التَّوَهُُّمِ عَنِ الفعلِ وَهُوَ الْحَدِيثُ وَالْكَلَامُ. لِأَنَّهُ لَمَّا أُريدَ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَدَّثٌ فِعْلًا وَحَقِيقَةٌ قَالَ: تَكْلِيمًا. فَذَلَّ هَذَا عَلَى وَقُوعِ الفعلِ حَقِيقَةً.

وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي:

لَوْ قُلْنَا مَثَلًا: تَكَلَّمَ الْأَمِيرُ. احْتَمَلَ مَجَازَيْنِ، الْأَوَّلُ: إِطْلَاقُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ

(١) أَجَازَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ يَكُونُ المَصْدَرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُبَيَّنًا لِلنَّوعِ، وَالْوَصْفُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: تَكْلِيمًا مَا، أَنْظَرُ نَتَائِجَ الْفِكْرِ فِي النُّحْرِ لِلْسَّهْلِيِّ، مَكْتَبَةُ الْكَلْبَةِ.

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ١٦٤.

ما يَنُوبُ عَنْهُ، والثَّانِي: إطلاقُ الأَمِيرِ عَلَى أَنَّهُ نَفْسُهُ أَوْ نَائِبُهُ.

فإذا أَرَدْنَا رَفَعَ الْأَوَّلَ أَتَيْنَا بِالْمَصْدَرِ، وَقُلْنَا: تَكَلَّمَ الْأَمِيرُ تَكَلُّمًا، وَإِنْ أَرَدْنَا رَفَعَ الثَّانِي، قُلْنَا نَفْسَهُ، فَالْتَوَهُمْ يَتَوَجَّهُ إِمَّا إِلَى الْفِعْلِ أَوْ إِلَى الْفَاعِلِ، فَرُفِعَ التَّوَهُمُ عَنِ الْفِعْلِ بِالْمَصْدَرِ وَرُفِعَ التَّوَهُمُ عَنِ الْفَاعِلِ بِالتَّنَفُّسِ إِذْ فِي الْفَائِدَةِ مِنَ التَّأَكِيدِ بِالْمَصْدَرِ هُنَا هُوَ: إِبْثَابُ أَنَّ الْفِعْلَ حَدَثَ حَقِيقَةً رَدًّا عَلَى مَنْ يَتَوَهُمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، كَمَا أَنَّ رَفَعَ لِلْمُتَوَهُمِ الْقَائِلُ: إِنَّهُ لَوْ كَانَ الْكَلَامُ (فِي الْآيَةِ) حَدَثَ حَقًّا لَقِيلَ فِي الْآيَةِ: وَكَلَّمَ اللَّهُ نَفْسَهُ تَكْلِيمًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ الشَّكَّ فِي الْحَدَثِ (الْكَلَامِ) وَلِهَذَا أُكِّدَ الْحَدَثَ بِالْمَصْدَرِ.

أَمَّا الشَّكُّ فِي الْفَاعِلِ وَهُوَ (اللَّهُ) فَلَا شَكَّ فِيهِ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فِي آيَةِ أُخْرَى ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾^(١) فَلَوْ كَانَ الشَّكُّ فِي الْفَاعِلِ: لَفُظَ الْجَلَالَةُ، لَقِيلَ: نَفْسُهُ.

ثُمَّ قَدْ سَقَتْ هَذِهِ الْآيَةَ لِإِبْيَانِ الْوَحْيِ، فَمَعْنَى (كَلَّمَ) مِنَ الْكَلَامِ وَلَيْسَتْ مِنَ الْكَلَمِ، كَمَا قَالَ آخَرُونَ.

وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢):

«وَمِنْ بَدَعِ التَّفَاسِيرِ أَنَّهُ مِنَ الْكَلَمِ وَأَنَّ مَعْنَاهُ: وَجَّرَحَ اللَّهُ مُوسَى بِأَظْفَارِ الْمِحْنِ وَمَخَالِبِ الْفِتَنِ» اهـ.

وَبِهَذَا أَيُّ بِتَأَكِيدِ الْفِعْلَ بِالْمَصْدَرِ رَدُّ الْقَوْلِ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يَكُنْ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

وهذه هي الفائدة من التوكيد بالمصدر، نراها في كُلِّ آيَةٍ جَاءَ فِيهَا الْمَصْدَرُ مُبْهَمًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾^(٣)، ﴿وَسَلِمُوا سَلِيمًا﴾^(٤)، ﴿يَوْمَ

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ١٤٣.

(٢) الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ١ ص ٤٥٨.

(٣) سُورَةُ الزُّلْزَلَةِ الْآيَةُ ١.

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ الْآيَةُ ٥٦.

تَمُورُ السَّمَاءِ مَوْرًا ﴿٩﴾ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴿١٠﴾ (١).

فَجَدَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا لَمْ يُؤَكَّدْ بِالْمَصْدَرِ (مَوْرًا، سَيْرًا) يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَوْرَ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ بَلْ هُوَ خِيَالٌ إِلَى النَّاطِرِ أَنَّهَا تَمُورُ أَوْ أَنَّ الْمَوْرَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ لِسُكَّانِهَا وَأَهْلِهَا لِشِدَّةِ الْأَمْرِ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ ﴿١٠﴾ إِذَا لَمْ يُؤَكَّدْ الْفِعْلُ بِالْمَصْدَرِ يُحْتَمَلُ أَنَّ سَيْرَ الْجِبَالِ إِنَّمَا هُوَ يَتَهَيَّأُ لِلنَّاطِرِ وَلَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ أَوْ أَنَّ الَّذِي يَسِيرُ هُمْ سُكَّانُ الْجِبَالِ عَنْ طَرِيقِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ، وَلَكِنْ عِنْدَمَا ذُكِرَ الْمَصْدَرُ لِكَلَا الْفِعْلَيْنِ رُفِعَ هَذَا التَّوَهُّمُ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ، وَأُكِّدَ الْفِعْلُ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا﴾ ﴿٢١﴾ (٢)، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ﴿٢٢﴾ (٣) فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ جَعَلُوا هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ نَظِيرَ قَوْلِهِمْ: جَاءَ الْقَوْمَ فَرْدًا فَرْدًا وَعَلِمْتَهُ بَابًا بَابًا، وَعَلَّلَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ بِأَنَّ التَّوَكِيدَ اللَّفْظِيَّ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الثَّانِي دَالًّا عَلَى نَفْسِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ، وَالْأَمْرُ فِي الْآيَتَيْنِ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الدَّكَ الثَّانِي (فِي الْآيَةِ الْأُولَى) غَيْرُ الدَّكَ الْأَوَّلِ، وَالْمَعْنَى دَكًّا حَاصِلًا بَعْدَ دَكٍّ، وَكَذَلِكَ، فَإِنَّ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: «صَفًّا بَعْدَهُ صَفٌّ»، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ اللَّفْظَيْنِ مَعًا حَالٌ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِنَحْوِ: مُكَرَّرًا دَكًّا (٤).

كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى (صَفًّا صَفًّا) فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَوَّلُوهُ بِمَعْنَى الْحَالِ، فَلَيْسَ مَعْنَى التَّأَكِيدِ مُرَادٌ مِنَ الصَّفِّ، هَذَا وَلَمْ يَأْتِ مِنَ الْفِعْلِ (جَاءَ) فِي الْآيَةِ، فَلِذَلِكَ أَوَّلُوهُ بِأَنَّهُ حَالٌ، وَفِي الْآيَةِ غَرَضٌ آخَرٌ وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهَذَا أَتَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ﴿٢٢﴾ (٥) فَالْفِعْلُ فِي الْآيَتَيْنِ لَيْسَ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَأَكِيدٍ وَإِنَّمَا الْآيَةُ أَنَّ مَسْوْقَةَ لِتَعْظِيمِ الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ وَتَأَكِيدُ أَنَّهَا دُكَّتْ جَاءَ مِنْ تَكَرُّارِ الدَّكَ.

(١) سُورَةُ الطُّورِ الْآيَتَانِ ٩، ١٠.

(٢) سُورَةُ الْفَجْرِ الْآيَةُ ٢١.

(٣) سُورَةُ الْفَجْرِ الْآيَةُ ٢٢.

(٤) ابْنُ عَقِيلٍ ج ٢ ص ٢١٤ وَهُوَ كَلَامُ الْفَضْلِ الْخَضْرِيِّ.

(٥) سُورَةُ الْفَجْرِ الْآيَةُ ٢٢.

وَجَاءَ فِي الْكَشَافِ: (دَكَّا دَكًّا) دَكًّا بَعْدَ دَكِّ كَقَوْلِهِ حَسْبَتْهُ بَابًا بِأَبَا أَيْ كُرِّرَ عَلَيْهَا الدَّكُّ حَتَّى عَادَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا^(١). كَمَا جَاءَ فِي الْكَشَافِ: (صَفًّا صَفًّا) يَنْزِلُ مَلَائِكَةُ كُلِّ سَمَاءٍ فَيَصْطَفُونَ صَفًّا بَعْدَ صَفٍّ مُحَدِّقِينَ بِالْجَنِّ وَالْإِنْسِ^(٢).

وَهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّوَكِيدِ بِالْمَصْدَرِ يَجِبُ أَنْ يُوحَّدَ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ^(٣).

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا هُوَ: مُوقَّتٌ: أَيْ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ وَالْكَمِّيَّةِ وَالنُّوعِيَّةِ. مِثْلُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، أَوْ ضَرْبًا شَدِيدًا فَهَذِهِ الْمَصَادِرُ فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّوعَ الْأَوَّلَ وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُبْهَمُ: مِثْلُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، يَدُلُّ عَلَى جِنْسِ الضَّرْبِ (الْحَدَثِ) مُبْهَمًا مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ، وَهُوَ فِي هَذَا مِثْلُ: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي كُلِّهِمْ زِيَادَةٌ عَلَى مَا فِي الْقَوْمِ، وَلَكِنَّ النَّوعَ الثَّانِي: فِيهِ زِيَادَةٌ حَيْثُ دَلَّ عَلَى الْحَدَثِ (مَعْنَى الْفِعْلِ) زَائِدًا الْكَيْفِيَّةَ أَوْ الْكَمِّيَّةَ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا^(٤).

وَأَرَى أَنَّ هَذَا النَّوعَ لَا يُعَدُّ مُؤَكَّدًا لِلْفِعْلِ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَقْصَدْ بِهِ تَوَكِيدَ الْحَدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ الْكَيْفِيَّةِ أَوْ الْكَمِّيَّةِ، وَالتَّوَكِيدُ هُوَ نَفْسُ الْأَوَّلِ فِي مَعْنَاهُ، فَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَكَّا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾^(٥) فَالْمَصْدَرُ (دَكَّة) لَمْ يُوْتِ بِهَا لِتَوَكِيدِ الْفِعْلِ (دَكَّنَا) وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِبَيَانِ أَنَّ الدَّكَّ مَرَّةً وَاحِدَةً، لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُوَّتِهَا الْهَائِلَةِ، وَأَنَّهَا فَاقَتْ كُلَّ قُوَّةٍ ضَخْمَةٍ هَائِلَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ أَمْرٌ يَسِيرٌ عَلَى اللَّهِ، لِأَنَّهَا مَرَّةً وَاحِدَةً وَأَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى الْمُرَادُ أَنَّهَا دَكَّةٌ شَدِيدَةٌ فَطَبِيعَةٌ بَوَصَفِهَا (وَاحِدَةً) لِزِيَادَةِ تَأْكِيدِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ إِذْ مَعْنَى (وَاحِدَةً) مُسْتَفَادٌ مِنَ الثَّاءِ فِي (دَكَّة)، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي نَوْعِ التَّكَرُّارِ، وَهُوَ التَّأْكِيدُ بِالصِّفَةِ.

(١) الْكَشَافُ ج٤ ص ٢٥٣.

(٢) الْكَشَافُ ج٤ ص ٢٥٣.

(٣) أَنْظُرِ الْأَشْمُونِيَّ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ ج٢ ص ١١٠.

(٤) أَنْظُرْ شَرْحَ الْمُفَصِّلِ لِابْنِ يَعِيشٍ ج١ ص ١١١.

(٥) سُورَةُ الْحَاقَّةِ الْآيَةُ ١٤.

والتأكيد بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ قَدْ يَكُونُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ أَيْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْقِيَاسِيِّ وَقَدْ يَكُونُ مِنْ مُرَادِفِهِ، فَكَمَا جَاءَ التَّكْرَارُ بِتَكْرِيرِ اللَّفْظِ أَوْ بِمُرَادِفِهِ مِثْلَ «ضَيْقًا حَرَجًا» كَمَا سَبَقَ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُرَادِفًا لِلْفِعْلِ، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَارَ أَحَدَ نَوَعِي الدُّعَاءِ فَجَاءَ فِي الْكَشَافِ: (جِهَارًا) مَنْصُوبٌ بِـ(دَعَوْتُهُمْ)، نُصِبَ الْمَصْدَرُ، لِأَنَّ الدُّعَاءَ أَحَدَ نَوَعِي الْجِهَارِ، فَنُصِبَ بِهِ نَصْبُ الْقُرْفُصَاءِ بِـ(قَعْدَ) لِكَوْنِهَا أَحَدُ أَنْوَاعِ الْقُعُودِ، أَوْ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِـ(دَعَوْتُهُمْ) جَاهَرْتُهُمْ^(٢) اهـ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَارْعِنَا لِيَّا بِالسِّنِّهِمْ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ﴾^(٣).

فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ (لِيَّا) مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِلْفِعْلِ (يُحَرِّفُونَ)، لِأَنَّ (لِيَّا) نَوْعٌ مِنَ التَّحْرِيفِ.

فَجَاءَ فِي الْكَشَافِ: (لِيَّا بِالسِّنِّهِمْ) فَتَلًّا بِهَا وَتَحْرِيفًا: أَيِ يَقْتُلُونَ بِالسِّنِّهِمْ الْحَقَّ إِلَى الْبَاطِلِ حَيْثُ يَضَعُونَ (رَاعِنًا) مَوْضِعَ (انْظُرْنَا) وَ(غَيْرَ مُسْمِعٍ) مَوْضِعَ لَا (أُسْمِعْتَ مَكْرُوهًا)، أَوْ يَقْتُلُونَ بِالسِّنِّهِمْ مَا يُضْمِرُونَهُ مِنَ الشُّمِّ إِلَى مَا يَظْهَرُونَهُ مِنَ التَّوْقِيرِ نِفَاقًا. اهـ^(٤).

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(٥) فِي هَذِهِ الْآيَةِ (قِيلًا) تَمْيِيزٌ مُؤَكَّدٌ (لِأَصْدَقَ) وَلَكِنْ عَدَلَ إِلَى (قِيلًا)، لِأَنَّ الْقَوْلَ يَشْمَلُهُ، فَكَأَنَّهُ كُرِّرَ وَلَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْهُ مُرَاعَاةً لِلْخِفَةِ وَالْبُعْدِ عَنْ تَكَرُّارِ الْمُتَقَارِبِ فِي اللَّفْظِ.

وَلِذَلِكَ لَا يَسْتَحْسِنُ ابْنُ جَنِّي التَّكْرَارَ إِلَّا إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الثَّانِي مُخَالِفًا لِلأَوَّلِ، أَمَّا التَّكْرَارُ بِلَفْظِ الْأَوَّلِ فَلَا يَقْبَلُهُ جُمْلَةً وَلَا يَسْتَحْسِنُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، بَلْ يُجِيزُهُ وَيُفَضِّلُهُ إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ التَّفْخِيمَ وَالتَّعْظِيمَ مِثْلَ ﴿الْقَارِعَةُ﴾^(٦) مَا الْقَارِعَةُ^(٧)، ﴿الْمَاقَةُ﴾^(٨) مَا

(١) سُورَةُ نُوحٍ الْآيَةُ ٨.

(٢) الْكَشَافُ ج ٤ ص ١٦٢.

(٣) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ٤٦.

(٤) الْكَشَافُ ج ١ ص ٥٣١.

(٥) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ١٢٢.

(٦) سُورَةُ الْقَارِعَةِ الْآيَتَانِ ١، ٢.

الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ (٢) وَلِمُنَاسَبَةِ الْفَوَاصِلِ .

وهنا أقول: إنَّ مُرَاعَاةَ الْفَوَاصِلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَا تُرَاعَى وَخِذْهَا لِأَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ خُلِقَ الْأَلْفَاظُ مِنَ الْمَعَانِي، وَإِنَّمَا تُرَاعَى حِينَ تُرَاعَى الْمَعَانِي أَوَّلًا ثُمَّ تُرَاعَى الْفَوَاصِلُ، فَرُوِعِي هُنَا تَأْكِيدَ الصَّدَقِ وَنَاسَبَ (قِيلاً) الْمَعْنَى وَاللَّفْظَ خِفَةً وَوَزْناً.

فَالسَّبَبُ فِي أَنَّ أَكْثَرَ التَّحْوِيلِينَ أَجَازُوا أَنْ يَعْمَلَ الْفِعْلُ فِي مَصْدَرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِهِ هُوَ اتَّفَاقُهُمَا فِي الْمَعْنَى فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبَرُودُ... وَالتَّمَرُ حَبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

(فَحَبًّا): مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِفِعْلٍ (يُعْجِبُهُ) وَهُوَ لَيْسَ مِنْ اِشْتِقَاقِهِ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ (٣).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (٤) فـ(زُلْفَى) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، لِأَنَّ الزُّلْفَى مَصْدَرٌ كَالرُّجْعَى (وَيُقَرِّبُونَا) يَدُلُّ عَلَى يُزِلْفُونَا، فَتَقْدِيرُهُ: يُزِلْفُونَا زُلْفَى.

وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ مَا أَرْجَحُهُ، وَذَلِكَ لِلْقَاعِدَةِ الَّتِي اتَّبَعَهَا، وَهُوَ: أَوَّلًا يَكْفِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ شَامِلًا لِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَثَانِيًا: الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ يَأْتِي مُؤَكَّدًا لِفِعْلٍ مَذْكُورٍ وَلَا يُؤَكَّدُ مَحْذُوفًا، لِأَنَّ الْحَذْفَ مُنَافٍ لِلتَّوَكِيدِ.

أَمَّا الرَّأْيُ الْآخَرُ فَهُوَ مَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ وَمَذْهَبُهُ هُوَ: إِذَا جَاءَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا بَعْدَ فِعْلٍ لَيْسَ مِنْ حُرُوفِهِ كَانَ اِتِّصَابُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ (٥).

وَهَذَا هُوَ مَا لَا أَرْجَحُهُ، وَأَرَى الْأَخْذَ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مَا دَامَ شَامِلًا لِمَعْنَى الْمَصْدَرِ

(١) سُورَةُ الْحَاقَّةِ الْآيَتَانِ ١، ٢.

(٢) الْمُحْتَسَبُ ج ٢ ص ٢٥٤، ٣٠٥.

(٣) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ بَيْشَ ج ١ ص ١١٢.

(٤) سُورَةُ الزُّمَرِ الْآيَةُ ٣.

(٥) أَنْظَرُ كِتَابَ سِبْيَوِيهِ ج ١ ص ٣١١ - ٣١٢.

وهذا أَفْضَلُ ، لِأَنَّهُ لَا يُحَوِّجُنَا إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ لَسْنَا فِي حَاجَةٍ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ .

كَمَا أَنَّ سَبَبَ عَمَلِ الْفِعْلِ فِي الْمَصْدَرِ اشْتِمَالُهُ عَلَى مَعْنَاهُ ، وَهَكَذَا ، فَإِنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ دَالًّا عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَهَذَا كَمَا فِي الْآيَةِ ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾^(١) فزُلْفَى مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ ، لِأَنَّ الزُّلْفَى مَصْدَرٌ كَالرُّجْعَى ، (لِيُقَرِّبُونَا) يَدُلُّ عَلَى (يُزِلْفُونَا) فَتَقْدِيرُهُ يُزِلْفُونَا زُلْفَى .

هَذَا وَإِنَّا نَرَى سَبَبِيَّةَ نَفْسِهِ قَالَ : وَأَمَّا رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَاشْتَمَلِ الصَّمَاءُ وَقَعْدَ الْقُرْفُصَاءِ إِنَّهَا مَصَادِرٌ وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ الْقَهْقَرَى نَوْعٌ مِنَ الرُّجُوعِ ، فَإِذَا تَعَدَّى إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ جِنْسٌ عَامٌّ كَانَ مُتَعَدِّيًّا إِلَى النَّوْعِ إِذْ كَانَ دَاخِلًا تَحْتَهُ ، وَكَذَلِكَ الْقُرْفُصَاءُ نَوْعٌ مِنَ الْقُعُودِ وَهِيَ : قَعْدَةُ الْمُجْتَبِي وَالصَّمَاءُ أَنْ يُلْقَى طَرَفُ رِدَائِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ^(٢) .

إِلَّا أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ قَدَّرَ مَوْصُوفَاتٍ فِي هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ ثُمَّ حَذَفَتْ ، فَمِثَالُ : رَجَعَ الْقَهْقَرَى : لَتَقْدِيرِ عِنْدَهُ : رَجَعَ الرَّجْعَةُ الْقَهْقَرَى .

وَلَكِنْ عَلَى كِلَا الْحَالَيْنِ نَجِدُ أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ .

وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) :

إِنَّ نَافِلَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ أَلْيَلٍ فَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾^(٤) وَضَعُ نَافِلَةً مَوْضِعَ (تَهَجَّدًا) لِأَنَّ التَّهَجُّدَ عِبَادَةٌ زَائِدَةٌ فَكَانَ التَّهَجُّدُ وَالنَّافِلَةُ يَجْمَعُهُمَا مَعْنًى وَاحِدٌ .

وَنَجِدُ بَعْضَ الْمُفَسِّرِينَ يَقُولُونَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ

(١) سُورَةُ الزُّمَرِ الْآيَةُ ٣ .

(٢) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ١ ص ١١٢ .

(٣) الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ٢ ص ٥٣٦ .

(٤) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ٧٩ .

إِسْرَارًا ﴿١﴾ إِنَّ مَفْعُولَ (أَسْرَرْتُ) مَحذُوفٌ، وَإِنَّ (إِسْرَارًا) لَمْ يَأْتِ مُؤَكِّدًا لِلْفِعْلِ (أَسْرَرْتُ) وَإِنَّمَا لِمُرَاعَاةِ الْفَوَاصِلِ.

وَأَرَى أَنَّ الصَّوَابَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْفِعْلَ (أَسْرَرْتُ) أَجْرِي مَجْرَى اللَّازِمِ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْنَعِ

فَقَالُوا: إِنَّ (أَضْنَعُ) أَجْرِي مَجْرَى اللَّازِمِ وَلَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ وَعَلَى هَذَا (إِسْرَارًا) مُؤَكِّدٌ لِلْفِعْلِ (أَسْرَرْتُ) وَنَاسِبٌ هَذَا الْفَوَاصِلِ، فَرَوِعِي الْمَعْنَى أَوَّلًا ثُمَّ رَوِعْتَ الْفَوَاصِلَ وَقَدْ اكْتَفَيْتِ فِي الْآيَةِ بِتَأْكِيدِ الْإِسْرَارِ عَنْ تَأْكِيدِ الْإِعْلَانِ، وَهَذَا هُوَ مَا يَكُونُ دَائِمًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ سَجْعِ الْكُفَّانِ وَبَيِّنَتِهِ.

وَقَدْ يَأْتِي الْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ غَيْرَ مَقِيسٍ عَلَى الْفِعْلِ وَيَكُونُ مُؤَكِّدًا أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَكْفِي الدَّلَالَةَ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي عَمَلِ الْفِعْلِ فِي الْمَصْدَرِ حَيْثُ اشْتَمَلَ الْفِعْلُ عَلَى مَعْنَاهُ، وَهَذَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ (٢).

فَنَجِدُ أَنَّ الْفِعْلَ (يُخْرِجُكُمْ) أَكَّدَ بِمَصْدَرِهِ الْقِيَاسِيِّ أَمَّا الْفِعْلُ (أَنْبَتَكُمْ) فَلَمْ يُؤَكَّدْ بِمَصْدَرِهِ الْقِيَاسِيِّ، فَنَقُولُ: «إِنَّهُ يَكْفِي الدَّلَالَةَ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ».

أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ فِي الْآيَةِ: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ﴿١٧﴾ إِنَّ نَبَاتًا مُؤَكَّدٌ لِلْفِعْلِ مَحذُوفٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ، فَهُوَ مَا لَا أَرْجِّحُهُ، لِأَنَّ التَّأْكِيدَ هُنَا بِالتَّكْرَارِ فَكَيْفَ يَكُونُ تَكَرُّارٌ وَحَذْفٌ، فَالْحَذْفُ يُنَافِي التَّكْرَارَ (التَّوَكِيدَ) (٣). وَهَذَا لِأَنَّ الْآيَةَ مَسْوُوقَةٌ لِتَقْرِيرِ أَنَّهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ بِ(أَنْبَتَكُمْ) فَأَرِيدَ تَأْكِيدَ هَذَا بِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ بِاسْمِ الْمَصْدَرِ، فَجَاءَ فِي الْكَشْفِ: اسْتَعِيرَ الْإِنْبَاتَ لِلْإِنْشَاءِ كَمَا يَقُولُ: زَرَعَكَ اللَّهُ لِلْخَيْرِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الِاسْتِعَارَةُ أَدَلَّ

(١) سُورَةُ نُوحٍ الْآيَةُ ٩.

(٢) سُورَةُ نُوحٍ الْآيَتَانِ ١٧، ١٨.

(٣) أَنْظَرَ ابْنَ عَقِيلٍ ص ١٧٢، الْأَشْمُونِيُّ ج ٢ ص ١١٠.

عَلَى الْحُدُوثِ، لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا نَبَاتًا كَانُوا مُحَدِّثِينَ لَا مَحَالَةَ حُدُوثِ النَّبَاتِ وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحَشْوِيَةِ النَّابِتَةِ وَالتَّوَابِتِ لِحُدُوثِ مَذْهَبِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَوْلِيَّةٍ لَهُمْ فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: نَجْمُ فَلَانٍ لِبَعْضِ السَّارِقَةِ، وَالْمَعْنَى أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُمْ نَبَاتًا، أَوْ نُصِبَ بِأَنْبَتِكُمْ لِتَضُمَّنَّهُ مَعْنَى نَبَتُمْ. اهـ^(١).

فَسَكُونُ اسْمِ الْمَصْدَرِ (نَبَاتًا) مُؤَكِّدٌ لِلْفِعْلِ (أَنْبَتَكُمْ) مُؤَدِّ لِلْغَرَضِ الَّذِي سَيَقْتَرِنُ مِنْ أَجْلِهِ الْآيَةُ وَهُوَ تَقْرِيرُ وَإِثْبَاتُ الْحُدُوثِ لَهُمْ.

وَالْمَصَادِرُ الَّتِي نَابَتْ عَنِ الْأَفْعَالِ، لَيْسَتْ مُؤَكَّدَةٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ نَابَ الْمَصْدَرُ عَنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَعَمَلِهِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي حَالَةِ الْإِنَابَةِ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمُؤَكَّدِ.

وَحَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْعَمَلَ لِلْفِعْلِ الْمَحذُوفِ وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ نَائِبًا عَنِ الْفِعْلِ فِي مَعْنَاهُ، فَإِنَّهُ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ لَا تَأْكِيدَ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ. وَهَذَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٢) فَإِنَّ (بَعْدًا) هُنَا مَصْدَرٌ نَابَ عَنِ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرُ هُنَا لَمْ يُؤَكَّدْ فِعْلًا مَذْكُورًا وَلَا مَحذُوفًا.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْمَصَادِرَ الْمَنْصُوبَةَ الَّتِي تَأْتِي مَفْعُولًا مُطْلَقًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ:

مَا يُسْتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ إِظْهَارِ فِعْلِهِ، وَلَكِنْ مِنَ الْمُمَكِّنِ إِظْهَارَهُ، وَلَنَا الْخِيَارَ فِي إِظْهَارِهِ أَوْ إِضْمَارِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ لَهَا تَأْثِيرٌ مِثْلُ تَأْثِيرِ الْفِعْلِ وَكَأَنَّ الْفِعْلَ فِي قُوَّةِ الْمَذْكُورِ بِسَبَبِ دَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ فَالْمَصْدَرُ هُنَا فِي هَذَا النَّوعِ لَيْسَ نَائِبًا عَنِ الْفِعْلِ فَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِلْفِعْلِ وَلَوْ أَنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ لِمَنْ لَقِيْتَهُ وَعَلَيْهِ وَعَثَاءُ السَّفَرِ وَمَعَهُ آتَهُ فَعَلِمْتَ أَنَّهُ آيِبٌ مِنْ سَفَرِهِ فَقُلْتَ لَهُ: خَيْرٌ مَقْدَمٍ، أَيْ قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ، فَخَبَرَ مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ أَفْعَلٌ دَائِمًا.

(١) الْكَشَافُ ج ٤ ص ١٦٣.

(٢) سُورَةُ هُودٍ الْآيَةُ ٤٤.

الثاني :

ما يكون المَصْدَر فيه نائِبًا عَنِ الْفِعْلِ ، وحيثُ قدِ الْمَصْدَرُ هُنَا لَيْسَ مُؤَكَّدًا حَيْثُ لَمْ يُذَكَّرِ الْمُؤَكَّدُ وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ، ﴿فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^(١) ، بِحَيْثُ لَوْ ذُكِرَ الْفِعْلُ لَصَارَ بِمِثَابَةِ تَكَرُّارِ الْفِعْلِ إِذْ أَنَّ الْمَصْدَرَ نَائِبًا عَنْهُ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ النَّائِبِ وَالْمَنْوَبِ عَنْهُ .

وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الرَّفْعُ كَمَا فِي قَوْلِ رُؤَبَةَ :

عَجَبٌ لَيْتَكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعَجَبُ

فَقَدْ حَكَاهُ يُونُسُ مَرْفُوعًا كَأَنَّهُ قَالَ : أَمْرِي عَجَبٌ فَهُوَ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ^(٢) .

وَيَأْتِي هَذَا الْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنِ فِعْلِهِ بَعْدَ إِمَّا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿حَتَّى إِذَا اتَّخَذْتُمُوهُمْ فِتْنَةً أَلْمَنُوا﴾^(٣) .

وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) :

(مَنَّا وَفِدَاءً) مَنصُوبَانِ بِفِعْلَيْهِمَا مُضْمَرَيْنِ ، أَيِ فِيمَا تَمْتَنُونَ مَنَّا وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، وَالْمَعْنَى التَّخْيِيرُ بَعْدَ الْأَسْرِ بَيْنَ أَنْ يَمْنُوا عَلَيْهِمْ فَيُطْلِقُوهُمْ وَبَيْنَ أَنْ يُفَادُوهُمْ .

الثالث :

وهو نوع من أنواع المَصَادِرِ الَّتِي حُذِفَ فِعْلُهَا وَجُوبًا ، إِلَّا أَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَهُ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى فِعْلِهِ فَجَاءَ هَذَا الْمَصْدَرُ مُؤَكَّدًا لِهَذَا الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْعُلَمَاءُ عَنْهُ : إِنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِلْجُمْلَةِ قَبْلَهُ وَهِيَ نَفْسُ الْمَصْدَرِ فِي الْمَعْنَى ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ .

(١) سُورَةُ الْمُلِكِ الْآيَةُ ١١ .

(٢) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ١ ص ١١٤ .

(٣) سُورَةُ مُحَمَّدٍ الْآيَةُ ٤ .

(٤) أَنْظَرُ الْكَشَّافَ ج ٣ ص ٥٣١ .

يَقُولُ سَيِّوِيه^(١):

«هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ فِيهِ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ نَصْبًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ دِرْهَمٌ عُرْفًا، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْوَصِ:

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ

وإِنَّمَا صَارَ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ لَهُ: عَلَيَّ، فَقَدْ أَقَرَّ وَاعْتَرَفَ وَحِينَ قَالَ: لَأَمِيلُ. عُلِمَ أَنَّهُ بَعْدَ حَلْفٍ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: (عُرْفًا)، (قَسَمًا) تَوْكِيدًا كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ (سِيرَ عَلَيْهِ) فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ كَانَ سِيرَ ثُمَّ قَالَ (سِيرًا) تَوْكِيدًا»^(٢).

أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ تَحْتِمِلُهُ وَتَحْتِمِلُ غَيْرُهُ فَيَقُولُ الْعُلَمَاءُ عَنْهُ: إِنَّهُ مُؤَكِّدٌ لَغَيْرِهِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا قُلْنَا مَثَلًا: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ إِخْبَارُكَ عَنْ يَقِينٍ مِنْكَ وَتَحْقِيقٍ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَى شَكٍّ، فَتُؤَكِّدُ بِقَوْلِكَ (حَقًّا) وَكَأَنَّا قُلْنَا: نَحْنُ ذَلِكَ حَقًّا.

وهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٣)، لِأَنَّ مَا قَبْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (صُنِعَ) هُوَ صُنِعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَمَعْنَى الْآيَةِ: تَرَى الْجِبَالَ وَقْتُ التَّفَحُّةِ فَتَظُنُّهَا جَامِدَةً وَاقِفَةً مَكَانَهَا لِعِظَمِهَا وَلَكِنَّهَا تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ حَتَّى تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ، فَتَسْتَوِي بِهَا مَبْثُوثَةٌ ثُمَّ تَصِيرُ كَالْعِهْنِ ثُمَّ تَصِيرُ هَبَاءً مَنثورًا وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ! وَمَنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ؟! اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ. فَهَذَا صُنِعَ اللَّهُ، وَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ، لِيُبَيِّنَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِالصُّورَةِ الَّتِي صَوَّرَتْهَا الْآيَةُ حَادِثٌ لَا مُحَالَةٌ لِأَنَّهُ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ.

(١) فِي كِتَابِ سَيِّوِيهِ ج ١ ص ١٩٠.

(٢) كِتَابُهُ تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ ج ١ ص ٣٨٠.

(٣) سُورَةُ النَّملِ الْآيَةُ ٨٨.

يَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ^(١):

(صُنِعَ اللَّهُ) مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِهِ - وَعَدَ اللَّهُ - وَ - صِبْغَةُ اللَّهِ - إِلَّا أَنَّ مُؤَكَّدَهُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ النَّاصِبُ لِيَوْمٍ يَنْفَخُ، وَالْمَعْنَى: وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ وَكَانَ كَيْتُ وَكَيْتُ أَثَابَ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ وَعَاقِبَ الْمُجْرِمِينَ، ثُمَّ قَالَ: صُنِعَ اللَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْإِثَابَةَ وَالْمُعَاقِبَةَ، وَجَعَلَ هَذَا الصُّنْعَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَتَتْهَا وَأَتَى بِهِمَا عَلَى الْحِكْمَةِ وَالصَّوَابِ حَيْثُ قَالَ: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يَعْنِي أَنَّ مُقَابَلَتَهُ الْحَسَنَةَ بِالثَّوَابِ وَالسَّيِّئَةَ بِالْعِقَابِ مِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِهِ لِلْأَشْيَاءِ وَإِتْقَانَهُ لَهَا وَإِجْرَاءَهُ لَهَا عَلَى قَضَايَا الْحِكْمَةِ أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَفْعَلُ الْعِبَادَ، وَبِمَا يَسْتَوْجِبُونَ عَلَيْهِ فَيُكَافِئُهُمْ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ اهـ^(٢).

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ ﴿٢﴾^(٣). فَإِنَّ الْمَصْدَرَ (وَعْدًا) تَأْكِيدٌ لِمَضمُونِ الْآيَةِ قَبْلَهُ، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾، لِأَنَّهُ أَيْ الْمَصْدَرُ (وَعْدًا) فِي الْآيَةِ قَبْلَهُ مَعْنَى فَرَحَ الْمُؤْمِنِينَ بِنَصْرِ اللَّهِ إِذْ هُوَ وَعَدَ اللَّهُ حَقِيقَةً، وَعَدَ اللَّهُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأُكِّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِالْمَصْدَرِ وَأُضِيفَ إِلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ لِلتَّأْكِيدِ عَلَى نَصْرِ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ^(٤).

وفائدة هذا التأكيد تثبيت المؤمنين على ما هم فيه بوعدهم بالنصر، وترهيب

(١) الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ٢ ص ١٦٣.

(٢) الْكَشَافُ ج ٣ ص ١٦٢.

(٣) سُورَةُ الرُّومِ الْآيَاتُ ٤ - ٦.

(٤) وَجَاءَ فِي كِتَابِ سَبِيحِيَّةٍ: فَأَمَّا الْمُضَافُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وَمِنْ ذَلِكَ (اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةُ الْحَقِّ)، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ «مَرَّ السَّحَابِ» وَقَالَ: أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ عَلِمَ أَنَّهُ خَلَقَ وَصَنَعَ، وَلَكِنَّهُ كَبَّرَ وَبَيَّنَّ لِلْعِبَادِ، وَلَمَّا قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ. حَتَّى انْقَضَى الْكَلَامُ، عَلِمَ الْمُخَاطَبُونَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ مُبَيَّنٌّ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: كِتَابَ اللَّهِ، تَوْكِيدًا كَمَا قَالَ: صُنِعَ اللَّهُ وَكَذَلِكَ: وَعَدَ اللَّهُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي =

الْكُفَّارِ وَتَخْوِيفِهِمْ مِنَ الْهَلَاكِ وَالْهَزِيمَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْعَذَابِ فِي الْآخِرَةِ^(١) وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾^(٢). لِأَنَّ هَذَا دِينُ اللَّهِ.

وقوله تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْلِفِينَ ۖ فَمَا أَسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَقَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْنَهُنَّ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٣).

فَقَوْلُهُ: كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ بِمَنْزِلَةٍ: فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَتَحْرِيمُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فَقَوْلُهُ (كِتَابُ اللَّهِ) تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ (حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ (كِتَاب) فِيهِ مَعْنَى فَرَضِ التَّحْرِيمِ وَقَدْ كُتِبَ هَذَا التَّحْرِيمُ عِنْدَ اللَّهِ، فَهَذِهِ شَرِيعَةُ شَرَعَهَا اللَّهُ وَكِتَابُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَاِنْتَصَبَ الْمَصْدَرُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْآيَةِ، وَكَأَنَّ فِعْلًا قَدْ سَبَقَهُ إِذِ الْمَعْنَى: كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ التَّحْرِيمَ كِتَابًا.

وَأُضِيفَ هَذَا الْمَصْدَرُ إِلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، فَزَادَ التَّأْكِيدَ تَأْكِيدًا بِهِذِهِ الْإِضَافَةُ وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ أَيُّ: كَتَبَ وَلَا شَكَّ.

= قَبْلَهُ وَعَدَّ وَصُنْعَ، فَكَأَنَّهُ، قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: وَعَدًا وَصُنْعًا وَخَلْقًا وَكِتَابًا وَكَذَلِكَ دَعْوَةَ الْحَقِّ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَكَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، دُعَاءُ الْحَقِّ لِكُنْهُ تَوْكِيدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: دُعَاءُ حَقًّا. قَالَ رُؤْبَةُ:

إِنْ نِزَارًا أَضْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةً أَبْرَارٍ دَعَا أَبْرَارًا

لِأَنَّ قَوْلَكَ: أَضْبَحَتْ نِزَارًا، بِمَنْزِلَةِ هُمْ عَلَى دَعْوَةِ بَارَةٍ وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (كِتَابَ اللَّهِ) نُصِبَ عَلَى قَوْلِهِ: عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ (صِبْغَةَ اللَّهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْأَمْرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَلْ تَوْكِيدًا. الصَّبْغَةُ: الدِّينُ.

(١) فَهَذِهِ السُّورَةُ سُورَةُ مَكِّيَّةٌ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِلْكُفَّارِ الَّذِينَ كَانُوا يُكَذِّبُونَ مُحَمَّدًا وَيَكْذِبُونَ أَنَّ هُنَاكَ يَوْمًا مَشْهُودًا تَحْدُثُ فِيهِ مَا صَوَّرَتْهُ الْآيَةُ فَاقْتَضَى هَذَا التَّكْذِيبُ أَنْ تُنْزَلَ الْآيَةُ وَمِثْلُهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ مُؤَكَّدَةٌ بِأَسَالِيبٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ تَوْكِيدِ الْأَحْدَاثِ بِالْمَصْدَرِ.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٣٧.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ الْآيَةُ ٢٤.

وقال الكسائي: كتاب الله: منصوب بعلَيْكُمْ على الإِغراء فَقَدّْمَ المنصوب^(١) وهذا هو ما أشار إليه سيبويه كما سبق.

ولكنّي أرجح الرأي الأول، وهو: التأكيد لمعنى مضمون الجملة السابقة وذلك لأن الظروف ليست أفعالاً وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبداً منخطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدّم تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز^(٢).

وقد يتوب عن المصدر ضميره العائد إليه ولكنه ليس مؤكّداً كما في قوله تعالى: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾^(٣) والتقدير: لا أعذب هذا التعذيب الخاصّ أحداً، فالضمير هنا نائب عن مصدر نوعي، لذلك فهو غير مؤكّد للفعل، لأن الغرض منه بيان نوع الفعل لا تأكيد الفعل (أعذب) أي تأكيد الحدث، كما هي الحال عندما يتوب عن المصدر اسم الإشارة متبوعاً بالمصدر أو (كلّ) كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾^(٤) فناب عن المصدر (كلّ) لأنه أضيف إلى المصدر وهو ليس مؤكّداً للفعل أي حدث الفعل وإنما جيء به لبيان نوع من الميل كما هو واضح من دخول لا (الناهية) على الفعل في الآية إذ ليس المراد هنا بالمصدر تأكيد النهي عن الفعل (تميلوا) بالمصدر والنهي عن أصل الحدث الدالّ عليه الفعل، وإنما المراد النهي عن نوع من الميل، إذ المراد: ميل غير مراد وهو الميل المشروع الذي فيه عدل بين الزوجتين فلا تأكيد لأصل الفعل أي لا تأكيد للنهي عن أصل الفعل بالمصدر، وإنما النهي عن تمام الميل لإحدى الزوجتين، وذلك بسبب دخول (كلّ) في حيّز النهي، إذ كان النهي موجّهاً إلى عموم النهي، فكان المراد النهي عن تمام الميل كما سبق بيانه عند الحديث عن (كلّ).

(١) أنظر شرح المفضّل ج ١ ص ١١٧.

(٢) أنظر شرح المفضّل ج ١ ص ١١٧.

(٣) سورة المائدة الآية ١١٥.

(٤) سورة النساء الآية ١٢٩.

ومن أمثلة ما جاء في القرآن الكريم من المصادر المنصوبة بفعل دلّ عليه ما قبله قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ﴾^(١) أي نستغفر غفرانك وقد فهم معنى هذا الفعل (نستغفر) من مضمون ما قبله وهو: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. إذ المعنى: نستغفر ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا تَدْخُلْنَهُمْ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٢).

فالمصدر (ثوابًا) منصوب بفعل مفهوم مما قبله والمعنى لأثيبتهم ثوابًا وقوله تعالى: (لَا تُكْفِرَنَّ) يفهم من مضمونه لأثيبتهم، فلهذا جاء المصدر منصوبًا.

وفائدة هذا المصدر كما بينت هو تأكيد مضمون الجملة قبله، فـ (ثوابًا) أكد مضمون (لَا تُكْفِرَنَّ) بالفعل (لَا تُكْفِرَنَّ) مؤكّد بنون التوكيد، ومؤكّد مضمونه بالمصدر (ثوابًا) وبهذا ظهر لنا أنّ الفعل (أُكْفِرَنَّ) و(أُدْخِلْنَهُمْ) أكّدا مرتين.

وكذلك في الآية: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ﴾ ومنه: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٣) فما قبل المصدر (نزلا) يدلّ على الفعل (أنزل) فأكد هذا الفعل أي أكد معنى هذا الفعل بالمصدر.

ومنه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا﴾^(٤) فقوله تعالى وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله. دلّ على أنه كتب ذلك أي كتب ذلك عليه كتابًا مؤجلًا ومنه قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعَدَّ اللَّهُ﴾^(٥) لأنّ ما قبله يدلّ على (يعد الله) فأكد هذا الفعل المفهوم بالمصدر ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٨٥.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٩٥.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٩٨.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٤٥.

(٥) سُورَةُ الزُّمَرِ آيَةُ ٢٠.

النوع الثاني من الأنواع المُلحقة بالتكرار التوكيد بالحال

المُرَاد من التَّوكِيدِ بِالحَالِ تَقْرِيرَ مَعْنَى فِي الكَلَامِ، وَهَذَا لِأَنَّ مَعْنَاهَا ذِكْرُ فِي الكَلَامِ قَبْلُهَا، وَلَكِنْ لَمَّا أُريدَ تَمَكِينُ هَذَا المَعْنَى وَتَقْرِيرُهُ جِيءَ بِهَذِهِ الحَالِ كَمَا جِيءَ بِالمَصْدَرِ مُؤَكِّدًا لِلْفِعْلِ، أَيْ مُؤَكِّدًا لِلْحَدَثِ، وَذَلِكَ إِذَا اقْتَضَى المَقَامُ ذِكْرَهَا لِأَدَاءِ هَذَا المَعْنَى اخْتِرَازًا مِنَ الخَطَأِ أَوِ النِّسْيَانِ أَوِ التَّجَوُّزِ وَالمُبَالَغَةِ.

ولِهذا جَاءَتْ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ كَثِيرًا حَيْثُ إِنَّهُ وَاجَهَ المُعَارَضِينَ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾^(١).

فَنَرَى فَائِدَةَ التَّوكِيدِ بِهَا فِي هَذِهِ الآيَةِ، وَهُوَ تَأْكِيدُ البَعْثِ وَالحَيَاةِ بَعْدَ البَعْثِ، فَقَدْ قَالَ: وَيَوْمَ أَمُوتَ وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا، فَأَكَّدَتِ الحَيَاةَ بِالحَالِ لِرَفْعِ الشَّكِّ أَوِ الإنْكَارِ لِلْبَعْثِ وَالحَيَاةِ بَعْدَهُ بِالجَسَدِ كَمَا كَانَتْ الحَالُ قَبْلَ المَوْتِ وَهَذَا لِأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ نَزَلَتْ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ فِي مَكَّةَ وَالْعَرَبِ كَانُوا مِنْكِرِينَ لِلْبَعْثِ وَالحَيَاةِ بَعْدَهُ، فَنَاسَبَ هُنَا التَّأْكِيدَ لِحَالِ الكُفَّارِ المُخَاطَبِينَ، وَأَيْضًا لِرَفْعِ التَّوَهُّمِ القَائِلِ: بِأَنَّ الحَيَاةَ هِيَ حَيَاةَ الرُّوحِ.

فَنَرَى (حَيًّا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾ مُؤَكِّدَةً لِلْفِعْلِ (لِعَامِلِهَا)، وَقَدْ اسْتَفِيدَ مَعْنَاهَا قَبْلَ ذِكْرِهَا مِنَ الفِعْلِ (أُبْعِثُ) إِذْ كَيْفَ يُبْعِثُ وَلَا يَكُونُ حَيًّا، وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ الفِعْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى الحَالِ، فَأَشْبَهَتِ الحَالُ المَصْدَرَ المُؤَكِّدَ بِسَبَبِ اسْتِمَالِ الفِعْلِ عَلَى مَعْنَاهَا إِلَّا أَنَّ هَذَا الفِعْلَ دَلَّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِصَاحِبِهَا وَبِهَذَا يَكُونُ الفِعْلُ فِي الجُمْلَةِ كَأَنَّهُ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى الجُمْلَةِ قَدْ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، وَهَذَا هُوَ مَا جَعَلَنِي أَنْ أَصْنِفَ وَأُبَوِّبَ الحَالِ ضِمْنَ بَابِ التَّكْرَارِ لِلتَّأْكِيدِ.

(١) سُورَةُ مَرْيَمَ الآيَةُ ٣٣.

والحال: هي ما تدلّ على هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو تقديراً في وقت الفعل.

وهذا هو سبب تسميتها بالحال، لأنها لا تجوز أن تكون إما ماضى، ولا إما لم يأت من الأفعال ويدلّ عليها الفعل، إذ لا بُدّ للفعل من حال من الأحوال ولذلك يُسأل عنها بـ (كيف).

وهي نوعان:

الأولى: مُنتقلة غير لازمة كما في قولنا: جاء زيد راكباً، فإنّ الركوب ليس صفة لازمة وثابتة لزيد، وإنما هي صفة له في حال مجيئه.

وقد يُنتقل عنها إلى غيرها، وهذه الحال تُفيد معنى لا يُستفاد إلا بذكرها. ولهذا ليس في ذكرها تأكيد لما أخبرت به وإنما ذُكرت زيادة في الفائدة وفُضلة في الخبر، وهي غالباً ما تُستعمل حتى قال المبرّد والفراء: إنّ الحال لا تأتي مؤكّدة^(١).

الثانية: وهي الحال المؤكّدة: وهي ما كانت اسماً غير حدّث يجيء مقررّاً لمضمون ما قبلها، تُذكر تأكيداً لمعنى الخبر، ولا تُفيد معنىً جديداً، بل يفهم معناها بدون ذكرها، إذ يكون معناها فيما قبلها، وتكون ثابتة لازمة غير مُنتقلة، ولهذا سُمّيت مؤكّدة.

ولما أن كانت هذه الحال تدلّ على شيئين:

الأول: معنى الفعل، والثاني: صاحب الفعل أو ما وقع عليه الفعل، اختلفت عن المصدر المؤكّد للفعل ولذلك احتراز عنه أي المصدر في تعريف الحال: بـ (غير حدّث).

وجاءت الحال مؤكّدة إما لعاملها (الفعل) أو (صاحبها) أو مضمون الجملة قبلها، مثل المصدر، فأشبهت المصدر في تأكيده للفعل أو مضمون الجملة قبله،

(١) ضياء السالك على التوضيح ج ٢ ص ٢١١.

واختلفت في تأكيدها لصاحبها، وهذا لأنَّ المصدَّر لا يكون مُؤكِّدًا إلَّا لِعامِله الفعل، لأنَّه يَدلُّ على معناه فقط، فهو بِمِثَابَةِ تَكَرُّارِ الفعل، أمَّا الحال فَهِيَ تَدلُّ على مَعْنَى الفعل وفاعله، فنَجِدُ الحال إمَّا أنَّ تأتي مُؤكِّدَةً لِعامِلِها الفعل كَمَا فِي آيَةِ: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾ (٢٣)، فَالحال فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَكَّدَتْ عَامِلِها الفعل، وَهِيَ كُلٌّ وَصَفَ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ وَخَالَفَهُ لَفْظًا أَوْ وَافَقَهُ، فَمِثَالُ الْمُؤكِّدَةِ وَالْمُخَالَفَةِ فِي اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْتَوِفِ الْأَرْضُ مُفْسِدِينَ﴾ (٢٤) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مَدِيرِينَ﴾ (٢٥). (٢)

وقال البلاغيون إنَّ هَذَا إِطْنَابٌ أُرِيدَ بِهِ التَّأْكِيدُ.

ومِثَالُ مَا جَاءَتْ الْحَالُ فِيهِ مُؤكِّدَةً لِصَاحِبِهَا وَقَوْلُهُ تَالِي: ﴿لَا مَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (٣) (فَجَمِيعًا) حَالٌ مِنْ (مَنْ) وَهِيَ بِمَعْنَى مُجْتَمِعِينَ وَإِمَّا مُؤكِّدَةً لِمَفْهُومِ الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا أَيْ: مُؤكِّدَةً لِمَضمونِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَشَرْطُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً وَجُزْأَهَا مَعْرِفَتَانِ، جَامِدَانِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمَ ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٤) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالُ تَكُونُ تَأْكِيدًا لِلْخَبَرِ بِذِكْرِ وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِهِ الثَّابِتَةِ لَهُ، وَالْفِعْلُ لَا ثَبَاتَ لَهُ وَلَا يُوصَفُ.

فَجُمْلَةُ (لَا رَيْبَ فِيهِ) حَالٌ مُؤكِّدَةً لِمَضمونِ قَبْلُهَا (ذَلِكَ الْكِتَابُ) عَلَى مَعْنَى أَنَّ (أَل) فِي الْكِتَابِ لِلْكَمَالِ، وَالْمَعْنَى ذَلِكَ الْكِتَابُ الْبَالِغُ غَايَةَ الْكَمَالِ فَإِنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ كَوْنِهِ مَحَلًّا لِلرَّيْبِ وَالشَّكِّ، وَلِهَذَا يَمْتَنِعُ دُخُولُ الْوَائِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ الْمُؤكِّدَ عَيْنَ الْمُؤكَّدِ فَلَوْ قُرِنتِ بِالْوَائِ كَانَتْ فِي صُورَةِ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ وَلِهَذَا يَقُولُ الْبَلَاغِيُّونَ: إِنَّ بَيْنَ جُمْلَةٍ (لَا رَيْبَ فِيهِ) وَمَا قَبْلُهَا كَمَالِ الْإِتِّصَالِ الَّذِي يَقْضِي بِاتِّصَالِهَا بِمَا قَبْلُهَا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ.

(١) سُورَةُ هُودِ الْآيَةِ ٨٥.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةِ ٢٥.

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةِ ٩٩.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَتَانِ ١، ٢.

وجاء في تفسير الكشاف لِلزَّمَخْشَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: وَمَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ هُوَ الْكِتَابُ الْكَامِلُ كَأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْكُتُبِ فِي مُقَابَلَتِهِ نَاقِصٌ وَأَنَّهُ الَّذِي يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُسَمَّى كِتَابًا. اهـ^(١).

كما جاء في الحاشية لأبي الحَسَنِ الجُرْجَانِيِّ: قَوْلُهُ: وَمَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ أُدْخِلَ ضَمِيرَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِيدَانًا بِأَنَّ التَّرْكِيبَ يُفِيدُ الْحَصْرَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللَّامَ لِلْجِنْسِ حَيْثُ لَا عَهْدُ، وَوُصِفَ الْكِتَابُ بِالْكَامِلِ تَنْبِيْهًُا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ حَصْرِ الْجِنْسِ حَصْرُ الْكَمَالِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ الْحَصْرُ صَحِيحًا، وَقَالَ: كَأَنَّ مَا عَدَاهُ تَصْرِيحًا بِمَا يَتَضَمَّنُهُ حَصْرُ الْكَمَالِ فِيهِ مِنْ إِثْبَاتِ النِّقْصَانِ لِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْكُتُبِ تَأْكِيدًا^(٢).

ولَمَّا كَانَتْ أَلْ فِي (الْكِتَابِ) لِلْحَصْرِ وَالِاسْتِغْرَاقِ، اقْتَضَى ذَلِكَ التَّوْكِيدَ لِرَفْعِ تَوْهُمِ التَّجَوُّزِ وَالْغَلَطِ فَأُكِّدَ هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ الْكَمَالُ لِذَلِكَ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لِتَأْكِيدِ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (ذَلِكَ الْكِتَابِ).

وجاء في تفسير الكشاف: فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ نَفَى الرَّيْبَ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْرَاقِ وَكَمْ مِنْ مُرْتَابٍ فِيهِ؟ قُلْتُ: مَا نَفَى أَنَّ أَحَدًا لَا يَرْتَابُ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْمَنْفَى كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا لِلرَّيْبِ وَمَظَنَّةً لَهُ، لِأَنَّهُ مِنْ وُضُوحِ الدَّلَالَةِ وَسُطُوعِ الْبُرْهَانِ بِحَيْثُ لَا يَنْبَغِي لِمُرْتَابٍ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾^(٣) فَمَا أَبْعَدَ وُجُودَ الرَّيْبِ مِنْهُمْ، وَأَعْرَفَهُمُ الطَّرِيقَ إِلَى مُزِيلِ الرَّيْبِ وَهُوَ أَنْ يُحَرِّرُوا أَنْفُسَهُمْ وَيُبْرِزُوا قَوَاهِمَ فِي الْبَلَاغَةِ، هَلْ تَتَمُّ بِالْمُعَارَضَةِ أَمْ تَتَضَاعَلُ دُونَهَا فَيَتَحَقَّقُوا عِنْدَ عَجْزِهِمْ أَنَّ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهِ وَلَا مَجَالٌ لِلرَّيْبَةِ.

وهَذَا النَّظْمُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي جَاءَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُنَاسِبٌ لِلْمَقَامِ، لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ

(١) الْكَشَافُ ج ١ ص ١١١.

(٢) الْكَشَافُ ج ١ ص ١١١.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٣.

نَفِي الرِّيبِ عَنِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَقَطْ دُونَ اخْتِصَاصِهِ بِنَفِي الرِّيبِ عَنْهُ وَلِذَلِكَ لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفَ فِي ﴿لَا رِيْبَ فِيْهِ﴾.

فَجَاءَ فِي تَفْسِيرِ الْكُشَّافِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ فَهَلَّا قُدِّمَ الظَّرْفُ عَلَى الرِّيبِ كَمَا قُدِّمَ عَلَى الْغَوْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فِيْهَا غَوْلٌ﴾. قُلْتُ: لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي إِبْلَاءِ الرِّيبِ حَرْفَ النَّفْيِ، نَفْيِ الرِّيبِ عَنْهُ وَإِثْبَاتِ أَنَّهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ لَا بَاطِلٌ وَلَا كَذِبٌ، كَمَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَدْعَوْنَهُ وَلَوْ أَوَّلَى الظَّرْفَ لَقَصَدَ إِلَى مَا يَبْعُدُ عَنِ الْمَرَامِ وَهُوَ أَنَّ كِتَابًا آخَرَ فِيهِ الرِّيبُ لَا فِيهِ، كَمَا قَصَدَ فِي قَوْلِهِ: لَا فِيْهَا غَوْلٌ تَفْضِيلَ خَمْرِ الْجَنَّةِ عَلَى خُمُورِ الدُّنْيَا بِأَنَّهَا لَا تَغْتَالُ الْعُقُولَ كَمَا تَغْتَالُهَا هِيَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ فِيْهَا مَا فِي غَيْرِهَا مِنْ هَذَا الْعَيْبِ وَالتَّقْيِصَةِ^(١).

فَهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ فَرَضَ اسْتِقَامَتُهُ فِي الْآيَةِ لَا يُنَاسِبُ هَذَا الْمَقَامَ. إِذِ الْمَقْصُودُ أَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ لَا مَجَالَ فِيهِ لِلرِّيْبَةِ رَدًّا لِمَا يَزْعُمُهُ الْمُشْرِكُونَ، لِأَنَّ الرِّيبَ مَنْفِيٌّ عَنْهُ وَثَابِتٌ فِي غَيْرِهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُنَازَعَةٌ فِي ذَلِكَ.

وَهَذَا النَّظْمُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَتَنَاوَلُ أَيْضًا أَنَّ الرِّيبَ كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فِي الْكُتُبِ السَّمَاوِيَةِ عَلَى السَّوَاءِ، فَالْنَّظْمُ مَعَ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ لِلْمَقَامِ فَإِنَّهُ صَالِحٌ لِّتَنَاوُلِ مَعْنَى: أَنَّ الرِّيبَ كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي الْكُتُبِ السَّمَاوِيَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ نَزَلَ فِيهِ كِتَابُ سَمَآوِيٍّ وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فَإِنْ كَانَ مَحَلُّهَا النَّصْبُ - لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِّمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ - عَلَى أَنَّهَا حَالٌ فَهِيَ أَيْضًا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ أَوْ الظَّرْفِ، فَيَكُونُ ﴿لَا رِيْبَ فِيْهِ﴾ تَأْكِيدًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ تَأْكِيدًا لِلَا رِيْبِ فِيهِ، وَكُلٌّ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلِ الثَّلَاثِ مُؤَكَّدَةٌ وَمُقَرَّرَةٌ مَعْنَى مَا اتَّصَلَتْ بِهِ لَفْظًا فَلَا مَجَالَ لِلْعَاطِفِ فِيْهَا.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ مَنَزَلَةٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا رِيْبَ فِيْهِ﴾ مَنَزَلَةٌ التَّوَكُّيدِ اللَّفْظِيِّ مِنْ مَتْبُوعِهِ فِي الْمَعْنَى. فَالْمَعْنَى أَنَّهُ فِي الْهِدَايَةِ بَالِغٌ دَرَجَةٍ لَا يُدْرِكُ

(١) الْكُشَّافُ ج ٢ ص ١١٥.

كُنْهَها حَتَّى كَانَهُ هِدَايَةِ مَحْضَةٍ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) فَإِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ، تَأْكِيدٌ ثَانٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خَبَرًا لِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلُهَا اعْتِرَاضٌ^(٢). وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾^(٣) فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ وَهَذَا لِأَنَّهُ أَكَّدَ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾: فَمَعْنَى (إِنَّا مَعَكُمْ): الثَّبَاتُ عَلَى الْيَهُودِيَّةِ، وَكَوْنُهُمْ مُسْتَهْزِئِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ يُفِيدُ أَنَّهُمْ ثَابِتُونَ عَلَى الْيَهُودِيَّةِ.

فَجَاءَ فِي الْكَشَافِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ قُلْتَ: أَنَّى تَعْلَقُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾: بِقَوْلِهِ: (إِنَّا مَعَكُمْ): قُلْتُ هُوَ تَأْكِيدٌ لَهُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: (إِنَّا مَعَكُمْ) مَعْنَاهُ الثَّبَاتُ عَلَى الْيَهُودِيَّةِ وَقَوْلُهُ: (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) رَدٌّ لِلْإِسْلَامِ وَدَفْعٌ لَهُ مِنْهُمْ لِأَنَّ الْمُسْتَهْزِئَ بِالشَّيْءِ الْمُسْتَحْفَ بِهِ مُنْكَرٌ لَهُ وَدَافِعٌ لِكَوْنِهِ مُعْتَدًّا بِهِ، وَدَفْعٌ نَقِيضُ الشَّيْءِ تَأْكِيدٌ لِثَبَاتِهِ أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، لِأَنَّ مَنْ حَقَّرَ الْإِسْلَامَ فَقَدْ عَظَّمَ الْكُفْرَ. اهـ^(٤).

وهذا أيضًا في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾^(٥) فَالْآيَةُ ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ حَالٌ مِنْ (مُسْتَكْبِرًا)، ﴿كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ حَالٌ مُؤَكِّدٌ مِنْ ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾^(٦).

وَمُقْتَضَى هَذَا التَّأْكِيدِ رَفْعُ تَوَهُُّمِ التَّجَوُّزِ وَالْغَلَطِ.

أَمَّا الْجُمْلَةُ الْمُؤَكَّدَةُ لِعَامِلِهَا فَقَدْ تَقْتَرِنُ بِالْوَاوِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٦.

(٢) أَنْظَرَ الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ١ ص ١٥٥.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ١٤.

(٤) الْكَشَافُ ج ١ ص ١٨٦.

(٥) سُورَةُ لُقْمَانَ آيَةُ ٧.

(٦) أَنْظَرَ الْكَشَافُ ج ٣ ص ٢٢.

بَنَى إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَا آلَؤُدِينِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿١٦﴾^(١)

فَمَعْنَى (تَوَلَّيْتُمْ): أَعْرَضْتُمْ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ وَآكَدَ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾^(٢).

وجاء في الْكَشَافِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - «وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ وَأَنتُمْ قَوْمٌ عَادَتَكُمْ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْمَوَاقِفِ وَالتَّوَلَّيْتُ» ١. هـ^(٣) فَالْحَالُ، وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ، مُؤَكَّدَةٌ لِمَعْنَى التَّوَلَّيْتُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾، لِلتَّأْكِيدِ عَلَى تَنَاهِي حَالِهِمْ فِي الْإِعْرَاضِ وَالضَّلَالِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفْرَزْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾^(٤).

وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ^(٥) مَعْنَى الْإِقْرَارِ أَقْرَبُ مِنَ الشَّهَادَةِ، فَالشَّهَادَةُ فِيهَا تَأْكِيدٌ عَلَى الْإِقْرَارِ.

فَالْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ قَدْ تَأْتِي مُؤَكَّدَةً لِعَامِلِهَا، وَقَدْ تَأْتِي مُؤَكَّدَةً لِصَاحِبِهَا وَقَدْ تَأْتِي مُؤَكَّدَةً لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا، فَمِثَالُ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِعَامِلِهَا وَلَمْ تُوَافِقْهُ لَفْظًا. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾^(٦). وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْتَوِي فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٧) فَإِنَّ قَوْلَهُ ﴿مُفْسِدِينَ﴾^(٨) مُسْتَفَادٌ مِنَ الْفِعْلِ ﴿تَعْتَوِي فِي الْأَرْضِ﴾ إِذْ مَعْنَاهُ الْفَسَادُ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْحَالُ مُؤَكَّدَةً لِهَذَا الْفِعْلِ ﴿تَعْتَوِي فِي الْأَرْضِ﴾ وَهُوَ عَامِلُهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَبَسَسَ صَاحِبُكَ﴾^(٩)، لِأَنَّ مَعْنَى التَّبَسُّمِ: الضَّحْكُ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ،

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٣.

(٢) الْكَشَافُ ج ١ ص ٢٩٣.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٤.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٤.

(٥) سُورَةُ مَرْيَمَ الْآيَةُ ٣٣.

(٦) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ الْآيَةُ ٣٦.

(٧) سُورَةُ النَّملِ الْآيَةُ ١٩.

ويكفي أن يكون الفعل فيه معنى الحال، وإن كان في الحال زيادة، إذا المراد تأكيد العامل (الفعل) وقوله تعالى: ﴿وَلَىٰ مُدِيرٌ﴾^(١)، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدِيرِينَ﴾^(٢) الإِدْبَار مِنْهُمْ في الآيتين أَكَّدَ الفعل ﴿وَلَىٰ مُدِيرٌ وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمُوسَىٰ لَا يَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُولِ﴾^(٣) وَلَوْ أَنَّ التَّوَلَّى لَا يَتَضَمَّنُ معنى الإِدْبَار، وذلك لَأنَّه إذا أَدْبَرَ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ وَلَّى ظَهْرَهُ، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَكُونُ أَدْبَرَ وَلَمْ يُولِّ ظَهْرَهُ، وَمِنْ ثَمَّ أَكَّدَ الإِدْبَارَ التَّوَلَّى، لِأَنَّ فِيهِ زِيَادَةً كَامِلَةً عَلَى التَّوَلَّى، وَذَلِكَ بِالِإِدْبَارِ وَالْهُرُوبِ، وَفَائِدَةُ التَّأْكِيدِ بِهَذِهِ الْحَالِ: أَنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُوَلَّى الْإِنْسَانُ ظَهْرَهُ لِشَيْءٍ وَلَكِنْ رُبَّمَا يَرَى بِطَرْفِ عَيْنِهِ مَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ أَوْ رُبَّمَا يَكُونُ التَّوَلَّى بِجَانِبِهِ فَيَرَى وَيَسْمَعُ مَا رَوَاهُ.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُتَوَهَّم وَيُفْهَمُ مِنَ التَّوَلَّى أَكَّدَ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا وَلَمْ يَسْتَمِعُوا بِقَوْلِهِ: ﴿مُدِيرٌ وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمُوسَىٰ لَا يَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُولِ﴾^(٤)، ﴿مُدِيرِينَ﴾^(٥) وَهُوَ الْمُرَادُ فِي سِيَاقِ الْآيَةِ.

وَلِذَلِكَ أَغْلَقَ بِصِيصِ الْأَمَلِ فِي التَّوْبَةِ لَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾^(٦).

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمِعُ الْقُلُوبَ إِذَا وَلَّوْا مُدِيرِينَ﴾^(٧) إِذْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمِعُ الْقُلُوبَ﴾ مَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يَسْتَمِعُونَ إِلَى الْهَدَايَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ أُريدَ تَأْكِيدَ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا وَلَّوْا﴾ ثُمَّ أَبرَزَ هَذَا التَّأْكِيدَ بِأَقْوَى تَأْكِيدٍ وَأَرْوَعَ صُورَةٍ حَيْثُ قَالَ: ﴿مُدِيرِينَ﴾^(٨) أَيِ مُوَلِّينَ ظُهُورَهُمْ وَهَارِبِينَ بَعِيدًا حَتَّى لَا يَكُونَ هُنَاكَ بِصِيصِ مِنَ الشَّكِّ فِي أَنَّهُمْ رُبَّمَا يَسْتَمِعُونَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْهُدَى، فَهَذِهِ أَبْلَغُ صُورَةٍ، لِتَصْوِيرِهِمْ وَهُمْ فِي غِيَابَةِ الضَّلَالِ.

أَمَّا الْحَالُ الْمُؤَكَّدَةُ لِصَاحِبِهَا فَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٩)،

(١) سُورَةُ النَّهْلِ الْآيَةُ ١٠.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ٢٥.

(٣) سُورَةُ النَّهْلِ الْآيَةُ ٨٠.

(٤) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ٧٩.

سِيقَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لِإثْبَاتِ إِرْسَالِ الرَّسُولِ إِلَى النَّاسِ جَمِيعًا وَلِذَلِكَ قُدِّمَ الظَّرْفُ (لِلنَّاسِ) وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الْإِرْسَالِ، وَهَذَا يُفِيدُ نَفْيَ كَوْنِهِ رَسُولًا لِبَعْضِهِمْ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُقَابِلُ لَجَمِيعِ النَّاسِ لَا لِبَعْضِهِمْ مُطْلَقًا^(١).

إِذَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولٌ، لِهَذَا فَإِنِّي أَرَى أَنَّ (رَسُولًا) تَوْكِيدٌ لِلْكَافِ (الْمَفْعُولُ بِهِ) فِي أَرْسَلْنَاكَ، وَلَيْسَ تَوْكِيدًا لِلْفِعْلِ الْعَامِلِ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ الْمُرْسَلُ غَيْرَ رَسُولٍ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾^(٢) فَأُرِيدُ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ تَقْرِيرَ أَنَّهُ ﷺ رَسُولٌ (أَرْسَلَ لِلنَّاسِ جَمِيعًا) حَالَةَ كَوْنِهِ رَسُولًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَزَلَفَتْ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾^(٣) فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾^(٣) حَالٌ مَفْهُومُهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَزَلَفَتْ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا حَيْثُ فُهِمَ مَعْنَاهَا مِنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَ ذِكْرِهَا، وَجَاءَ تَأْكِيدًا لِهَذَا الْمَعْنَى.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، مَفْهُومُ الْفِعْلِ (أَزَلَفَتْ).

وَجَاءَ فِي الْكَشَافِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾^(٣) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ: أَيَّ مَكَانًا غَيْرَ بَعِيدٍ أَوْ عَلَى الْحَالِ، وَتَذْكِيرُهُ لِأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ الْمَصْدَرِ كَالزَّئِيرِ وَالصَّلِيلِ، وَالْمَصَادِرُ يَسْتَوِي فِي الْوَصْفِ بِهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ أَوْ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ أَيَّ شَيْئًا غَيْرَ بَعِيدٍ، وَمَعْنَاهُ: التَّوَكُّيدُ كَمَا تَقُولُ: هُوَ قَرِيبٌ غَيْرَ بَعِيدٍ، وَعَزِيزٌ غَيْرٌ ذَلِيلٌ. اهـ^(٤).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٥) فَقَوْلُهُ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ تَوْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَفِي الْجَنَّةِ» الْجَنَّةُ وَالْخُلُودُ مِنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ﴾.

(١) انْظُرُ الْإِبْضَاحَ لِلْقَزَوِينِيِّ ص ١٥٦، الْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ ج ١ ص ٥٤٦.

(٢) سُورَةُ الدَّارِيَّاتِ الْآيَةُ ٤١.

(٣) سُورَةُ ق الْآيَةُ ٣١.

(٤) الْكَشَافُ ج ٤ ص ١٠.

(٥) سُورَةُ هُودِ الْآيَةُ ١٠٨.

وَجَعَلَ سَيِّوِيَهُ هَذَا التَّوَكِيدَ بِالحَالِ مِنْ بَابِ مَا يُثْنَى فِيهِ الْمُسْتَقَرُّ تَوَكِيدًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فِيهَا زَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا، فَإِنَّمَا انْتَصَبَ (قَائِمٌ) بِاسْتِغْنَاءِ زَيْدٍ بِفِيهَا، وَقَالَ: وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّهُ انْتَصَبَ بِالْآخِرِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا، فَإِنَّمَا هَذَا كَقَوْلِكَ قَدْ ثَبُتَ زَيْدٌ أَمِيرًا قَدْ ثَبُتَ، فَأَعَدْتَ قَدْ ثَبُتَ تَوَكِيدًا، وَقَدْ عَمِلَ الْأَوَّلُ فِي زَيْدٍ وَفِي الْأَمِيرِ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُلْغِي فِيهَا قُلْتَ: فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا فِيهَا، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ.

فَجَعَلَ سَيِّوِيَهُ تَشْنِيعَ الظُّرُوفِ، وَهِيَ تَكْرِيرُهَا، بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ تَكْرِيرٌ فِي حُكْمِ اللَّفْظِ، وَجَعَلَ التَّكْرِيرَ تَوَكِيدًا لِلأَوَّلِ، لَا يُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ حُكْمِهِ فِيمَا يَكُونُ خَبْرًا وَمَا لَا يَكُونُ خَبْرًا. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: مَا كَانَ مِنَ الظُّرُوفِ يَكُونُ خَبْرًا، وَيُسَمُّونَهُ الظَّرْفَ التَّامَّ فَإِنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَهُ وَجَبَ النَّصَبُ فِي الصِّفَةِ، وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْهَ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ، إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ، وَاحْتَجَّوْا فِي الْمُكْرَّرِ بِالْآيَةِ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾.

وَقَالَ سَيِّوِيَهُ: فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ جَاءَ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾، فَهُوَ مِثْلُ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ ﴿١٧﴾ فَكِهِينَ بِمَا ءَالَهُمْ رِئْهُمْ وَوَقْنَهُمْ رِئْهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿١٨﴾﴾ (١).

وَجَاءَ فِي كِتَابِ الْكَشَافِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ: (فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ) فِي آيَةِ جَنَّاتٍ وَأَيُّ نَعِيمٍ بِمَعْنَى الْكَمَالِ فِي الصِّفَةِ أَوْ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ مَخْصُوصَةٌ بِالْمُتَّقِينَ خُلِقَتْ لَهُمْ خَاصَّةً، وَقُرِءَ فَاكِهِينَ وَفَكِهِينَ وَفَاكِهُونَ. مَنْ نَصَبَهُ حَالًا جَعَلَ الظَّرْفَ مُسْتَقَرًّا وَمَنْ رَفَعَهُ خَبْرًا جَعَلَ الظَّرْفَ لَعْوًا (٢).

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (٣) فَمُصَدِّقًا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ فَهِيَ مِمَّا

(١) سُورَةُ الطُّورِ الْآيَتَانِ ١٧، ١٨، أُنْظِرُ الْكِتَابَ لِسَيِّوِيَهُ جَد ٢ ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) أُنْظِرُ الْكَشَافَ جَد ٤ ص ٢٣.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٩١.

قَبْلَهَا، «وَهُوَ الْحَقُّ» إِذَا الْحَقُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدَّقًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾^(١)، وَقَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾^(٢)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٣)، فَقَوْلُهُ: (قَائِمًا) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا إِذْ أَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ لِإِبْطَالِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَيْنَ خَلْقِهِ بِالذَّلَائِلِ وَالْآيَاتِ أَنَّهُ لَا مَعْبُودَ فِي الْوُجُودِ بِحَقِّ إِلَّا هُوَ، وَشَهِدَ بِذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ بِالْإِعْتِقَادِ وَاللَّفْظِ، فَجَاءَتْ الْحَالُ (قَائِمًا) مُؤَكَّدَةٌ لِهَذَا الْمَضْمُونِ لِأَنَّ مَعْنَى (قَائِمًا) أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِتَدْبِيرِ كُلِّ مَا خَلَقَهُ فِي الْكَوْنِ وَبِالْعَدْلِ، (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) كُرِّرَتْ تَأْكِيدًا لِمَا مَضَى.

وَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ الْحَالُ لِلتَّأْكِيدِ جَارًا وَمَجْرُورًا مُحْتَمَلًا لِلضَّمِيرِ مِنْ صَاحِبِ الْحَالِ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوِيلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾^(٤)، فَقَوْلُهُ: بِأَيْدِيهِمْ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا وَهِيَ ﴿يَكْتُمُونَ﴾^(٥).

وَجَاءَ فِي الْكَشَافِ: (بِأَيْدِيهِمْ) تَأْكِيدٌ وَهُوَ مِنْ مَجَازِ التَّأْكِيدِ كَمَا تَقُولُ: لِمَنْ يُنْكِرُ مَعْرِفَةَ مَا كَتَبَهُ: يَا هَذَا كَتَبْتَهُ بِيَمِينِكَ هَذِهِ^(٥).

فَفَائِدَةُ الْحَالِ (بِأَيْدِيهِمْ) تَصْوِيرُ الْحَالَةِ فِي النَّفْسِ كَمَا وَقَعَتْ حَتَّى يَكَادِ السَّامِعُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُشَاهِدًا لِلْهِئَةِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾^(٦) إِذْ أَنَّ التَّسْبِيحَ دَلٌّ عَلَى الْحَمْدِ، فَالْحَالُ أَكَّدَتْ هَذَا الْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾^(٧)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ مِنْ

(١). سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ٣.

(٢). سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ٧.

(٣). سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٨.

(٤). سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٧٩.

(٥). الْكَشَافُ جَدِّ ١ ص ٢٩٢.

(٦). سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٣٠.

(٧). سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ٥٢.

مَنْعٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ»^(١)، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾^(٢)، فقوله «منه» حال والتقدير: ثابتاً منه آيات مُحْكَمَات وقد فهم معناه ممّا قبله وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٣)، فقوله: ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ حال من الضمير في يأكلون، وقد دلّ على معناه (يأكلون) فهذا تأكيد لمضمون ما قبله.

والغرض من التأكيد امتلاء البطن بالنار، إذ المعنى: إنّما يأكلون مثل النار في بطونهم، فالمراد هنا من ذكر البطن تصوير الأكل للسمع حتى يتأكد عنده بشاعة هذا الجرم بمزيد تصوير، ولأجل تأكيد التشنيع على الظالم لليتيم في حالة خص الأكل لأنه أبشع الأحوال التي يتناولها مال اليتيم فيها.

وجاء في الكشف: ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ ملء بطونهم، يقال أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه، قال: كلوا في بعض بطونكم تعفوا^(٤).

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٥) فقوله: ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ حال فهم معناها ممّا قبلها وجاءت لتأكيد هذا المعنى الذي فهم ممّا قبلها. وقال البلاغيون: إنّ مثل هذا النوع هو ضرب من الإطناب مراد به التأكيد، وسيأتي بيانه عند البلاغيين.

ما يدل على الدوام من الأحوال:

هناك أحوال تدل على الدوام بقرائن خارجيّة، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾^(٦) فمعنى:

(١) سورة الإسراء الآية ٤٤.

(٢) سورة آل عمران الآية ٧.

(٣) سورة النساء الآية ١٠.

(٤) الكشف ج ١ ص ٥٠٤.

(٥) سورة النحل الآية ٢٦.

(٦) سورة الأنعام الآية ١١٤.

مُفْصَلًا: مَبَيَّنًا فِيهِ الْحَقَّ، وَهِيَ حَالٌ مِنَ الْكِتَابِ وَعَامِلُهَا أَنْزَلَ، وَتَبَيَّنَ الْكِتَابُ لِلْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ أَمْرٌ ثَابِتٌ وَلَا يَزِمُ لِلْكِتَابِ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ مِنْ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الْجُمْلَةِ وَهُوَ عِلْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنَّهُ حَقٌّ لِتَصَدِيقِهِ مَا عَذَرَهُمْ وَمُؤَافَقَتِهِ لَهُ^(١).

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِلآيَةِ: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٢) وَالتِّي سَبَقَتْ يَقُولُ: إِنَّ قَائِمًا تَدَلُّ عَلَى الثُّبُوتِ وَاللُّزُومِ مِنْ أَمْرٍ خَارِجٍ، وَذَلِكَ لِدَوَامِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِالْعَدْلِ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلآيَةِ: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣) فَقِيلَ: إِنَّ (حَنِيفًا) حَالٌ مِنْ (إِبْرَاهِيمَ) وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ (حَنِيفًا) حَالًا مِنْ (مِلَّةٍ) قَالَ فِي الْمَجْلِسِ الثَّلَاثِ مِنْ أَمَالِيهِ كَمَا نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخِزَانَةِ^(٤) وَمِمَّا جَاءَتْ الْحَالُ فِيهِ مِنَ الْمُضَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٥)، قِيلَ: إِنَّ (حَنِيفًا) حَالٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَأَوَّجَهُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّ تَجَعُّلَهُ حَالًا مِنَ الْمِلَّةِ، وَإِنْ خَالَفَهَا بِالتَّذْكِيرِ، لِأَنَّ الْمِلَّةَ فِي مَعْنَى الدِّينِ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا قَدْ أُبْدِلَتْ مِنَ الدِّينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٦) فَإِذَا جُعِلَتْ حَنِيفًا حَالًا مِنْ الْمِلَّةِ فَالنَّاصِبُ لَهُ هُوَ النَّاصِبُ لِلْمِلَّةِ، وَتَقْدِيرُهُ: بَلْ (تَتَّبِعْ) مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَإِنَّمَا أُضْمِرَ (تَتَّبِعْ) لِأَنَّ مَا حَكَاهُ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾^(٧)، مَعْنَاهُ اتَّبِعُوا الْيَهُودِيَّةَ أَوْ النَّصْرَانِيَّةَ فَقَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ، قُلْ بَلْ تَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَإِنَّمَا ضَعُفَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ. اهـ.

(١) أَنْظُرِ الْكَشَافَ ج ٢ ص ٤٦.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٨.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٣٥.

(٤) الْخِزَانَةُ ٥١١/١.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٣٥.

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ١٦١.

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٣٥.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْأَنْزَارُ مَتَوَنِّكُمُ خَلِيلِينَ فِيهَا﴾^(١) فَالتَّقْدِيرُ: أَي مَوْضُوعُ مَثْوَاكُمْ، أَي (شِوَاءِكُمْ)، (خَالِدِينَ) حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (مَثْوَاكُمْ)، وَهُوَ فَاعِلٌ فِي التَّقْدِيرِ، كَمَا تَقُولُ أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ قَائِمًا، (قَائِمًا) حَالٍ مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرِ. وَلَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْحَالَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ لَا يَجِيءُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا يَصَحُّ حَذْفُهُ وَقِيَامُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، كَمَا أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: بَلْ نَتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ مَقَامًا: بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ، فَكَأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَوْ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا وَهُوَ جُزْءُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ الْحَالَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوْءٍ لَقَدْ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾^(٢) (مُصْبِحِينَ) حَالٌ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ ضَمِيرٌ مَقْطُوعٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ ﴿دَابِرَ هَوْءٍ﴾ فَهُوَ حَالٌ مِنْ هَوْءٍ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّ دَابِرَ الشَّيْءِ أَصْلُهُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: يَقْطَعُ دَابِرَ هَوْءٍ مُصْبِحِينَ، فَكَأَنَّهُ حَالٌ مِنَ مَفْعُولٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (أَي عَنْ دَابِرٍ وَهُوَ الْمُضَافُ).

تَوَالِي الصِّفَةِ:

إِذَا جَاءَتْ صِفَتَانِ مُتتاليتان، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ الْعَامَّةُ هِيَ السَّابِقَةُ لِلْخَاصَّةِ، إِذْ أَنَّ الصِّفَةَ لِلْبَيَانِ وَالتَّوْضِيحِ، فَإِذَا مَا جَاءَتْ الْعَامَّةُ بَعْدَ الْخَاصَّةِ فَلَا بَيَانَ وَلَا وُضُوحَ بِهَا، لِأَنَّهَا بَعْدَ الْخَاصَّةِ فَلَا فَائِدَةَ مِنْهَا.

وَهَذَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾^(٣). فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (نَبِيًّا) صِفَةً لـ (رَسُولٍ)، لِأَنَّ النَّبِيَّ أَعَمُّ مِنَ الرَّسُولِ، إِذْ كُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا.

وَلِذَا فَإِنَّ (نَبِيًّا) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا وَصَاحِبِ الْحَالِ الضَّمِيرِ

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ١٢٨.

(٢) سُورَةُ الْحَجَرِ آيَةُ ٦٦.

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ آيَةُ ٥٤.

المُسْتَرِّ في (رَسُولًا) والعامل في الحال ما في رَسولٍ مِنْ مَعْنَى (يُرْسَل) أَيَّ كَانَ إِسْمَاعِيلُ مُرْسَلًا فِي حَالِ نُبُوتِهِ .

وفائدة التَّوكِيدِ بِهَا (أَيَّ بِالحال) هو تأكيد أَنَّهُ رَسولٌ مِنَ اللَّهِ وَقَدْ اصْطَفَاهُ لِمَا فِيهِ مِنْ صِفَاتِ النُّبُوَّةِ مِنَ الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ .

الحال المؤكَّدة :

تأتي الحال مؤكَّدة بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ وَالضَّمِيرِ وَالْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ مُنْبَهَةً عَلَى حَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَهَذَا فِي الْمِثَالِ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ، وَهَؤُلَاءِ قَوْمُكَ مُنْطَلِقِينَ ، وَذَاكَ عَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبًا ، وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ مَعْرُوفًا ، فَفِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ : هَذَا اسْمٌ مُبْتَدَأٌ بُنِيَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ (عَبْدُ اللَّهِ) وَلَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ هَذَا كَلَامًا حَتَّى يُبْنَى عَلَيْهِ أَوْ يُبْنَى عَلَى مَا قَبْلَهُ ، فَالْمُبْتَدَأُ مُسْنَدٌ وَالْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ فَقَدْ عَمِلَ هَذَا فِيمَا بَعْدَهُ كَمَا يَعْمَلُ الْجَارُ وَالْفِعْلُ فِيمَا بَعْدَهُ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تُنَبِّهَهُ لَهُ مُنْطَلِقًا ، لَا تُرِيدُ أَنْ تُعَرِّفَهُ عَبْدُ اللَّهِ ، لِأَنَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَنْظِرْ إِلَيْهِ مُنْطَلِقًا ، فَمُنْطَلِقٌ حَالٌ قَدْ صَارَ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ وَحَالٌ بَيْنَ مُنْطَلِقٍ وَهَذَا كَمَا حَالٌ بَيْنَ رَاكِبٍ وَالْفِعْلِ حِينَ قُلْتَ : جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِبًا ، صَارَ جَاءَ لِعَبْدِ اللَّهِ وَصَارَ الرَّاكِبُ حَالًا ، وَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا جَاءَ مِنَ الشَّعْرِ عَلَى هَذَا الْمِنْوَالِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ابْنِ دَرَّاجٍ :

أَنَا ابْنُ دَرَّاجٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَرَّاجَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِ عَارٍ^(١)

وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالِ الرَّفْعُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

الْأَوَّلُ : عَلَى إِضْمَارِ اسْمِ الإِشَارَةِ أَوْ الضَّمِيرِ ، فَفِي الْمِثَالِ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ أَضْمَرَ هَذَا ، وَكَأَنَّ الْمِثَالِ : هَذَا مُنْطَلِقٌ أَوْ هُوَ مُنْطَلِقٌ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ خَبَرًا لِهَذَا مِثْلَ قَوْلِنَا : هَذَا حُلُوٌ حَامِضِي .

(١) أَنْظِرْ كِتَابَ سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ٧٨ - ٧٩ طَبَعَتْهُ عِنْدَ السَّلَامِ هَارُونَ وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ نَصْبُ (مَعْرُوفًا) عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِجُمْلَةٍ (أَنَا ابْنُ دَرَّاجٍ) .

الثالث: أَنْ نَجْعَلَ عَبْدَ اللَّهِ مَعْطُوفًا عَلَى هَذَا عَطْفَ بَيَانٍ.

الرابع: أَنْ يَكُونَ مُنْطَلِقٌ بَدَلًا مِنْ عَبْدَ اللَّهِ وَتَقْدِيرُهُ هَذَا عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ، فَتَبْدُلُ رَجُلٌ مِنْ زَيْدٍ ثُمَّ نَحْذِفُ الْمَوْصُوفَ وَنُقِيمُ الصِّفَةَ مَقَامَهُ.

وَمِثْلُ هَذَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطْلَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾^(١) وَجَاءَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدَ اللَّهِ (بِنِ مَسْعُودٍ) ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٢) وَمِثْلُهُ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾^(٣).

وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ قَوْلُ ابْنِ رُؤَبَةَ:

مَنْ ذَا بَتْ فَهَذَا بَتِّي مُقِيطٌ مُصِيفٌ مُشْتِيٌّ^(٤)

النَّوعُ الثَّالِثُ: مِنَ الْأَنْوَاعِ الْمُلْحَقَةِ بِالتَّكْرَارِ التَّوَكِيدِ بِالْوَصْفِ (النَّعْتِ)

الْفَرْقُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالتَّوَكِيدِ هُوَ: أَنَّ مَنَزِلَةَ الصِّفَةِ مِنَ الْمَوْصُوفِ مَنَزِلَةُ الْمُكْمَلِ لِمَعْنَاهُ، مُتِمِّمٌ لَهُ حَتَّى لَا يُفْهَمَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ إِلَّا بِهِمَا مَعًا، وَحَتَّى يَكُونَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مُسْمَاهُ.

وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ سَبِيئِيَّةٍ^(٥) قَالَ: فِي مَثَلٍ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ مَا نَصَّه: «فَصَارَ النَّعْتُ مَجْرُورًا مِثْلَ الْمَنْعُوتِ، لِأَنَّهُمَا كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُرَدَّ

(١) سُورَةُ الْمَعَارِجِ الْآيَتَانِ ١٥، ١٦.

(٢) سُورَةُ هُودٍ الْآيَةُ ٧٢.

(٣) سُورَةُ الْبُرُوجِ الْآيَاتِ ١٤ - ١٦.

(٤) أَنْظَرُ كِتَابَ سَبِيئِيَّةٍ جَد ٢ ص ٨٣ - ٨٤ وَالشَّاهِدُ فِي بَيْتِ رُؤَبَةَ وَقِيلَ أَنَّهُ مِنَ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَمْ يُعْرَفْ لَهَا قَائِلٌ - رَفَعُ مَقْطُوعًا بَعْدَهُ عَلَى الْخَبَرِ، وَالتَّصْبُّ عَلَى الْحَالِ أَحْسَنُ وَيَجُوزُ رَفَعُهُ عَلَى الْبَدَلِ.

(٥) سَبِيئِيَّةٍ جَد ١ ص ٢١٠.

الواحد من الرجال الذين كُلّ واحد منهم رَجُلٌ ظَرِيفٌ، فهو نَكِرَةٌ، وإنّما كان نَكِرَةً، لأنّه من أُمَّة كُلُّها له مثل اسمه، وذلك أنّ الرجال كُلّ واحد منهم رَجُلٌ، والرجال الظرفاء كُلّ واحد منهم رَجُلٌ ظَرِيفٌ، واسمه يخلطه حتّى لا يُعرَفَ منها الكلمتين إحداهما إلى الأخرى»^(٢) اهـ سيبويه .

أمّا التوكيد فهو بِمعنى المؤكّد، بِخلاف الصّفة، لأنّها تتضمّن حقيقة الأوّل وحالاً من أحواله، والتوكيد يتضمّن الأوّل فقط .

وفائدة التوكيد تقرير المعنى المراد وتمكينه كما سبق بيّانه .

أمّا فائدة الصّفة فقد تكون للتخصيص، وذلك عند وصف النكرة، لإخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه أو للتوضيح والبيان، وذلك عند وصف المعرفة .

وقد يجيء الوصف أيّ التّعجب لمجرّد الثناء والمدح لا يُراد به إزالة اشتراك ولا تخصيص نكرة بل لمجرّد الثناء والمدح أو ضدهما، وتعريف مخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وهذا في مثل وصف الباري سبحانه وتعالى: نحو: الحيّ العالم القادر، لا نريد بذلك فضله من شريك له - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - .

وإنّما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الإخبار بما فيه من صفات . وأيضاً هذا مثل قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾^(٣) فهذا الوصف للمدح ليس غير لأنّه لا يمكن أن يكون هناك نبّيون غير مسلمين^(٤) حيث قال: «وأريد بها التعريض باليهود وأنهم بعداء من ملّة الإسلام التي هي دين الأنبياء كلّهم في القديم والحديث، وأنّ اليهود بمعزل عنها» اهـ .

(١) أنظر الأشموني ج ٣ ص ٥٩ .

(٢) أنظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٢١٠، شرح المفصّل ج ٣ ص ٤٧ .

(٣) سورة المائدة الآية ٤٤ .

(٤) أنظر الكشاف ج ١ ص ٤٩٥ .

هذا كُلُّهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَلَيْسَ فِيهَا حَظٌّ مِنَ التَّوَكِيدِ، وَذَلِكَ لِمَا بَيَّنْتُ مِنْ دَلَالَةِ كُلِّ مِنْهَا.

وَإِذَا مَا جَاءَتِ الصِّفَةُ وَمَدْلُولُهَا مُسْتَفَادٌ مِمَّا فِي الْمَوْصُوفِ، فَيَصِيرُ ذِكْرُ الصِّفَةِ كَالْتِكْرَارِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، بِخِلَافِ مِثَالِ: رَجُلٌ ظَرِيفٌ، فَإِنَّ الظَّرْفَ لَمْ يُفْهِمَ مِنَ الْمَوْصُوفِ (رَجُلٌ).

وَبِهَذَا تَكُونُ الصِّفَةُ هُنَا لَا لِلتَّخْصِيصِ وَلَا لِلتَّوْضِيحِ وَإِنَّمَا لِلتَّوَكِيدِ، وَطَرِيقُ التَّوَكِيدِ فِي هَذَا هُوَ أَنَّ الْمَعْنَى كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(١) فَكَلِمَةُ (وَاحِدَةٌ) صِفَةٌ لـ (نَفْخَةٌ) وَقَدْ دَلَّتْ كَلِمَةُ (نَفْخَةٌ) عَلَى الصِّفَةِ (وَاحِدَةٍ) قَبْلَ ذِكْرِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّاءَ فِي (نَفْخَةٌ) تَدَلُّ عَلَى الْوَحْدَةِ، فَذِكْرُ الْوَحْدَةِ بَعْدَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا فِي كَلِمَةِ (نَفْخَةٌ) الْمَوْصُوفِ كَأَنَّهُ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ التَّوَكِيدُ.

وَلِذَا صَنَّفْتُ هَذَا النَّوعَ فِي بَابِ الْأَنْوَاعِ الْمُلْحَقَةِ بِالتَّكْرَارِ لِلتَّوَكِيدِ. وَفَائِدَةُ التَّوَكِيدِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٢) الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ النَّفْخَةُ الْوَاحِدَةُ أَمْرٌ هَائِلٌ وَعَظِيمٌ لِمَا لَهُ أَثَرٌ مُرِيعٌ، وَقَعَ ذَلِكَ فَهُوَ أَمْرٌ هَيِّئْ وَسَهِّلْ عَلَى اللَّهِ.

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾^(٣) جَاءَ التَّوَكِيدُ هُنَا بِالصِّفَةِ (وَاحِدَةٍ) أَيْضًا لِتَوْكِيدِ مَعْنَى، أَلَا وَهُوَ الْقُدْرَةُ الْبَاهِرَةُ عَلَى حَمْلِ الْأَرْضِ وَالْجِبَالِ، وَدَكَّتْهَا بِدَكَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا أَمْرٌ هَيِّئْ وَيَسِّرْ عَلَى الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ.

جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْكَشَافِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْجُرْجَانِيِّ (السَّيِّدِ الشَّرِيفِ): قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٤) قَالَ فِيهِ إِنَّ قُلْتُ: لِمَ قَالَ وَاحِدَةً وَهُمَا نَفْخَتَانِ... إلخ قَالَ أَحْمَدُ: وَأَمَّا فَائِدَةُ الْإِشْعَارِ بِعَظَمِ هَذِهِ النَّفْخَةِ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ لِدَكِّ الْأَرْضِ وَالْجِبَالِ، وَخَرَابِ الْعَالَمِ هِيَ وَحْدُهَا غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى أُخْرَى^(٥).

(١) سُورَةُ الْحَاقَّةِ الْآيَةُ ١٣.

(٢) سُورَةُ الْحَاقَّةِ الْآيَةُ ١٤.

(٣) الْكَشَافُ جَدُّ ص ١٥١.

وزيادة على ذلك، فإن فوائد التوكيد بالوصف بواحدة، ليصح أن يقوم المصدر مقام الفاعل بوصفه ولو أن التاء فيها تقوم مقام الوحدة، للدلالة على أن التفخة لا اختلاف في حقيقتها فهي واحدة بالنوع كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾^(١) أي لا اختلاف في حقيقته، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢) فلو قيل ما فائدة (إله) مع أنه لو قال: إلهكم واحد لكان أخصر.

فالإجابة: أن هذه الآية سقت لإثبات أحديته في ذاته ونفي ما يقوله النصاري: إنه إله واحد والأقاليم ثلاثة أي الأصول، كما أن زيداً واحد وأعضاؤه متعددة فلما قال: إله واحد دل على أحدية الذات والصفة.

أما على التقدير (إلهكم واحد) فيكون إخباراً عن كونه واحداً في إلهيته ولم يكن إخباراً عن توحيده في ذاته.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَهِينِ اثْنَيْنِ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾^(٣). صفتان قصد بهما مجرد التأكيد أي للتقرير والتقوية حيث إن التثنية المستفادة من اللفظ (اثنين) ذكرت في الموصوف بصيغة التثنية، وفائدة قوله (اثنين) توكيد النهي عن الإشراك بالله، وذلك: أن معنى التثنية شامل لجميع الصفات، فلو وصف (الإلهين) بوصف آخر، فقليل مثلاً: (إلهين صغيرين) لأفهم هذا أن الكبيرين يجوز أن يتخذوا إلهين^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(٥) عند من قرأ بتنوين (كل)،

(١) سورة القمر الآية ٥٠.

(٢) سورة البقرة الآية ١٦٣.

(٣) سورة النحل الآية ٥١.

(٤) سورة هود الآية ٤٠، والمؤمنون الآية ٢٧.

(٥) سورة النساء الآية ١٧٦.

﴿زَوْجَيْنِ﴾ مَفْعُول لـ (إِحْمِلْ)، (اثْنَيْنِ) صِفَةٌ أُريدَ بِهَا تَقْرِيرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَهُوَ حَمْلُ زَوْجَيْنِ ذَكَرَ وَأُنْثَى.

وهذا كما قاله الأخفش في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾^(١) ونقله الحريري عنه^(٢) حيث جاء ما نصّه: «فإن مروان بن سعيد المَهْلَبِيّ سأل أبا الحسن الأخفش فقال: ما الفائدة في هذا الخبر؟ أراد مروان: أن لفظ (كانتا) تُفيد الثَّنية، فما فائدة تفسير الضمير المُسمّى بِاثْنَيْنِ مع أنّه لا يجوز. . . «فإن كانتا ثلاثًا» ولا فوق ذلك، فلم يُفصل الخبر والاسم في شيء؟؟ فأجاب أبو الحسن: بأنّه أفاد العدد المحقق مُجرّدًا عن الصّفة أي قد كان يجوز أن يُقال: «فإن كانتا صغيرتين فلَهُمَا كذا، أو كبيرتين فلَهُمَا كذا أو صالحتين أو غير ذلك من الصّفات، فلمّا قال: (اثْنَيْنِ) أفهم أنّ فرض الثّلاثين للأختين تعلّق بِمُجرّد كونهما اثْنَيْنِ فقط، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المُثنى، ومعناه أنّهم كانوا في الجاهليّة يورثون البنين دون البنات، وكانوا يقولون: لا نُورث إلاّ مَنْ يَحْمِلُ الكُلَّ وَيَنكِي العَدُوّ.

فلَمّا جاء الإسلام بِتَوْرِيث البنات أعلّمت الآية أنّ العبرة في أخذ الثّلاثين من الميراث مَنوط بِوُجُود اثْنَيْنِ مِنَ الْأَخَوَاتِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى الْعَدَدِ...» اهـ.

في كُلِّ ما سَبَقَ بَيَانُهُ مِنَ الصّفات الّتي جاءت لِلتَّوكِيدِ، لِذِلالة الموصوف عليها قَبْلَ ذِكْرِها، فَكانت بِمِثابَةِ التَّوكِيدِ حَتّى ظَنَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّها لَيْست صِفَةً وَإِنّما هي توكيد، وهذا ليس بِجَيِّدٍ، لأنّ التَّوكِيدَ هو نَفْسُ الْأَوَّلِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، صَرَاخَةً أَوْ ضِمْنًا، وَالصّفة هُنَا دَلٌّ عَلَيْها الْأَوَّلِ ضِمْنًا وَلَيْست هي نَفْسُ الْأَوَّلِ فَمَثَلًا لَيْسَ فِي (واحدة) دِلالة على (نَفَخ)، وبِهَذَا فَهي لَيْست توكيدًا نَحْوِيًّا وَإِنّما هي صِفَةٌ أَفادت التَّوكِيدَ وَذَلِكَ، لأنّ الموصوف أَفاد مَعناها بِالضَّمِّينِ، وَإِذا كان هذا الْمَعْنَى الْمُسْتَفاد

(١) دُرّةُ الْغَوَاصِ لِلْحَرِيرِيِّ ص ١٧.

(٢) فِي دُرّةِ الْغَوَاصِ لِلْحَرِيرِيِّ ص ١٧.

ضِمْنَا مِنَ الْمَتَّبِعِ شُمُولاً وإحاطة، فَالتَّابِعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ تَوْكِيدٌ لَا صِفَةٌ مِثْلُ (كُلِّ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ صِفَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْمَتَّبِعُ وَمَعْنَى التَّابِعِ سَوَاءٌ بِالمُطَابَقَةِ فَالتَّابِعُ تَكَرُّارٌ (تَوْكِيدٌ لَفْظِيٌّ)، وَأَيْضًا تَأْتِي الصِّفَةُ، فَتُقِيدُ التَّوْكِيدَ، إِذَا كَانَتْ صِفَةٌ لَازِمَةً، وَلَيْسَ الْمُرَادُ التَّوْضِيحُ أَوْ التَّخْصِصُ وَهَذَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(١) فَقَوْلُهُ: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾، صِفَةٌ لـ (إِلَهًا) جِيءَ بِهَا لِلتَّوْكِيدِ، لَا أَنْ يَكُونَ فِي الْإِلَهِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ، فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): هِيَ كَقَوْلِهِ: ﴿يَحْمَأَشْرِكُوا بِإِلَهِهِ مَا لَهُمْ يُنْزِلُ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٣).

وهذا كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٤) فَإِنْ قَوْلُهُ: (فِي الْأَرْضِ) صِفَةٌ لـ (دَابَّةٍ)، وَقَدْ أَفَادَتْ (دَابَّةً) أَنَّهَا عَلَى الْأَرْضِ فَجِيءَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ (فِي الْأَرْضِ) لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الدَّابَّةِ، وَبَيَانِ ذَلِكَ: أَنَّ (مِنْ) الزَّائِدَةَ، وَ(دَابَّةً) النَّكْرَةَ الَّتِي تُقِيدُ الاسْتِغْرَاقَ زَائِدَةً، وَ(دَابَّةً) نَكْرَةً تُقِيدُ الاسْتِغْرَاقَ، أَيْ كُلِّ دَابَّةٍ. أَكَّدَ هَذَا الْعُمُومَ وَالْاسْتِغْرَاقَ بِالصِّفَةِ الَّتِي اسْتُفِيدَ مَعْنَاهَا قَبْلَ ذِكْرِهَا (فِي الْأَرْضِ) لِإِفَادَةِ اسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ الدَّوَابِّ فِي جَمِيعِ بَقَاعِ الْأَرْضِ، وَهِيَ: صِفَةٌ لَازِمَةٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾، (يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) صِفَةٌ لَازِمَةٌ، أَفَادَتْ التَّوْكِيدَ وَذَلِكَ لِأَنَّ (لَا) تُقِيدُ الاسْتِغْرَاقَ لِدُخُولِهَا عَلَى النَّكْرَةِ، أَيْ اسْتِغْرَاقَ كُلِّ طَائِرٍ لَهُ جَنَاحَانِ، فَأُكِّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِالصِّفَةِ اللَّازِمَةِ (يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ).

وَالْبَلَاغِيُّونَ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْإِطْنَابِ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَاهَا أَيْ مَعْنَى الصِّفَةِ ذُكِرَ فِيمَا قَبْلُهَا أَيْ الْمَوْصُوفِ، وَهَذَا الْإِطْنَابُ أُريدَ بِهِ التَّوْكِيدُ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ.

(١) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ آيَةُ ١١٧.

(٢) الْكَشَافُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ٣ ص ١٦٣.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٥١.

(٤) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ٣٨.

النَّوعُ الرَّابِعُ : مِنَ الْأَنْوَاعِ الْمُلْحَقَةِ بِالتَّكْرَارِ التَّأْكِيدُ بِالْمَعْطُوفِ عَطْفِ نَسَقٍ

عَطْفُ النَّسَقِ هُوَ التَّالِي لِحَرْفِ النَّسَقِ، وَكَوْنُهُ تَالِيًا لِحَرْفِ النَّسَقِ يُخْرِجُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ^(١).

وَالْقَصْدُ مِنْهُ إِشْرَاكٌ وَتَشْرِيكٌ، أَيْ إِشْرَاكُ الثَّانِي أَيْ الْمَعْطُوفِ وَتَشْرِيكُهُ مَعَ الْأَوَّلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ الْإِتْبَاعُ فِي الْإِعْرَابِ فَقَطَّ فَهُوَ كَمَا قَالَ سَيِّوِيَّةُ: إِشْرَاكٌ وَتَشْرِيكٌ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ^(٢): «هَذَا بَابُ مَجْرَى النَّعْتِ عَلَى الْمَنْعُوتِ، وَالشَّرِيكُ عَلَى الشَّرِيكِ، وَالْبَدَلُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» اهـ.

وَشَرَطَ الْمَعْطُوفُ عَطْفَ نَسَقٍ أَنْ يَكُونَ مُغَايِرًا لِلأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِهِ تَكَرُّارٌ وَلَا تَأْكِيدٌ، لِأَنَّهَا أَلْفَاظٌ وَجُمْلٌ مُتَغَايِرَةٌ قَدْ عُطِفَتْ بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ الْعَطْفِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ تَغَايُرٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ نَوْعِ التَّكَرُّارِ، لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ الشَّيْءُ مَرَّتَيْنِ وَالْغَرَضُ مِنْهُ التَّأْكِيدُ.

وَلِذَا صَنَّفْتُ الْعَطْفَ الَّذِي يُفِيدُ التَّكَرُّارَ ضِمْنَ الْأَنْوَاعِ الْمُلْحَقَةِ بِالتَّكَرُّارِ الَّتِي لِلتَّأْكِيدِ.

وَبَحْثُ هَذَا الْمَوْضُوعِ أَيْ لِلتَّأْكِيدِ يَتَطَلَّبُ ثَلَاثَةٌ مَبَاحِثُ:

- ١ - الْأَوَّلُ: عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ.
- ٢ - الثَّانِي: عَطْفُ أَحَدِ الْمُتَرَادِفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.
- ٣ - الثَّالِثُ: عَطْفُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

(١) الْأَشْمُونِيُّ حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ج ٣ ص ٨٩.

(٢) الْكِتَابُ ج ١ ص ٢٠٩.

أَمَّا: عَطَفَ الْخَاصَّ عَلَى الْعَامِّ، وَهُوَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يُكُونُ لِلْمَعْطُوفِ مَزِيَّةَ خَاصَّةٍ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ جِنْسٌ مِنْ أَجْنَاسِهِ، وَيُقَرَّدُ الْمَعْطُوفُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى هَذِهِ الْمَزِيَّةِ وَتَنْزِيلِهِ مَنَزِلَةَ التَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ وَالْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ يَدْلَانِ عَلَى مَعْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ وَلَكِنَّ الْمَعْطُوفَ دَاخِلَ ضِمَنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَنْ عَطَفَ الْخَاصَّ عَلَى الْعَامِّ.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۖ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ۖ﴾^(١)، فَرُبَّمَا يَسْبِقُ إِلَى الْوَهْمِ أَنَّهُ تَكْرِيرٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي الْكَشَافِ^(٢).

وعبارته: «إِن قُلْتُ: لِمَ قَالَ: (وَنَخْلٍ) بَعْدَ قَوْلِهِ: (فِي جَنَّاتٍ) وَالْجَنَّةُ تَتَنَاوَلُ النَّخْلَ أَوَّلَ شَيْءٍ كَمَا يَتَنَاوَلُ النَّعْمُ الْإِبِلَ، كَذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الْأَزْوَاجِ، حَتَّى أَنَّهُمْ لَيَذْكُرُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَقْصِدُونَ إِلَّا النَّخْلَ، كَمَا يَذْكُرُونَ النَّعْمَ وَلَا يُرِيدُونَ إِلَّا الْإِبِلَ، قَالَ زُهَيْرٌ: مِنَ التَّوَاضُّحِ تَسْقِي جَنَّةٌ سُحْقًا، قُلْتُ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَنْ يَخْصَّ النَّخْلُ بِإِفْرَادِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي جُمْلَةِ سَائِرِ الشَّجَرِ، تَنْبِيْهًُا عَلَى انْفِرَادِهِ عَنْهَا بِفَضْلِهِ، وَأَنْ يُرِيدَ بِالْجَنَّاتِ غَيْرَهَا مِنَ الشَّجَرِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ يَصْلَحُ لِذَلِكَ ثُمَّ يَعْطِفُ عَلَيْهَا النَّخْلُ».

فَالْكَلِمَتَانِ تَدْلَانِ عَلَى مَعْنَيْنِ إِلَّا أَنَّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ (نَخْلٍ) خَاصٌّ وَ (الْجَنَّةُ) عَامٌّ، فَكُلَّ نَخْلٍ جَنَّةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ جَنَّةٍ نَخْلٌ، وَيَتَنَظَّمُ بِهَذَا السَّلَكُ إِذَا كَانَ التَّكْرِيرُ بِالْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا خَاصٌّ وَالْآخَرُ عَامٌّ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣).

فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ دَاخِلٌ تَحْتَ الدُّعَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ خَاصٌّ

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَتَانِ ١٤٧، ١٤٨.

(٢) الْكَشَافُ ج ٣ ص ٢٥٨.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةِ ١٠٤.

والخير عام، فكل أمر بالمعروف خير، وليس كل خير أمراً بالمعروف وذاك أن الخير أنواع كثيرة من جُمَلتها الأمر بالمعروف.

ففائدة التكرار هنا عن طريق عطف النسق: أنه ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على مزيته وفضله وهذا أيضاً: كقوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكِيهَةٌ وَنُحْلٌ وَنَارٌ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٣) فإن الجبال داخله في جملة الأرض، لكن لفظ الأرض عام والجبال خاص، وفائدته هنا تعظيم شأن الأمانة المشار إليها وتفخيم أمرها، وقد ورد مثل هذا في القرآن الكريم كثيراً، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤)، فخص الصلاة بالذكر هنا - مع أن الكتاب يشمل كل عبادة، إظهاراً لمرتبتها، لكونها عماد الدين.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾^(٥) وجبريل هنا كأنه ذكر ثلاث مرات، فإنه اندرج تحت عموم الملائكة وتحت عموم رُسُلِهِ ثم عموم حزبه ثم خصوصه بالتنصيص عليه، وقيل: ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٦) فقد قرأ أبو جعفر الملائكة بالجر عطفاً على الغمام أو ظلل، هذا مع قراءة الرفع عطفاً على لفظ الجلالة^(٧).

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ١٣٨.

(٢) سُورَةُ الرَّحْمَنِ آيَةُ ٦٨.

(٣) سُورَةُ الْأَحْزَابِ آيَةُ ٣٣.

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ١٧٠.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٩٨.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢١٠.

(٧) الْكَشَافُ ج ١ ص ١٩٢، وَالْقُرْطُبِيُّ ج ٣ ص ٢٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾^(١) عُطِفَ
الإيمان بما نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَى الإيمان وَعَمِلَ الصَّالِحَاتِ، مَعَ أَنَّ الإيمانِ بِمَا أُنْزِلَ
عَلَى مُحَمَّدٍ مِنَ الإيمانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.

ولكن ذُكِرَ مَرَّةً ثَانِيَةً لِقَصْدِ تَفْضِيلِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا نُزِّلَ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَتِمُّ الإيمانُ إِلَّا
بِالإيمانِ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ خُرُوجِ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(٣).

فَفَائِدَةُ التَّكْرَارِ بِعُطْفٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ مَعَ دُخُولِهِمْ فِي عُمُومِ
النَّاسِ، هِيَ أَنَّ حِرْصَهُمْ عَلَى الْحَيَاةِ أَشَدَّ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(٤) ذُكِرَ الإيمانُ
بِالْآخِرَةِ بَعْدَ الإيمانِ بِالْغَيْبِ مَعَ أَنَّهُ يَشْمَلُهَا، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَنْكَرُواهَا فِي قَوْلِهِمْ: ﴿مَا هِيَ
إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾^(٥) فَكَأَنَّ فِي ذِكْرِهَا مَعَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَشَرْطُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْعُطْفِ أَنْ يَكُونَ الْعُطْفُ بِالْوَاوِ، وَإِذَا جَاءَ مَا هُوَ مَعْطُوفٌ
بِغَيْرِ الْوَاوِ يُؤَوَّلُ بِالْوَاوِ.

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ - كَمَا قُلْتُ - فَرَّدَ مِنْ أَفْرَادِ الْمَعْطُوفِ أَوْ جِنْسٍ مِنْ
أَجْنَاسِهِ، فَإِذَا مَا عُطِفَ بِغَيْرِ الْوَاوِ فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَنْ يَتَأْتِيَ، لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَمْنَعُ مِنْ
عُطْفِ فَرْدٍ عَلَى جَمِيعِ أَفْرَادِهِ، بِخِلَافِ الْفَاءِ وَثُمَّ، وَلَكِنْ، وَهَكَذَا، وَمِثَالُ مَا أَتَى بِأَوِ

(١) سُورَةُ مُحَمَّدٍ الْآيَةُ ٢.

(٢) سُورَةُ يَسَ الْآيَةُ ٧٣.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٩٦.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَتَانِ ٣، ٤.

(٥) سُورَةُ الْجَانِيَةِ الْآيَةُ ٢٤.

وَمَعْنَاهَا الْوَاوُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾^(١) فَأَوُّ هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوُ
وَالْمَعْنَى يَظْلِمُ نَفْسَهُ بِذَلِكَ السُّوءِ حَيْثُ دَسَّاهَا بِالْمَعْصِيَةِ.

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾^(٢) فَأَوُّ هُنَا
بِمَعْنَى الْوَاوُ، وَأَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(٣).

الثَّانِي: عَطَفَ أَحَدَ الْمُتَرَادِفِينَ عَلَى الْآخَرِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّكْرَارِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي
بَابِ التَّكْرَارِ تَكَرُّرُ الْجُمْلِ لِلتَّأْكِيدِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ فَأُولَٰئِكَ﴾^(٤) ثُمَّ أُولَٰئِكَ لَكَ
فَأُولَٰئِكَ^(٥)، وَعُطِفَ أَحَدُ الْمُتَرَادِفِينَ عَلَى الْآخَرِ مِثْلُ هَذَا لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَذَلِكَ
مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾^(٦) فَلَا اسْتِكَانَةَ هِيَ
الضَّعْفُ، وَلَكِنْ ذُكِرَتْ مَرَّتَيْنِ لِلتَّأْكِيدِ كَمَا كُرِّرَتِ الْآيَةُ ﴿أُولَٰئِكَ لَكَ فَأُولَٰئِكَ﴾^(٧) ثُمَّ أُولَٰئِكَ لَكَ
فَأُولَٰئِكَ^(٨) وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾^(٩)، وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا
وَلَا تَخَفْنِي﴾^(١٠)، وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَسَرَ﴾^(١١)، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنَ إِلَى
اللَّهِ﴾^(١٢) فَإِنَّ الْبَثَّ وَالْحُزْنَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا كُرِّرَ هُنَا لِشِدَّةِ الْخَطْبِ النَّازِلِ بِهِ وَتَكَاثُرِ
سِهَامِهِ النَّافِذَةِ فِي قَلْبِهِ.

وَالزِّيَادَةُ فِي ذِكْرِهِ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا تَخْلُو إِذَا أَنْ تَكُونَ دَلَّتْ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ
الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ أَوْ دَالَّةٌ عَلَى زِيَادَةِ مَعْنَى لَمْ تَكُنْ فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، فَإِنْ كَانَتْ دَالَّةٌ عَلَى

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ١١٠.

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ٩٣.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٣٥.

(٤) سُورَةُ الْقِيَامَةِ الْآيَتَانِ ٣٤، ٣٥.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٤٦.

(٦) سُورَةُ طهَ الْآيَةُ ١١٢.

(٧) سُورَةُ طهَ الْآيَةُ ٧٧.

(٨) سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ الْآيَةُ ٢٢.

(٩) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةُ ٨٦.

ما دَلَّت عَلَيْهِ المَرَّة الواحدة كان ذلك تَطْوِيلًا في الكلام لا حاجة إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ قَدْ وَرَدَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالتَّطْوِيلُ الَّذِي لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ عَيْبٌ فِي الْقُرْآنِ بَلْ عَيْبٌ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ وَالْفُصَحَاءِ، وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مُعْجَزَةٌ بِبِلَاغَتِهِ وَفَصَاحَتِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ فِيهِ تَطْوِيلٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، لِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الزِّيَادَةُ دَالَّةً عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ المَرَّة الواحدة.

وَإِذَا ثَبَّتْ هَذَا فَتِلْكَ الزِّيَادَةُ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ المَرَّة الواحدة، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ هِيَ تَأْكِيدُ الْحُزْنِ وَشِدَّتِهِ فِي الْآيَةِ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي﴾.

الثالث: عَطْفُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ

يُنْكِرُ الْعُلَمَاءُ عَطْفَ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَلَكِنَّهُ وَجِدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِقَصْدِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَتَأْكِيدِهِ، وَذَلِكَ إِذْ ذُكِرَ الْعَامُّ بَعْدَ الْخَاصِّ، فَإِنَّ هَذَا دَاعٍ إِلَى الْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَفِي هَذَا حِظٌّ مِنَ التَّوَكِيدِ.

وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾^(١).

فَذَكَرَ (الْقُرْآنَ) بَعْدَ (سَبْعٍ مِنَ الْمَثَانِي) وَهِيَ جُزْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا التَّنْوِيهِ عَلَى عِظَمِ شَأْنِهِ.

وَإِذَا كَانَ عَطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ أَشَارَ إِلَى مَزِيدٍ فَضَّلَ فِي الْمَعْطُوفِ الْخَاصِّ، فَإِنَّهُ أَيْضًا هُنَا أَفَادَ مَزِيدَ فَضْلٍ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْخَاصِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً فِي ذِكْرِهِ أَوَّلًا وَمَرَّةً فِي ذِكْرِهِ فِي الْعَامِّ أَيَّ فِي الْمَعْطُوفِ، فَالْمَزِيدُ هُنَا فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ أَيْضًا، لِأَنَّ ذِكْرَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ زَادَتْ تَشْرِيفًا بِكَوْنِهَا جُزْءًا مِنَ الْقُرْآنِ وَنَبَّهَ عَلَى عَظِيمِ قَدْرِهَا بِذِكْرِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَلَامَ اللَّهِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾^(٢) فَالصَّلَاةُ أَخَصُّ

(١) سُورَةُ الْحَجَرِ الْآيَةُ ٨٧.

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ١٦٢.

والتُّسْكُ أَعَمَّ، فَذُكِرَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ، أَوَّلًا ثُمَّ مَعَ التُّسْكِ لِأَهَمِّيَّتِهَا وَعُلُوِّ قَدْرِهَا.

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾^(١).

فَالْبَغْضَاءُ وَالْعَدَاوَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا حُسْنُ إِيرَادِهَا مَعًا فِي مَعْرِضِ وَاحِدٍ، لِتَأْكِيدِ الْبَرَاءَةِ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامِهِ، وَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ مِنْ قَوْمِهِمْ حَيْثُ لَمْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ، وَلِلْمُبَالَغَةِ وَإِظْهَارِ الْقَطِيعَةِ وَالْمُصَارَمَةِ وَمِثْلُ هَذَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَثِيرٌ. مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ﴾^(٢) فَيَكُونُ (الَّذِي) فِي مَوْضِعِ الْحَجَرِ أَيْ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ إِلَيْهِ، وَيَرْفَعُ (الْحَقُّ) بِإِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْفُرْقَانِ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾^(٣) فَالْكِتَابُ وَالْقُرْآنُ وَاحِدٌ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾^(٤) فَالضِّيَاءُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْفُرْقَانُ.

النَّوعُ الْخَامِسُ: مِنَ التَّكْرَارِ

إِفَادَةُ التَّوْكِيدِ بِالْبَدَلِ

الْوَاقِعُ أَنَّ التَّوْكِيدَ نَوْعٌ مِنَ الْبَدَلِ جَاءَ بِكَلِمَاتٍ خَاصَّةٍ، وَلَزِمَ أَنْ تُعَدَّدَ وَتُحَدَّدَ، فَكَانَ تَفْصِيلًا لِأَنْوَاعِ الْبَدَلِ وَتَعْبِيرًا لِجُزْءٍ مِنْهُ، فَهُمَا أَيْ الْبَدَلُ وَالتَّوْكِيدُ أُسْلُوبٌ وَاحِدٌ.

فَمَثَلًا إِذَا قُلْنَا: جَاءَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ، وَجَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، نَجِدُ أَنَّ الْكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ الْأُولَى ضِمْنًا وَهِيَ مَا نَقْصِدُهُ، إِلَّا أَنَّا إِذَا أَرَدْنَا بَيَانًا وَإِضَاحًا فَقُلْنَا:

(١) سُورَةُ الْمُتَحَنَّةِ آيَةُ ٤.

(٢) سُورَةُ الرَّعْدِ آيَةُ ١.

(٣) سُورَةُ النَّهْلِ آيَةُ ١.

(٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ آيَةُ ٤٨.

بَعْضُهُمْ، وَهَذِهِ هِيَ الْحَالُ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ الْأُولَى ضِمْنًا، وَأُرِيدَ بَيَانُ الْأَوَّلِ وَتَوْضِيحُهُ أَيُّ تَأْكِيدِهِ.

إِلَّا أَنَّا نَرَى الثُّحَا يُعْرَبُونَ (بَعْضُهُمْ) فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ بِدَلِّ بَعْضٍ وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي (كُلَّهُمْ) تَوْكِيدًا وَكِلَاهُمَا أُسْلُوبٌ وَاحِدٌ، إِذِ الْقَصْدُ مِنَ الْبَدَلِ هُوَ الْإِيضَاحُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ، وَهَذَا هُوَ مَا يُقِيدُ الْبَيَانَ وَالتَّوْكِيدَ.

أَمَّا إِفَادَةُ الْبَيَانِ، فَتَظْهَرُ إِذَا قُلْتَ مَثَلًا: رَأَيْتُ عُمَرَا أَخَاكَ أَوْ أَبَاكَ فَقَدْ بَيَّنْتَ أَنَّكَ تُرِيدُ بَعْمُرَ الْأَبِ لَا غَيْرَ. فَجِيءَ بِالْبَدَلِ لِلْبَيَانِ وَلِرَفْعِ الْخَلْطِ وَاللَّبْسِ^(١).

وَأَمَّا التَّأْكِيدُ، فَلِأَنَّهُ لِرَفْعِ الْاِحْتِمَالِ وَالتَّوَهُّمِ، فَإِذَا مَا وُجِدَتْ أَسْمَاءٌ مُتَعَدِّدَةٌ بِهَذَا الْأِسْمِ (عَمُرُو) غَيْرِ الْأَبِ، تُوَهُّمُ أَنَّ يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهُمْ فَلَمَّا قِيلَ: أَبُوكَ، رُفِعَ هَذَا التَّوَهُّمُ، وَبِهَذَا رَفَعَتِ الْإِبْهَامَ وَبَيَّنْتَ، وَفِي هَذَا تَأْكِيدٌ حَيْثُ بَلَّغْنَا أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ.

وبِهَذَا فَإِنَّهُ قَدْ كُرِّرَ الْأَوَّلُ مَرَّتَيْنِ لِلْبَيَانِ وَالتَّوْكِيدِ.

فَالْبَدَلُ جَارٍ مَجْرَى التَّأْكِيدِ لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ كَمَا فِي بَدَلِ الْكُلِّ، أَوْ التَّضْمِينِ كَمَا فِي بَدَلِ الْبَعْضِ أَوْ الِاتِّزَامِ كَمَا فِي بَدَلِ الْاِسْتِمَالِ.

وهذا كما جاء في الكافية: «وقد يفيد بعض الإبدال معنى أَلْفَاظِ الشُّمُولِ فيَجْرِي مَجْرَى التَّأْكِيدِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ أَوْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ، وَهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ يُسْتَفَادُ مِنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعًا مَعْنَى كُلِّهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ارْتِفَاعُهُمَا عَلَى الْبَدَلِ وَعَلَى التَّوْكِيدِ»^(٢).

وهذا كما جاء في كتاب سيبويه: هذا باب من الفعل يُبَدَلُ فِيهِ الْآخَرُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، فَالْبَدَلُ: أَنْ تَقُولَ: ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ، وَضُرِبَ زَيْدُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ،

(١) أَنْظَرَ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ.

(٢) الْكَافِيَةُ ص ٣٣٣.

وَقَلْبَ عَمْرٍو ظَهْرَهُ وَبَطْنَهُ، وَمَطَرْنَا سَهْلَنَا وَجَبَلْنَا، وَمَطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجِبَالَ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْأَسْمِ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ تَوْكِيدٌ^(١) اهـ.

وَكَمَا جَاءَ أَيْضًا فِي كِتَابِ سَبْيَوِيهِ: هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ ثُمَّ يُبَدَّلُ مَكَانَ ذَلِكَ الْأَسْمِ آخَرُ فَيَعْمَلُ فِيهِ، كَمَا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ^(٢)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ، وَرَأَيْتُ بَنِي زَيْدٍ ثُلُثَهُمْ، وَرَأَيْتُ بَنِي عَمِّكَ نَاسًا مِنْهُمْ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ شَخْصَكَ، وَصَرَفْتُ وَجْهَهُ أَوَّلَهَا، فَهَذَا يَجِيءُ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ: رَأَيْتُ أَكْثَرَ قَوْمِكَ، وَرَأَيْتُ ثُلْثِي قَوْمَكَ، وَصَرَفْتُ وَجْهَهُ أَوَّلَهَا، وَلَكِنَّهُ ثَنَّى تَوْكِيدًا كَمَا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٣) اهـ.

وهذا هو معنى قول الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْمُفَصَّلِ: «إِنَّمَا يُذَكَّرُ الْأَوَّلُ لِنَحْوِ مِنَ التَّوْطِئَةِ، وَلِيُقَادَ مَجْمُوعُهُمَا فَضْلٌ وَتَبْيِينَ لَا تَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ»^(٤) اهـ.

وهذا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٥) صِرَاطُ اللَّهِ^(٥).

وفي سورة الْفَاتِحَةِ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٦) صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ^(٦)، فَلَوْ لَمْ يُذَكَّرِ الصِّرَاطُ الثَّانِي لَمْ يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، هُوَ صِرَاطُ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ ذِكْرٌ لِيُقِيدَ فَضْلَ تَمَكُّنٍ وَتَوْكِيدٍ، إِذْ هُوَ الْأَوَّلُ بِعَيْنِهِ، وَكُرِّرَ لِغَرَضِ الْبَيَانِ وَالتَّوْكِيدِ بِمَجْمُوعِ الْكَلِمَتَيْنِ (الْمُبَدَّلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ) وَطَرِيقُ إِفَادَةِ التَّأْكِيدِ بِهَذَا الْبَدَلِ

(١) كِتَابُ سَبْيَوِيهِ ج ١ ص ١٥٨، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ.

(٢) السِّرَافِيُّ: عَلِمَ أَنَّ الْبَدَلَ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ مَكَانَ الْمُبَدَّلِ مِنْهُ كَأَنَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ تَحْيَةُ الْمُبَدَّلِ مِنْهُ وَوَضْعُ الْبَدَلِ مَكَانَهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى الْإِغَاثَةِ وَإِزَالَةِ فَائِذَتِهِ بَلْ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مُبَيَّنٍّ لِلْمُبَدَّلِ مِنْهُ تَبْيِينَ النَّعْتِ لِلْمَنْعُوتِ، إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى الْإِلْغَاءِ لَكَانَ نَحْوَ قَوْلِكَ زَيْدٌ رَأَيْتُ أَبَاهُ عُمَرَا فِي تَقْدِيرٍ: زَيْدٌ رَأَيْتُ عُمَرَا، وَهَذَا فَاسِدٌ مُحَالٌ.

(٣) سُورَةُ الْحَجَرِ آيَةُ ٣٠.

(٤) الْمُفَصَّلُ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ٣ ص ٦٦.

(٥) سُورَةُ الشُّورَى الْآيَتَانِ ٥٢، ٥٣.

(٦) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الْآيَتَانِ ٦ - ٧.

في الآية، وهو بَدَلُ الْبَعْضِ أَنَّ الْكَلِمَةَ (صِرَاط) فِي الْآيَتَيْنِ ذُكِرَتْ مَرَّتَيْنِ الْأُولَى: بِالْعُمُومِ وَالثَّانِيَةِ بِالْخُصُوصِ، وَهَذَا أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْمَلِئِينَ﴾ (٧) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿٨﴾ (١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسَنَفَعَا بِالْناصِيَةِ﴾ (١٥) نَاصِيَةٍ كَذِبِيَّةٍ ﴿٢﴾.

وَهُنَا جَازَ إِبْدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّ النَّكِرَةَ وَصِفَتْ بِقَوْلِهِ: (كَاذِبَةٌ) وَالْبَدَلُ هُنَا لِبَيَانِ عِلَّةِ السَّفْعِ لِلتَّأْكِيدِ عَلَى أَنَّ السَّفْعَ لِكُلِّ نَاصِيَةٍ هَذِهِ صِفَتُهَا.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ هُنَا، قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْكَشَافِ: ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بَدَلُ مِنَ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَهَذَا فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ كَأَنَّهُ قِيلَ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (١). إِهْدِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ. كَمَا قَالَ: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (٣). فَإِنْ قُلْتُ: مَا فَائِدَةُ الْبَدَلِ؟ وَهَلَّا قِيلَ: إِهْدِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ؟ قُلْتُ: مَا فَائِدَتُهُ التَّوْكِيدُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّبَيِّنِ وَالتَّكْرِيرِ وَالْإِشْعَارِ بِأَنَّ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ بَيَانُهُ وَتَفْسِيرُهُ صِرَاطُ الْمُسْلِمِينَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ شَهَادَةً لِّصِرَاطِ الْمُسْلِمِينَ بِالِاسْتِقَامَةِ عَلَى أَبْلَغِ وَجْهِ وَآكِدِهِ، كَمَا تَقُولُ: هَلْ أَدْلَكَ عَلَى أَكْرَمِ النَّاسِ وَأَفْضَلِهِمْ؟ فُلَانٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي وَصْفِهِ بِالْكَرَمِ وَالْفَضْلِ مِنْ قَوْلِكَ هَلْ أَدْلَكَ عَلَى فُلَانِ الْأَكْرَمِ الْأَفْضَلِ، لِأَنَّكَ ثَنَيْتَ ذِكْرَهُ مُجْمَلًا أَوَّلًا، وَمُقْضَلًا ثَانِيًا، أَوْقَعْتَ فُلَانًا تَفْسِيرًا وَإِضَاحًا لِلْأَكْرَمِ الْأَفْضَلِ، فَجَعَلْتَهُ عَلَمًا فِي الْكَرَمِ وَالْفَضْلِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْ أَرَادَ رَجُلًا جَامِعًا لِلْخَصْلَتَيْنِ فَعَلَيْهِ بِفُلَانٍ، فَهُوَ الشَّخْصُ الْمَعِينُ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِيهِ غَيْرُ مُدَافِعٍ وَلَا مُنَازِعٍ. اهـ.

وَلِهَذَا كُلُّهُ جَعَلْتُ الْبَدَلَ الَّذِي يُفِيدُ تَوْكِيدًا أُسْلُوبًا مِنْ أَسَالِيبِ التَّوْكِيدِ وَنَوْعًا مِنَ الْأَنْوَاعِ الْمُلْحَقَةِ بِالتَّكْرَارِ لِلتَّوْكِيدِ لَا لِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ نَحْوِيٌّ، وَإِنَّمَا عَلَى أَنَّهُ يُفِيدُ تَوْكِيدًا بِأُسْلُوبِهِ.

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَتَانِ ٤٧، ٤٨.

(٢) سُورَةُ الْعَلَقِ الْآيَتَانِ ١٥، ١٦.

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ٧٥.

الباب الثاني

التوكيد بالأداة

التَّوكِيدُ بِالْأَدَاةِ

التَّوكِيدُ فِيمَا سَبَقَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ يَعْتَمِدُ عَلَى التَّكْرَارِ سَوَاءَ أَكَانَ التَّكْرَارُ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ وَالْمَعْنَى وَاحِدًا أَمْ كَانَ التَّكْرَارُ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ، وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا التَّكْرَارِ تَقْوِيَةُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَتَمَكِينُهُ أَوْ رَفْعُ مَا عَلِقَ فِي النَّفْسِ مِنْ شُكوكٍ وَمِنْ شُبُهَاتٍ.

وَيُؤَكِّدُ بِطَرُقٍ أُخْرَى لِلْوُصُولِ إِلَى هَذَا الْغَرَضِ مِنَ التَّوكِيدِ، وَمِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ التَّوكِيدُ بِالْأَدَاةِ، فَتُسْتَخْدَمُ أَدَوَاتُ لِإِرَادَةِ التَّوكِيدِ بَعْضُهَا يَخْتَصُّ بِالاسْمِ وَبَعْضُهَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، وَبَعْضُهَا أَوْسَعُ اسْتِعْمَالًا فَتَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ.

وَكُلُّ أَدَاةٍ مِنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ تَقُومُ مَقَامَ التَّكْرَارِ، مِثَالُ ذَلِكَ «إِنَّ» إِذَا قُلْتَ مَثَلًا: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فَقَدْ أَكَّدْتَ مَضْمُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِالْأَدَاةِ «إِنَّ» وَنَابَ هَذَا الْحَرْفُ مَنَابَ تَكْرِيرِ الْجُمْلَةِ مَرَّتَيْنِ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ قَائِمٌ وَتَقْصِدُ مِنْ هَذَا التَّكْرَارِ تَمَكِينَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَهُوَ مَضْمُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، أَوْجَزُ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ قَائِمٌ مَعَ حُصُولِ غَرَضِ التَّوكِيدِ^(١).

(١) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ٨ ص ٥٩.

الفصل الأول الأدوات التي تختص بالأسماء للتوكيد

ذُكِرَتْ في كُتُب النُّحُو أدوات قِيلَ عَنْهَا إِنَّهَا أدوات النَّصْب، وذلك لَأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَتَنْصِبُهُ، وهي: **إِنَّ، أَنْ، لَكِنَّ، كَأَنَّ، لَيْتَ، لَعَلَّ.**

ثُمَّ قِيلَ: **إِنَّ** وَأَنَّ حَرْفَا تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ أَمَّا كَوْنُهُمَا حَرْفَيِ نَصْبٍ فَقَدْ عَرَفْنَا، وَأَمَّا كَوْنُهُمَا حَرْفَيِ تَوْكِيدٍ، فَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ عُلَمَاءُ النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ بِالنِّسْبَةِ لِإِنَّ الْمَكْسُورَةَ وَلَهَا مَوَاقِعَ تَأْتِي فِيهَا، مِنْهَا الاستِثْنَاءُ، والتَّعْلِيلُ.

وَأَمَّا **(أَنَّ)** بِالْفَتْحِ فَفِي النَّفْسِ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَلِنَبْدَأُ فِي بَيَانِ كُلِّ حَرْفٍ يَخْتَصُّ بِالأَسْمَاءِ وَيُفِيدُ تَوْكِيدًا.

أَوَّلًا: (إِنَّ) بِكَسْرِ الهمزة

(إِنَّ) أَدَاةٌ لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ وَلَا تَتَّصِلُ إِلَّا بِالاسْمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ (المُبْتَدَأِ) وَيَكْثُرُ مَجِيءُ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَعْدَهَا مُبَاشَرَةً، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ تَجَوَّزُوا فِي الظُّرُوفِ مَا لَمْ يَتَجَوَّزُوا فِي غَيْرِهَا، وَ(إِنَّ) لَهَا مَصْدَرُ الْجُمْلَةِ دَائِمًا وَوُضِعَتْهَا تَثْبِيتُ الْحُكْمِ حِينَ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ طَالِبًا ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ طَلَبُهُ أَشَدَّ بِأَن كَانَ حَاكِمًا بِخِلَافِ مَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، قَوِيَّتِ (إِنَّ) بِمُؤَكَّدٍ آخِرٍ وَهُوَ اللَّامُ وَحَدَّهَا أَوِ اللَّامُ وَلَفْظُ الْقَسَمِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ

فَكَذَّبُوهُمَا فَعَبَّوْا بِشَالِكٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٩﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿٢٠﴾ قَالُوا رَبَّنَا عَلِّمْنَا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿٢١﴾^(١)، فَجَدِ الْآيَةُ الْأُولَى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ لَمَّا أَنْكَرُوا وَكَذَّبُوا، وَكَانَتْهُمْ طَلَبُوا مَعْرِفَةَ حَقِيقَةِ هَذَا الْخَبَرِ، وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ زَادَ التَّأْكِيدَ بِاللَّامِ فَقَالَ: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ لَمَّا زَادَ إِنْكَارَهُمْ وَتَكْذِيبَهُمْ.

وَالْخَبَرُ الْمُجَرَّدُ مِنَ التَّأْكِيدِ يَقَالُ لَهُ خَبَرٌ ابْتِدَائِيٌّ أَيْ مُطْلَقٌ وَالثَّانِي أَيْ الْمُؤَكَّدُ بِتَوْكِيدٍ وَاحِدٍ يُسَمَّى طَلْبِيًّا. لِأَنَّ السَّمْعَ كَأَنَّهُ طَلَبَ هَذَا التَّأْكِيدَ بِإِنْكَارِهِ وَشَكِّهِ، فَإِذَا اِزْدَادَ هَذَا الشَّكَّ وَأَصْبَحَ إِنْكَارًا لِحَقِيقَةِ الْخَبَرِ يُسَمَّى إِنْكَارِيًّا، لَمَّا كَانَ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ وَجُوبُ تَأْكِيدِهِ بِالْحُرُوفِ لِأَجْلِ إِنْكَارِهِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَا التَّأْكِيدُ وَاجِبًا.

أَمَّا إِذَا أُكِّدَ الْكَلَامُ بِتَوْكِيدَيْنِ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَوْكِيدًا حَسَنًا، وَلَيْسَ وَاجِبًا حَيْثُ إِنَّهُ يَكْتَفِي بِتَوْكِيدٍ وَاحِدٍ مَعَ الشَّكِّ، وَهَذَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الْآيَةِ.

وَالتَّأْكِيدُ بِهَذِهِ الْأَدَاةِ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا، لِأَنَّهُ تَأْكِيدُ نِسْبَةِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْإِسْنَادُ حَقِيقِيًّا أَمْ مَجَازِيًّا.

وَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي تُجَامِعُ (إِنْ) لِزِيَادَةِ التَّأْكِيدِ لَهَا الصَّدَارَةُ، إِلَّا أَنَّهَُا أُخِّرَتْ عَنِ (إِنْ) لِضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِحْسَانِ، وَهُوَ إِرَادَةُ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ) لِاتِّفَاقِهِمَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، إِلَّا وَهُوَ التَّأْكِيدُ، وَكَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا فَهِيَ إِمَّا أَنْ تَدْخُلَ فِي خَبَرٍ (إِنْ) مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢) ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣)، ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى السُّرُورَ مِنَ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾^(٤) ﴿وَإِنَّكُمْ لَعَلَّمٌ لِلْسَّاعَةِ﴾^(٥)، ﴿وَإِنَّكُمْ لَذِكْرُكُمْ وَلِقَوْمِكُمْ﴾^(٦)، ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٧). أَوْ عَلَى اسْمٍ (إِنْ) إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِنْ) وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا

(١) سُورَةُ يَسَ الْآيَاتِ ١٣ - ١٦.

(٢) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةِ ١٨.

(٣) سُورَةُ الشُّورَى الْآيَةِ ٥٢.

(٤) سُورَةُ التَّمْلِ الْآيَةِ ٦.

(٥) سُورَةُ الزُّخُرِفِ الْآيَةِ ٦١.

(٦) سُورَةُ الزُّخُرِفِ الْآيَةِ ٤٤.

(٧) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةِ ١١٠.

وَمَجْرورًا ثُمَّ يُقَدَّمُ الْاسْمُ، فَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الْاسْمِ. مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ (١)، ﴿وَإِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ﴾ (٢) ﴿وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (٣) ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَنَاسِبٍ﴾ (٤) ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَكِيدِينَ﴾ (٥). أَوْ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (٦) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُمْ فِي أَرْكَانٍ كَثِيرٍ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾ (٧)، لَوْ جَعَلْنَا (فِي أَمِ الْكِتَابِ) خَبَرًا لَدَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى الْخَبَرِ الثَّانِي (لَعَلِيَّ حَكِيمٍ)، وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْخَبَرِ الْأَوَّلِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (فِي أَمِ الْكِتَابِ) ظَرْفًا مُتَعَلِّقًا بِالْخَبَرِ لَا خَبَرٍ.

وَتَدْخُلُ عَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ لِيَزِيدَ التَّأْكِيدَ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُ نَكَبٌ لَا نَمُوتُ يَوْمَئِذٍ﴾ (٨)، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ﴾ (٩)، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ (١٠)، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسِيحُونَ﴾ (١١)، ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾ (١٢)، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (١٣).

وَإِذَا خَفَّتْ (إِنْ) وَأَهْمِلَتْ، تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى خَبَرِهَا لِتَلْفِظَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ) التَّائِيَةِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِاللَّامِ الْفَارِقَةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (١٤).

وَتَأْتِي (إِنْ) فِي مَوَاقِعَ أَهْمَهَا: التَّلْعِيلُ، أَيْ عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهَا، وَكَأَنَّهَا جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهَا، وَيَقُولُ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ عَنْهَا بِأَنَّهَا لِلتَّلْعِيلِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَتَأْتِي فِي خِتَامِ فَوَاصِلِ الْآيِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَبرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (١٥)، فَالْآيَةُ: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾، عِلَّةٌ لِعَدَمِ تَبَرُّثِ النَّفْسِ،

- | | |
|--|---|
| (١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٣. | (٨) سُورَةُ النَّملِ الْآيَةُ ١٦. |
| (٢) سُورَةُ اللَّيْلِ الْآيَةُ ١٣. | (٩) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَةُ ١٦٥. |
| (٣) سُورَةُ ص الْآيَةُ ٤٩. | (١٠) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَةُ ١٦٦. |
| (٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ الْآيَةُ ١٠٦. | (١١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَةُ ١٧٢. |
| (٥) سُورَةُ الْحَجَرِ الْآيَةُ ٧٢. | (١٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ٦٢. |
| (٦) سُورَةُ الزُّخْرُفِ الْآيَةُ ٤. | (١٣) سُورَةُ الطَّارِقِ الْآيَةُ ٤. |
| (٧) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةُ ٩٠. | (١٤) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةُ ٥٣. |

وَحَسَنَ التَّوَكِيدَ هُنَا، لِأَنَّ السَّائِلَ نَزَلَ مَنَزِلَةَ الَّذِي يَشْكُ فِي الْخَبَرِ، لِذَلِكَ أُكِّدَتِ الْجُمْلَةُ بِإِنَّ، وَعُلَمَاءُ الْبَيَانِ يَوْجِبُونَ هُنَا الْفَصْلَ، لِتَنْزِيلِ الْجُمْلَةِ الَّتِي دَخَلَتْ إِنَّ عَلَيْهَا مِمَّا قَبْلُهَا مَنَزِلَةَ الْجُزْءِ، لِأَنَّهَا قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى السَّوَالِ عَنْهَا، وَيُسْتَمَوْنَ هَذَا شَبَهَ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ أَوْ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ، لِتَنْزِيلِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلُهَا مَنَزِلَةَ الصِّفَةِ مِنَ الْمَوْصُوفِ أَوْ التَّأَكِيدِ مَعَ الْمُؤَكَّدِ.

وَالْأَصْلُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ (إِنَّ) هُوَ الَّذِي دُوِّنَ فِي الْكُتُبِ مِنْ أَنَّهَا لِلتَّأَكِيدِ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ لَا يَشْكُ فِي مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْصِعَةً فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصُّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (١) فَاصِلَةٌ هَذِهِ الْآيَةُ لَمْ تُؤَكَّدْ بِإِنَّ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبِينَ لَمْ يَشْكُوا وَلَمْ يَكْذِبُوا لِظُهُورِ أَدْلَتِهَا فَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَفِيهِ ذِكْرُ الْكُفْرِ الْمُشَبَّهِ بِالظُّلُمَاتِ وَالْوَعِيدِ عَلَيْهِ الْمُشَبَّهِ بِالرَّعْدِ وَالْحُجَجِ الْبَيِّنَةِ الْمُشَبَّهِ بِالْبَرْقِ، يَسْدُونَ آذَانَهُمْ لئَلَّا يَسْمَعُوا فَيَمِيلُوا إِلَى الْإِيمَانِ وَتَرَكَ دِينَهُمْ وَهُوَ عِنْدَهُمْ ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (٢).

ثُمَّ نَجِدُ الْآيَةَ بَعْدَهَا: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يُخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣).

فَكُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَفْعَلُهَا إِلَّا كُلُّ قَادِرٍ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَأُكِّدَتِ الْقُدْرَةُ لِأَنَّهُ قَدَّرَ سُؤَالَ مِنَ الْكُفَّارِ عَلَى كُلِّ مَا مَرَّ فَرَّدَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ الْخَالِقُ الْبَارِئُ، وَهَكَذَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِنكَارٌ أَشَدُّ فَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ التَّوَكِيدِ بِاللَّامِ.

فَنَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (٤) لِتَأَكِيدِ الرَّحْمَةَ مِنَ اللَّهِ لِلنَّاسِ جَمِيعًا.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٩.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٩.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٠.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٤٣.

وسبب هذه الآية: السؤال عمن مات قبل تحويل القبلة، فأكد للناس عدم إضاعة أعمالهم، والرفقة هي شدة الرحمة.

ولهذا النوع في القرآن الكريم كثير مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ (١).

وقوله عز وجل: ﴿يَبْنِي أَقْصِرُ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (٢).

وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (٣).

ومن مواقع (إن) أنها تدخل على ضمير الشأن إذا فُسِّرَ بِجُمْلَةٍ شَرْطِيَّةٍ مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (٤) أما إذا لم يُفَسَّرِ الضَّمِيرُ بِجُمْلَةٍ الشَّرْطِ فَلَا تَدْخُلُ مِثْلَ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٥).

وقد تدخل (إن) للدلالة على أنَّ الظَّنَّ قد كان من المتكلم، وذلك إذا فعل المخاطب شيئاً، وكان ينتظر غير ما حدث، فيأتي بالتأكيد لأنه أتى على خلاف ما كان يظن أو يعتقد مثل: أن تقول: قد كان مني إلى فلان من إحسان ومعرفة ثم إنه جعل جزائي ما رأيته، فتبين الخطأ الذي توهمته، وظهر غير الذي توهمته وعلى خلافه، وهذا كما في قوله تعالى: حكاية عن أم مريم رضي الله عنها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ (٦).

(١) سُورَةُ الْحَجِّ الْآيَةُ ١.

(٢) سُورَةُ لُقْمَانَ الْآيَةُ ١٧.

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ١٠٣.

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةُ ٩٠.

(٥) سُورَةُ الْإِنْخِلَاصِ الْآيَةُ ١.

(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ٣٦.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ حِكَايَةً عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ﴿رَبِّ إِنِّي قَوِيٌّ
كَذَّبُونَ﴾ (١).

أَوْ يُنَزَّلُ الْمُخَاطَبُ مَنَزِلَةً الَّتِي يَشْكُ فِي الْكَلَامِ أَوْ يُنْكِرُ لَهُ، فَيُؤَكِّدُ لَهُ الْكَلَامَ
لِغَرَضٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ
هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (٣).

فَأُكِّدَتِ الْآيَةُ ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ وَالْخِطَابُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِقَصْدِ
تَأْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا وَهُوَ أَنَّهُ وَحْدَهُ هُوَ يَعْلَمُ وَهُوَ الْعَالِمُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

ثَانِيًا: (أَنَّ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ

دُونَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ: أَنَّ (إِنَّ، أَنْ) تُؤَكِّدَانِ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ وَتُحَقِّقَانِهِ إِلَّا أَنَّ
الْمَكْسُورَةَ الْجُمْلَةَ مَعَهَا عَلَى اسْتِقْلَالِهَا بِفَائِدَتِهَا، وَالْمَفْتُوحَةَ تَقْلِبُهَا إِلَى حُكْمِ الْمُفْرَدِ.
اهـ (٣).

فَالنُّحَاةُ يَجْمَعُونَ بَيْنَ (إِنَّ)، (أَنَّ) وَمَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفٌ وَوُظُفِيَتُهُمَا مُخْتَلِفَةٌ وَبَيَانُ
ذَلِكَ:

أَوَّلًا: نَجِدُ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ (٤): «وَلَيْسَتْ أَنَّ الْمَفْتُوحَةُ كَذَلِكَ (أَيَّ
مَا سَبَقَ بَيَانَهُ مِنْ أَنَّهَا تَقَعُ فِي الصَّلَةِ وَيَحْسُنُ الشُّكُوتُ عَلَيْهَا) بَلْ تَقْلِبُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ إِلَى
الْإِفْرَادِ، وَتَصِيرُ فِي مَذَهَبِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ وَلَوْ لَا إِرَادَةُ التَّوَكُّيدِ لَكَانَ الْمَصْدَرُ أَحَقَّ
بِالْمَوْضِعِ، وَكُنْتَ تَقُولُ: بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ: بَلَّغْنِي قِيَامَ زَيْدٍ، اهـ.

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَةُ ١١٧.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَتَانِ ٣١، ٣٢.

(٣) أَنْظَرَ الْمُفَصَّلَ لِلزَّمَخْشَرِيِّ ج ٨ ص ٥٨، ٥٩.

(٤) ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ ج ٨ ص ٥٩.

فإذا ناقشت هذه العبارة، فإنني أقول: إن التعبير بالجملة الاسمية غير التعبير بالجملة الفعلية.

فالجملة الاسمية تدل على الثبوت والدوام، والجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث، هذا بالنسبة للجملة، فما بالنا بالفرق بين الجملة والمفرد فعندما نقول: علمت أن زيدًا قائم أو يقوم، له من الأداء في التعبير ما لا يكون لو قلنا: علمت قيام زيد، فإن استعمال (أن) ومجيء الكلام بعدها في صورة الجملة أقوى وأكد من أن يكون الكلام في صورة المفرد، وتأتي هذه القوة من إسناد الفعل إلى ضمير المسند إليه إذا كان خبر (أن) فعلاً ثم إسناد الجملة الفعلية إلى المسند إليه، وأيضاً فإن الجملة فيها من القوة إذا كان المسند اسماً مشتقاً.

وبهذا أقول: إن عبارة ابن يعيش «ولولا إرادة التوكيد لكان المصدر أحق بالموضع» في النفس منها شيء.. والله أعلم.

فإذا لمسننا توكيداً في الجملة فليس من (أن) وإنما من تركيب الجملة نفسها، بدليل أن الأداء التي تؤدبه الجملة لا يؤدبه المصدر، كما سبق بيانه.

ولا اعتبر أن الجملة في مذهب المصدر المؤكد، إذ ليس المراد تأكيد ذات الخبر فقط، وإنما المراد تأكيد إسناده إلى المسند إليه، أي تأكيد مضمون الجملة، فمثلاً: علمت أن زيدًا قائم، المراد من هذه الجملة إسناد القيام إلى زيد، وليس المراد تأكيد القيام بدون الإسناد إذ لا يتأتى ذلك، فإذا قلنا: إنها أي الجملة في مذهب المصدر المؤكد، معنى ذلك أننا لو جئنا بالمصدر الصريح من الجملة الداخلة عليها أي نكرره، فنقول: علمت قيام قيام زيد، ليتوازي التعبيران، ولم نسمع بمثل هذا، وإنما سمعنا أن المصدر يؤكد الفعل أو المصدر.

فأرى والله أعلم أن الجملة مع (أن) أفادت الإخبار عن فعل بطريق أقوى من الإخبار بالمصدر بدون (أن) فإنه أي المصدر مجرد إخبار بقيام دون إرادة إسناد القيام إلى المسند إليه.

ولذلك فإننا نحتاج إلى (أَنَّ) للوصول إلى صيغة أقوى إذا أردنا أن نُقوي المعنى الذي نريده، وذلك عن طريق إسناد الفعل أو المشتق إلى المُسند إليه ثم الجملة إلى المُسند إليه (اسم أَنَّ) وهذه القوة عن طريق التركيب أي التركيب الجملة وليس عن طريق (أَنَّ).

والخلاصة: أَنَّ (أَنَّ) خلو من التأكيد وإنما هي واصلة، ومما يؤيد ذلك أيضاً: أنه يُلاحظ من استعمالاتها إذ تجيء بعد أفعال تدل على الظن أو الشك، نحو: ظننت أنك مُسافر فهل نجد في (أَنَّ) تأكيداً عندما تسبق بما يفيد الظن أو الشك، أعتقد - والله أعلم - أن هناك تعارضاً واضحاً بين الظن أو الشك، وبين التأكيد فالظن رُجحان أحد الطرفين لا الاعتقاد بأحدهما والشك تساوي الطرفين فضلاً عن رُجحان أحدهما على الآخر، فكيف يتسلط الظن والشك على ما نص على تحقيقه.

ومما يزيد هذا وضوحاً أَنَّ (لو) الشرطية إذا كان ما بعدها مثبتاً كان منفيّاً في المعنى، وبالعكس، فإذا قلنا: لو أَنَّ مُحَمَّدًا نَجَحَ لَفَرَحْنَا فَرَحًا عَظِيمًا فَجَاءَتْ (أَنَّ) وما دخلت عليه فاعلاً لفعل الشرط المُقدَّر، والجملة مثبتة والمعنى منفي، فإذا كانت الجملة منفية معنًى، حيث إنها لم تحصل، فلماذا تؤكد بِـ (أَنَّ)، لأن النفي يعارض التوكيد، وحتى لو جاء خبر (أَنَّ) فعلاً منفيّاً، فالتعارض حاصل أيضاً، ولذلك يُقال: «إن الذي أفاد التوكيد هو خبر (أَنَّ) وليس (أَنَّ) وقد جاء في شرح المُفَصَّل: «ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعد (أَنَّ) المُشدِّدة لم يكن بُد من فعل في خبرها نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَآتَقَوْا﴾^(١)... إلخ، وذلك أن الخبر محل الفائدة و(أَنَّ) إنما أفادت تأكيداً ومُعتمد الامتناع إنما هو خبر (أَنَّ) فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضاً قضاءً لحق (لو) في اقتضاءها الفعل»^(٢)، ولذلك يأتي دائماً خبر (أَنَّ) بعد (لو) فعلاً كما في قوله

(١) سورة البقرة الآية ١٠٣.

(٢) أنظر شرح المُفَصَّل لابن يعيش ج ٩ ص ١١.

تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زَلَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾^(١)، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقُوا لِمُثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ حَيْرٌ﴾^(٢).

وعلى هذا - والله أعلم - (أن) ليست للتوكيد ولكنها أداة وصل وواسطة تعبير تستخدم لتصنع من الجملة التي لم تكن في تركيبها وهيئتها لتكون مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه، فمثلاً: أعجبنى محمد قائماً لا يصح أن يقال إلا على جعل (قائم) حالاً فتوصلت اللغة إلى استخدام (أن) واسطة لجعل هذه الجملة فاعلاً، وعلى هذا هذه هي وظيفة (أن) وهي وظيفة لغوية.

أما أنها تفيد التوكيد فليس هذا مفهوماً من الكلام ولا هو مما يطلبه مناسبة القول، إلا أن المراد من المتكلم وهو التعبير بأن وليس للسامع في هذا دخل، وإنما هو أمر خاص بالمتكلم، فهي لا تفيد التوكيد، وإنما عملها عمل لغوي فقط سوغت للفعل أن يدخل على الجملة ويعمل فيها، كما سوغت (ما) للفعل (قل) الدخول على فعل مثله، ومثل قلما يكثر البرئقال في الصيف.

وإذا كان قد جاء في كتاب شرح المفصل لابن يعيش^(٣) «ولا يقع قبلها (أي قبل أن) شيء من أفعال الطمع والإشفاق نحو: اشتيت وأردت، وأخاف، لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وألا يوجد فلذلك لا يقع بعدها إلا (أن) الخفيفة الناصبة للأفعال لأنه لا تأكيد فيها ولا مضارعة لما فيه تأكيد» اهـ.

فأقول: يوجد فرق في التعبير بين أن تقول: علمت أن زيداً قائم، وبين أن تقول: أردت أن تنجح ففي الجملة الأولى الفعل (علمت) متوجه إلى الإسناد أي إسناد الفعل إلى زيد، فلا بد من وجود جملة مكونة من مسند ومسند إليه، ليتوجه العلم إلى الإسناد الذي هو مضمون الجملة، وقد سدت مسد المفعولين.

(١) سورة الأنعام الآية ١١١.

(٢) سورة البقرة الآية ١٠٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٧٧.

أَمَّا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ، فَالْفِعْلُ فِيهَا (أَرَدْتُ) لَا يَطْلُبُ سِوَى (أَنْ تَنْجَحَ) وَلَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَى إِسْنَادِ بَيْنِ جُزْئَيْ جُمْلَةٍ، لِذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ، وَلَا دَخَلَ لِمَعْنَى الْفِعْلِ قَبْلُهَا مِنْ حَيْثُ أَدَاءُ مَعْنَى الْيَقِينِ أَوْ الرُّجْحَانِ وَإِنَّمَا هُوَ التَّعْبِيرُ وَسِيَاقُ الْكَلَامِ، بِخِلَافِ سِيَاقِ الْمَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى، فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ هُوَ الْعِلْمُ بِأَنْ زَيْدًا قَامَ بِفِعْلٍ، أَمَّا فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ إِرَادَةَ الْقَوْلِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَلِهَذَا يَحْتَاجُ الْفِعْلُ فِيهَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ.

وَهُنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مَا فَعَلْتَهُ (أَنْ) فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ وَهِيَ أَنْ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ هُوَ مَا فَعَلْتَهُ (أَنْ) فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَهُوَ أَنَّهُمَا أَوْصَلَا الْفِعْلَ قَبْلَهُمَا لِأَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا، فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى: عَمِلَ الْفِعْلُ فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ: عَمِلَ الْفِعْلُ فِي الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ وَأَوْصَلَتْ الْفِعْلَ لِأَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْفِعْلِ، وَفِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى أَوْصَلَتْ الْفِعْلَ لِأَنْ يَعْمَلَ فِي مَحَلِّ جُزْئِي الْجُمْلَةِ. وَعَلَى هَذَا فَهِيَ حَرْفٌ وَصَلُ أَيَّ وَاصِلَةٍ وَوَاسِطَةٍ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَا دَخَلَا عَلَيْهِ.

وَإِذَا قِيلَ: مَاذَا تُفِيدُ، (أَنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١).

فَالْإِجَابَةُ: أَنَّ (أَنْ) هُنَا حَرْفٌ وَاصِلَةٌ لَا تُفِيدُ تَوْكِيدًا سَوَّغَتْ لِلْفِعْلِ (اعْلَمُوا) لِيَطْلُبَ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ لِتَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ، إِلَّا أَنَّ فِي الْجُمْلَةِ تَأْكِيدًا لَمْ يَكُنْ عَنْ طَرِيقِ (أَنْ) وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ طَرِيقِ سِيَاقِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ) لِإِفَادَةِ السَّيْطَرَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى كُلِّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهَذِهِ الْإِفَادَةُ لَا تَأْتِي عَنْ طَرِيقِ التَّعْبِيرِ بِالْمَصْدَرِ بَدَلًا مِنَ الْجُمْلَةِ، فَلَوْ قِيلَ فِي الْآيَةِ مَثَلًا «وَاعْلَمُوا قُدْرَةَ اللَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ» بِالْمَعْنَى الْمَقْصُودِ فِي التَّعْبِيرِ الْأَوَّلِ لَنْ يَتَأْتَى.

هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى التَّعْبِيرِ بِالْجُمْلَةِ بَدَلًا مِنَ الْمُفْرَدِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ الْآيَةُ ٤١.

وقَدْ جاء في شَرْحِ الْمُفَصَّلِ^(١): «وَإِذَا قُلْتَ أَنَّ سَيَقُومُ فَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ لَا يَجُوزُ نَصْبُهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَوَاضِعِ الشَّكِّ» اهـ.

أقول: لَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي هَذَا الْفِعْلِ (سَيَقُومُ) لِسَبَبَيْنِ: السَّبَبُ الْأَوَّلُ هُوَ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ يَطْلُبُ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ أَيْ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالثَّانِي: أَنَّ الْفِعْلَ (سَيَقُومُ) فَصْلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أَنَّ) بِفَاصِلٍ وَهُوَ السَّيْنُ وَهِيَ الْفَارِقَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (أَنَّ) النَّاصِبَةِ، وَجِيءَ بِهَا لِدَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ بَيْنَهُمَا وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةَ يَجِبُ فِي اسْمِهَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الشَّانِ مَحذُوفًا وَخَبَرُهَا جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ فَعَلُهَا جَامِدٌ أَوْ دُعَاءٌ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ غَيْرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ: يَجِبُ الْفَصْلُ بَيْنَ (أَنَّ) وَبَيْنَ خَبَرِهَا بِفَاصِلٍ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاصِبَةِ^(٢). فَلَيْسَ هَذَا الرَّفْعُ بِسَبَبٍ تَقْدُّمُ الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ^(٣) «أَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فِي ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمَّوْا﴾^(٤) عَلَى أَنَّ حَسَبُوا لِلشَّكِّ» اهـ.

فَقَدْ وَرَدَتْ حَسِبَ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَجَاءَتْ بَعْدَهَا (أَنَّ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ﴿وَحَسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾^(٥)، وَمَعَ ذَلِكَ جَاءَتْ حَسِبَ بِمَعْنَى الْيَقِينِ وَلَمْ تَأْتِ بَعْدَهَا (أَنَّ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ:

حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاخًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَضْبَحَ ثَاقِلًا^(٦).

فَأَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ سَبَبَ النَّصْبِ هُوَ أَنَّ الْفَصْلَ بِلا لَيْسَ فَصْلًا قَوِيًّا لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالْفِعْلِ، فَاعْتَبِرْ كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ أَنَّ عَلَى الْفِعْلِ وَنَصْبَتِهِ أَمَّا إِذَا

(١) شَرْحُ الْمُفَصَّلِ لابْنِ يَعِيشَ ج ٨ ص ٧٧.

(٢) أَنْظَرُ شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوَضُّيْحِ ج ١ ص ٢٣٢.

(٣) شَرْحُ الْمُفَصَّلِ لابْنِ يَعِيشَ ج ٣ ص ٧٧.

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ٧١.

(٥) سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ آيَةُ ١٨.

أَنْظَرُ هَمْعُ الْهَوَامِعِ ج ٢ ص ٢١٥.

(٦) أَنْظَرُ دِيوَانَ لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ ص ٢٤٦.

كان الفصل بفواصل مُختَصَّ بِالْفِعْلِ مِثْل: السَّيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ وَلَيْسَتْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ، بِحَيْثُ لَوْ قُلْنَا: ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَعَمُوا﴾ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً وَلَيْسَتْ نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ لِقُوَّةِ الْفَاصِلِ وَلَا دَخَلَ لِلْفِعْلِ قَبْلُهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ لِلْيَقِينِ أَوْ الشَّكِّ.

ثَالِثًا: «لَكِنْ»

لَكِنْ حَرْفٌ لِلِاسْتِدْرَاكِ وَيَأْتِي لِلتَّوَكِيدِ، وَهِيَ لِلِاسْتِدْرَاكِ خَفِيفَةٌ أَوْ مُشَدَّدَةٌ وَإِنْ أَتَى بَعْدَ الْمُخَفَّفَةِ مُفْرَدٌ فَهِيَ عَاطِفَةٌ^(١) وَفِيهَا مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ وَيَلْزَمُ أَنْ يَسْبِقَهَا نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ^(٢).

أَمَّا إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَلَا تَعْمَلُ عَمَلِ إِنَّ، وَفِيهَا مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلُهَا نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ، فَهِيَ لِلِاسْتِدْرَاكِ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا.

وَتَدْخُلُ الْوَاوُ عَلَى الْعَاطِفَةِ فَيَكُونُ الْعَطْفُ لِلْوَاوِ وَتَخْلُصُ لِمَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٣) وَمِثَالُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ﴿لَكِنْ اللَّهُ يَشْهَدُ﴾^(٤).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ لَكِنْ الْعَاطِفَةِ وَبَلِ الْعَاطِفَةِ أَنَّ بَلِ الْعَاطِفَةِ تَقَعُ بَعْدَ إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ أَمَّا لَكِنْ فَهِيَ اسْتِدْرَاكِ عَنْ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ فَقَطْ، وَلَا تَأْتِي لِلِاسْتِدْرَاكِ عَنْ إِثْبَاتٍ إِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً.

(١) لَمْ تَقَعْ (لَكِنْ) الْخَفِيفَةُ الْعَاطِفَةُ عَلَى مُفْرَدٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

(٢) أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ مَجِيءَ لَكِنْ الْعَاطِفَةِ لِلْمُفْرَدِ بَعْدَ الْمُوجِبِ أَيْضًا نَحْوًا: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُوْا حَمَلًا عَلَى بَلٍّ، وَلَيْسَ لَهُمْ بِهِ شَاهِدٌ، وَكَوْنُ وَضْعِ لَكِنْ لِمُغَايِرَةٍ مَا قَبْلُهَا لِمَا بَعْدَهَا مَعَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ لَا يَعْلَمُوا هَذَا الرُّضْعَ. أَنْظِرِ الْكَافِيَةَ ص ٣٧٩.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ ٥٧.

(٤) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ١٦٦.

أَمَّا الْمُسَدَّدَةُ فَهِيَ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ (إِنَّ) وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَتَأْتِي لِتُفِيدَ اسْتِدْرَاكًا كَمَا بَيَّنْتُ كَمَا تَأْتِي لِتُفِيدَ التَّوَكِيدَ.

والفرق بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) أَنْ (إِنَّ) تَخْلُصَتْ لِمَعْنَى التَّوَكِيدِ مَعَ عَمَلِ النَّصْبِ.

أَمَّا (لَكِنْ) فَلَمْ تَخْلُصْ لِمَعْنَى التَّوَكِيدِ وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِمَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ وَالتَّوَكِيدِ وَلِهَذَا لَا تُجَامِعُهَا اللَّامُ الْمُؤَكِّدَةُ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ اللَّامَ تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِهَا كَمَا تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ (إِنَّ)، وَاسْتَشْهَدُوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وَأَسَاسُ مَذَهَبِهِمْ أَنَّهُمْ جَعَلُوهَا مُرَكَّبَةً مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ إِنَّ، وَاللَّامَ، وَالْكَافَ.

وَأَمَّا مَذَهَبُهُمْ فَقَدْ جَعَلُوهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَمَعْنَاهَا الْاسْتِدْرَاكُ، كَأَنَّكَ لَمَّا أَخْبَرَ عَنْ الْأَوَّلِ بِخَبَرٍ خِفْتَ أَنْ يُتَوَهَّمَ مِنَ الثَّانِي مِثْلَ ذَلِكَ: فَتَدَارَكْتَ بِخَبَرِهِ إِنْ سَلَبًا أَوْ إيجابًا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الثَّانِي مُخَالِفًا لَخَبَرِ الْأَوَّلِ لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الْاسْتِدْرَاكِ.

وَلِذَلِكَ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ فِي النَّقْيِ وَالْإِيجَابِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾^(١) فَبَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَغَايُرٌ قَبْلَ لَكِنْ نَفْيٌ وَبَعْدُهَا إِبْثَاتٌ.

وَقَدْ تَأْتِي الْجُمْلَتَانِ إيجابًا، إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهُمَا مُتَغَايِرٌ، فَاكْتَفَى بِمَعْنَى الْخَبَرِ الثَّانِي عَنْ تَقْدُّمِ النَّفْيِ وَمِثْلَ هَذَا كَثِيرٌ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَرَدْنَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَاشَلْتُمْ وَلَنَنْزَعْنَهُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾^(٢).

فَنَجِدُ أَنَّ الْجُمْلَةَ قَبْلَ «لَكِنْ» إيجابٌ فِي اللَّفْظِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدُهَا إيجابٌ أَيْضًا لَفْظًا وَمَعْنَى، أَمَّا الْإِيجَابُ قَبْلَ (لَكِنْ) لَفْظًا، فَظَاهِرٌ وَلِكِنِّهَا مَنَفِيَّةٌ مَعْنَى إِذْ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (لَوْ) تَكُونُ مُثَبِّتَةً إِنْ كَانَتْ مَنَفِيَّةً، وَمَنَفِيَّةٌ إِنْ كَانَتْ مُثَبِّتَةً، وَقَدْ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ بَعْدُهَا

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ الْآيَةُ ١٧.

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ الْآيَةُ ٤٣.

مُثَبِّتَةٌ. إِذَنْ هِيَ مَنفِيَّةٌ أَي: نَفْيُ التَّنَازُعِ وَالْفَشَلِ وَوُجِدَتِ السَّلَامَةُ مِنْهَا، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى بَعْدَ (لَكِنْ). وَمِنْ هُنَا جَاءَ مَعْنَى التَّوَكِيدِ إِذْ أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (لَكِنْ) مَعْنَاهَا وَجِدَ قَبْلُهَا، وَكَأَنَّهُ كُرِّرَ بَعْدَهَا، فَأَكَّدَتْ لَكِنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ قَبْلُهَا، وَهَذَا أَيْضًا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَيْنَا وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لَيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ (١١)، فَجَاءَتِ الْجُمْلَةُ فِي الْآيَةِ بَعْدَ (لَوْ) مُثَبِّتَةً فَالْمَعْنَى: النَّفْيُ، وَهُوَ نَفْيُ الْعِلْمِ عَنْهُمْ، وَهُوَ نَفْسُ الْمَعْنَى بَعْدَ (لَكِنْ) أَلَا وَهُوَ الْجَهْلُ، فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى حَيْثُ ذُكِرَ قَبْلُهَا الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا أَكَّدَتْهُ لَفْظًا.

رَابِعًا: كَأَنَّ

أَمَّا «كَأَنَّ» فَهِيَ لِتَشْبِيهِ الْمُؤَكَّدِ بِمَعْنَى أَنَّ (كَأَنَّ) مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْكَافِ وَإِنْ، فَمَثَلًا: إِنْ زَيْدًا كَالْأَسَدِ. هَذَا تَشْبِيهِ مُؤَكَّدٍ، ثُمَّ أُزِيلَتِ الْكَافُ إِلَى إِنْ لِقَصْدِ التَّشْبِيهِ، فَكَانَتِ الْجُمْلَةُ: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَ مَجِيءِ الْكَافِ أَوَّلًا كَانَ فِيهَا تَأْكِيدٌ بِإِنْ وَوُجُودُ الْكَافِ فِي خَبَرِهَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى تَأْكِيدِ التَّشْبِيهِ (٢).

أَمَّا بَعْدَ نَقْلِ الْكَافِ إِلَى إِنْ فَأَصْبَحَ هَذَا لِلتَّشْبِيهِ أَيِ لِتَشْبِيهِ الْمُؤَكَّدِ لَا لِلتَّشْبِيهِ الْمُؤَكَّدِ، وَأَصْبَحَتْ (كَأَنَّ) كُلُّهَا مُرَكَّبَةٌ مِثْلَ الْكَافِ لَيْسَ فِيهَا تَأْكِيدٌ وَأُزِيلَ مَعْنَى التَّوَكِيدِ مِنْ إِنْ، لِأَنَّهَا أَوَّلًا غَيِّرَتْ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الْفَتْحِ، وَانْدَمَجَتْ مَعَهَا وَصَارَتْ حَرْفًا وَاحِدًا. وَلِذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ (٣) «فَإِنْ قِيلَ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فِي كَأَنَّ»، قِيلَ: التَّشْبِيهِ فِي الْفَرْعِ أَقْعَدُ مِنْهُ فِي الْأَصْلِ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ كَالْأَسَدِ فَقَدْ بَنَيْتَ كَلَامَكَ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ طَرَأَ التَّشْبِيهِ فَسَرَى مِنَ الْآخِرِ إِلَى الْأَوَّلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْفَرْعِ

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ١١١.

(٢) أَنْظَرُ كِتَابَ سَبْيَوِيَهْ ج ١ ص ٤٧٤، الْخَصَائِصُ ج ١ ص ٣١٧، الْمُقْتَضَبُ ج ٤ ص ١٠٨.

(٣) شَرْحُ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ٨ ص ٨١.

الَّذِي هُوَ قَوْلُكَ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ، لِأَنَّكَ بَنَيْتَ كَلَامَكَ مِنْ أَوَّلِهِ عَلَى التَّشْبِيهِ، وَمِنْ هُنَا يَتَّضِحُ أَنَّ كَأَنَّ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَمَا يَكُونُ الشَّبَهُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ قُوًيًا حَتَّى يَكُونَ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا صَعْبًا فَالتَّشْبِيهِ بِكَأَنَّ أَقْوَى وَأَبْلَغُ مِنَ الْكَافِ.

وَلِذَلِكَ لَا يُحْتَاجُ إِلَى إِنَّ، وَالْكَافِ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي يَكُونُ التَّشْبِيهِ قُوًيًا فِيهَا بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدِ (إِذَا أُريدَ تَقْوِيَةُ التَّشْبِيهِ) وَإِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ كَأَنَّ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى أَفَادَتْ كَأَنَّ التَّوَكِيدَ أَيْ تَأْكِيدَ التَّشْبِيهِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾^(١).

فَفِي قَوْلِ بَلْقَيْسٍ: قَوْلُهُ تَعَالَى: كَأَنَّهُ هُوَ عُدُولُهَا عَنْ مُطَابَقَةِ الْجَوَابِ لِلِسُّوَالِ لِأَنَّ السُّوَالِ أَهَكَذَا عَرْشُكَ؟ وَالْجَوَابُ: كَأَنَّهُ هُوَ، وَالْمُطَابَقَةُ تَقْتَضِي أَنْ تَقُولَ: هَكَذَا هُوَ، وَفِي ذَلِكَ يَظْهَرُ مَا بَيَّنْتُهُ وَهُوَ: أَنَّ السُّوَالِ أَهَكَذَا عَرْشُكَ؟ فِيهِ عِبَارَةٌ جَازِمٌ بِتَغَايُرِ الْأَمْرَيْنِ حَاكِمِ بَوُقُوعِ الشَّبهِ بَيْنَهُمَا لَا غَيْرَ أَمَّا الْجَوَابُ، فَإِنَّ فِيهِ عُدُولًا عَنْ مُطَابَقَةِ السُّوَالِ وَذَلِكَ لِمُطَابَقَتِهِ لِحَالِ بَلْقَيْسٍ، لِأَنَّ عِبَارَتَهَا: كَأَنَّهُ هُوَ: عِبَارَةٌ مِنْ قُرْبٍ عِنْدَهُ الشَّبَهُ حَتَّى شَكَّكَ نَفْسَهُ فِي التَّغَايُرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَكَادَ يَقُولُ: هُوَ هُوَ وَهَذِهِ كَانَتْ حَالُ بَلْقَيْسٍ. وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي تَفْسِيرِ الْكَشَافِ «فَقَالَتْ: كَأَنَّهُ هُوَ، وَلَمْ تَقُلْ هُوَ هُوَ وَلَا لَيْسَ بِهِ، وَذَلِكَ مِنْ رَجَاحَةِ عَقْلِهَا حَيْثُ لَمْ تَقْطَعْ»^(٢).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾^(٣) الْجُمْلَةُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَهَا﴾^(٤) أَيْ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنْ يَخْشَى هَذَا الْيَوْمَ الَّذِينَ هَالَهُمْ فِي الْآخِرِ كَحَالِ مَنْ لَمْ يَلْبَثْ فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَأُريدَ تَأْكِيدَ قُوَّةِ تَشْبِيهِهِمْ بِهَذِهِ الْحَالَةِ فَجَاءَ التَّعْبِيرُ بِكَأَنَّ لِأَدَاءِ هَذَا

(١) سُورَةُ التَّمْلِ الْآيَةُ ٤٢.

(٢) الْكَشَافُ جـ ٣ ص ١٥٠.

(٣) سُورَةُ النَّازِعَاتِ الْآيَةُ ٤٦.

(٤) سُورَةُ النَّازِعَاتِ الْآيَةُ ٤٥.

المعنى، وزيادة في إظهار هذا المعنى أَنَّ ضَحَى لَمْ تُضَفْ إِلَى الْيَوْمِ وَإِنَّمَا أُضِيفَتْ إِلَى عَشِيَّتِهِ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مُدَّةَ لَبْنِهِمْ كَانَتْهَا لَمْ تَبْلُغْ يَوْمًا كَامِلًا، وَلَكِنْ سَاعَةٌ مِنْهُ عَشِيَّتُهُ أَوْ ضُحَاهُ، فَلَمَّا تَرَكَ الْيَوْمَ أَضَافَهُ إِلَى عَشِيَّتِهِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ﴾^(١).

فَهِيَ لَيْسَتْ لِلتَّحْقِيقِ مِثْلَ (إِنَّ) فَإِنَّ (إِنْ) لِتَحْقِيقِ الْإِسْنَادِ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَمَّا كَأَنَّ فَهِيَ لِتَقْوِيَةِ الشَّبْهِ بَيْنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا لِتَأْكِيدِ الْإِسْنَادِ^(٢).

خَامِسًا: ضَمِيرُ الْفَصْلِ

سَبَقَ الْحَدِيثَ عَنْ ضَمِيرِ الْفَصْلِ فِي بَابِ التَّكْرَارِ بِأَنَّهُ يُؤَكَّدُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُكْرَّرِ إِذْ أَنَّ الضَّمِيرَ كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ مُتَّصِلٌ وَالثَّانِي ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَرْفُوعٌ الْمَوْضِعِ، لِأَنَّ التَّأْكِيدَ يَكُونُ بِضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ، وَيُؤَكَّدُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٣) وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثَ عَنْ هَذَا فِي بَابِ التَّكْرَارِ.

أَمَّا هُنَا فَضَمِيرُ الْفَصْلِ لَا يُؤَكَّدُ ضَمِيرًا حَتَّى يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّكْرَارِ، كَمَا لَا يُؤَكَّدُ ظَاهِرًا وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ نِسْبَةَ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ عَنْهُ بِأَنَّهُ عِمَادٌ لِأَنَّهُ عَمَدُ الْأَوَّلِ وَقَوَاهُ بِتَحْقِيقِ الْخَبَرِ بَعْدَهُ^(٤).

وَالْغَرَضُ مِنْ دُخُولِ الْفَصْلِ فِي الْكَلَامِ هُوَ إِرَادَةُ الْإِيْذَانِ بِتَمَامِ الْأِسْمِ وَكَمَالِهِ، وَأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ خَبَرٌ لَا نَعْتَ.

فَهَذَا الضَّمِيرُ (ضَمِيرُ الْفَصْلِ) مِثْلُ: (إِنَّ) الَّتِي أَكَّدَتْ الْجُمْلَةَ الْأِسْمِيَّةَ بِتَأْكِيدِ

(١) أَنْظَرُ الْكَشَافَ ج٤ ص ٢١٧ طَبْعَةُ بَيْرُوت.

(٢) أَنْظَرُ شَرْحَ التَّصْرِيحِ ج٢ ص ٢١١.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٣٥.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج٣ ص ١٠.

الإسناد بَيْنَ جُزَيْي الْجُمْلَةِ، فَكَذَلِكَ الضَّمِير يُؤَكِّدُ النِّسْبَةَ بَيْنَهُمَا، لِذَلِكَ اعْتَبَرْتُهُ مِنْ مُؤَكِّدَاتِ الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ مِثْلَ إِنَّ، وَأَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ طَرِيقَ إِفَادَتِهِ تَوْكِيدُ الْإِسْنَادِ بَيْنَ جُزَيْي الْجُمْلَةِ هُوَ إِفَادَةُ مَعْنَى الْقَصْرِ، فَإِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ، مَعْنَى ذَلِكَ إِنَّا نَقْصُرُ الْقِيَامَ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا يُجَامَعُ ضَمِيرُ الْفَصْلِ اللَّامِ الْمُؤَكِّدَةُ (لَامُ الْإِبْتِدَاءِ) كَمَا تُجَامَعُ (إِنَّ) لِزِيَادَةِ التَّأَكِيدِ إِذَا لَزِمَ ذَلِكَ مُقْتَضَى الْحَالِ وَالظُّرُوفِ الْمُحِيطَةِ بِالْمُتَكَلِّمِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنَاذِحُنَّ الضَّافُونَ﴾^(١) وَتَعَيَّنَ هُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ يَكُونُ الضَّمِيرُ ضَمِيرَ الْفَصْلِ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَوْصَفُ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ هَذِهِ اللَّامُ الضَّمِيرَ الَّذِي لِتَأَكِيدِ ضَمِيرَ أَوْ الْبَدَلِ، لِأَنَّ اللَّامَ تَفْصِلُ بَيْنَ التَّأَكِيدِ وَالْمُؤَكِّدِ، وَالتَّوَكِيدِ مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ فِي الْبَيَانِ فَلَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا وَقَعَ ضَمِيرُ الْفَصْلِ بَعْدَ الضَّمِيرِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَصْلًا، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا إِذَا جَعَلْنَا الضَّمِيرَ تَأَكِيدًا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَصْلًا، قُلْنَا أَنْ نَحْكُمَ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، وَلَنَا أَنْ نَجْعَلَهُ حَرْفًا فَلَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَأَهَمُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ لَامَ التَّوَكِيدِ تَدْخُلُ عَلَى الْفَصْلِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى التَّأَكِيدِ، كَمَا بَيَّنْتُ فِي بَابِ التَّكْرَارِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ مَعْرِفَةٌ لِأَنَّ فِيهِ ضَرْبًا مِنَ التَّأَكِيدِ، وَلَفْظُهُ لَفْظُ الْمَعْرِفَةِ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَهُ إِلَّا مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَا قَبْلَهُ وَنَعْتُ الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ، لِذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ مَعْرِفَتَيْنِ.

وَضَمِيرُ الْفَصْلِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّوَكِيدِ وَأَنْ يَكُونَ لِمُجَرَّدِ الْفَصْلِ، فَمِثَالُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾^(٢) يَحْتَمِلُ الْاِثْنَيْنِ، التَّوَكِيدِ وَالْفَصْلِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ

(١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَةُ ١٦٥.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ١١٣.

نَضَبَ الْخَبَرِ، وَفِي كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ تَوْكِيدًا فَعَلَى كَوْنِهِ تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ، فَإِنَّهُ أَفَادَ تَوْكِيدًا بِالتَّكْرَارِ أَيْ تَكَرُّارَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، وَعَلَى كَوْنِهِ ضَمِيرٌ فَضَّلَ أَفَادَ تَوْكِيدًا بِالِاخْتِصَاصِ أَيْ الضَّمِيرِ (نَا) فِي (كُنَّا) بِالْغَلَبَةِ، وَفِي هَذَا نَوْعٍ قَصْرٍ، وَهَذَا هُوَ مَا يَعْنِيهِ الْبَلَاغِيُّونَ بِالِاخْتِصَاصِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١)، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(٢) فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ لِلْفَصْلِ، أَمَّا فِي الْآيَةِ الْأُولَى فَإِنَّ الضَّمِيرَ لَا يُؤَكِّدُ ظَاهِرًا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَالْآيَةُ الثَّانِيَةُ لِدُخُولِ لَامِ التَّوْكِيدِ (لَامِ الْإِبْتِدَاءِ).

وُخْلاصَةً هَذَا كُلُّهُ أَنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ يُؤَكِّدُ بِهِ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ بِتَحْقِيقِ إِسْنَادِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَمَّا ضَمِيرُ الْفَصْلِ الَّذِي يُؤَكِّدُ بِهِ ضَمِيرًا مِثْلَهُ فَإِنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّكْرَارِ.

سَادِسًا: (أَمَّا) «بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ»

يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾^(٣).

فِي هَذِهِ الْآيَةِ ثَنَاءٌ عَظِيمٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَنَعْيٌ عَلَى الْكَافِرِينَ لِرَمِيهِمْ بِالْكَلِمَةِ الْحَمَقَاءِ، وَأَكَّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِأَسْلُوبِ (أَمَّا) وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَمَّا) حَرْفُ تَوْكِيدٍ دَائِمًا، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الشَّرْطِ، لِأَنَّهُ بَدَلُ حَرْفِ الشَّرْطِ وَفِعْلُهُ بَعْدَ حَذْفِهِمَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ لُزُومُ مَجِيءِ الْفَاءِ بَعْدَهَا غَالِبًا، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ هَذِهِ الْفَاءُ لِلضَّرُورَةِ وَنَادِرًا جِدًّا، لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ وَفِعْلُهُ وَحَلَّتْ مَحَلَّهَا (أَمَّا) كَرِهُوا أَنْ يَلِيَهَا الْجَزَاءُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا، فَقَدَّمُوا أَحَدَ جُزْئِي الْجَوَابِ وَجَعَلُوهُ كَالْعَوَاضِ مِنْ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٥٤.

(٢) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَةُ ١٦٥.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٦.

فِعْلِ الشَّرْطِ، فَكَأَنَّ (أَمَّا) أَكَّدَتِ جُمْلَةً كَمَا تُؤَكِّدُ (إِنَّ) الْجُمْلَةَ فَمَثَلًا فِي الْآيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، أَكَّدَتِ هَذِهِ الْآيَةُ إِسْنَادَ الْعِلْمِ بِالْمَثَلِ الَّذِي ضَرَبَهُ الْمَوْلَى فِي الْآيَةِ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَفِي أَمَّا الثَّانِيَةِ أَكَّدَتِ الْآيَةُ الْجَهْلَ إِلَى الْكُفَّارِ، لِأَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنْهُ اسْتِهْزَاءً وَإِنْكَارًا.

وَلِذَا فَإِنَّ الْحَرْفَ (أَمَّا) حَرَفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي أَكَّدَتِ الْجُمْلَةَ الْأُسْمِيَّةَ وَإِنْ كَانَ هُوَ بَدَلًا مِنْ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَفِعْلِ الشَّرْطِ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَعْمَلُ تَأْكِيدَ الْجُمْلَةِ الْجَزَاءِ.

وَقَدْ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَائِدَةٌ (أَمَّا) فِي الْكَلَامِ أَنَّ تُعْطِيهِ فَضْلٌ تَوْكِيدٌ. تَقُولُ: زَيْدٌ ذَاهِبٌ، فَإِذَا قَصَدْتَ تَوْكِيدَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٍ وَأَنَّهُ بِصَدَدِ الذَّهَابِ وَأَنَّهُ مِنْهُ عَزِيمَةٌ قُلْتَ: أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ سَيَبَوِيهِ^(١) فِي تَفْسِيرِهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ، وَهَذَا التَّعْبِيرُ مُذِلٌّ بِفَائِدَتَيْنِ فِي بَيَانِ كَوْنِهِ تَوْكِيدًا أَوْ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ اهـ^(٢).

وَالِاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ أَمَّا هُوَ أَحَدُ جُزْئِي جُمْلَةِ الْجَزَاءِ كَمَا بَيَّنْتُ، قُدِّمَ لِيَكُونَ بَدَلًا مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ الَّذِي حُذِفَ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ قَبِيلِ إِصْلَاحِ اللَّفْظِ.

وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ فِيهِ النَّصْبُ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا آلِيْنِمْ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٣) إِذْ هُوَ مَفْعُولُ الْفِعْلِ بَعْدَ الْفَاءِ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ لَكِنَّهُ جَازٌ هُنَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْفَاءُ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ عَلَى جَمِيعِ مَا قَبْلَهَا^(٤).

وَعَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الْاسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) سَيَبَوِيهِ الْكِتَابُ ج ٢ ص ٣١٢، الْمُقْتَضَبُ ج ٢ ص ٣٥٤.

(٢) أَنْظَرُ الْمُغْنِي ج ١ ص ٥٤ - ٥٥.

(٣) سُورَةُ الضُّحَى الْآيَةُ ٩.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ٩ ص ١١ - ١٢.

﴿ أَمَّا السَّيْفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ ﴾^(١) وإن كان منصوبًا فالتأنيب له ما بعد الفاء وهو الرأي الأصح كما بينت، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۖ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۖ ﴾^(٢) وقرأ ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(٣) بالرفع والنصب، فالرفع على الابتداء لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم.

وتأتي أمّا لتفصيل^(٤)، ولذلك يجوز العطف عليه، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ ﴾^(٥) ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ ﴾^(٦) فهذا تفصيل لقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ تَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ ﴾^(٧).

سابعًا: ألا الاستفتاحية «بفتح الهمزة واللام بدون تشديد»

قال الله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾^(٨).

بدأت الجملة في هذه الآية بـ (ألا) للتنبيه على تحقق ما بعدها (إنهم هم المفسدون) وكسر (إن) على استئناف كلام جديد، جاء في سياق آية بينت أنه عندما قيل للمنافقين: لا تفسدوا في الأرض، قالوا: إنا مصلحون عند هذا قصر المنافقون على أنفسهم الإصلاح، فكان الرد عليهم لنفي هذا الحصر بما يناسب هذا الحصر الذي يفيد التوكيد، فجاءت الجملة: (إنهم هم المفسدون) بتوكيد الجملة بأن،

(١) سورة الكهف الآية ٧٩.

(٢) سورة الضحى الآيتان ٩، ١٠.

(٣) سورة فصلت الآية ١٧.

(٤) شرح ابن الحاجب لكافيته ص ١٣٢، البحر ج ١ ص ١١٩.

(٥) سورة هود الآية ١٠٨.

(٦) سورة هود الآية ١٠٦.

(٧) سورة هود الآية ١٠٣.

(٨) سورة البقرة الآية ١٢.

وبِضْمِيرِ الْفَصْلِ، ثُمَّ افْتُسِحَتِ الْجُمْلَةُ بِـ (أَلَا) لِلتَّنْبِيهِ عَلَى تَحَقُّقٍ وَتَأْكِيدٍ هَذَا^(١) فَزَادَتْ التَّأْكِيدَ فِي الْآيَةِ تَأْكِيدًا لِمَا أَثَارَتْهُ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا التَّحَقُّقِ.

وَنَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٢) فِي آخِرِ الْآيَةِ بِمَعْنَى (إِنَّهُمْ مُفْسِدُونَ) لِأَنَّ لَكِنْ لِلِاسْتِدْرَاكِ وَجَاءَتِ الْجُمْلَةُ قَبْلَهَا مُؤَكَّدَةٌ ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ وَهُوَ إِبْثَاتٌ، وَالِاسْتِدْرَاكِ مِنَ الْإِبْثَاتِ نَفْيٌ، فَجَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٣) وَهِيَ أَيْضًا تُقَرَّرُ أَنَّهُمْ مُفْسِدُونَ^(٤).

وَيَكْثُرُ وَقُوعُ الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا مُصَدَّرَةً بِتَوْكِيدٍ مِثْلِ الْقَسَمِ يَأْتِي بَعْدَهُ الْفِعْلُ مُؤَكَّدَةً بِاللَّامِ وَالتَّوْنِ، وَيُظْهَرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِئَةٍ مِّنْ لِّقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَّا يَنْتُبِ كُلُّ شَيْءٍ مَّحِيطٌ﴾^(٥).

فَأَكَّدَتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا بِإِنَّ فِي الْجُمْلَتَيْنِ ثُمَّ جِيءَ بِأَلَا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى تَأْكِيدٍ وَتَحَقُّقٍ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَفِي الْأُولَى: تَحَقُّقُ أَنََّّهُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ لِّقَاءِ رَبِّهِمْ، وَالثَّانِيَةِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى تَأْكِيدٍ وَتَحَقُّقٍ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وَهَذَا لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي لِلِاسْتِفْهَامِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّفْيِ أَفَادَتْ تَحْقِيقًا، كَمَا لَوْ دَخَلَتْ عَلَى (لَيْسَ) فَإِنَّهَا تُفِيدُ إِثْبَاتًا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٦).

وَالْمَعْنَى: إِنَّ اللَّهَ كَافٍ عَبْدَهُ.

وَتَأْتِي (أَلَا) لِلتَّوْبِيخِ وَالْإِنْكَارِ، وَلِلتَّمْنِي أَيْضًا، وَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلَ لَا التَّبَرُّةِ إِلَّا أَنَّ الَّتِي لِلتَّمْنِي لَا خَبَرَ لَهَا، وَتَخْتَصُّ أَلَا فِي هَذَا بِالْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ وَلَكِنْ إِذَا جَاءَتْ لِمَعْنَى

(١) أَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٧٦ شَرَحَ الْمُفَصَّلَ لِابْنِ يَعِيشِ ج ٨ ص ١١٥.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٢.

(٣) فَسَبَّاقُ الْآيَةِ كُلُّهَا لِتَأْكِيدِ أَنََّّهُمْ مُفْسِدُونَ، أَنْظَرُ تَفْسِيرَ ابْنِ عَطِيَّةٍ ج ١.

(٤) سُورَةُ فَصَّلَتْ الْآيَةُ ٥٤.

(٥) سُورَةُ الزُّمَرِ الْآيَةُ ٣٦.

الْعَرَضِ وَالتَّخْصِصِ فَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ) ^(١) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ^(٢).

وقوله: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ ^(٣)، (أَلَا) حَرْفُ عَرَضٍ، وَمَعْنَاهَا الْحَضُّ عَلَى قِتَالِهِمْ ^(٤). وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى (لَا تُقَاتِلُونَ) تَقْرِيرًا بِإِنْتِفَاءِ الْمُقَاتَلَةِ وَمَعْنَاهُ الْحَضُّ عَلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ^(٥).

ثَامِنًا: لَامِ الْإِبْتِدَاءِ

سُمِّيَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ ^(٦) وَلَهَا الصَّدَارَةُ، وَلِذَلِكَ تُعَلَّقُ الْعَامِلُ عَنِ الْعَمَلِ فِي نَحْوِ: وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ لِرَسُولِهِ، وَعَلِمْتُ لَزِيدٍ مُّنْطَلِقٍ.

وَهِيَ تُؤَكِّدُ مَضْمُونَ الْجُمْلَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا مِثْلَ (إِنَّ) إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ) أَنَّ (إِنْ) عَامِلَةٌ وَهِيَ لَيْسَتْ عَامِلَةٌ، وَإِنَّمَا يَشْتَرِكَانِ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ التَّوَكُّيدُ وَهُوَ تَحْقِيقُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا وَإِزَالَةُ الشَّكِّ عَنِ مَضْمُونِهَا.

وَلِهَذَا كَرِهُوا اجْتِمَاعَهُمَا، فَأَخَّرَتْ إِلَى الْخَبَرِ وَلَكِنَّهَا فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ وَلَمْ تَكُنِ اللَّامُ بَعْدَ إِنْ لِأَنَّ (إِنْ) عَامِلَةٌ، وَمِنْ شَأْنِ الْعَامِلِ أَنْ يَلْتَصِقَ بِالْمَعْمُولِ وَلَا يَنْفَصِلَ عَنْهُ، فَأَخَّرَتْ اللَّامُ إِلَى الْخَبَرِ.

(١) الدَّمَامِينِيُّ ج ١ ص ١٤٧.

(٢) سُورَةُ النُّورِ آيَةُ ٢٢.

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ١٣.

(٤) الْبَحْرُ ج ٥ ص ١٦.

(٥) الْكَشَافُ ج ٢ ص ١٤٢ طَبْعَةُ بَيْرُوت.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٢١.

وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخَبَرِ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ مِثْلَ الْاسْمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾^(١).

هَذِهِ الْآيَةُ أَكَّدَ مَضْمُونُهَا بِتَأْكِيدَيْنِ، الْأَوَّلُ: (إِنَّ) وَالثَّانِي (الْأَمَّ) وَالْمُرَادُ تَأْكِيدُهُ: هُوَ أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِالْكَفَّارِ فَيُجَازِيهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مُؤَكِّدَةً بِإَنَّ، لِأَنَّهَا جَاءَتْ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِيِّ، فَهِيَ بِمِثَابَةِ إِجَابَةِ سُؤَالٍ وَعِلَّةٌ لِمَا قَبْلُهَا، فَتَنَاسَبَ ذَلِكَ تَوْكِيدُهَا بِإَنَّ.

وَلَمَّا كَانَتْ سَجِيَّةَ الْإِنْسَانِ الْحَرِصِ عَلَى الْمَالِ، فَيَبْخُلُ بِهِ عَنِ الْفُقَرَاءِ كَانَ هَذَا مِنْهُ إِنْكَارًا لِمَعْنَى الْآيَةِ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَالِمٌ بِالْإِنْسَانِ يَعْلَمُ سِرَّهُ وَنَجْوَاهُ، فَيُجَازِيهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَأَكَّدَتْ لِذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةُ بِإَنَّ وَالْأَمَّ وَكَانَتْ كُرِّرَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لِيَعْلَمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ الْمَوْلَى خَبِيرٌ بِهِ.

وَتَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْخَبَرِ بِالْجُمْلَةِ: اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ.

أَمَّا الْاسْمِيَّةُ فَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾^(٢) عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ مُبْتَدَأٌ.

وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِ، مِثْلُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(٣)، وَدَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارَعِ لِمُضَارَعَتِهِ الْاسْمِ، أَمَّا الْمَاضِي فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا، لِإِعْدَمِ مُضَارَعَتِهِ لِلْاسْمِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَاضِي الْجَامِدِ وَالْمَقْرُونِ بِقَدِّ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ لِإِعْدَمِ الْمُضَارَعَةِ لِلْاسْمِ، أَمَّا مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ اللَّامِ الْمَقْرُونَةِ بِقَدِّ، فَهَذِهِ اللَّامُ هِيَ لَامُ الْقَسَمِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّامُ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٤).

(١) سُورَةُ الْعَادِيَّاتِ الْآيَةُ ١١.

(٢) سُورَةُ هُودٍ الْآيَةُ ٨٧.

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةُ ١٢٤.

(٤) سُورَةُ التِّينِ الْآيَةُ ٤.

وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّرْفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(١)، ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٢).

وقد تدخل على الاسم: إذا كان الخبر ظرفاً وتقدّم على الاسم مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٣)، وهي أي هذه اللام تدخل على الخبر مُجَامِعَةً (إِنَّ)، أمّا إذا لم تُجَامِعْ (إِنَّ) فلا تدخل على الخبر، لأنّ لها الصّدارة فإذا لم تكن (إِنَّ)، تقدّمت على الجملة ولحقت المُبتدأ مثل قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾^(٤)، ﴿لَمَسْجِدُ أُسُوسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(٥).

الحاجة إلى اللام مع إِنَّ:

هذه اللام التي تدخل في خبر إِنَّ وتُسمى لام الابتداء، ليست لازمة، وإنّما تدخل إذا اقتضى الحال شدة التوكيد، فيحتاج إليها مع إِنَّ لزيادة التوكيد. كما سبق بيانه في الآية ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾^(٦).

أمّا إذا خففت (إِنَّ)، فإنّ هذه اللام تكون لازمة مع إن المُخفّفة وهي تُفيد توكيداً لأنّها جاءت بعد إن، ولو كانت مُخفّفة ودخلت على الخبر كما لو كانت إن مُشدّدة، وإنّما لزمّت هذه اللام مع إن المُخفّفة، للفرق بينها وبين إن النافية وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٧) فاللام هنا أفادت توكيد إسناد الخبر إلى المُبتدأ،

(١) سُورَةُ الْقَلَمِ آيَةُ ٤.

(٢) سُورَةُ الْحَجَرِ آيَةُ ٧٢.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٣.

(٤) سُورَةُ الْحَشْرِ آيَةُ ١٣.

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ١٠٨.

(٦) سُورَةُ الْعَادِيَّاتِ آيَةُ ١١.

(٧) سُورَةُ الطَّارِقِ آيَةُ ٤.

وأشارت إلى أَنَّ (إِنْ) ليست نافية بِمعنى (ما) وإنما هي (إِنْ) ومِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِيلُونَ﴾^(١).

(فَإِنْ) هُنَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ واسمها ضَمِيرُ الشَّانِ ودَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى الْخَبَرِ لِتَأْكِيدِ إِسْنَادِ الْخَبَرِ إِلَى الْأَسْمِ فَلَوْلَا هَذِهِ اللَّامُ لَأَلْتَبَسَ الْأَمْرُ بِإِنَّ النَّافِيَةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٢). وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ الَّتِي مَعَ إِنْ الْمُخَفَّفَةِ لَيْسَتْ هِيَ اللَّامُ مَعَ إِنْ الْمُشَدَّدَةِ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ دُخُولُهَا عَلَى الْمَاضِي وَعَلَى مَنْصُوبِ الْفِعْلِ الْمُؤَخَّرِ عَنْ نَاصِبِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا﴾^(٣) وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ^(٤). لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَهَا الصَّدَاةُ فَلَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾^(٥)، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَا هُوَ مَاضٍ فِي الْمَعْنَى فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾.

وَالصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - هُوَ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ الْقَائِلُ بِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَهِيَ الْفَارِقَةُ، لِأَنَّ (إِنْ) فِي الْوَاقِعِ حَرْفٌ لَهُ اسْتِعْمَالَاتٌ كَثِيرَةٌ، فَيَأْتِي لِلشَّرْطِ، وَيَأْتِي لِلتَّنْفِيهِ وَيَأْتِي زَائِدًا، وَكُلُّ هَذَا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا لَمْ تُشْرَ فِي الْكَلَامِ إِلَى مَا يُفِيدُ الْقَصْدَ مِنْهَا فَإِنَّا بِذَلِكَ نُلْغِزُ فِي الْكَلَامِ حَيْثُ لَا مَكَانَ لِلإِلْغَازِ. وَالْغَرَضُ مِنَ اللَّغَةِ أَنْ تَكُونَ أَدَاةً لِتَوْصِيلِ الْمَعَانِي بِأَيْسَرِ طَرِيقٍ وَأَوْضَحِ مَعْنَى.

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ حُجَّتِهِمْ فَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِعْلٌ قَوِيٌّ حَيْثُ أَثَرُ عَمَلِهِ فِي جُزْئِي الْجُمْلَةِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَوْ قُدِّمَتْ عَلَى الْفِعْلِ تُصْبِحُ لاصِقَةً بِإِنَّ، لِأَنَّ اسْمَهَا ضَمِيرُ الشَّانِ وَهُوَ مَحذُوفٌ، وَهَذَا مِمَّا كَرِهَهُ.

وَلَمْ تَدْخُلْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُصْبِحْ مُبْتَدَأً، فَلَزِمَ أَنْ تَتَأَخَّرَ

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ١٥٦.

(٢) سُورَةُ الْمُلْكِ آيَةُ ٢٠.

(٣) سُورَةُ الْفُرْقَانِ آيَةُ ٤٢.

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ١٠٢.

إلى المفعول الثاني وهي في تقرير تقدّمها على الفعل ومفعوليه، وجيء بها لتكون فارقة بين (إنّ) النافية، (إن) المخففة من الثقلية.

وقال الكوفيون: إنّ هذه اللام بمعنى إلّا بعد إنّ النافية، فقد قرأ الكسائي قوله تعالى: ﴿وَلِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾^(١) برفع الفعل (نزول) على معنى: ما مكرهم إلّا لتزول منه الجبال، وقوله تعالى: ﴿وَلِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾^(٢)، فإنّ معناها النفي، واللام بمعنى (إلّا).

فإذا نظرنا إلى هذا المعنى نجد أنّه يتفق مع الرأي القائل بأنّ هذه اللام هي الفارقة أي لام الابتداء المؤكدة، وهذا لأنّ ما بعد إلّا مثبت وموجب وهو مؤكد بعد إنّ المخففة، فالمعنى متفق إلّا أنّ الرأي الأول أصحّ لأنّ (إنّ) كما قلّت: لها صور كثيرة، فلا تجيء نافية فقط، وإنما تأتي غيرها، لذلك جعل هذه اللام هي اللام الفارقة بعد إنّ المخففة مؤدّي للمعنى بدون لبس... والله أعلم.

تاسعاً: الباء

الباء حرف جرّ، ويلحق الأسماء، ويأتي زائداً ومؤكداً للجُملة الاسمية في الجُملة المنفية للتأكيد مثل قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾، فالباء هنا لتأكيد التقرير الذي أفاده الاستفهام الدّاخل على النفي.

وتدخل على الاسم في الجُملة الفعلية المُثبتة للتأكيد أيضاً مثل قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾^(٣)، فلنفظ الجلالة فاعِل ودخل حرف الجرّ الباء عليه للتأكيد.

وسَيأتي بيان ذلك في باب التأكيد بالحروف الزائدة إن شاء الله.

(١) سورة إبراهيم الآية ٤٦.

(٢) سورة يس الآية ٣٢.

(٣) سورة الأحزاب الآية ٣.

الفصل الثاني تأكيد الجُمْلِ الفعلية

كَمَا اخْتَصَّتْ أَدَوَاتُ تَأْكِيدِ الْجُمْلِ الاسْمِيَّةِ، لاختصاصها بالدُّخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ
دُونَ الْأَفْعَالِ، فَكَذَلِكَ اخْتَصَّتْ أَدَوَاتُ الدُّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ دُونَ الْأَسْمَاءِ.

وهذه الأدوات بعضها لتأكيد الفعل، وجعله بمثابة تكراره، وبعضها لتأكيد إسناد
الفعل إلى الفاعل، ولم يكن إسناد الجملة الفعلية إلى المبتدأ، لأنه حينئذ ستكون
الجملة اسمية.

أما هذه الأدوات التي اختصت بالدُّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ لِمَعْنَى التَّأْكِيدِ فَهِيَ:

أَوَّلًا: لام الجُحود

فِيمَا سَبَقَ فِي تَأْكِيدِ الْجُمْلِ الاسْمِيَّةِ، ذَكَرْتُ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي تُجَامَعُ (إِنْ) وَتَلْزَمُ
(إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ وَهَذَا مَا لِلَّامِ مَفْتُوحَةٌ، لِأَنَّ لَهَا الصِّدَارَةَ، أَي: هِيَ الَّتِي يُبْتَدَأُ بِهَا، وَمَا
يُبْتَدَأُ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا، وَأَخَفَّ الْحَرَكَاتِ الْفَتْحَةُ، فَلِذَلِكَ كَانَتْ هَذِهِ اللَّامُ
مَفْتُوحَةً.

أَمَّا هَذِهِ (لَامُ الْجُحُودِ) فَهِيَ مَكْسُورَةٌ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، مَنْصُوبًا
بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَهَا وَجُوبًا، مِثْلَ لَامِ كَي، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ كَي أَنَّهُ يَجُوزُ

إظهار أن بُعد كي بخلاف لام الجُحود فلا يجوز إظهار أن بعدها.

وتَقَع لام الجُحود بُعد النقي، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(١)،
﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٢)، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾^(٣) فجاءت هذه
اللام وانصلت بالفعل (ليُعَذِّبَهُمْ) لتأكيد نفي العذاب كما دخلت الباء في الخبر المنفي
تأكيداً مثل قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(٤) ونجد في ختام هذه الآية ﴿وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٥)، جاء اسم الفعل بُعد النقي ولم يؤكد بالباء، ﴿وَمَا كَانُوا
لِللَّهِ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٦)، وكان من الممكن أن يؤكد اسم الفاعل (مُعَذِّبَهُمْ) بالباء إلا
أنه سبحانه وتعالى - وهو أعلم - لم يؤكد بالباء حيث أنه لا حاجة إلى التأكيد لظهور
سبب العذاب وهو نفي الاستغفار عنهم: أي ولو كانوا ممن يؤمن ويستغفر من الكفر
لما عذبهم، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾^(٧)،
فجُملة الحال (وهم يستغفرون) معناها نفي الاستغفار عنهم^(٨).

وفي الآية الثانية: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾^(٩).

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٣٣.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٧٩.

(٣) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ١٣٧، فالآية الأولى سَبَقَتْ رَدًّا عَلَى النَّصْرِ وَغَيْرِهِ عِنْدَمَا قَالَ اسْتَهِزَاءً: إِنْ كَانَ مَا
يَقْرَأُهُ مُحَمَّدٌ حَقًّا، فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا عَذَابًا مِنَ السَّمَاءِ، فَكَانَ الرَّدُّ انْكَارَ عَذَابِهِمْ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا
مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ وَذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ﷺ يَبْتَهُمُ، لَأَنَّ الْعَذَابَ إِذَا نَزَلَ عَمَّ، وَلَمْ تُعَذَّبْ أُمَّةٌ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ
نَبِيِّهَا وَالْمُؤْمِنِينَ.

(٤) سُورَةُ الْغَاشِيَةِ آيَةُ ٢٢.

(٥) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٣٣.

(٦) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٣٣.

(٧) سُورَةُ هُودٍ آيَةُ ١١٧.

(٨) الْكَشَافُ ج ٢ ص ١٥٦.

(٩) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٧٩.

فأيضاً هنا في هذه الآية جاءت اللام مع الفعل (ليذر) لتأكيد عدم الترك، أي ترك اختلاط المخلص مع غيره حتى يفصل بينهما بالعذاب للكافرين والثواب للمؤمنين.

وجاء سياق الآية هكذا، لأن الآية السابقة معناها أن المولى جلّ جلاله أمهل الكافرين ليزدادوا إثماً، فيكون لهم عذاب مهين، فجاءت الآية ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لتأكيد أن الكفار لن يتركوا هكذا لا فرق بين مؤمن وعاصٍ، وإنما سيميز بينهما، فالعاصي سيأله العذاب المهين، والمؤمن له حسن الثواب والنعيم.

وهكذا، لام الجحود مع كل فعل للإنكار والجحود ولذلك لا بد أن تأتي بعد كون منفي، لتأكيد هذا النفي، ولهذا لو سقطت^(١) هذه اللام من الكلام لم يفسد الكلام، إلا أنه يخلو من التأكيد، فهي شبيهة^(٢) بحرف الجر الزائد الذي يلحق الخبر لتأكيد النفي في الجملة الاسمية، ويسقط هذا الحرف ولا نجد تغييرات في الكلام سوى أنه خلا من التأكيد.

بخلاف الحال مع لام كي، فلام كي إذا حذفت يختل الكلام ويفسد، وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٣) فهذه اللام مع (ليقرّبونا) هي لام كي وإذا سقطت من الكلام يفسد الكلام ويختل، إذ لا يجوز ما نعبدهم يقرّبونا.

(١) جَوَزَ الرَضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ حَذَفَ لَامَ الْجُحُودِ ج ١ ص ٣٧ قال: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ كَانَ أَصْلُهُ لِيُفْتَرَى، فَلَمَّا حَذَفَ اللَّامَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ حَذْفِ اللَّامِ مَعَ (أَنْ) جَازَ إِظْهَارُ (أَنْ) الْوَاجِبَةِ الْإِضْمَارَ بَعْدَهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَالنَّائِبَةِ عَنْ (أَنْ) اهـ، وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٥ ص ١٥٧ وَالظَّاهِرُ أَنَّ (أَنْ) يُفْتَرَى هُوَ خَبَرٌ (كَانَ)، إِفْتِرَاءً، أَيْ ذَا افْتِرَاءٍ أَوْ مُفْتَرَى، وَزَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ (أَنْ) هَذِهِ هِيَ الْمُضْمَرَةُ بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وَفِي قَوْلِكَ مَا كَانَ زَيْدٌ لِفَعَلٍ، وَأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ اللَّامُ أَظْهَرْتَ (أَنْ) وَ(أَنْ) وَاللَّامُ يَتَعَاقَبَانِ فَحَيْثُ جِيءَ بِاللَّامِ لَمْ تَأْتِ بِأَنْ، بَلْ تَقْدِيرُهَا وَحَيْثُ حُذِفَتِ اللَّامُ أَظْهَرْتَ (أَنْ)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا لَا يَتَعَاقَبَانِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ اللَّامِ وَإِظْهَارُ أَنْ، إِذْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى زَعْمِ هَذَا الزَّعْمِ لَا يَكُونُ (أَنْ) يُفْتَرَى خَبَرًا لَكَانَ بَلْ الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، (أَنْ) يُفْتَرَى مَفْعُولٌ لَذَلِكَ الْخَبَرِ بَعْدَ اسْقَاطِ اللَّامِ.

(٢) إِنَّهَا وَمَجْرُورَهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ (كَانَ) بِخِلَافِ مَجْرُورِ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ فَإِنَّهُ هُوَ الْخَبَرُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ رَفْعًا عَلَى الْمَحَلِّ وَجَرًّا عَلَى اللَّفْظِ.

(٣) سُورَةُ الزُّمَرِ آيَةُ ٣.

ورأي يقول: وهو مذهب البصريين بأن هذه اللام ليست زائدة بل هي جارة للمصدر بعدها المؤول من أن المضمره وجوباً والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) والفعل الذي دخلت عليه اللام ليس هو الخبر^(١).

أما مذهب الكوفيين: فاللام هي الناصبة بنفسها والجُملة الفعلية خبر (كان) فلا فرق عندهم بين: ما كان زيد يقوم، وما كان زيد يقوم إلا مجرد التوكيد الذي تفيده زيادة اللام، وضعف مذهب الكوفيين العُكبري^(٢) فقال: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٣) لا يجوز أن يكون الخبر (ليذر) لأن الفعل بعد اللام ينتصب بأن، فيصير التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه، وخبر (كان) هو اسمها في المعنى وليس الترك هو الله تعالى.

وقال الكوفيون: «اللام زائدة، والخبر هو الفعل، وهذا ضعيف، لأن ما بعدها قد انتصب، فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة وإن كان النصب بأن فسد لما ذكرنا».

أقول: إذا كان هذا صحيحاً، فماذا نفعل في (كان) بعدها، وجاء خبرها اسم فاعل بدلاً من الفعل حيث قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٤) أليس (مُعَذِّبَهُمْ) هو الخبر؟ إلا أن اللام لم تأت هنا حيث لا حاجة إلى التأكيد بها في الكلام، وعلى هذا فالخبر (لِيُعَذِّبَهُمْ) واللام هي لام الجُحود جيء بها لتأكيد النفي والسبب في عدم إظهار (أن) بعد لام الجُحود هو: أن لام الجُحود لتفي الفعل بعدها في المستقبل، وأن لتخليص المضارع للاستقبال، فلا يجوز دخول حرف على حرف آخر بمعناه، ولهذا نجد في الآية جاء اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ

(١) أنظر شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٣٥.

(٢) العُكبري ج ١ ص ٨٩ - ٩٠.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٧٩.

(٤) سورة الأنفال الآية ٣٣.

مُعَذِّبَهُمْ» حَيْثُ أَرَادَ نَفْيَ التَّعْذِيبِ عَلَى الْعُمُومِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمِنَةِ، إِذَا كَانُوا مُسْتَغْفِرِينَ وَعَلَى هَذَا، الْجُمْلَةُ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَى كَوْنٍ مَنفِيٍّ، وَجَاءَ بَعْدَ الْكَوْنِ الْمَنفِيِّ الْخَبَرَ فِعْلٌ وَأُرِيدَ نَفْيُهُ، فَإِنَّ نَفْيَهُ بِلَامِ الْجُحُودِ هَذِهِ.

وَلِهَذَا جَاءَ الْخَبَرُ بَعْدَ الْكَوْنِ الْمَنفِيِّ اسْمَ فَاعِلٍ، فَإِنَّ نَفْيَهُ مُمَكِّنٌ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فَيُقَالُ: وَمَا كَانَ اللَّهُ بِمُعَذِّبِهِمْ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ أَبْلَغُ مِنْ أُسْلُوبِ لَامِ الْجُحُودِ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَشْبَهَ التَّأْكِيدَ بِإِنٍّ، وَاللَّامُ فِي الْإِثْبَاتِ، حَيْثُ كُرِّرَ النَّفْيُ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً عَلَى الْكَوْنِ الْمَنفِيِّ وَمَرَّةً عَلَى الْفِعْلِ وَمِنْ هَذَا، يَجِبُ أَلَّا نُطْلِقَ كَلِمَةَ (الزِّيَادَةُ) عَلَى لَامِ الْجُحُودِ لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهَا لِلتَّأْكِيدِ كَمَا يُؤْتَى بِإِنٍّ لِتَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، كَمَا أَنَّ النَّصْبَ لَمْ يَكُنْ بِهَا، وَإِنَّمَا هُوَ بِأَنَّ مُضْمَرَةً وَجُوبًا بَعْدَهَا.

أَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ خَبَرَ كَانَ هُوَ الْأَسْمُ فِي الْمَعْنَى فَالْجَوَابُ أَنَّ الْخَبَرَ بِمَعْنَى ذَا غُفْرَانٍ أَوْ غَافِرٍ، وَلَيْسَ الْمَصْدَرُ هُوَ الْخَبَرُ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ.

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنُزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾^(١) فَهَذِهِ اللَّامُ إِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً فَهِيَ اللَّامُ الْفَارِقَةُ لِـ (إِنَّ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ (لَتَنْزُولِ) بِالرَّفْعِ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً فَهِيَ لَامُ الْجُحُودِ، نُصِبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، (إِنَّ) نَافِيَةٌ، فَهِيَ لَامُ الْجُحُودِ جَاءَتْ بَعْدَ النَّفْيِ، وَالْمَعْنَى إِنْكَارُ زَوَالِ الرَّاسِيَّاتِ مِنْ مَكْرِهِمْ، أَيُّ: وَمَا كَانَ مَكْرَهُمْ وَهُوَ الْكَيْدُ ضِدَّ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ عَظُمَ لَتَنْزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ، فَلَا يِعْبَأُ بِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُضِرُّ إِلَّا إِيَّاهُمْ.

هَذَا عَلَى قِرَاءَةِ كَسْرِ اللَّامِ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ فَتَحِهَا (لَتَنْزُولِ) فَهِيَ لَامُ التَّأْكِيدِ الْفَارِقَةُ عَلَى أَنَّ (أَنَّ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالْمُرَادُ تَعْظِيمُ مَكْرِهِمْ وَلَكِنْ لَنْ يَنَالُوا مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَنْ يَسْتَطِيعُوا قَتْلَهُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْمَكْرُ مَكْرًا عَظِيمًا وَهَائِلًا.

(١) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ آيَةُ ٤٦.

اللام الزائدة بعد النفي:

وتأتي لام وليس قبلها كَوْنٌ مَنفِيٍّ، وَلَا هي للإنكارِ مثل لام الجُحودِ، وإنما هي زائدة^(١)، يَجُوزُ إظهارُ أَنَّ النَّاصِبَةَ بعدها مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾^(٢) فَإِنَّ هَذِهِ اللَّامَ زَائِدَةٌ لِأَنَّ مَفْعُولَ يُرِيدُ هُوَ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ أَنَّ وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا (أَنْ يَذْهَبَ) وَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّامُ جَارَةً لِلْمَصْدَرِ وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلتَّكْثِيرِ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا عِنْدَ عَدَمِ إِرَادَةِ التَّوْكِيدِ، فَهَذِهِ اللَّامُ، لَيْسَتْ هِيَ لَامُ التَّلْغِيلِ أَوْ الْعَاقِبَةِ، وَلَا لَامُ كَيٍّ، لِأَنَّ الْفِعْلَ (يَذْهَبُ) لَيْسَ عِلَّةً لِلْفِعْلِ يُرِيدُ، وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنَ الْفِعْلِ وَأَنَّ مَفْعُولَ بِهِ.

أَمَّا اللَّامُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَكُونُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ فَهِيَ أَيْضًا لَامُ مُؤَكَّدَةٍ لِلْقَسَمِ (أَيُّ لِلْمُقْسَمِ عَلَيْهِ) وَتُسَمَّى لَامُ الْقَسَمِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ لِتَأْكِيدِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَنْهَا فِي فَصْلِ الْقَسَمِ.

ثَانِيًا: «قَدْ»

«قَدْ» حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِدُخُولِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ، وَهِيَ بِالنِّسْبَةِ

(١) فِي الْمُغْنِيِّ ج ١ ص ١٨: اخْتَلَفَ فِي اللَّامِ مِنْ نَحْوِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فَقِيلَ... زَائِدَةٌ، وَقِيلَ لِلتَّلْغِيلِ ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ، فَقِيلَ: الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، أَيْ يُرِيدُ اللَّهُ التَّبَيِّنَ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ، أَيْ لِيَجْمَعَ لَكُمْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَأْمُرْنَا بِمَا أْمُرْنَا بِهِ لِنُسَلِّمَ، وَقَالَ الْخَلِيلُ وَسَيُؤَيِّهِ وَمَنْ تَابَعَهُمَا: الْفِعْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُقَدَّرٌ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَاللَّامُ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ أَيْ إِرَادَةُ اللَّهِ التَّبَيِّنَ، وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مَفْعُولَ لِلْفِعْلِ.

وَفِي الْبَحْرِ ج ٤ ص ١٥٩، فَتَحَصَّلَ فِي هَذِهِ اللَّامُ أَقْوَالٌ:

أَحَدُهَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى كَيٍّْ لِلتَّلْغِيلِ إِمَّا لِنَفْسِ الْفِعْلِ وَإِمَّا لِنَفْسِ الْمَصْدَرِ الْمَسْبُوكِ مِنَ الْفِعْلِ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا لَامُ كَيٍّْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى (أَنْ) الرَّابِعُ: بِمَعْنَى الْبَاءِ وَقَالَ: مَجِيءُ اللَّامِ بِمَعْنَى الْبَاءِ قَوْلٌ غَرِيبٌ.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ الْآيَةُ ٣٣.

لِلْفِعْلِ كَجُزءٍ مِنْهُ لَا تَنْفَصِلُ عَنْهُ إِلَّا بِالْقَسَمِ^(١) وهذا لأنها تدلّ على معنى في الفعل، فلما كانت تدلّ على معنى من معاني الفعل أصبحت كالجُزءِ مِنْهُ، وهذا المعنى الذي تدلّ عليه هو معنى خاصّ بثبوت وتحقق هذا الفعل، كما أنّها تدلّ أحياناً على أحد أزمان الفعل، وهو الزّمن الحاليّ، وذلك إذا دخلت على الفعل الماضي مثل قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَاحَرَمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٢)، وهذا هو السّبب في لزوم قد للفعل الماضي، إذا وقع حالاً، حتّى أنّ الثّحاة يُقدّرون (قد) إذا وقع الماضي حالاً، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٣) فإنّ بعض الثّحاة يُعربون (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) جُملة خالية، على تقدير (قد) قبل الفعل (حَصِرَتْ) لجواز أن تكون الجُملة للحال.

وأيضاً كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ يَضَعَعُنَّ رُءُوتَ إِيَّانَا﴾^(٤) على تقدير (قد) قبل الفعل الماضي (رُءُوتَ) للدّلالة على أنّ الفعل للحال، وهو ما يُعبّر عنه الثّحاة بأنّها للتّقريب أيّ تقريب الماضي من الحال.

ويقول الثّحاة: «إذا دخلت (قد) على المضارع فهي للتّقليل، وإذا دخلت على الماضي فهي للتّقريب».

والواقع أنّ بين التّقريب والتّقليل مُناسَبة قويّة، وذلك لأنّ كلّ تقريب تّقليل فالتّقريب فيه تّقليل للمّسافة، وتّقريب الزّمن من الحال فيه تّقليل للزّمن والوقت.

وعلى عكس هذا تأتي قد وتدلّ على التّكثير أيّ: تكرر حدوث الفعل (بعدها) ولذلك قال بعض العلّماء فيها: إنّ المضارع بعد قد هذه بمعنى الماضي، لأنّ تّكثير الفعل وتكراره لا بدّ أن يكون في الماضي، إذ كيف يكثر ويتكرّر ويكون المضارع

(١) أنظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٥١، ص ٤٥٨.

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٦١.

(٢) سورة الأنعام الآية ١١٩.

(٣) سورة النساء الآية ٩٠.

(٤) سورة يوسف الآية ٦٥.

بَعْدَهَا لَا يَدَلُّ عَلَى الْمَاضِي، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(١)، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: (قَدْ نَرَى) رُبَّمَا نَرَى، وَمَعْنَاهُ كَثْرَةُ الرَّوْيَةِ كَقَوْلِهِ: «قَدْ أَتَرَكَ الْقَرْنُ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ» اهـ^(٢).

مِنْ هَذَا الْعَرَضِ الَّذِي سَبَقَ نُدْرِكُ السَّبَبَ فِي لُصُوقِ (قَدْ) لِلْفِعْلِ بَعْدَهَا، أَلَا وَهُوَ دَلَالَتُهَا عَلَى مَعْنَى فِي الْفِعْلِ وَعَلَى زَمَنِ مِنْ أَزْمَانِهِ وَأَصْبَحَتْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ.

وَالْوَاقِعُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ (قَدْ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي وَكَانَ هَذَا الْفِعْلُ مُتَوَقَّعًا، فَإِنَّهَا تُفِيدُ مَا تُفِيدُهُ (إِنْ) الَّتِي لِتَوْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٣) (٤).

إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ) أَنَّهَا لَا يُبْتَدَأُ بِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِمُتَوَقَّعٍ، بِخِلَافِ (إِنْ)، وَهَذَا كَمَا فِي الْآيَةِ ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٥) لِأَنَّ الْقَوْمَ تَوَقَّعُوا عِلْمَ حَالِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَلِهَذَا نَجِدُ (قَدْ) تَقَعَّ مَعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا جَوَابًا لِقَسَمٍ وَهَذَا لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْقَسَمِيَّةَ لَا تُسَاقُ إِلَّا تَأْكِيدًا لِلْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ جَوَابُهَا، فَكَانَتْ مِظَنَّةً لِمَعْنَى التَّوَقُّعِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى (قَدْ) عِنْدَ اسْتِمَاعِ الْمُخَاطَبِ كَلِمَةَ الْقَسَمِ وَهُوَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾^(٦)، وَكَوْنُهَا جَوَابًا لِلْمُتَوَقَّعِ نَزَلَتْ مَنَزِلَةَ الْجُمْلَةِ الَّتِي تَكُونُ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ، وَنَزَلَ هَذَا السَّائِلُ مَنَزِلَةَ الشَّاكِّ الْمُتَرَدِّدِ، فَجَاءَ إِلَيْهِ الْجَوَابُ مُؤَكَّدًا بِقَدْ.

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ الْمَاضِي يَدَلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدَّثَ قَدْ وَقَعَ فَكَيْفَ يُتَوَقَّعُ وَقَدْ حَدَّثَ؟.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ مَعْنَى التَّوَقُّعِ فِيهِ أَنَّ (قَدْ) تَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُتَوَقَّعًا مُتَنْظَرًا، فَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ (قَدْ) فِيمَا يُتَرَقَّبُ، فَإِنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ لِلْفِعْلِ بَعْدَهَا سَوَاءً أَكَانَ مَاضِيًا أَمْ مُضَارِعًا، فَمِثَالُ الْمَاضِي فَهُوَ كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٧) فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ هَذِهِ

(٤) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ الْآيَةُ ١.

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ٥٩.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٤٤.

(٢) أَنْظَرُ الْكَشَافَ ج ٣ ص ٢٥.

(٣) أَنْظَرُ الْكَشَافَ ج ١ ص ١٠٠.

الآية أريدَ تغييرها إلى جملة اسمية والمعنى واحد، جاءت الجملة الاسمية مؤكدة (بإِنَّ) فيُقال - والله أعلم - إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ أَفْلَحُوا. وكذا في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(١).

ومثال المضارع، في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٢) إذ المعنى أَنَّ الله يَعْلَمُ جميع ما في السموات والأرض فهو خالقها ومالكها وعالم بها، فكيف يخفى عليه أحوال المنافقين^(٣).

وبها يمكن أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ (قَدْ) هُنَا لِلتَّخْلِيلِ أَيْ لِتَقْلِيلِ عِلْمِ الْمُنَافِقِينَ بِالنِّسْبَةِ لِعِلْمِ الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ.

وكما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٤)، فالمعنى تَعْلَمُونَ عِلْمًا يَقِينًا لَا شُبْهَةَ لَكُمْ فِيهِ^(٥).

وهي عندما تُفِيدُ التَّحْقِيقَ مَعَ الْمُضَارِعِ تَجْعَلُ مَعْنَاهُ لِلْمُضِيِّ، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ زَيَّيْنَا قُلُوبَكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(٦).

وقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾^(٧) أَيْ عَلِمْنَا، وقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٨)، وكذا تُفِيدُ التَّحْقِيقَ مَعَ الْمَاضِي الْمُتَرَقَّبِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٩)، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(١٠).

ثَالِثًا: التَّأْكِيدُ بِنَوْنِي التَّوْكِيدِ

سَبَقَ أَنْ يَبَيَّنْتُ فِي بَابِ التَّكَرُّارِ أَنَّ الْاسْمَ أَوْ الْفِعْلَ يُكَرَّرُ إِذَا أُريدَ تَوْكِيدُهُ وَتَمَكِينُهُ

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٤٤.

(٧) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ٣٣.

(٨) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ٦٤.

(٩) سُورَةُ الْفَتْحِ الْآيَةُ ١٨.

(١٠) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ١١٧.

(١) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ١١٧.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ٦٤.

(٣) أَنْظُرِ الْكَشَافَ جَد ٣ ص ٢٠٧.

(٤) سُورَةُ الصَّفِّ الْآيَةُ ٥.

(٥) أَنْظُرِ الْكَشَافَ جَد ٤ ص ٤١٩.

في النَّفْس، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ لَكَ قُلُوبٌ﴾^(١).

وَيَتَوَبَّعُ عَنْ هَذَا التَّكَرُّارِ نَوْنٌ خَفِيفَةٌ أَوْ ثَقِيلَةٌ، تَلْحَقُ آخِرَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَوْ الْأَمْرِ وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّارِ الْفِعْلِ مَرَّتَيْنِ إِنْ كَانَتْ خَفِيفَةً، أَمَّا الشَّدِيدَةُ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ تَكَرُّارِ الْفِعْلِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَلَمَّا كَانَ التَّكَرُّارُ لِلتَّوَكِيدِ، فَكَذَلِكَ النَّوْنُ هُنَا لِلتَّوَكِيدِ، وَالْفِعْلُ الَّذِي يُؤَكِّدُ بِهِ هَذِهِ النَّوْنُ هُوَ مَا يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ، وَلِذَلِكَ لَا يُؤَكِّدُ بِهَا الْفِعْلُ الْمَاضِي لِأَنَّهُ حَاصِلٌ، وَلَا مَعْنَى لِطَلَبِ حُصُولِ حَاصِلٍ، وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ، كَأَنَّهُ يَكُونُ الْفِعْلُ يَحْدُثُ فِي الْحَالِ، فَيَمْتَنِعُ تَأْكِيدُهُ بِالنَّوْنِ إِذْ كَيْفَ يُؤَكِّدُ الْفِعْلُ حَالَهُ حُدُوثَهُ.

وَعَلَى هَذَا لَا يُؤَكِّدُ بِالنَّوْنِ إِلَّا كُلُّ فِعْلٍ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الطَّلَبِ حَدُوثُ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَهَذِهِ النَّوْنُ تُخَلِّصُ الْمُضَارِعَ لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَلِذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ إِذْ هُوَ لِلطَّلَبِ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُنْهَى عَنْهُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ الَّذِي سَبَقَتْهُ (لَا) النَّاهِيَةُ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ، وَهُوَ النَّهْيُ عَنِ الْفِعْلِ وَظُلُّ النَّهْيِ وَالْأَمْرُ وَالِاسْتِفْهَامُ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الطَّلَبِ.

وَمِنْ ثَمَّ نَسْتَطِيعُ أَنْ نُدْرِكَ لِمَاذَا أُكِّدَ الْفِعْلُ (لِيُسَجَّنَ) بِالنَّوْنِ الثَّقِيلَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُسَجَّنَ وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(٢).

وَلِمَاذَا أُكِّدَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ (وَلِيَكُونَا) بِالنَّوْنِ الْخَفِيفَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ زُلْفَةَ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ كَانَتْ تُحِبُّ يَوْسُفَ وَتَتَحَرَّقُ شَوْقًا إِلَى رُؤْيَاهُ، فَطَلَبَتْ السَّجْنَ لِيَكُونَ بِالقُرْبِ مِنْهَا فَتَسْتَطِيعَ أَنْ تَرَاهُ، فَكَانَ هَذَا هُوَ طَلَبُهَا وَتَحَرُّصُ عَلَيْهَا، فَأُكِّدَ الْفِعْلَ بِالنَّوْنِ الثَّقِيلَةِ لِلإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ.

وَأُكِّدَ الْفِعْلَ الثَّانِي (وَلِيَكُونَا) بِالنَّوْنِ الْخَفِيفَةِ، لِأَنَّ إِذْلالَهُ لَيْسَ مَطْلَبُهَا وَلَا تَمِيلُ

(١) سُورَةُ الْقِيَامَةِ الْآيَةُ ٣٤.

(٢) سُورَةُ يُونُسَ الْآيَةُ ٣٢.

إليه، وإنّما كانت ترعّب في السّجن ليكون بالقرب منها، فتتمكّن من رؤيته فيكون إذلاله بعد أن لم تتمكّن من رؤيته ليخضع لها، لذلك أكّد بالتّون الخفيفة للدّلالة على أنّ هذا الفعل ليس هو المطّلب الأوّل.

ولم يقع التّوكيد بالتّون الخفيفة في القرآن الكريم إلّا في موضعين.

المَوْضِعُ الأوّل: هو ما ذُكر (وليكونا)، والمَوْضِعُ الثّاني في سورة العلق الآية ١٥ في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(١) ويجوز تأكيد فعل الأمر لأنّه يدلّ على الطّلب، كما سبق بيانه، أمّا المضارع، فله بالنّسبة لتوكيده بنوني التّوكيد ستّ حالات:

الأولى: أن يكون توكيده بإحدى النّونين واجِبًا، وذلك إذا كان مُثَبِّتًا مُسْتَقْبَلًا جَوَابًا بِالْقَسَمِ غَيْرِ مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ بِفَاصِلٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾^(٢) وحيثُ يجب توكيده باللام والتّون عند البصريّين وخلوّه من أحدهما شاذّ أو ضرورة.

الثّانية: أن يكون توكيده بهما قريبًا من الواجب، وذلك إذا كان شرطًا لأنّ المؤكّد بـ (ما) الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٣)، ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٤) وترك التّوكيد في هذه الحال قليل في النّثر ومن ترك توكيده في الشعر قوله:

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شِيَمِي

وهو قليل.

الثّالثة: أن يكون توكيده بهما كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب أو نهي أو دُعاء أو عَرَضُ أَوْ تَمَنُّ أَوْ اسْتِفْهَام. الأوّل: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٥).

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٢٦.

(٤) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ الآية ٤٢.

(١) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ الآية ٥٧.

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ الآية ٥٨.

الرابعة: أن يكون توكيده بهما قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بـ (إن) الشرطية نحو: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(١) وإنما أكد المنفي هنا لأنه يشبه أداة النهي صورة.

الخامسة: أن يكون التوكيد بهما أقل، وذلك بعد (لم) وبعد أداة جزاء غير أمّا شرطاً كان المؤكّد أو جزاء.

السادسة: امتناع التوكيد بهما، إذا انتفت شروط الواجب وذلك إذا كان منفيًا لفظًا أو تقديرًا، لفظًا مثل: والله لا أقوم، وتقديرًا مثل: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾^(٢)، أو كان حالاً مثل: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٣)، أو مفصلاً من اللام بفواصل أو بحرف التنفيس نحو: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْمَرُونَ﴾^(٤) ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٥).

ولما كان كل فعل مضارع أو أمر أريد حصوله أكد بالتون إيذاناً بقوة العناية بوجوده لزمّت هذه التون جواب القسم كما سبق بيانه في الحالات السابقة وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٦) فلا يجوز مع هذا الفعل حذف التون، لأنه مطلوب حصوله، ولئلا يئوهم أن هذه اللام الداخلة على الفعل - وهي لام القسم هي التي تقع في خبر إن (للتأكيد) ولغير قسم فلزمت التون.

مع هذا الفعل للإشارة إلى هذا أو إزالة اللبس بالإضافة إلى تخليص الفعل للاستقبال، فمثلاً: لو قيل: إن زيداً ليقيم، كان هذا جواب قسم والمراد الاستقبال لا غير^(٧). أي للفرق بين اللامين، ولهذا أرجح هذا الرأي على الرأي القائل بأن اللام هنا غير لازمة، ومنهم أبو علي^(٨).

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة الأنفال الآية ٢٥. | (٥) سورة الضحى الآية ٥. |
| (٢) سورة يوسف الآية ٨٥. | (٦) سورة الأنبياء الآية ٥٧. |
| (٣) سورة القيامة الآية ١. | (٧) أنظر شرح المفضل ج ٩ ص ٣٩. |
| (٤) سورة آل عمران الآية ١٥٨. | (٨) أنظر شرح المفضل ج ٩ ص ٣٩. |

وَيَقْرُبُ مِنَ الزُّرُومِ وَالْوُجُوبِ الْفِعْلُ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعُ بَعْدَ (إِمَّا) وَذَلِكَ لِأَنَّ (إِمَّا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، (مَا) الزَّائِدَةُ، فَأَشْبَهَتْ (مَا) الزَّائِدَةَ اللَّامَ، فَأُكِّدَ لِذَلِكَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا بِالنُّونِ.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانِذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(١). وقوله: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٢) أَكَّدَ الْفِعْلَ (تَرَيْنَ، تَخَافَنَّ) بِالنُّونِ لِذُخُولِ (مَا) الَّتِي تُشَبِّهِ اللَّامَ فِي (لِتَفْعَلْنَ) وَوَجْهَ الشَّبْهِ فِيهَا أَنَّ الْحَرْفَ (مَا) زَائِدٌ لِلتَّوَكِيدِ وَكَذَلِكَ اللَّامُ جَاءَ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ لِلتَّوَكِيدِ.

وقد اختلف العلماء في النون بعد (ما) هل هي لازمة أو لا؟.

وأرى أنها لازمة، لأن (ما) زائدة للتأكيد، واللّام في جواب القسم للتأكيد فتساويا، وقد جاءت أخبار مثبتة لزمتها النون لدخول هذا الحرف وهو (ما) المؤكدة مثل قولهم: «بِعَيْنِ مَا أُرِيْتُكَ»^(٣).

وذكر ابن جني أنه قرئ: فَأَمَّا تَرَيْنَ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا نُونُ الرَّفْعِ^(٤).

وفيه شذوذان: الأول ترك النون، والثاني: إثبات نون الرفع مع الشرط الجازم، وتلحق النون الفعل جوازاً بعد الطلب مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾^(٥)، ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً﴾^(٦).

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٥٨.

(٢) سُورَةُ مَرْيَمَ آيَةُ ٢٦.

(٣) أَنْظَرُ شَرْحِ الْمُفَصَّلِ ج ٩ ص ٥.

(٤) أَنْظَرُ الْمُغْنِي ج ٢ ص ٢٢.

(٥) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ آيَةُ ٤٢.

(٦) سُورَةُ الْكَهْفِ الْآيَتَانِ ٢٣، ٢٤.

رابعًا: التأكيد بالسَّين أو سَوَف

الفعل المضارع صالح للحال والمستقبل وعندما تتصل به السَّين أو سَوَف تُخلَّصه للاستقبال، وأمَّا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾^(١)، فقول: بِأَنَّ السَّين للاستمرار، مُستدلِّين بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا نَزَلَ بَعْدَ قَوْلِهِمْ: ﴿مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾، والحقيقة أَنَّ هَذَا لَا سَنَدَ لَهُ وَإِذَا كَانَ فِيهِمُ الاستمرار، فَإِنَّمَا يَكُون مِنَ الْفِعْلِ ذَاتَهُ لَا مِنَ السَّين^(٢).

وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٣) سَوَف هُنَا دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهِ لِأَنَّهُ تَهْدِيدٌ وَوَعِيدٌ، وَسَوْفَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الْوَعِيدِ أَوِ الْوَعْدِ فَإِنَّ السَّين تُفِيدُ أَنَّ الْفِعْلَ وَاقِعٌ لَا مَحَالَةَ، كَمَا لَوْ دَخَلَتْ (إِنَّ) عَلَى الْجُمْلَةِ لِتَأْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وَهَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٤) إِذِ السَّين فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَفَادَتْ أَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِلَى حِينٍ.

وكَمَا فِي الْوَعْدِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٥) فَالسَّين أَفَادَتْ وُجُودَ الرَّحْمَةِ لَا مَحَالَةَ، فَأَكَّدَتْ الْوَعْدَ كَمَا أَكَّدَتْ الْوَعِيدَ فِي الْآيَةِ ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ «وَمَعْنَى السَّين أَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِلَى حِينٍ»^(٦).

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ﴾^(٧) عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٤٢.

(٢) أَنْظَرِ الْمُغْنِي ج ١ ص ١٢٢.

(٣) سُورَةُ التَّكْوِيْنِ الْآيَةُ ٣.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٣٧.

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ٧١.

(٦) أَنْظَرِ الْكَشَّافَ ج ٢ ص ٩٧.

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٣٥.

لا مَحَالَة ، ولا تَتَفَكَّرُونَ عَنِ النَّطْقِ بِرَغْبَتِكُمْ فِيهِمْ وَلَا تَصْبِرُونَ عَنْهُ»^(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٢) السَّيْنُ مُفِيدَة وَجُودِ الرَّحْمَةِ لَا مَحَالَة ، فَهِيَ تُؤَكِّدُ الْوَعْدَ كَمَا تُؤَكِّدُ الْوَعِيدَ فِي قَوْلِكَ سَأَنْتَقِمَ مِنْكَ ، تَعْنِي أَنَّكَ لَا تَفُوتُنِي ، وَإِنْ تَبَاطَأَ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾^(٣).

والفَرْقُ بَيْنَ السَّيْنِ وَسَوْفَ فِي الْوَعِيدِ وَالْوَعْدِ: أَنَّ السَّيْنَ مَعَ الْوَعْدِ لِلْمُبَالِغَةِ وَقَصْدُ تَقْرِيبِ الْوُقُوعِ ، وَمَعَ سَوْفَ أَنَّهُ وَاقِعٌ لَا مَحَالَة وَإِنْ طَالَ الْأَمَدُ ، وَلِذَلِكَ الْأَكْثَرُ فِي السَّيْنِ الْوَعْدُ ، وَفِي سَوْفَ الْوَعِيدُ.

مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾^(٤) وَمِثَالُ السَّيْنِ فِي الْوَعِيدِ: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٥) ، وَهُمَا أَيُّ السَّيْنِ وَسَوْفَ فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهُمَا وَاقِعٌ لَا مَحَالَة ، وَمَعَ سَوْفَ: وَاقِعٌ لَا مَحَالَة وَإِنْ طَالَ الْأَمَدُ ، وَمَعَ السَّيْنِ لِلْمُبَالِغَةِ وَالذَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الْوُقُوعِ.

هَذَا مَعَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، أَمَّا مَعَ الْأَخْبَارِ الْعَادِيَةِ الَّتِي لِمُجَرَّدِ الْإِخْبَارِ ، فَلَا يُفِيدَانِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا الْوَعْدُ أَوْ وَعِيدٌ ، فَهُمَا (السَّيْنُ وَسَوْفَ) تُفِيدَانِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَأْكِيدًا لِلْفِعْلِ بَعْدَهُمَا لِمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الذَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ وَالْمُبَالِغَةِ فِيهِ مَعَ السَّيْنِ وَالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ لَا مَحَالَة وَإِنْ طَالَ الْأَمَدُ مَعَ سَوْفَ.

وَجَاءَ فِي الْمُغْنِيِّ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٦) أَنَّ السَّيْنَ مُفِيدَة

(١) الْكَشَّافُ ج ٢ ص ٢٣٥.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ٧١.

(٣) الْكَشَّافُ ج ٢ ص ١٦٢.

(٤) سُورَةُ مَرْيَمَ الْآيَةُ ٩٦.

(٥) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَةُ ٢٢٧.

(٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ٧١.

وُجُود الرَّحْمَةِ لَا مَحَالَةَ فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْوَعْدِ وَاعْتَرَضَهُ بَعْضُ الْفُضَّلَاءِ بِأَنَّ وُجُودَ الرَّحْمَةِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْفِعْلِ لَا مِنَ السَّيْنِ وَبِأَنَّ الْوُجُوبَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «لَا مَحَالَةَ لَا إِشْعَارَ لِلْسَّيْنِ بِهِ، وَأُجِيبُ بِأَنَّ السَّيْنَ مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوُقُوعِ مَعَ التَّأَخُّرِ، فَإِذَا كَانَ الْمَقَامُ لَيْسَ مَقَامَ تَأَخُّرٍ لِكَوْنِهِ بِشَارَةً تَمَخَّضَتْ لِإِفَادَةِ الْوُقُوعِ وَبِتَحَقُّقِ الْوُقُوعِ يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ الْوُجُوبِ». اهـ^(١).

خَامِسًا: «لَنْ»

لَنْ حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِالْدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ صَالِحٌ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَالسَّيْنُ فِي الْإِثْبَاتِ تُخْلَصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ وَلَنْ تَنْفِي هَذَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِهِ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ الْإِسْتِقْبَالِ فَلَنْ خَصَّصَتْ نَفْيَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، كَمَا خَصَّصَتْ السَّيْنَ أَوْ سَوْفَ إِثْبَاتَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا النَّفْيَ لَا يُفِيدُ التَّائِيدَ بَلْ إِنَّ النَّفْيَ مُسْتَمِرٌّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى أَنْ يَطْرَأَ مَا يُزِيلُهُ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَيْ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾^(٢).

فَعَلَّقَ نَفْيَ مُفَارَقَةِ الْأَرْضِ إِلَى أَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَبُوهُ.

وَلَوْ كَانَتْ (لَنْ) يَمْتَدُّ نَفْيُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَمَا عَلَّقَ عَلَى نَفْيِ مُفَارَقَةِ الْأَرْضِ إِلَى إِذْنِ أَبِيهِ لَهُ، وَلَكِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّائِيدِ مَا لَمْ يَظْهَرْ فِي الْكَلَامِ مَا يُفِيدُ هَذَا التَّائِيدَ وَيُطْلِقُهُ، فَالتَّائِيدُ فِيهَا لَا يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَلِهَذَا قَيَّدَ النَّفْيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾^(٣)، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَسْمَنُوهُ أَبَدًا﴾^(٤) لَنْ تُفِيدُ اسْتِمْرَارَ نَفْيِ الْفِعْلِ

(١) الْمُغْنِي ج ٢ ص ١٨٣.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةُ ٨٠.

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ الْآيَةُ ٢٦.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٩٥.

المُضَارِع في المُسْتَقْبَل إلى حين التَّقْيِيد، وهُنَا لَمْ يَأْتِ تَقْيِيد، وَإِنَّمَا أَتَى تَأْيِيد، فَهِيَ أَفَادَت مَا أَفَادَتْهُ (لَنْ)، وَجَاءَتْ لِتَأْكِيد هَذَا الْمَعْنَى، لِأَنَّ التَّأْيِيد فِيهَا لَيْسَ عَلَى الدَّوَام.

وَلِهَذَا يَقُولُ عُلَمَاءُ الْبَلَاغَةِ (الْمَعْنَى) أَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنَ الْإِطْنَابِ أَيْ الزِّيَادَةِ وَالتَّكَرُّارِ جِيءَ بِهِ لِلتَّأْكِيدِ وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَبَدًا) كَرَّرَتْ الْمَعْنَى الَّتِي أَفَادَتْهُ (لَنْ) فَيُعَدُّ هَذَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّكَرُّارِ فِي الْمَعْنَى مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ لِلتَّأْكِيدِ، وَهَذَا كَمَا جَاءَ (أَبَدًا) مَعَ (لَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَدًا﴾^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ (لَا) تُفِيدُ النَّفْيَ فِي جَمِيعِ أَزْمَانِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ وَلَمْ تُخَصَّصْ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ لِأَحَدِ الزَّمَنِينَ اللَّذِينَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ، فَلَمَّا جَاءَتْ (أَبَدًا) قَيَّدَتْ النَّفْيَ لِلْإِسْتِقْبَالِ، وَأَفَادَتْ مَا تُفِيدُهُ (لَا)، وَهُوَ النَّفْيُ فِي الْإِسْتِقْبَالِ وَأَكَّدَتْ هَذَا النَّفْيَ فِي الْإِسْتِقْبَالِ.

وَلِهَذَا فَإِنَّ التَّعْبِيرَ بِلَا فِي الْآيَةِ ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٢) أَصَحُّ وَأَنْسَبُ مِنْ (لَنْ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ دُخُولِ الْجَنَّةِ بِشَيْءٍ مُسْتَحِيلٍ هُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ عُلِّقَ الْفِعْلُ بِأَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ أَبَدًا أَيْ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَوَقْتٍ، فَلَوْ قَالَ: «فَلَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ» كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ عَدَمَ الدُّخُولِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الْحَالِ مُسْتَحِيلٌ أَيْ الْإِسْتِحَالَةُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْحَاضِرِ، وَهَذَا لَيْسَ مُرَادًا فِي الْآيَةِ إِذَا اسْتِحَالَةُ دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ فِي كُلِّ زَمَانٍ لِأَنَّ الْفِعْلَ عُلِّقَ بِأَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

وَلِهَذَا أَيْضًا جَاءَتْ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ﴾^(٣) بِلَا وَلَمْ يُعْبَرْ فِي الْآيَةِ بِلَنْ، لِأَنَّ الْآيَةَ جَاءَتْ بَعْدَ الشَّرْطِ ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾^(٤)، وَحَرَفُ الشَّرْطِ يَعْمُ كُلَّ الْأَزْمَنِ فَقَبُولُ بِلَا لِيَعْمَ مَا هُوَ جَوَابُ لَهُ، أَيْ زَعَمُوا ذَلِكَ فِي وَقْتٍ مَا قِيلَ لَهُمْ: تَمَنَّوْا الْمَوْتَ.

(١) سُورَةُ الْجُمُعَةِ الْآيَةُ ٧.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ٤٠.

(٣) سُورَةُ الْجُمُعَةِ الْآيَةُ ٧.

(٤) سُورَةُ الْجُمُعَةِ الْآيَةُ ٦.

وَأَمَّا ﴿وَلَنْ يَمَمْتَوْهُ﴾ فَجَاءَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾ ^(١) أَي: إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ فَتَمَمْتُمُوهَا الْمَوْتَ... الْآيَةُ. اسْتَعْجَالًا لِلشُّكُونِ فِي دَارِ الْكَرَامَةِ الَّتِي أَعَدَّهَا اللَّهُ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَحِبَّائِهِ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ تَرْنِي﴾ ^(٢) فَالْتَفَتِي بِلَنْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِتَفْيِي مَا قَرُبَ إِذْ هِيَ لِتَفْيِي الْفِعْلِ (سَيَفْعَلُ) وَأَمَّا (لَا) فَهِيَ لِتَفْيِي الْفِعْلِ (يَفْعَلُ).

وبهذا أقول: إِنْ (لَنْ) أَفَادَتْ تَوْكِيدًا وَذَلِكَ لِأَنَّهَا خَصَّصَتْ نَفْيَ الْمُضَارِعِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، مِثْلَ السَّيْنِ الَّتِي خَصَّصَتْ ثُبُوتَ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلِأَنَّهَا نَفَتْ مَا كَانَ مُؤَكَّدًا بِالسَّيْنِ فَهِيَ رَدٌّ عَلَى الْقَائِلِ: إِنِّي سَأَفْعَلُ: إِنَّكَ لَنْ تَفْعَلُ، وَهَكَذَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٣) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ^(٤) أَكَّدَ الْفِعْلَ قَبْلَ التَّكَرُّارِ بِالسَّيْنِ فِي (سَوْفَ تَعْلَمُونَ). لَوْ فُرِضَ مَعَاذُ اللَّهِ الرَّدُّ مِنَ الْكَافِرِينَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ^(٥) فَإِنَّ الْقَوْلَ سَيَكُونُ مِنْهُمْ (لَنْ نَعْلَمُ)، وَإِذَا كَانَتْ السَّيْنُ أَكَّدَتْ ثُبُوتَ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَكَذَلِكَ لَنْ أَكَّدَتْ نَفْيَ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ^(٦).

وَقَالَ الرِّضِيُّ: «وَلَنْ وَمَعْنَاهَا نَفْيَ الْمُسْتَقْبَلِ، وَهِيَ تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ نَفْيًا مُؤَكَّدًا، وَلَيْسَتْ لِلدَّوَامِ وَالتَّأْيِيدِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ» ^(٧).

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمِفْصَلِ: وَ(لَنْ) لِتَأْكِيدِ مَا تُعْطِيهِ (لَا) مِنْ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ. تَقُولُ: لَا أَبْرَحَ الْيَوْمَ مَكَانِي، فَإِذَا أَكَّدَتْ وَشَدَّدَتْ قُلْتَ: لَنْ أَبْرَحَ الْيَوْمَ مَكَانِي. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ ^(٨) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَ آتِي﴾ ^(٩).

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٩٤.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ١٤٣.

(٣) سُورَةُ التَّكْوِينِ الْآيَتَانِ ٣، ٤.

(٤) أَنْظَرُ سَبْيَوِيهِ ج ٢ ص ٣٠٥، وَالْمُقْتَضَبُ ج ٢ ص ٦.

(٥) شَرْحُ الْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٢١٨، الْمِفْصَلُ ج ٢ ص ٢٠٠.

(٦) سُورَةُ الْكَهْفِ الْآيَةُ ٦٠.

(٧) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةُ ٨٠.

وقال الرَّمْخَشَرِيُّ في الكَشَافِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الَّذِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(١) (لَنْ) أُخْتُ (لَا) في نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنْ (لَنْ) تَنْفِيهِ نَفْيًا مُؤَكَّدًا، وتأكيدُهُ هَا هُنَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ خَلْقَ الذُّبَابِ مِنْهُمْ مُسْتَحِيلٌ مُنَافٍ لِأَحْوَالِهِمْ كَأَنَّهُ قَالَ: مُحَالٌ أَنْ يَخْلُقُوا^(٢).

سادسًا: نَفْيُ الْفِعْلِ (كَادَ)

تَكَرَّرَتْ (كَادَ) في الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ في أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ مَوْضِعًا، وَجَاءَتْ مُثَبِّتَةً في ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا وَمَنْفِيَةً في سِتَّةِ مَوَاضِعَ:

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ في (كَادَ)، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِثْبَاتُهَا نَفْيٌ وَنَفْيُهَا إِثْبَاتٌ، وَهَذَا وَاضِحٌ في الْبَيِّنِ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعَرِّي:

أَنْخَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ في لِسَانِي جُرْهُمَ وَتُمُودِ
إِذَا اسْتَعْمِلْتُ في صُورَةِ الْجَحْدِ أُثْبِتُ وَإِنْ أُثْبِتُ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ^(٣)

وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ لِإِعْتِرَاضِ ابْنِ شُبْرُمَةَ عَلَى ذِي الرُّمَّةِ وَتَغْيِيرِ ذِي الرُّمَّةِ شِعْرَهُ عَلَى مَا رُوِيَ^(٤)، عِنْدَمَا قَالَ ذُو الرُّمَّةِ في قَصِيدَتِهِ الْحَائِثِيَّةِ^(٥):

إِذَا عَبَّرَ التَّائِي الْمَحَبَّةَ لَمْ أَجِدْ رَسِيسَ الْهَوَى عَنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

فَالْجَوَابُ: أَوَّلًا: بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَيْتِي أَبِي الْعَلَاءِ، قَدْ ثَبَتَ خَطَأُ ذَلِكَ لِأَنَّ (كَادَ) في حَالِ إِثْبَاتِهَا تَدَلُّ عَلَى قُرْبِ خَبَرِهَا، وَلَا يَدُلُّ قُرْبُ الْفِعْلِ عَلَى نَفْيِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُسْتَوْجَبُ، وَكَذَلِكَ نَفْيُ (كَادَ) لَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الْفِعْلِ - كَمَا قِيلَ - بَلْ إِنَّهَا لِتَوْكِيدِ نَفْيِهِ.

(١) سُورَةُ الْحَجِّ الْآيَةُ ٧٣.

(٢) الْكَشَافُ ج ٣ ص ٤٠.

(٣) هَمْعُ الْهَوَامِعِ، لِلشُّبُوطِيِّ (ت ٩١١هـ) الْكُوَيْتِ - دَارُ الْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ ١٣٩٤هـ - ج ٢ ص ١٤٦.

(٤) دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ - الْقَاهِرَةُ طَبْعَةُ الْمَنَارِ ١٣٧٢ و ص ٢١٢.

(٥) دِيْوَانُ ذِي الرُّمَّةِ (كَمْبَرْدُجْ، مَطَابِعُ كُلِّيَّةِ كَمْبَرْدُجْ ١٩١٩م).

وقد يقول قائل: إننا إذا أمعنا النظر في (كاد) في القرآن الكريم نجد حقا أن (كاد) في بعض الآيات تأتي موجبة وخبرها غير واقع، وهذا يعني أن الخبر منفي، كما قال أبو العلاء وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَذَا﴾^(١)، ومعنى هذه الآية أن نسبتهم ولدا إلى الله - تعالى - كلمة شنيعة فطبيعة ينكرها التوحيد والعقل السليم وتبرأ منها الجمادات وتوشك أن تنفطر وتنشق وتخسر من هذه الفرية وبطلانها.

فالجواب: أن القرآن الكريم في بعض آياته نهج منهج ضرب الأمثال وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْقُرْآنُ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَشْيَةً مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نُضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَفْكُرُونَ﴾^(٢) فمعنى هذه الآية، أننا لو أنزلنا القرآن على جبل وكان الجبل مما يتصدع إشفاقا من شيء أو خشية لأمر لتصدع مع صلابته وقوته، فكيف بكم يا معشر المكلفين مع ضعفكم وقلةكم وأنتم أولى بالخشية والإشفاق، وقد شرح الله - سبحانه وتعالى - في هذه الآية أن الكلام خرج مخرج المثل بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نُضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَفْكُرُونَ﴾^(٣) ومثل هذا مع (كاد) في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَذَا﴾^(٤).

ثانياً: بالنسبة إلى ما جاء عن ابن شبرمة وتغيير ذي الرمة شعره، فالجواب: روي أن عبد الصمد - الشاعر - قال عن أبيه المعدل عن جده غيلان، أن غيلان - جد عبد الصمد - سأل أبا - الحكم بن البختري - عن تغيير ذي الرمة شعره عندما قال له ابن شبرمة: إني أراه قد برح فقال الحكم بن البختري: أخطأ ابن شبرمة، إنما هذا كقول الله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُمُ لَوِيكَدَّ يَتَّهَا﴾^(٥)، وإنما هو لم يرها ولم يكد^(٥).

(٤) سورة النور الآية ٤٠.

(٥) دلائل الإعجاز ص ٢١٢.

(١) سورة مريم الآية ٩٠.

(٢) سورة الحشر الآية ٢١.

(٣) سورة الشورى الآية ٥.

الفصل الثالث

التوكيد بالأدوات المشتركة بين الاسمية والفعلية

اختصت بعض الحروف بالأفعال، فكان لها تأثير في اللفظ والمعنى، واختصت أخرى بالأسماء فكان لها تأثير في اللفظ والمعنى.

وهنا حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال وذلك مثل: إنما فهي مركبة من (إن) وكانت مختصة بالأسماء قبل دخول (ما) الزائدة عليها، ولكن لما دخلت عليها (ما) الزائدة كفتها عن العمل في الأسماء، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية والفعلية على السواء مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُرِيتُكُمْ إِلَهَكُمْ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾^(١).

فالحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال للتوكيد هي:

أولاً: التأكيد بـ (ما، إلا) «أسلوب القصر»

القصر من صور التوكيد به تعتمد في أداء وظيفتها على الأداة.

ومن هذه الأدوات (ما، إلا)، والقصر بهذه الأداة، هو كل ما كان مؤكّداً (بالآ) مسبقة بأداة من أدوات النفي المعروفة، ما، إن، لا وكذلك هل المستعملة في النفي،

(١) سورة الأنبياء الآية ١٠٨.

مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾^(١)، وَأَيْضًا الْمَسْبُوقَةُ بِلَنْ، لَيْسَ.

وَيَقُومُ أُسْلُوبُ الْقَصْرِ عَلَى مَا يُسَمَّى بِالْمَقْصُورِ، وَمَا يُسَمَّى بِالْمَقْصُورِ عَلَيْهِ.

وَالْمَقْصُورُ هُوَ مَا كَانَ قَبْلَ إِلَّا، وَالْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا.

فَ(إِلَّا) أَدَاةُ قَصْرٍ وَهِيَ مَسْبُوقَةٌ بِالنَّفْيِ، وَوُظِفَتْهَا قَصْرُ مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا، وَالْقَصْرُ تَوْكِيدٌ وَإِيجَابٌ أَبَدًا.

وَقَدْ قَالَ عُلَمَاءُ النَّحْوِ عَنْهَا: إِنَّهَا أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ فِي مِثَالٍ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا مُحَمَّدًا، فَالْأَسْمُ «مُحَمَّدًا» مُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنَ الْقَوْمِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِثْنَاءٌ، فَهِيَ مُوجِبَةٌ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ (إِلَّا) فِي هَذَا الْمِثَالِ بِأَنَّهَا أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ صَحِيحٌ، وَجَاءَ الْمُسْتَثْنَى مَنْصُوبًا، وَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ: إِنَّ الْعَامِلَ هُوَ (إِلَّا)، لِأَنَّهَا بِمَعْنَى اسْتِثْنَى.

أَمَّا فِي مِثْلِ الْمِثَالِ: مَا جَاءَ إِلَّا مُحَمَّدٌ، فَعَبَّرَ عَنْهُ النُّحَاةُ بِالِاسْتِثْنَاءِ الْمُفْرَغِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ مُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَإِنَّمَا الْفِعْلُ جَاءَ مُوجَّهًا إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَى جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ، وَفِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ يَأْتِي الْقَصْرُ، وَيَكُونُ إِمَّا قَصْرُ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ، أَوْ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ، فَدَوْرُ إِلَّا هُوَ قَصْرُ هَذَا الْمَجْيئِ مُثَبَّتًا عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَلِكَ لِمُخَاطَبِ يُنْكَرُ هَذَا وَيَشْكُ فِيهِ.

وَ(إِلَّا) هَذِهِ لَيْسَتْ مِثْلَ (إِلَّا) فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمَوْجِبِ، فَهِيَ مَسْبُوقَةٌ بِالنَّفْيِ وَجَاءَتْ لِلْقَصْرِ، وَوُظِفَتْهَا قَصْرُ مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا، وَالْقَصْرُ تَوْكِيدٌ وَإِيجَابٌ أَبَدًا.

وَهَذَا هُوَ مَا يُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِلَّا) فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمَوْجِبِ وَلِذَلِكَ أُطْلِقَ عَلَيْهَا النُّحَاةُ فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ «الْاسْتِثْنَاءَ الْمُفْرَغَ» وَطَرِيقُ إِفَادَةِ الْقَصْرِ بِ (مَا، إِلَّا) أَنَّهُ إِذَا قِيلَ مَثَلًا: مَا زِيدَ: تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى صِفَتِهِ لَا ذَاتِهِ، لِأَنَّ أَنْفُسَ الذَّوَاتِ يَمْتَنِعُ نَفْيُهَا وَإِنَّمَا تُنْفَى صِفَاتُهَا، فَإِذَا قِيلَ: إِلَّا شَاعِرٌ، انْتَفَى كَوْنُهُ كَاتِبًا، فَهَذَا فِي قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ،

(١) سُورَةُ الرَّحْمَنِ الْآيَةِ ٦٠.

أَمَّا فِي قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَإِذَا قِيلَ: مَا شَاعِرٌ، فَأَدْخَلَ النَّفْيَ عَلَى الْوَصْفِ الْمُسَلَّمِ ثُبُوتِهِ - أَعْنِي الشَّعْرَ - لَغَيْرِ مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا، كَزَيْدٍ وَعَمْرُو مَثَلًا، تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَيْهِمَا فَإِذَا قِيلَ: إِلَّا زَيْدٌ، جَاءَ الْقَصْرُ^(١).

وَمُقْتَضَى التَّوَكِيدِ بِطَرِيقِ الْقَصْرِ هُوَ: أَنَّنَا أَزَلْنَا شُبْهَةً كَانَ الْمُخَاطَبُ فِيهَا مُتَرَدِّدًا، وَيَرَى غَيْرَ الَّذِي قِيلَ، فَثَبَّتَ لَدَيْهِ شَيْءٌ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ، وَكَانَ غَيْرَ وَاضِحٍ فِي ذِهْنِهِ، وَهَذَا هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾^(٢)، قَصْرٌ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ، أَيْ لَسْتُمْ فِي دَعْوَاكُمْ لِلرَّسَالَةِ عِنْدَنَا بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ كَمَا يَكُونُ ظَاهِرَ حَالِ الْمُدَّعِي إِذَا ادَّعَى، بَلْ أَنْتُمْ عِنْدَنَا كَاذِبُونَ فِيهَا.

فَاكْذَبُوا كَلَامَهُمْ بِأَسْلُوبِ الْقَصْرِ: أَنَّ الرُّسُلَ كَاذِبُونَ حَيْثُ قَصَرُوهُمْ عَلَى الْكَذِبِ وَانْتَفَى عَنْهُمْ الصِّدْقُ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ لَهُمُ الصِّدْقُ وَقَدْ قَصَرُوهُمْ عَلَى الْكَذِبِ.

وَنَجِدُ أَنَّ طَرِيقَ الْقَصْرِ بـ (مَا، إِلَّا) لِأَمْرِ يُنْكِرُهُ الْمُخَاطَبُ وَيَعْتَقِدُ خِلَافَهُ، فَهُوَ بِمَثَابَةِ التَّأَكِيدِ الْوَاجِبِ مِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كُنَّا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾^(٣) هَذَا لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الرُّسُلَ لَيْسُوا مِنَ الْبَشَرِ فَجَعَلُوا الرُّسُلَ بِادِّعَائِهِمُ الثُّبُوتَ قَدْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ عَنْ أَنْ يَكُونُوا بَشَرًا مِثْلَهُمْ، إِذْ ادَّعَوْا أَمْرًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَنْ هُوَ بَشَرٌ، فَأَرَادُوا أَنْ يَنْفُوا عَنْهُمْ الثُّبُوتَ بِقَصْرِهِمْ عَلَى الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي تَتَنَافَى مَعَ الثُّبُوتِ، وَفِي هَذَا تَأَكِيدُ عَدَمَ الثُّبُوتِ مِنْهُمْ.

ثُمَّ أُرِيدَ إِثْبَاتُ أَمْرِ يَدْفَعُهُ الْمُخَاطَبُ، وَيَدَّعِي خِلَافَهُ، فَجَاءَ إِلَيْهِمُ الْكَلَامُ بِنَفْسِ الطَّرِيقَةِ، حَيْثُ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾^(٤) أَيْ: نَحْنُ بَشَرٌ فَقَطْ كَمَا تَقُولُونَ. مِنْ مُجَارَاةِ الْخَضَمِ لِلْإِلْزَامِ وَالْإِفْحَامِ، فَإِنَّ مِنْ عَادَةٍ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ خَضَمَهُ الْخِلَافَ فِي أَمْرٍ أَنَّهُ لَا يُخَالِفُهُ فِيهِ وَيُعِيدُ إِلَيْهِ كَلَامَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالُوا

(١) أَنْظِرِ الْإِيضَاحَ لِلْقَزَوِينِيِّ ص ٢١٥، ٢١٦.

(٣) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ الْآيَةِ ١٠.

(٤) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ الْآيَةِ ١١.

(٢) سُورَةُ يَسَ الْآيَةِ ١٥.

لِلْكَفَّارِ: لَا تُخَالِفُكُمْ فِي هَذَا، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّا لَسْنَا بِرُسُلٍ، وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا بِالرَّسَالَةِ إِلَيْكُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ ۚ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ۚ﴾^(١) الْخِطَابُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ ﷺ لَا يُنْكَرُ أَنَّهُ نَذِيرٌ إِلَى النَّاسِ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَالٍ مِنْ حِرْصٍ عَلَى إِرْشَادِ الْكَفَّارِ وَمُحَاوَلَتِهِ لِهِدَايَتِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَجْهَدَ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ نَزَلَ مَنَزَلَةٌ مَنْ يَشْكُ وَيُظَنُّ أَنَّهُ يَمْلِكُ أَنْ يَهْدِيَ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارَ الَّذِينَ جَهِلُوا وَرَأَى عَلَى قُلُوبِهِمُ الْكُفْرَ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ الْآيَةَ فِي أَوَّلِهَا مُؤَكَّدَةً أَيْضًا بِالْبَاءِ بَعْدَ التَّنْفِي لِتُؤَكِّدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ هِدَايَةَ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارَ الَّذِينَ طُبِعَتْ قُلُوبُهُمْ عَلَى الْكُفْرِ وَالْعِنَادِ، وَأَصْبَحُوا كَالْمَوْتَى الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ ثُمَّ أُكِّدَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِنْذَارُ فَقِيلَ لَهُ: ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ۚ﴾.

وَلِذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۚ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ۚ﴾^(٢) وَجَاءَ الْقَصْرُ بِإِنَّمَا هُنَا لِأَنَّهُ لَا يَسْبِقُ الْآيَةَ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ ﷺ قَدْ قَامَ بِعَمَلٍ يَنْزِلُ بِهِ مَنَزَلَةٌ مَنْ يَشْكُ فِي أَنَّهُ مُنْذِرٌ وَمُذَكِّرٌ فَقَطْ وَلَكِنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ، ثُمَّ أُكِّدَ لَهُ ذَلِكَ بِالْآيَةِ التَّالِيَةِ: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ۚ﴾، بِزِيَادَةِ الْبَاءِ بَعْدَ التَّنْفِي.

وَهَذَا كَمَا فِي الْآيَةِ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ﴾^(٣)، أَيَّ أَنَّهُ ﷺ مَقْصُورٌ عَلَى الرَّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرِّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مَنَزَلَةٌ إِنْكَارُهُمْ إِيَّاهُ، فَجَاءَ إِلَيْهِمُ الْكَلَامُ مُؤَكَّدًا بِطَرِيقِ الْقَصْرِ بِـ (مَا، إِلَّا) لِدَفْعِ هَذَا الْإِنْكَارِ بِإِثْبَاتِ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَأَنَّهُ سَيَمُوتُ كَغَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ السَّابِقِينَ.

(١) سُورَةُ فَاطِرِ الْآيَتَانِ ٢٢، ٢٣.

(٢) سُورَةُ الْغَاشِيَةِ الْآيَتَانِ ٢١، ٢٢.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةِ ١٤٤.

ولهذا جاء القصر بـ (ما، إلّا) في هذه الآية التالية ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْنَزْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، وذلك لأنّ القصر سبقه ما يُفيد أنّ المخاطبين يعتقدون خلاف (إن أنت إلا نذير) أي: أنّ النبيّ ليس يبشّر ويملك دفع الضرّ والسوء، فسيقت لهم هذه الآية لدفع هذا التوهم، وتوكيد أنّ الرسول ﷺ، ما جاء إليهم إلّا ليكون نذيرًا وبشيرًا.

والمراد من التعبير بقصر الصفة على الموصوف أو العكس، ليست الصفة التي هي التّعت النّحويّ، وإنّما المراد من الصّفة، الصّفة المَعنويّة، فمثال: قصر الفعل على المفعول، قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾^(٢)، فهذه الآية سيقّت في مقام اشتمل على معنى: إنّك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقول له إلى ما لم أمرك أن تقول له فإنّي أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني، ثمّ إنّك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري، بدليل قوله تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٣).

وحقّاً إنّ المولى سبحانه وتعالى يعلم، فعلمه قد أحاط بكلّ شيء بما في الإجابة عن سؤاله.

﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ ولكن لما كان حال الكافرين من عصيان المولى جلّ جلاله نزل منزلة من يُنكر ويعتقد خلاف ذلك.

فأكّدت الآية بطريق القصر بـ (ما، إلّا) والاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اسْتَفْهَام تَوْبِيخٍ وَتَعْرِضٍ لِلْكَفَّارِ، وَلَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

ثانيًا: التّوكيد عن طريق القصر بـ (إنّما)

إنّما حرف مُركّب من (إنّ)، (ما)، (إنّ) حرف توكيد دخلت عليه ما الزائدة،

(١) سورة الأعراف الآية ١٨٨.

(٢) سورة المائدة الآية ١١٧.

(٣) سورة المائدة الآية ١١٦.

فَكَفَّته عَنِ الْعَمَلِ وَأَزَالَتْ اخْتِصَاصَهُ بِالذُّخُولِ عَلَى الْجُمْلِ الْأُسْمِيَّةِ، وَلَكِنْ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ مَا زَالَ بِهِ.

(ما) حَرْفٌ زَائِدٌ أَشْبَهَ (ما) الزَّائِدَةَ لِلتَّوَكُّيدِ وَالْمُتَّصِلَ بِـ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ (إِذَا).

قَالَ السَّكَاكِيُّ: وَيُذَكَّرُ لِذَلِكَ وَجْهٌ لَطِيفٌ إِلَى عَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرَّبْعِيِّ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ كَلِمَةُ (إِنْ) لِتَأْكِيدِ إِثْبَاتِ الْمُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، ثُمَّ اتَّصَلَتْ بِهَا (ما) الْمُؤَكِّدَةُ، لَا النَّافِيَةُ كَمَا يَظُنُّهُ مَنْ لَا وَقُوفَ لَهُ عَلَى عِلْمِ النَّحْوِ، نَاسِبٌ أَنْ يُضَمَّنَ مَعْنَى الْقَصْرِ، لِأَنَّ الْقَصْرَ لَيْسَ إِلَّا تَأْكِيدًا عَلَى تَأْكِيدٍ، فَإِنْ قَوْلُكَ «زَيْدٌ جَاءَ لَا عَمْرُو» لِمَنْ يُرَدِّدُ الْمَجِيءَ الْوَاقِعَ بَيْنَهُمَا. يُفِيدُ إِثْبَاتَهُ لِرَّيْدٍ صَرِيحًا وَفِي الْآخِرِ ضِمْنًا^(١).

وَمِنْ هُنَا فَإِنْ مَنْ يَقُولُ: إِنْ (إِنَّمَا) بِمَعْنَى: (مَا، إِلَّا)، لِأَنَّ (ما) حَرْفٌ نَفْيٍ، (إِلَّا) بِمِثَابَةِ (إِنْ) فِي الْإِثْبَاتِ لَا دَلِيلَ لَهُ إِلَّا الْمَعْنَى، وَمَعْنَى جَاءَ النَّفْيِ لَمْ يَأْتِ مِنْ (ما) فِي (إِنَّمَا) وَلَكِنْ مِنَ الْقَصْرِ الَّذِي يُفِيدُ إِثْبَاتًا لَفْظًا وَنَفْيًا ضِمْنِيًّا، وَلِهَذَا يَصَحُّ أَنْ يَقَالَ: إِنَّمَا جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو لِأَنَّ النَّفْيَ ضِمْنِيٍّ، وَلَا يَجُوزُ مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ لَا عَمْرُو لِأَنَّ النَّفْيَ لَفْظِيٌّ.

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِانْفِصَالِ الضَّمِيرِ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدُّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِنْلِي

إِذَا لَا يَصَحُّ فَضْلُ الضَّمِيرِ إِلَّا بَعْدَ إِلَّا، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ قَالُوا ذَلِكَ، فَقَدْ فَاتَهُمُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ، فَالْمُرَادُ وَالسَّبَبُ فِي فَضْلِ الضَّمِيرِ، هُوَ: أَنَّ الْقَصْرَ يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ وَالْاِخْتِصَاصَ يَكُونُ لِلثَّانِي أَيْ لِلْمُتَأَخَّرِ مَعَ إِنَّمَا، فَقَدْ أَرَادَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ يَخْصَّ نَفْسَهُ بِالذَّفَاعِ عَنْ أَحْسَابِهِمْ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ الْفِعْلَ ضَمِيرَهُ لِلْغَائِبِ حَتَّى لَا يَسْتَرِ الضَّمِيرُ مَعَ الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ (أُدَافِعُ) يَكُونُ الْاِخْتِصَاصُ لِلْأَحْسَابِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ (عَنْ أَحْسَابِهِمْ) سَيَكُونُ حَيْثُ هُوَ الْمُتَأَخَّرُ، وَالْاِخْتِصَاصُ لِلْمُتَأَخَّرِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ الذَّفَاعَ عَنْ أَحْسَابِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ هَذَا هُوَ مُرَادُ الْفَرَزْدَقِ.

(١) الْإِبْضَاحُ لِلْقَزْوِينِيِّ ص ٢١٧.

وهذا يظهر في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١) فالمراد من سياق هذه الآية، هو اختصاص العلماء بخشية الله ولذلك قدّم لفظ الجلالة (المفعول) وأخر الفاعل (العلماء) فلو لم يكن ذلك وقيل: إنما يخشى العلماء من عباده الله، يكون لفظ الجلالة هو المختصّ بالخشية ومعنى ذلك أنّ العلماء يخشون الله وغيرهم أيضاً، وليس هذا هو المراد من الآية وإنما المراد اختصاص العلماء بخشية الله بمعنى أنّ غيرهم لا يخشون الله سبحانه وتعالى: فإذا قيل: إنّ القصر عن طريق (إنّما) يكون لما يعلمه المخاطب ولا يجهله والتوكيد لإزالة الشُّبُهات والتردد، فأَيُّ تردد أو شكّ مع التأكيد بـ (إنّما) إذا كان الكلام يلقي لمن لا يجهله ولا يُنكره.

فالجواب: أنّه وإن كان القصر بـ (إنّما) يلقي الاختصاص، والاختصاص طريق من طرق التأكيد، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنَمَّا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾^(٢) فإنّ هذه الآية خطاب للرّسول ﷺ، وهو يعلم أنّ عليه البلاغ فقط ولكن المؤخر في القصر بـ (إنّما) هو ما أريد اختصاصه، فأريد بهذه الآية اختصاصه ﷺ بالبلاغ، بمعنى أنّ عليه البلاغ فقط دون غيره من محاولة لهداية وبذل مجهود لهداية الناس، فعليه البلاغ فقط، وعلى المولى جلّ جلاله الحساب، والاختصاص هنا أفاد معنى التوكيد، لأنّ (إنّما) أنّ البلاغ عليك لا غيره، فحصر الرّسول ﷺ على البلاغ هو طريق التوكيد، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكَ﴾^(٣) فالاختصاص في الخبر الذي هو ﴿عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكَ﴾ لا غيره، وفي هذا توكيد لأنّه أيضاً أوضح وأزال شُبُهَة وهو أنّ السبيل ربّما يكون لغير الذين يستأذِنوك في التخلّف وغيرهم.

فالاختصاص جعل الذين يستأذِنوك هم وخدمهم لهم السبيل دون غيرهم.

وقد يأتي القصر بـ (إنّما) للتعريض والتلويح. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَذْكُرُ

(١) سورة فاطر الآية ٢٨.

(٢) سورة الرعد الآية ٤٠.

(٣) سورة التوبة الآية ٩٣.

أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٩﴾ ^(١) فَإِنَّهُ تَعْرِيزٌ بِذِمِّ الْكُفَّارِ، وَأَنْتَهُمْ مِنْ فَرَطِ الْعِنَادِ وَغَلَبَةِ الْهَوَى عَلَيْهِمْ فِي حُكْمٍ مَنْ لَيْسَ بِذِي عَقْلٍ.

فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ تَأْكِيدٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ الْكُفَّارَ لَا عَقْلَ لَهُمْ حَيْثُ إِنَّهُمْ لَا عَقْلَ لَهُمْ.

وَجَاءَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي أُريدَ تَأْكِيدَهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي أَفَادَتْهُ (إِنَّمَا)، لِأَنَّ الْاِخْتِصَاصَ فِي (أُولُوا الْأَلْبَابِ) أَيَّ أَنَّ أُولِي الْأَلْبَابِ مُخْتَصَّوْنَ بِالتَّذَكُّرِ دُونَ غَيْرِهِمْ وَهُمْ الْكُفَّارُ، فَجَاءَ التَّوْكِيدُ بِالْاِخْتِصَاصِ بِالتَّذَكُّرِ وَنَفَى هَذَا التَّذَكُّرَ عَنْ عَدَاهُمْ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ ﴿١٩﴾ ^(٢) إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ، فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذِهِ الْخَشْيَةُ فَكَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أُذُنٌ تَسْمَعُ وَقَلْبٌ يَعْقِلُ، فَالْإِنْذَارُ مَعَهُ كَلَّا إِنْذَارٌ.

وَفِي كُلِّ هَذَا تَأْكِيدٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنْ إِنْذَارٍ وَوَعْظٍ مَنْ لَا خَشْيَةَ لَهُ.

ثَالِثًا: التَّوْكِيدُ بِطَرِيقِ الْعَطْفِ

وَهَذَا التَّأْكِيدُ الَّذِي جَاءَ عَنْ طَرِيقِ الْقَصْرِ بِ (مَا، إِلَّا)، (إِنَّمَا) يَأْتِي أَيْضًا عَنْ طَرِيقِ الْقَصْرِ بِ (لَا) الْعَاطِفَةِ. فَمَثَلًا إِذَا قُلْنَا زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا كَاتِبٌ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ قَصْرَ (زَيْدٍ) الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ (شَاعِرٍ) قَصْرَ إِفْرَادٍ لِأَنَّنَا نَفِينَا عَنْهُ أَنَّهُ كَاتِبٌ، وَكَانَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ جَمْعِ الصِّفَتَيْنِ لَهُ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ، وَبَيَّنَّ قَصْرَهُ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، وَهِيَ: شَاعِرٌ أَوْ كَاتِبٌ، فَلَمَّا عُطِفَ عَلَى الصِّفَةِ الْأُولَى بِلَا الْعَاطِفَةِ وَهِيَ نَافِيَةٌ أَفَادَتْ اِخْتِصَاصَهُ بِالشَّعْرِ دُونَ صِفَةِ أُخْرَى، وَفِي هَذَا تَأْكِيدٌ لِأَنَّهُ أَحَاطَ شُبْهَةً وَتَرَدُّدًا بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ.

وَكَذَلِكَ بَلَّ الْعَاطِفَةِ، فَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ﴿إِذَا نُنِثِلُ عَلَيْهِمُ ابْنَتَا قَالِ اسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿١١﴾ كَلَّا بَلْ رَانَ

(١) سُورَةُ الرَّعْدِ الْآيَةُ ١٩.

(٢) سُورَةُ النَّازِعَاتِ الْآيَةُ ٤٥.

عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١١﴾^(١) والمعنى: كَلَّا لَيْسَ الْقَوْلُ كَمَا قُلْتُمْ بَلْ غَلَبَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فغَشِيَهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ مِنَ الْمَعَاصِي فَهِيَ كَالصَّدَأِ.

فَالْعَظْفُ بِبَلْ هُنَا أَكَّدَ أَنَّ قُلُوبَهُمْ غُلْفٌ بِسَبَبِ الْمَعَاصِي الَّتِي ارْتَكَبُوهَا، وَانْتَفَى مَا قَالُوهُ وَتَقَوَّلُوهُ عَلَى الْقُرْآنِ مِنْ أَنَّهُ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ. وَأَيْضًا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾^(٢) فَدَخَلَتْ بَلْ هُنَا عَلَى جُمْلَةٍ، وَمَعْنَاهَا تَرَكَ مَا قَبْلَهَا وَالرُّجُوعَ عَنْهُ بِإِبْطَالِهِ، وَفِي هَذَا تَأْكِيدٌ إِذْ أَنَّهُا أَكَّدَتْ مَا بَعْدَهَا وَانْتَفَى مَا قَبْلَهَا.

وَبِمَا تَأْتِي لِمُجَرَّدِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ أُخْرَى، فَهِيَ فِي هَذَا لَا تُفِيدُ تَأْكِيدًا وَلَكِنَّهَا لِمُجَرَّدِ الْإِنْتِقَالِ فَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾^(٣) وَذَكَرَ أَسَدَ رَبِّهِ فَصَلَّى^(٤) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا^(٥) وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى^(٦) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٧) بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ مِّنْ هَذَا^(٨).

وَهِيَ فِي هَذَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَةٌ^(٩).

هَذَا إِذَا كَانَتْ بَلْ دَاخِلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، فَهِيَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً مُفْرَدًا وَسَبَقَهَا نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ فَهِيَ لِتَقْرِيرِ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَالَتِهِ وَإِثْبَاتِ ضِدِّهِ لِمَا بَعْدَهَا.

وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ أَمْرٌ أَوْ إِجْبَابٌ فَهِيَ تَجْعَلُ مَا قَبْلَهَا كَالْمَسْكُوتِ عَنْهُ، فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ وَثُبُوتِ الْحُكْمِ لِمَا بَعْدَ، وَفِي هَذَا تَأْكِيدٌ لِمَا بَعْدَهَا^(١٠).

(١) سُورَةُ الْمُطَفِّفِينَ الْآيَاتَانِ ١٣ - ١٤.

(٢) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ الْآيَةُ ٢٦.

(٣) سُورَةُ الْأَعْلَى الْآيَاتِ ١٤ - ١٧.

(٤) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ الْآيَاتَانِ ٦٢، ٦٣.

(٥) أَنْظِرِ الْمُغْنِي ج ١ ص ١٠٣.

(٦) أَنْظِرِ الْمُغْنِي ج ١ ص ١٠٣.

رابعًا: بلام القسم

الأصل في هذه اللام أنها لام الابتداء التي تُفيد التوكيد، كما سبق بيانه في باب مؤكّدات الجُمْل الاسميّة.

ولما كان جواب القسم يحتاج إلى مُؤكّد له، لأنّه سبقه قسم، فوجب له التوكيد، فيؤكّد إما باللام وإما بإنّ، فدخلت هذه اللام على جواب القسم وسمّيت لام القسم.

وإنما قيل عنها: إنّ أصلها لام الابتداء، لأنها قد تتعرّى من معنى الجواب، وتخلّص للابتداء، وقد تتعرّى من معنى الابتداء، فتقول: لعمرك لأقومنّ، وتقول: لعمرك الله ما ندرى، فنراها هنا خالصة للابتداء إذ لا يصحّ فيها معنى الجواب، لأنّ القسم لا يُجاب بالقسم. ولذلك كان أخصّ مفردا هو الابتداء^(١).

وهذه اللام تدخل على الفعل والاسم، أمّا الدّاخلَة على الفعل فهي تدخل على الماضي والمستقبل، فإذا دخلت على المضارع، فلا بُدّ من النون المؤكّدة ثقيلة أم خفيفة، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمۡ بَعْدَ أَنْ تُولُواْ مُدِيرِينَ﴾ ﴿٥٧﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ﴿١٥﴾^(٣) فهذه اللام لتأكيد القسم للمقسم عليه واتّصال القسم بالمقسم عليه.

والنون دخلت مؤكّدة أيضًا، وصارفة للفعل إلى الاستقبال، وإعلام السامع أنّ هذا الفعل ليس للحال، وإنّما هو للاستقبال، وهذا هو الفرق بينها وبين اللام المؤكّدة في الجملة الاسميّة إذ أنّ اللام المؤكّدة للجملة الاسميّة والتي تُجامع (إنّ) وهي لام الابتداء، واللام الفارقة إذا حقّقت أنّ تدخل على المضارع فقط للدلالة على الحال

(١) أنظر شرح المُفَصَّل لابن يعين ج ٩ ص ٢٠.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٥٧.

(٣) سورة العلق الآية ١٥.

ولِمُضَارَعَتِهِ لِلأَسْمِ، لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الأَسْمِ فَقَطْ، فَمُضَارَعَةُ الْمُضَارِعِ لِلأَسْمِ جَوَزٌ دُخُولُهَا عَلَيْهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾^(١) أَي لِحَاكِمِ بَيْنَهُمْ أَمَّا هَذِهِ اللَّامُ (لَا مِ الْقَسَمِ) فَتَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ الَّذِي خُلِصَ مَعْنَاهُ لِلإِسْتِقْبَالِ بِسَبَبِ دُخُولِ نُونِ التَّوَكِيدِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ دَلَّ فِي الكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى مَعْنَى الإِسْتِقْبَالِ اسْتُغْنِيَ عَنْ هَذِهِ النُّونِ وَلِذَلِكَ سَقَطَتِ النُّونُ (نُونُ التَّوَكِيدِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَسَوْفَ تُنْكَلُونَ﴾^(٣)، لِأَنَّ سَوْفَ تَخَصُّصٌ بِالْمُضَارِعِ.

وَلَمْ تَأْتِ هَذِهِ اللَّامُ وَالنُّونُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَخْلُصُ مَعْنَاهُ لِلإِسْتِقْبَالِ وَذَلِكَ إِنْ مَا يَكُونُ مَعَ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ. قَالَ سِيَبَوَيْهِ: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ: «لِيَفْعَلَنَّ إِنْ جَاءَكَ» مُبْتَدَأً، قَالَ: هِيَ عَلَى نِيَةِ الْقَسَمِ^(٤).

وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَنخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ﴾^(٥) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَأُ بَعْدَ حِينٍ﴾^(٦) أَمَّا إِذَا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْمَاضِي، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ اللَّامِ أَنَّهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَحْضِ، وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْنَى لِقَرِيبٍ مَعْنَى الْمَاضِي لِلْحَالِ فَتَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْمَاضِي عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِالْحَرْفِ (قَدْ)، لِأَنَّهَا تُقَرِّبُ مَعْنَاهُ مِنَ الْحَالِ، وَهَذِهِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَطِئِينَ﴾^(٧) وَرُبَّمَا حُذِفَتْ هَذِهِ اللَّامُ، كَمَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾^(٨) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا^(٩).

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَى الشَّرْطِ، فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يُسَمِّيهِهَا لَامَ الشَّرْطِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِهَا اللَّامَ الْمُوْطِئَةَ أَيْ الْمُؤَذِّنَةَ، وَالْمُوْطِئَةُ لِحَوَابِ الْقَسَمِ وَكَأَنَّهَا تَوَاطِئَةُ لِذِكْرِ

(٥) سُورَةُ الْفَتْحِ الْآيَةُ ٢٧.

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةُ ١٢٤.

(٦) سُورَةُ ص الْآيَةُ ٨٨.

(٢) سُورَةُ الضُّحَى الْآيَةُ ٥.

(٧) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةُ ٩١.

(٣) سُورَةُ الزُّخْرُفِ الْآيَةُ ٤٤.

(٨) سُورَةُ الشَّمْسِ الْآيَتَانِ ٩، ١٠.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ٩ ص ٢٠.

جَوَابِ الْقَسَمِ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ، وَهَذِهِ لِأَنَّ الْقَسَمَ لَا يُجَابُ بِالشَّرْطِ، كَمَا لَا يُجَابُ الشَّرْطُ بِالْقَسَمِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَالْقَسَمُ وَجَوَابُهُ جُمْلَتَانِ تَلَازِمَتَا، فَكَانَتِ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ وَجَوَابَهُ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَهَذَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْنَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لَيُؤْلِيَنَّ الْأَدْبَرَ﴾^(١)، فَاللَّامُ الْأُولَى دَخَلَتْ عَلَى الشَّرْطِ، وَالثَّانِيَةُ دَخَلَتْ عَلَى الْجَوَابِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا يَخْرُجُونَ) لَا يَنْصُرُونَهُمْ) جَوَابُ الْقَسَمِ بِدَلِيلِ وَجُودِ النَّوْنِ، وَقَوْلُهُ (لَيُؤْلِيَنَّ الْأَدْبَرَ) جَوَابُ الْقَسَمِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾^(٢) اللَّامُ لَا قَسَمَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَاَمُ الْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّ لَاَمَ الْإِبْتِدَاءِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَمَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ كَالْمُضَارِعِ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلَّامِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ (لَوْ) أَوْ (لَوْلَا)، فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا فَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهَا لَاَمُ الْقَسَمِ جَاءَتْ بَعْدَ (لَوْ) عَلَى اعْتِبَارِ نِيَّةِ الْقَسَمِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾^(٣) ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا﴾^(٤) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾^(٥)، أَوْ تَقُولُ: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٦).

فَالْقَسَمُ مُقَدَّرٌ قَبْلَ لَوْ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَمِثَالُ لَوْلَا: ﴿وَلَوْلَا رَهْمُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾^(٧)، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ جَوَابُ لَوْ وَهِيَ قَسَمٌ آخَرٌ قَائِمٌ بِرَأْسِهِ^(٨).

وَالْوَاقِعُ - عَلَى حَدِّ مَا أَرَى - أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ هِيَ لَاَمُ الْقَسَمِ لِزِيَادَةِ التَّأَكِيدِ وَإِذَا مَا كَانَتْ هَذِهِ اللَّامُ فِي جَوَابِ لَوْ فَإِنَّهُ يَجُوزُ سُقُوطُهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ٤٦.

(٦) سُورَةُ الزُّمَرِ الْآيَةُ ٥٧.

(٧) سُورَةُ هُودِ الْآيَةُ ٩١.

(٨) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ٩ ص ٢٢.

(١) سُورَةُ الْحَشْرِ الْآيَةُ ١٢.

(٢) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ الْآيَةُ ٤٩.

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ١٧٦.

(٤) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ٨٢.

لِلتَّأْكِيدِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾^(١) فَقَوْلُهُ (جَعَلْنَاهُ) جَوَابُ لَوْ حُذِفَتْ مِنْهُ اللَّامُ، وَلِهَذَا ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ إِلَى أَنَّ اللَّامَ فِي جَوَابِ (لَوْ، لَوْلَا) زَائِدَةٌ وَمُؤَكِّدَةٌ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِجَوَازِ سُقُوطِهَا، وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ لَامُ جَاءَتْ فِي جَوَابِ لَوْ أَوْ لَوْلَا لِلتَّأْكِيدِ^(٢).

(١) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ آيَةُ ٧٠.

(٢) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ جـ ٣ ص ٢٣.

الباب الثالثُ

الزيادة

الزِّيَادَة

في البايين السابقين تناولتُ التأكيد بالتكرار ثم التأكيد بالأداة. أمّا في هذا الباب «باب الزيادة» فهو توكيد بالأداة أيضًا إلا أنني لم أجعله ضمن الباب الثاني «التوكيد بالأداة» لأنّ أداة الزيادة هنا لم تُستعمل زائدة فقط، وإنما استُعملت في معانٍ أخرى أصلية، بخلاف أدوات التوكيد التي جاءت في الباب الثاني، فهي أدوات وُضعت في أصل وضعها لتلك المعاني التي استُعملت فيها، وكانت أصلية في استعمالها مثل: (إن)، ونون التوكيد، فهما وُضعا في أصل الوضع ليكونا أداة للتوكيد، ولم يُستعملَا في معنى غير المعنى الذي وُضعا له.

لذا جعلتُ بابًا خاصًا لهذا الموضوع، وهو: باب الزيادة.

التَّوكِيدُ بِالزِّيَادَةِ

مِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَنْكِرُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ كَلِمَاتَ زَائِدَةٍ^(١).
وهذا الاستنكار مَبْعَثُهُ أُمُورٌ أَهَمُّهَا:

الغيرة عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لِأَنَّ نِسْبَةَ الزِّيَادَةِ إِلَى كَلَامِ اللَّهِ تُنَافِي الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ:
﴿ كَتَبْنَا أَحْكَامَ آيَاتِنَا ثُمَّ فَضَّلْنَا مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴾^(٢).

وَأَنَّ هَذَا يَفْتَحُ الْمَجَالَ لِأَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ، وَالَّذِينَ يَكِيدُونَ لَهُ، فَيَقْتَرُونَ عَلَى الْقُرْآنِ
افْتِرَاءاتٍ، تَخْدُمُ مَزَاجَهُمْ وَأَهْوَاءَهُمْ.

وَالْوَاقِعُ أَنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْاسْتِنْكَارِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْغَيْرِ عَلَى الْقُرْآنِ هُوَ أَنَّهُمْ لَمْ
يَفْهَمُوا مَعْنَى الزِّيَادَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَالزِّيَادَةُ مَعْنَاهَا لَيْسَ هُوَ الْمَعْنَى الْعَامُّ الْمَفْهُومُ
مِنَ اللَّفْظِ وَهُوَ أَنَّ وُجُودَ الْكَلِمَةِ كَعَدَمِهَا، وَإِنَّمَا هُوَ خُرُوجُ الْكَلِمَةِ مِنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ
الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْنَى آخَرَ مُرَادٍ مِنَ الْكَلَامِ.

فَمَثَلًا: الْحَرْفُ (الباء) هَذَا الْحَرْفُ مَوْضُوعٌ فِي أَصْلٍ وَضَعَهُ لِمَعَانٍ، مِنْ هَذِهِ
الْمَعَانِي (الإلصاق)، (التَّعْدِيَةِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا دُوِّنَ فِي كُتُبِ النَّحْوِ.

(١) الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلزُّرْكَشِيِّ ج ٣ ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) سُورَةُ هُودِ الْآيَةُ ١.

فإذا جاء في خَبَر (لَيْسَ) مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾^(١)، فَإِنَّ هَذَا الْحَرْفَ حَقِيقَةٌ مِنَ الْمُمكن أَنْ يُسْتغْنَى عَنْهُ، فيُقَالُ: (لست عليهم مصيطر) فإذا جاء، فَأَيُّ مَعْنَى مِنْ مَعَانِيهِ الْأَصْلِيَّةِ أَذَاهَا فِي اتِّصَالِهِ بِخَبَرٍ (لَيْسَ) نَجِدَهُ لَمْ يَأْتِ لِأَيِّ مَعْنَى وَضِعَ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ، فَلَمْ يَأْتِ لِلتَّعْدِيَةِ، وَلَا لِلِاسْتِعَانَةِ... إلخ.

فإذا تَدَبَّرْنَا فِي مَعْنَى الْآيَةِ، نَجِدُ أَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ مُؤَكِّدًا بِالْبَاءِ، وَلَا يَكُونُ بِهِذَا الْمَعْنَى إِذَا مَا خَلَّتِ الْآيَةُ مِنَ الْبَاءِ.

إِذَنْ: الْبَاءُ هُنَا جَاءَتْ لِلتَّأْكِيدِ، وَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ تَأْكِيدٌ إِذَا خَلَا مِنَ الْبَاءِ، وَهَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَارِئُكَ يَطْلُبُكَ لِلْعَيْدِ﴾^(٢).

وَلَا نُنْكِرُ أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ (الْبَاءَ) فِي تَأْكِيدِهِ نَلْمَحُ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي وَضِعَ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ جَوْهَرِيًّا فِي الْكَلَامِ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ: هُوَ أَنَّهُ أَفَادَ إِلْصَاقَ نَفْيِ الظُّلْمِ مِنَ اللَّهِ بِالْعِبَادِ، وَفِي مَعْنَى نَفْيِ الْإِلْصَاقِ التَّوَكُّيدِ، إِذْ نَفْيُ الْإِلْصَاقِ وَالْمُلَابَسَةِ مَعْنَاهُ شِدَّةُ النَّفْيِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْحَرْفَ زَائِدٌ، فَقَدْ اسْتَعْنَا بِأَحَدِ مَعَانِيهِ الْأَصْلِيَّةِ، لِإِفَادَةِ التَّوَكُّيدِ، وَلَكِنْ لَا عَنْ طَرِيقِ أَدَائِهِ هَذَا الْمَعْنَى أَدَاءً جَوْهَرِيًّا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى الْجَوْهَرِيُّ الْأَسَاسِيُّ الَّذِي يُؤَدِّيهِ هَذَا الْحَرْفُ هُنَا هُوَ التَّوَكُّيدُ، وَالتَّوَكُّيدُ لَيْسَ مِنْ مَعَانِيهِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي وَضِعَتْ لَهُ.

إِذَنْ وَجُودُ هَذَا الْحَرْفِ فِي الْكَلَامِ لَيْسَ كَعَدَمِهِ إِذْ أَنَّهُ يُقَيَّدُ التَّوَكُّيدَ وَيَخْلُو الْكَلَامُ مِنَ التَّوَكُّيدِ عِنْدَ حَذْفِهِ.

وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَبْدُو زَائِدَةً فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ لِمَعْنَى يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى إِذَا مَا خَلَا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

(١) سُورَةُ الْغَاشِيَةِ الْآيَةُ ٢٢.

(٢) سُورَةُ فَصَّلَتْ الْآيَةُ ٤٦.

وبعد أن بيّنت ذلك نأتي إلى الكلمات الزائدة في القرآن الكريم، فنجد أن الأسماء لا تزداد، وأما قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ج ١ ص ١٦ «إن لفظ (وجه) يزداد في القرآن الكريم كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾^(١)، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾^(٢) وفي غير هذه الآيات، فقد رُدَّ هذا الكلام ورأى الطبري فساد هذا الرأي، ودلَّ على فساده بأدلة واضحة»^(٣).

فالذي يزداد هو الحروف، وبغض الأفعال.

أما الحروف الزائدة: فهي الكلمات التي تُذكر في مقابلة الأسماء والأفعال وفي تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ويُعبر عنها النُحاة بحروف الصلة وهي:

أولاً: «أن» مفتوحة الهمزة ساكنة النون

ترد «أن» في الأصل لمعانٍ ووظائف متعددة منها: أن تكون مصدرية، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٤)، وأن تكون مخففة من الثقلية، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى وَآخَرُونَ﴾^(٥)، وأن تكون مفسرة، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٦).

هذه المعاني كلها تأتي فيها «أن» على الأصل، بحيث يقسّد التركيب ويختل المعنى بدونها، فهي أصل في تركيب الجملة.

وتأتي «أن» لغير هذه المعاني الموضوعة في اللغة، فتكون زائدة، لأنها خرجت

(١) سورة الأنعام الآية ٥٢.

(٢) سورة القصص الآية ٨٨.

(٣) راجع الطبري ج ١ ص ٤٠.

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٤.

(٥) سورة المزمل الآية ٢٠.

(٦) سورة المؤمنون الآية ٢٧.

وانسَلَخَتْ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي وُضِعَتْ لَهَا فِي أَصْل وَضْعِهَا فِي اللُّغَةِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ،
وَوَظِيفَةٍ أُخْرَى.

وهذا كما في وقوعها بَعْدَ (لَمَّا) الظرفية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ
رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ يَهُيمَ وَضَافَ بِهِمْ ذُرْعًا﴾^(١) فَحَكَمُوا بِزِيَادَةِ «أَنَّ» هُنَا لِأَنَّ (لَمَّا) ظَرَفَ
زَمَانَ، وَمَعْنَاهَا وُجُودُ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ غَيْرُ مُتِمِّكِنَةٍ لَا تُضَافُ إِلَى
الْمُفْرَدِ، «أَنَّ» هَذِهِ تَجْعَلُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ، فَلَمْ تَبَقَ «لَمَّا» مُضَافَةً إِلَى
الْجُمْلِ، وَلِهَذَا حَكَمُوا بِزِيَادَتِهَا.

فَلَا نَجِدُ لَهَا عَمَلًا لَفْظِيًّا مِثْلَ «أَنَّ» الْمَصْدَرِيَّةِ، «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ، فَهِيَ بِذَلِكَ
انْسَلَخَتْ مِنْ وَظِيفَتِهَا وَالْمَعَانِي الْمَوْضُوعَةِ لَهَا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، فَأَيَّ
مَعْنَى هَذَا؟، دُونَ فِي كُتُبِ النُّحُو أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ الْكَلَامِ الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ، وَلَكِنْ
كَيْفَ أَفَادَتِ التَّوْكِيدَ؟

قَالَ فِي ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - «أَنَّ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ
رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ يَهُيمَ وَضَافَ بِهِمْ ذُرْعًا﴾ صِلَةٌ أَكَّدَتْ وُجُودَ الْفِعْلَيْنِ مُتَرْتِبًا أَحَدُهُمَا عَلَى
الْآخَرِ فِي وَقْتَيْنِ مُتَجَاوِرَيْنِ، لَا فَاصِلَ بَيْنَهُمَا، كَأَنَّهُمَا وَجِدَا فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ مِنَ الزَّمَانِ
كَأَنَّهُ قِيلَ: «لَمَّا أَحْسَ بِمَجِيئِهِمْ فَاجَأَتْهُ الْمَسَاءُ مِنْ غَيْرِ رَيْثٍ»^(٢)، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ أَبُو
عَلِيٍّ الشَّلُوبِيْنِ، وَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ فِيهِ^(٣). هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي زِيدَتْ مِنْ أَجْلِهِ «أَنَّ»
بِحَيْثُ لَوْ خَلَا الْكَلَامُ مِنْهَا، فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَيَخْلُو
مِنَ الْمَعْنَى أَيْضًا.

وَالْوَاقِعُ أَنِّي أَرَى أَنَّ «لَمَّا» عِنْدَمَا زِيدَتْ أَنَّ بَعْدَهَا كَأَنَّهَا كُرِّرَتْ مَرَّتَيْنِ لِلتَّأْكِيدِ،
لِأَنَّ مَعْنَى «لَمَّا» وُجُودُ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ، وَزِيدَتْ «أَنَّ» بَعْدَهَا لِتَأْكِيدِ هَذَا الْمَعْنَى مَعَ

(١) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ الْآيَةُ ٣٣.

(٢) الْكَشَافُ ج ٢ ص ١٧٩.

(٣) أَنْظُرُ الْمُعْنَى ج ١ ص ٣٠ - ٣١.

إرادة إيلاء المعنى الثاني للأول بدون ريث، وذلك لأننا نلّمح في أن أحد معانيها الأصلية، وهو معنى «إذ» الذي للظرف، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾^(١)، على معنى أن «أن» بمعنى إذ، فكأن معنى الظرف كرّر مرتين، ومن هذا التأكيد من تكرير الظرف استفيد معنى حدوث الفعلين بعد «لما» في وقت واحد.

ومن ثم يتّضح لنا السبب في زيادة «أن» في الآية الكريمة في سورة يوسف آية ٩٦ ﴿فَلَمَّا أَتَاهُ فَلَمَّا أَتَاهُ فَلَمَّا أَتَاهُ﴾.

نجد «أن» مزیدة في هذه الآية بعد «لما» وفي مقام لا يحتمل أناة ولا بطئاً لأنّ البشري التي يحملها رسول يوسف إلى أبيه ليست ممّا ألف الناس أن يستبشروا به ولكنها الأمر الذي لا يعلم له نظير سابق، لأنّ يعقوب سیرتد بصيراً، وسیرى يوسف قرة عينه حيّاً بعد بكاء شديد عليه، فحزن حتى ابيضّت عيناه من الحزن عليه، فيحقّ لحامل هذه البشري أن يطير إلى يعقوب ليُلقي على وجهه القميص.

فزيد «أن» هنا للدلالة على سرعة حامل البشري وفي الوقت الذي جاء في ألقى على وجه يعقوب القميص دون ريث، بل الفعلين المّجيء والإلقاء حدثا في دقيقة واحدة وكأنهما فعل واحد.

كلّ هذا استفيد من زيادة «أن» ولولا زيادتها، لما احتملت الجملة هذا المعنى.

ويستفاد أيضاً هذا المعنى في آية سورة القصص ١٨ - ١٩: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اَسْتَنْصَرُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ﴾ فلما أن أراد أن يبطش بالذي هو عدوّ لهما قال يمسّوس أريد أن تقتلني كما قتلت نفساً بالأمس إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين.

نجد في هذه الآية كرّرت «أن» وكلّها استعملت فيما وُضعت في أصل اللغة ما عدا «أن» بعد «لما» فإنها زائدة، جاءت لمعنى التأكيد، وهو كما بيّنته في الايتين

(١) سورة ق الآية ٣.

السَّابِقَتَيْنِ «آية يوسُف، والعنكبوت» وهُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ نَجِدُ أَنَّ «أَنَّ» زِيدَتْ، لِأَنَّ مُوسَى قَدْ صَرَخَ رَجُلًا قَبْلَ هَذَا الْحِوَارِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَيْنَ مُوسَى وَالَّذِي اسْتَصْرَحَهُ وَقَدْ قَضَى مُوسَى عَلَيْهِ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ بِيَدِهِ، وَهَذَا الَّذِي يَسْتَصْرِخُهُ الْيَوْمَ، قَدْ رَأَى هَذَا الْحَادِثَ بِعَيْنَيْهِ، فَطَبِيعِي جِدًّا أَنْ يَقْرَعَ بِمُجَرَّدِ أَنْ يَرَى مِنْ مُوسَى بَادِرَةَ الْبَطْشِ بِهِ، فَيُبَادِرُهُ بِصَرَخَتِهِ الْمُفْزِعَةِ وَيَقْذِفُهُ بِقَوْلِهِ يُحَذِّرُهُ وَيُذَكِّرُهُ: يَا مُوسَى: أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ.

فَنَجِدُ الْمُبَادَرَةَ مِنْ مُوسَى بِالضَّرْبِ وَالْمُسَارَعَةَ مِنَ الرَّجُلِ بِقَوْلَتِهِ حَدَّثْنَا فِي وَقْتِ وَاحِدٍ، وَكَأَنَّهُمَا حَدَّثَ وَاحِدٌ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ زِيَادَةِ «أَنَّ» وَمِمَّا يَزِيدُ هَذَا الْمَعْنَى صِحَّةً: آيَةُ إِبْرَاهِيمَ.

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى﴾^(١) نَجِدُ أَنَّ «أَنَّ» لَمْ تُزِدْ بَعْدَ لَمَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَمَا زِيدَتْ فِي آيَةِ مَجِيئِهِمْ لُوطَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ غَيْرَ الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا لُوطَ، فَقَدْ كَانَ إِبْرَاهِيمَ رَاضِيًا مُطْمَئِنًّا لَمْ يُنْكِرْ مِنْ قَوْمِهِ مُنْكَرًا أَوْ يُنْعِي عَلَيْهِمْ فَسَادًا، بَعْدَمَا نَجَّاهُ اللَّهُ مِنْهُمْ، فَرَحَلَ عَنْهُمْ إِلَى أَرْضٍ خَيْرٍ مِنْ أَرْضِهِمْ، وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَوَادًا مِضْيَافًا، فَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ، لَمْ يَذُرْ بِخُلْدِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَضْيَافٌ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ كَمِثْلِ كُلِّ جَوَادٍ مِضْيَافٍ، حِينَ يَقْدُمُ عَلَيْهِ قَادِمِينَ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَابِقَةٌ بِلِقَائِهِمْ، فَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ إِلَّا قِصَّةُ الضِّيَافَةِ عَلَى طَبِيعَتِهَا تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ فَحَفَاوَةٌ وَطَعَامٌ.

أَمَّا لُوطُ فَكَانَ ضَائِقًا بِقَوْمِهِ شَدِيدَ السُّخْطِ عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا رَأَى الْمَلَائِكَةَ حَسِبَهُمْ بَشَرًا، فَشَغَلَهُ أَمْرُهُمْ وَتَسَارَعَ إِلَيْهِ الْقَلْقُ خَوْفًا مِنْ قَوْمِهِ أَنْ يَقْضَحُوهُ فِيهِمْ وَهُمْ ضَيْفٌ وَلَهُمْ عَلَيْهِ حَقُّ الْحِمَايَةِ وَالْكَرَامَةِ.

ثُمَّ كَانَ مِنْ مَقَاصِدِ الْقِصَّةِ هُنَا تَصْوِيرُ السَّرْعَةِ الَّتِي صَاحَبَتْ اسْتِثْيَاءَ لُوطَ مِنْ قَوْمِهِ تَصْوِيرُ إِشَارَةٍ لَا عِبَارَةٍ، فَكَانَتِ الزِّيَادَةُ لِذَلِكَ هِيَ الْأَدَاةُ الْمُخْتَارَةُ لَهَا، فَعَبَّرَتْ عَنْهَا هَذَا

(١) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ الْآيَةُ ٣١.

التعبير البارِع الذي يَتَمَيَّزُ بالدِّقَّةِ ولُطْفِ المَدخَلِ.

وهنا بقي شيء لا بُدَّ مِنَ الإشارةِ إليه، ألا وهو: قِصَّةُ لوط ذُكِرَتْ مَرَّةً ثَانِيَةً فِي سُورَةِ هُودٍ، وَمَرَّةً ثَالِثَةً فِي سُورَةِ الْحَجَرِ، وَصَدَّرَتْ فِي السُّورَتَيْنِ بِلَمَّا، وَلَكِنَّهَا لَمْ تُتَّبَعْ فِيهِمَا بِأَنَّ، كَمَا أُتْبِعَتْ بِهَا فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ، مَعَ أَنَّ مَوْضُوعَ الْقِصَصِ الثَّلَاثِ وَاحِدٌ، وَهُوَ لُوطُ وَالْمَلَائِكَةُ، فَمَا سِرُّ هَذَا الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا فِي التَّعْبِيرِ؟

إِذَا تَتَبَعْنَا مَنَهِجَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قِصَصِهِ يُمَكِّنُ أَنَّ نُدْرِكَ السِّرَّ، فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ لَا يَلْتَزِمُ صُورَةَ وَاحِدَةً لِلْقِصَصِ الَّتِي يُعِيدُهَا مَهْمَا كَانَتْ مَرَّاتٍ إِعَادَتِهَا.

وَلَكِنَّهُ يُعِيدُهَا فِي قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ أَوْجُهٍ التَّنْوِيعِ تَارَةً بِالدُّكْرِ أَوْ الْحَذْفِ، وَأُخْرَى بِالْإِجْمَالِ أَوْ التَّفْصِيلِ، وَثَالِثَةً بِالتَّصْرِيحِ أَوْ التَّلْمِيحِ، وَهَكَذَا.

وَالنَّفْسُ الْبَشَرِيَّةُ بِالْجَدِيدِ أَحْفَلُ وَإِلَيْهِ أَمِيلٌ، لِذَلِكَ تَأْخُذُ كُلُّ قِصَّةٍ مُعَادَةً بِنَعْضِ مَا لَمْ تَأْخُذْ بِهِ الْقِصَّةُ الَّتِي تَقْدَمُتُهَا، وَإِنَّمَا لَتَبْقَى كُلُّهَا مَعَ ذَلِكَ عَلَى جَوْهَرِ الْمَوْضُوعِ وَاحِدًا فِي كُلِّ مَقَامٍ تَذَكَّرَ فِيهِ، فَصَوَّرَتْ قِصَّةُ الْعَنْكَبُوتِ مَا سَكَتَتْ عَنْ تَصْوِيرِهِ الْقِصَّتَانِ الْأُخْرَيَانِ وَهُوَ سُرْعَةُ الْأَحَاسِيْسِ الَّتِي جَاشَتْ بِهَا نَفْسُ لُوطٍ حِينَ رَأَى الْمَلَائِكَةَ مُقْبِلِينَ عَلَيْهِ، وَذَكَرَتْ قِصَّةُ هُودٍ مَا وُصِفَ بِهِ لُوطٌ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ، وَهَذَا وَصَفٌ يُشِيرُ إِلَى أَحَاسِيْسِهِ وَلَا يُصْرِّحُ بِهَا.

وَأَمْسَكَتْ قِصَّةُ الْحَجَرِ عَنْ حَدِيثِ الْأَحَاسِيْسِ وَوَصَفَ الْيَوْمَ مَعًا، وَاجْتَرَأَتْ مِنْ ذَلِكَ بِإِزْتِيَابِ لُوطٍ فِي الْمَلَائِكَةِ، إِذْ قَالَ لَهُمْ: إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ.

ثُمَّ رَاحَتْ تَقْصُّ بَقِيَّةَ الْقِصَّةِ مُنْذُ أَنْ أَبْلَغَهُ الْمَلَائِكَةُ سَبَبَ مَجِيئِهِمْ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ قَضَى اللَّهُ قَضَاءَهُ فِي الْمُجْرِمِينَ مِنْ قَوْمِهِ، ذَلِكَ إِلَى أُمُورٍ أُخْرَى اخْتَصَّتْ بِهَا كُلُّ قِصَّةٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

بَقِيَ شَيْءٌ آخِرٌ بِالنِّسْبَةِ لـ «أَنَّ» الزَّائِدَةَ^(١).

(١) الْأَشْمُونِيُّ ج ٣ ص ٢٨٥.

«وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ إِعْمَالَ الزَّائِدَةِ، وَاسْتَدَلَّ بِالسَّمَاعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفْتِلَ فِي﴾... إلخ».

والواقع أَنَّ سَبَبَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ هُوَ الْآيَةُ ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(١) حَيْثُ سَقَطَتْ «أَنَّ» وَذُكِرَتْ فِي الْآيَةِ ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُفْتِلَ فِي﴾^(٢) وَرُدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ «أَنَّ» مَصْدَرِيَّةٌ^(٣)، وَأَرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ «أَنَّ» مَصْدَرِيَّةٌ فِي الْآيَةِ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ، وَالْأَصْلُ، وَمَا لَنَا فِي أَنْ لَا نَقَاتِلَ.

وَسَبَبَ عَدَمِ ذِكْرِ «أَنَّ» فِي الْآيَةِ ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ أَنَّ «أَنَّ» حَرْفٌ مَصْدَرٌ وَنَضْبٌ يَجْعَلُ الْمُضَارِعَ بَعْدَهُ لِلِاسْتِقْبَالِ فَلَمْ تُذَكَّرْ فِي ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْآيَةِ الْإِيمَانَ فِي الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، فَنَاسَبَ هُنَا عَدَمَ ذِكْرِهَا.

ثَانِيًا: «إِنْ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ

«إِنْ» حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَأْتِي لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي «أَنَّ».

وَمِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَرِدُ لَهَا «إِنْ»، النَّفْيُ، فَإِذَا مَا وُجِدَ النَّفْيُ قَبْلُهَا تَكُونُ زَائِدَةً، لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ قَبْلُهَا مِثْلَ «لَا» فِي تَكَرُّارِهَا مَعْنَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤).

فَإِذَا مَا ذُكِرَ النَّفْيُ قَبْلُهَا كَانَتْ زَائِدَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(٥).

وَلَقَدْ قَالَ الْفَرَّاءُ إِنَّ «مَا، إِنْ» جَمِيعًا لِلنَّفْيِ مُبَالِغَةٌ فِي النَّفْيِ وَتَأْكِيدًا لَهُ، كَمَا تَزَادُ

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ الْآيَةُ ٨٤.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٤٦.

(٣) أَنْظِرُ الْأُسْمُونِيَّ ج ٣ ص ٢٨٥.

(٤) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الْآيَةُ ٧.

(٥) سُورَةُ الْأَخْفَافِ الْآيَةُ ٢٦، عَلَى أَنَّ فِي (فِيمَا) نَافِيَةً.

اللام تأكيداً للإيجاب في قولنا: «إِنَّ مُحَمَّداً لَقَائِمٌ»^(١).

وعلى هذا يكون التأكيد لفظياً، ولكن الصواب أن «إن» هنا زائدة إذ لو كانت نافية لا تنقض النفي، لأن نفي النفي إثبات^(٢).

وهذا بدليل قوله تعالى: ﴿مَكَتَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنَ لَكُمْ﴾^(٣).

وعلى هذا فالتأكيد معنوي، ولذا يُطرد زيادتها مع (ما).

وفائدة تأكيد النفي هنا في هذه الآية، التأكيد على مدى ضعف كفار مكة، حيث إن هذه الآية خطاب لأهل مكة، فبعد أن ذكر لهم قصة عاد، إذ أُنذر قومه بالأحقاف، وقد كانوا على قوة من المال وغيره، فقد أهلكهم الله، وبقي هود ومن آمن، أما أنتم أهل مكة فلستم مثلهم ولم تعطوا من القوة والمال مثل ما أعطوا أَلستم أهون على الله منهم... فجاء النفي مؤكداً لهم بتكراره معنوياً أو لفظياً، ليناسب حالهم من الإنكار لمحمد وأتباعه واضطهادهم لهم.

ثالثاً: الباء

لحروف الجرّ معانٍ تؤدّيها في الكلام، وهذه المعاني يحتاج الفعل إليها في الجملة، بحيث إذا حُذِفَ هذا الحرف في الجملة يختل المعنى والتركيب مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرَأَتْهُمُ ابْنَاتُهُنَّ يَنْفَعِمْنَ﴾^(٤) وَإِذَا أَنْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ أَنْقَلَبُوا فَكِهِينَ ﴿٢١﴾^(٥).

فالباء في الآية حرف جرّ استعمل فيما وُضِعَ له من المعاني الأصلية، وهي التعدية.

(١) أنظر شرح المفضل ج ٨ ص ١٢٩، إلا أن كلام الفراء ليس على الآية ٢٦ من سورة الأحقاف.

(٢) شرح المفضل ج ٨ ص ١٢٩.

(٣) سورة الأنعام الآية ٦.

(٤) سورة المطففين الآيتان ٣٠، ٣١.

وَقَدْ يَرِدُ حَرْفُ الْجَرِّ «الباء» في الجملة، ولا يُؤدِّي معنىً من المعاني التي وُضِعَتْ لَهُ، عِنْدَ ذَلِكَ يُحَكَّمُ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ.

وَيَأْتِي هَذَا الْحَرْفُ زَائِدًا فِي مَوْضِعَيْنِ:

الأوَّلُ فِي الْإِثْبَاتِ، والثَّانِي فِي النَّفْيِ.

أَمَّا فِي الْإِثْبَاتِ، فَهُوَ أَنْ يُزَادَ مَعَ الْفَضْلَةِ فِي الْجُمْلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ يَمِينُكَ النَّخْلَةَ﴾^(١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُطْلَمِ﴾^(٢) وَقَوْلِهِ: ﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾^(٣) عَلَى أَنْ تَنْبِتَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ لَا مِنَ الثَّلَاثِيِّ.

وكَذَلِكَ تُزَادُ الْبَاءُ مَعَ الْفَضْلَةِ فِي النَّفْيِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٤) زِيدَتِ الْبَاءُ مَعَ الْمَفْعُولِ «أَيْدِيكُمْ»، وَالْفِعْلُ «تُلْقُوا» يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ بِدُونِ حَرْفِ الْجَرِّ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رُوسِيَ﴾^(٥). وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾^(٦) فَالْمُرَادُ: أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَرَى، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٧).

وَمِثَالُ زِيَادَتِهَا مَعَ أَحَدِ جُزْئِي الْجُمْلَةِ فِي الْإِثْبَاتِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾^(٨)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(٩) فَإِنَّ الْبَاءَ قَدْ زِيدَتِ فِي الْفَاعِلِ، وَهُوَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ «رَبِّ» وَذَلِكَ لِإِفَادَةِ

(١) سُورَةُ مَرْيَمَ الْآيَةُ ٢٥.

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ الْآيَةُ ٢٥.

(٣) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ الْآيَةُ ٢٠.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٩٥.

(٥) سُورَةُ الْحَجَرِ الْآيَةُ ١٩.

(٦) سُورَةُ الْعَلَقِ الْآيَةُ ١٤.

(٧) سُورَةُ النُّورِ الْآيَةُ ٥، أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٨ ص ١٣٨.

(٨) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ٦٥.

(٩) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ٤٥.

توكيد المعنى المراد في الكلام، وليست لإفادة شيء من أجزائه الأساسية.

أما زيادتها في التثني مع أحد جزئي الجملة ففي مثل قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾^(٣).

ففي كل هذه الآيات وردت الباء زائدة بمعنى أنها لو حذفت لا يختل المعنى ولا يفسد، بدليل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقْهُنَّ يَفْقَدِرْ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾^(٤). ثم نجد ما أي الباء حذفت في آية الإسراء ٩٩، في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ فلا نجد فرقاً بين الآيتين من حيث أصل المعنى المراد وجوهره، ولكن الفرق بينهما إنما هو في شيء آخر، وهو: أن المعنى أكد في سورة الأحقاف لحكمة بزيادة الباء، وخلت الآية في سورة الإسراء من التوكيد بسبب عدم زيادة الباء لحكمة.

وعلى هذا فلماذا زيدت الباء ولأَيِّ معنى جاءت زائدة في كلام الله تعالى المنزه عن النقص والزيادة التي لا فائدة فيها.

فما الفائدة من زيادة الباء؟ وكيف أفادتها؟

أما الفائدة من زيادتها فهي التوكيد، وأما كيف أفادت الباء التوكيد؟ فإننا لو تدبرنا في معانيها الأصلية التي وضعت لها في أصل اللغة، فإننا نلمح معنى الإلصاق في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنْتُ بِالْذُّهْنِ﴾^(٥) إذ أصل الكلام: تَبَيَّنَتِ الشَّجَرَةُ الذُّهْنُ، فلما أُريد تأكيد ذلك المعنى، وهو إثبات شجرة الزيتون الذهن زيدت الباء بالمفعول بمعنى

(١) سورة الغاشية الآية ٢٢.

(٢) سورة فاطر الآية ٢٢.

(٣) سورة الزمر الآية ٣٦.

(٤) سورة الأحقاف الآية ٣٣.

(٥) سورة المؤمنون الآية ٢٠.

إلصاق الدُّهنِ بِالشَّجَرَةِ، وهذا يُؤكِّدُ إنباتها لهذا الدُّهنِ أو على معنى أَنَّ الشَّجَرَةَ ظَرْفٌ لِلدُّهنِ، لأنَّ مِنْ مَعَانِي الْبَاءِ الظَّرْفِيَّةِ. وفي هذا تأكيد، وهكذا في بَقِيَّةِ الْآيَاتِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّهُ اللَّهُ يُرَىٰ﴾ (١) لِتأكيد معنى التَّقْرِيرِ بِالْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى، أَيْ أَنَّ هَذَا التَّأْكِيدَ جَاءَ عَنْ طَرِيقِ مَعْنَى الْإِلْصَاقِ، أَيْ إِلْصَاقِ الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى، وَهَكَذَا أَيْضًا زِيَادَتُهَا فِي خَبَرٍ لَيْسَ، (مَا) لِتأكيد النِّفْيِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّطٍ﴾ (٢)، ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) فَإِنَّا نَلْمَحُ مَعْنَى الْإِلْصَاقِ فِي الْبَاءِ الزَّائِدَةِ بِالْخَبَرِ، وَمِنْ ثَمَّ يَأْتِي توكيد النِّفْيِ، أَيْ بِالْإِلْصَاقِ مَعْنَى النِّفْيِ بِخَبَرٍ لَيْسَ أَوْ «مَا» وَهُوَ الْمُرَادُ نَفْيِهِ، جَاءَ توكيد النِّفْيِ.

وكذلك في الْآيَاتِ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٤)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ﴾ (٥)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ لِنَفْسِهِنَّ بَقْدِيرٍ عَلَىٰ أَن يُخْجِئَ الْمَوْتَىٰ﴾ (٦).

فإن قيل: إنَّ الاستفهام الإنكاريّ الذي اشتملت عليه هذه الْآيَاتُ يُفيد التَّقْرِيرَ أَيْ الْإِثْبَاتَ، لأنَّ الاستفهام الإنكاريّ إذا دَخَلَ عَلَى النِّفْيِ كَانَ إِثْبَاتًا، لَأَنَّهُ بِمَثَابَةِ النِّفْيِ، وَنَفْيِ النِّفْيِ إِثْبَاتٌ فَكَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الاستفهام الإنكاريّ تُفيد تأكيد النِّفْيِ؟ وَالْإِجَابَةُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْبَاءَ مُرْتَبِطَةً بِأَدَاةِ النِّفْيِ قَبْلَ دُخُولِ الاستفهام عَلَيْهَا، فَهِيَ مُؤَكِّدَةٌ لِلنِّفْيِ، ثُمَّ دَخَلَ الاستفهام الإنكاريّ عَلَى النِّفْيِ الْمُؤَكَّدِ بِالْبَاءِ، فَانْقَلَبَ تَأْكِيدُ النِّفْيِ إِلَى تَأْكِيدِ الْإِثْبَاتِ، وَهَذَا عَنْ طَرِيقِ الْبَاءِ أَيْضًا وَهَذَا أُسْلُوبٌ يُفيد التَّهَكُّمَ وَالتَّأْنِيبَ.

وهكذا نَجِدُ الْبَاءَ الزَّائِدَةَ تُفيد التَّوكِيدَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنِّفْيِ.

(١) سُورَةُ الْعَلَقِ الْآيَةُ ١٤.

(٢) سُورَةُ الْغَاشِيَةِ الْآيَةُ ٢٢.

(٣) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَةُ ١١٤.

(٤) سُورَةُ الزُّمَرِ الْآيَةُ ٣٦.

(٥) سُورَةُ يَسَ الْآيَةُ ٨١.

(٦) سُورَةُ الْأَحْقَافِ الْآيَةُ ٣٣.

رابعاً: اللّام

اللّام نوعان: عاملة، وغير عاملة.

أمّا غير العاملة فتأتي لمعانٍ. أهمّ هذه المعاني قد سبق بيانها، فقد جاءت مع الفعل المؤكّد بالنون جواباً للقسم، وقد جاءت مؤكّدة في خبر «إن»، وقد دخلت على المبتدأ للتأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسُوسَ عَلَى التَّقْوَى﴾^(١).

أمّا العاملة، فتأتي لمعانٍ وُضِعَتْ لها في اللغة، مثل لام الملك، والاستحقاق، والتبيين، وغير ذلك، فهذه المواضع كلّها اللّام فيها عاملة أم غير عاملة، وُضِعَتْ لها اللّام في أصل وضعها في اللغة.

وقد ترد اللّام لغير ذلك، وتكون زائدة وهي اللّام الواقعة بين فعل ومفعوله، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾^(٢) وقد اختلف في هذه الآية، فقليل اللّام زائدة، وقيل للتعليل والمفعول محذوف.

فإذا قدّرنا محذوفاً، فليست اللّام زائدة، وإنما جاءت على الأصل، أي استعملت في أحد معانيها التي وُضِعَتْ لها في اللغة.

أمّا إن كان «أن يبين لكم» هي المفعول، فاللّام هنا زائدة لتقوية المعنى^(٣).

ولا تزداد إلّا مع أن خاصّة دون الاسم الصريح، والدليل على زيادتها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾^(٤) وأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ^(٥).

وقد تزداد اللّام أيضاً بين المضامين، لتقوية المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) سورة التوبة الآية ١٠٨.

(٢) سورة النساء الآية ٢٦.

(٣) أنظر الأشموني حاشية الصّبان ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦، الكشاف ج ٤ ص ٦٣.

(٤) سورة الزمر الآيتان ١١، ١٢.

هَذَا عَدُوُّكَ وَلِزَوْجِكَ^(١)، وطريق إفادتها تقوية المعنى أننا لَمَحْنَا فيها معنى من معانيه الأصلية وهو التَّيسين.

وكما تأتي اللام لتقوية المعنى تأتي لتقوية العامل الضعيف، إما لتأخر، نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٣)، أو لكونه فرعاً في العمل، في مثل قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَ يُرِيدُ﴾^(٥).

وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٦) وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾^(٧) فإن كان نذيراً بمعنى النذر فهو مثل قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَ يُرِيدُ﴾^(٨) وإن كان بمعنى الإنذار، فاللام مثلها في «سقيا لزيد». ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضع بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء^(٩)، وهذه اللام الزائدة مع المفعول ذي الواحد قياساً كما سبق وسَمَاعاً في نحو: «ردف لكم»^(٩).

خامساً: التوكيد بزيادة الحرف «ما»

«ما» تأتي اسمية، وتأتي حرفية، والحديث هنا بصدد «ما» الحرفية.

-
- (١) سُورَةُ طه الآية ١١٧.
 - (٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الآية ١٥٤.
 - (٣) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٤٣.
 - (٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الآية ٩١.
 - (٥) سُورَةُ الْبُرُوجِ الآية ١٦.
 - (٦) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ الآية ٧٨.
 - (٧) سُورَةُ الْمُذْتَرِّ الآية ٣٦.
 - (٨) أَنْظِرِ الْأَشْمُونِيَّ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ جـ ٢ ص ٢١٦.
 - (٩) إِبْنُ مَالِكٍ ص ١٤٥ اهـ.

وهي وُضِعَتْ لِمَعَانٍ أَهَمُّهَا النَّفْيُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(١) وَتَتَّصِلُ بِالْمُضَارِعِ وَالْمَاضِي وَتَأْتِي مَصْدَرِيَّةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلْدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٢) وَإِذَا كَانَتْ كَافَّةً عَنْ عَمَلٍ، وَهِيَ الدَّخِيلَةُ عَلَى إِنْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٣).

و«ما» هُنَا زَائِدَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَلِيزُ التَّوَكِيدَ، لِأَنَّهَا جَاءَتْ لِعَمَلِ لَفْظِيٍّ وَهُوَ كَفَتْ «إِنْ» عَنْ الْعَمَلِ، فَخُصِّصَتْ لِهَذَا الْعَمَلِ وَلَمْ تَأْتِ لِمَعْنَى^(٤) وَقَدْ سَوَّغَتْ لِدُخُولِ إِنْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً^(٥) بِحَيْثُ لَوْ حُذِفَتْ لَا يَخْتَلُ التَّرْكِيبُ وَالْمَعْنَى وَإِنَّمَا يَخْلُو الْكَلَامُ مِنْ مَعْنَى، جَاءَ الْحَرْفُ «ما» زَائِدًا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُوَ تَوَكِيدُ مَعْنَى مُرَادٍ وَمُسْتَفَادٍ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْكَلَامِ.

وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نُدْرِكَ هَذَا فِي زِيَادَتِهَا مَعَ إِذَا الشَّرْطِيَّةِ فَتَجِدُهَا مَرَّةً تُزَادُ، وَمَرَّةً لَا تُزَادُ، وَهَذَا كَمَا فِي سُورَةِ الشُّورَى فِي الْآيَتَيْنِ ٣٧، ٣٩ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَخْنَبُونَ كَثِيرَ آلِ إِمْرٍ وَأَلْفَوْحَشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾^(٦).

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾^(٧) فَتَجِدُهَا زِيدَتْ فِي الْآيَةِ (٣٧)، لِتَأْكِيدِ أَنَّ هَذَا الْعَفْوَ كَانَ عَفْوًا فَوْرِيًّا يَمْلِكُ صَاحِبُهُ عِنْدَ الْغَضَبِ، فَيَعْفُو وَلَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ، لِأَنَّهُ عَفْوُ التَّرَفُّعِ وَالْقُوَّةِ، وَبِهَذَا أَفَادَتْ زِيَادَةُ «ما» هُنَا أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ وَقَعَا فِي زَمَنَيْنِ مُتَجَاوِرَيْنِ حَتَّى كَانَهُمَا حَدَثًا فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ.

(١) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةِ ٣١.

(٢) سُورَةُ هُودٍ الْآيَةِ ١٠٧.

(٣) سُورَةُ فَاطِرٍ الْآيَةِ ٢٨.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢.

(٥) زَائِدَةٌ غَيْرُ كَافَّةٍ.

(٦) سُورَةُ الشُّورَى الْآيَةِ ٣٧.

(٧) سُورَةُ الشُّورَى الْآيَةِ ٣٩.

وهذا كما في زيادة «أَنْ» بَعْدَ «لَمَّا» التَّوْقِيَّتِيَّةِ، لِأَنَّ «لَمَّا»، «إِذَا» ظَرْفَانِ، «مَا، أَنْ» حَرْفَانِ، لِذَلِكَ تَشَابَهَا فِي أَدَاءِ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادِ مِنْ زِيادتها بَعْدَ لَمَّا، إِذَا.

أَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ (٣٩) مِنْ سُورَةِ الشُّورَى، فَالْأَمْرُ فِيهَا مُخْتَلَفٌ وَالْحَالُ غَيْرُ الْحَالِ، لِأَنَّهَا خَلَّتْ مِنْ زِيَادَةِ «مَا» بَعْدَ «إِذَا»، فَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا تَدْعُو إِلَى إِبَاءِ الْبَغْيِ، وَمُنَاهِضَةِ الْبُغَاةِ مُطْلَقًا، لَا يُخَصَّصُ لَهَا وَقْتُ وَلَا يُحَدَّدُ لَهَا مَوْعِدٌ لِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ الْمُبَادَرَةُ خَيْرًا فِي حَالٍ وَشَرًّا فِي حَالٍ أُخْرَى، وَإِنَّمَا الْأَمْرُ كُلُّهُ بِيَدِ الْمُجَاهِدِينَ هُمُ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ تَقْدِيرَ الْمَوْقِفِ إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى عَجَلَةٍ أَمْ رَيْثٌ.

وَمِنْ ثَمَّ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَعَيْنِ زِيَادَةِ «مَا» فِي الْكَلَامِ وَعَدَمَ زِيَادَتِهَا، وَلِهَذَا يَقُولُ الثُّحَاةُ: إِنَّهُ حَرْفٌ صِلَةٌ، وَلَا يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ «إِنَّهُ حَشَوٌ» لِمَا لَهُ مِنْ مَعْنَى يَخْلُو الْكَلَامَ مِنْهُ إِذَا مَا خَلَا الْكَلَامُ مِنَ الْحَرْفِ «مَا».

وَهِيَ تَقَعُ أَبَدًا حَشَوًا أَوْ آخِرًا وَلَا تَقَعُ ابْتِدَاءً، وَإِذَا وَقَعَتْ حَشَوًا، فَلَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ، وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ زِيَادَتَهَا لِإِقْحَامِهَا بَيْنَ مَا هُوَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ ^(١)، ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمُ وَجْهَهُ اللَّهُ﴾ ^(٢)، ﴿أَيَّامًا تَدْعُوهُمْ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى﴾ ^(٣).

فَتَجِدُ «مَا» هُنَا زِيدَتْ بَيْنَ الشَّرْطِ وَمَعْمُولِيهِ، الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ، وَهُمَا كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ.

وَطَرِيقُ إِفَادَةِ «مَا» الزَّائِدَةِ التَّوَكُّيدِ فِي اسْتِعْمَالِهَا مَعَ الشَّرْطِ هُوَ أَنَّهَا نَلْمَحُ فِيهَا مَعْنَى مِنْ مَعَانِيهَا الْأَصْلِيَّةِ، فَقَدْ اسْتَعْمِلَتْ شَرْطًا، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ ^(٤)، فَإِذَا كَانَتْ حِينَئِذٍ وَقَعَتْ زَائِدَةً بَعْدَ أَدَاءِ الشَّرْطِ، وَلَمْ يَكُنْ

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ٧٨.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١١٥.

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ١١٠.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٩٧.

دورها في الكلام هو معنى الشرط لوجود الشرط قبلها فاستفيد معنى الشرط من غيرها فإنه من الممكن أن نلمح معنى الشرط من الحرف «ما» بعد الشرط، وكأن «ما» تُحقق معنى الشرط في أداة الشرط قبلها، وعلى هذا يكون التأكيد بها في معنى التأكيد بالتكرير، وكأن الشرط في هذه الحال قد ذكر مرتين، وذلك يُفيد تقوية وتأكيذاً.

وتزاد «ما» بين العار والمجرور، وهما كالجُزء الواحد كما في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِالْعَدْلِ وَالْإِيمَانِ لَفَنَزَلَ بِكَ مِنَ السَّمَاءِ حَقًّا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾^(٤) أو بين الخافض اسماً كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾^(٥)، و«ما» هنا في جميع هذه الآيات غير كافة، حيث إنها لم تكف الحرف عن عمل الجر فيما بعدها كما لم تكف عن العمل بعد الحرف الجازم^(٦).

وأرى أن زيادة «ما» هنا للمعنى الذي سبق أن بيئته عند زيادتها بعد «إذا» إلا أنها تُفيد هنا في هذه الآيات: عمّا قليل، ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾^(٧) التأكيد على قُرب النَّدَم لهُمْ في آية (عمّا قليل)، لأنّ المعنى عمّا قليل من الزّمان ليُصِحَّحَ نادِمين على كفرهم وتكذيبهم وفي آية سورة نوح ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾ لتأكيد أنّ الزّمن بين خطيئاتهم والزّمان الذي عوقبوا فيه كان قصيراً جدّاً فعوقبوا بالإغراق، ولذلك جاء إلغاء بعد أُغْرِقُوا في قوله: ﴿فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾ ليتوافق المعنى الدّالّ على سرعة مُعاقبتهم وأنّ الزّمن كان قصيراً، أمّا دلالتها على ذلك بعد الشرط فواضح.

(١) سُورَةُ آلِ عُمَرَانِ الآية ١٥٩.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١٥٥.

(٣) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ الآية ٤٠.

(٤) سُورَةُ نُوحِ الآية ٢٥.

(٥) سُورَةُ الْقَصَصِ الآية ٢٨.

(٦) أَنْظَرِ الْمُغْنِي ج ٢ ص ٢ - ٤.

(٧) سُورَةُ نُوحِ الآية ٢٥.

وَتَزَادُ «مَا» بَيْنَ الْمَتَّبِعِ وَتَابِعِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾^(١).

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّ «مَا» هُنَا لَيْسَتْ زَائِدَةً، بَلْ هِيَ صِفَةٌ «مَثَلًا» بِمَعْنَى «أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا أَيْ مَثَلٌ» وَلَكِنِّي لَا أَرْجِحُ هَذَا الرَّأْيَ لِسَبَبَيْنِ: أَوَّلًا: سُقُوطُهَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، ثَانِيًا: أَنَّهُ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ يُفِيدُ مَعْنَى مُرَادًا فِي الْكَلَامِ وَمَقْصُودًا، وَعَلَى اعْتِبَارِ كَوْنِهَا صِفَةً لَا تُوَدِّي هَذَا الْمَعْنَى الْمُرَادَ.

وَذَلِكَ: لِأَنَّ فَائِدَةَ اعْتِبَارِ «مَا» زَائِدَةً فِي هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ أَنَّ «مَثَلًا» نَكِرَةٌ عَامَّةٌ فِيهَا مَعْنَى الْعُمُومِ، (بَعُوضَةً) بَدَلٌ مِنْهَا، وَزِيدَتْ «مَا» بَيْنَهُمَا، لِئَكُونَ الْمَعْنَى لَا أَضْرِبُ أَيْ مَثَلٌ مِنَ الْأَمْثَالِ إِلَّا بِالْبَعُوضَةِ، وَ«مَا» هُنَا جَعَلَتْ ضَرْبَ الْمَثَلِ لِلْبَعُوضَةِ فَقَطْ، لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْخِصَّةِ وَمَدَى الضَّعْفِ الَّذِي عَلَيْهِ الْكَافِرُونَ وَهَذَا كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) إِنَّ «مَا» هُنَا زَائِدَةٌ، لِتَقْوِيَةِ مَعْنَى الْقِلَّةِ أَيْ: إِيْمَانُهُمْ قَلِيلٌ جِدًّا.

وَجَعَلَ سَبَبِيَّهِ «مَا» زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٣) ثُمَّ قَالَ سَبَبِيَّهِ: وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ كُلُّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾^(٤) إِنَّمَا هُوَ لَجْمِيعٌ، «مَا» لَغَوٌ^(٥). وَسَبَبِيَّهِ يَعْنِي بِقَوْلِهِ «لَغَوٌ» أَنَّهَا صِلَةٌ.

سَادِسًا: التَّأْكِيدُ بِزِيَادَةِ الْحَرْفِ «مِنْ»

تَأْتِي «مِنْ» لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ أَهَمُّهَا: ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ، وَالتَّبْعِيضُ، وَلِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَقَدْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِثَالًا مِنْ بَرَقٍ﴾^(٦) فَمِنْ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٦.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٨.

(٣) سُورَةُ الطَّارِقِ الْآيَةُ ٤.

(٤) سُورَةُ يَسَ الْآيَةُ ٣٢.

(٥) الْكِتَابُ ج ٢ ص ٢٨٣.

(٦) سُورَةُ النُّورِ الْآيَةُ ٤٣.

الأولى لا ابتداء الغاية، والثانية: للتبعيض أي بعض جبال منها، والثالثة لبيان الجنس، لأن الجبال تكون بردًا وغير برد^(١).

وتأتي زائدة، أي يجوز سقوطها في الكلام، إلا أن الكلام يخلو من معنى تزداد «من» لأجله^(٢) وهي وإن كانت زائدة فإن المعاني التي وضعت لها في اللغة متصورة، لا على طريق الجوهر والأساس فيها، وإلا كانت أصلية.

وقد اشترط سيبويه لزيادتها ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون مع النكرة.

الثاني: أن تكون عامة.

الثالث: أن تكون في غير الموجب^(٣).

وقد اشترط أن يسبقها نفي أو شبهه، لأن معناها التبعيضية والمراد من زيادتها نفي التبعيض، فيتسلط النفي على معنى التبعيض المستفاد منها.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾^(٤) فلو سقط «من» يصير الكلام «وما تسقط ورقة إلا يعلمها» فهذا الكلام قد يشك السامع فيه، فيظن أن الساقط ربما يكون ورقتان فعندئذ تأتي «من» لإزالة هذا الشك، وهذا التوهم فتفيد معنى العموم، أي لا يسقط جنس ورقة ما أفادت «من» هنا استغراق الجميع، وأيضًا فيما إذا دخلت «من» الزائدة على نكرة: أي فيها معنى العموم، كما في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ فَأَنْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾^(٥)، «من» هنا أفادت العموم الذي أفادته الكلمة «تفاوت» في الآية.

(١) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ١٣.

(٢) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧.

(٣) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ١٢.

(٤) سورة الأنعام الآية ٥٩.

(٥) سورة الملوك الآية ٣.

وطريق إفادة «من» التأكيد في هذه أي مع النكرة التي أفادت العموم بنفسها هو أنّ «من» تفيد العموم، وكذلك النكرة، فكأن الكلمة كرّرت مرتين، لأن معنى العموم كرّرت مرتين، مرة عن طريق «من» المفيدة للاستغراق، والنكرة العامة بعدها «تفاوتت» ومن هنا جاء التوكيد.

والفائدة من هذا التوكيد هو إظهار الأدلة الواضحة بالمُشاهدة على قدرة الله سبحانه وتعالى، وأنه هو وحده الذي خلق السموات والأرض بيده الملك وهو على كل شيء قدير.

وقد سبقت هذه الآية لكفار مكة الذين يُفكّرون بوجود إله غير إلهتهم فناسب أن يُلقى إليهم التوكيد بهذه الطريقة وبهذا الأسلوب حتى يجتمع التوكيد بالأسلوب مع الدليل الواضح بالمُشاهدة على قدرة الله سبحانه وتعالى.

و«من» تفيد هذا العموم بعد النقي، ولذا لا يرى سببويه زيادة «من» في الموجب، لأن استغراق الجنس في الموجب مُحال، إذ لا يتصوّر مجيء جميع الناس ويتصوّر ذلك في النقي^(١).

وهذا هو الصواب، بخلاف ما قاله الأخفش من جواز زيادة «من» في الموجب، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَنتُمْ أَلَّهُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّن سَعَتَانِكُمْ﴾^(٣)، وذلك لأن «من» هنا غير زائدة حيث إنها جاءت لمعنى أصلي وُضعت له، ويختل الكلام بدونها، فهي للتبعض في الآيتين^(٤) وعلى هذا استعملت «من» في معانيها الأصلية استعمالاً جوهرياً في الكلام، فهي في هذه الآية كما في الآية ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾^(٥) كما سبق بيانه.

(٤) أنظر شرح المُفَصَّل ج ٨ ص ١٢.

(٥) سورة النور الآية ٤٣.

(١) أنظر شرح المُفَصَّل ج ٨ ص ١٢.

(٢) سورة الأنعام الآية ١١٨.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧١.

سابعاً: التوكيد بزيادة الحرف «لا»

من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال «لا» فهي تدخل على الأسماء مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١) وتدخل على الأفعال مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾^(٢)، ومعناها النفي سواء كانت عاطفة أم غير عاطفة.

فإن جاءت في جملة وسبقها نفي أو شبهه ثم دخلت على المعطوف عليه دخل عليه النفي أولاً ولم تكن زائدة.

وهذا كما في سورة الفاتحة ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ فـ «لا» هنا ليست زائدة بالمعنى المفهوم من الزيادة في القرآن الكريم فالزيادة في القرآن الكريم معناها انسلاخ الكلمة من معنى أصلي وضعت له في اللغة وخروجها إلى معنى آخر مراد في الكلام.

فهي هنا مكررة لتقوية المعنى وتأكيده وتمحيصه، وهو النفي السابق المفهوم من (غير)، وجاءت «لا» بعد، نافية ومستعملة في النفي وهو معنى أصلي وضع له الحرف «لا»، لتقوية معنى النفي السابق وتأكيده، فهي بمثابة تكرار وليس بزيادة.

فمفهوم الزيادة في القرآن الكريم أن تأتي كلمة وقد خرجت من المعنى الأصلي الذي وضعت له لتؤدي معنى جديداً مراداً في الكلام، بحيث يصح التركيب والمعنى بدونها، إلا أنه يخلو الكلام من معنى مراد في الكلام وهو التوكيد.

نعم. إن «لا» في الآية ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٣) للتأكيد ولكنها لم تخرج من معنى أصلي لها، وأفادت التوكيد عن طريق التكرار لا عن طريق الزيادة. ومما يؤيد هذا الذي ذهب إليه، قول أبي عبيدة: إنما دخلت هنا مزيدة لتوهم أن

(١) سورة البقرة الآية ١٩٧.

(٢) سورة فاطر الآية ١٤.

(٣) سورة الفاتحة الآية ٧.

الضَّالِّينَ هُمْ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ، وَالْعَرَبُ تَنْعَتُ بِالْوَاوِ، وَتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِالْظَّرِيفِ وَالْعَاقِلِ» فَدَخَلَتْ لِإِزَالَةِ هَذَا التَّوَهُّمِ^(١) اهـ. وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا أَسْهُرَ الْحَرَامِ وَلَا أَلْهَدَى وَلَا أَلْقَلْتُمْ﴾^(٢) ف «لا» هُنَا لَيْسَتْ مَزِيدَةً إِذْ كَيْفَ نَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ، وَقَدْ أَفَادَتْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّ وَوُجُودَهَا فِي الْكَلَامِ رَفَعَ لُبْسًا فِي الْمَعْنَى، بِدُونِهَا يَتَنَاوَلُ الْكَلَامُ هَذَا اللَّبْسَ، وَهَذَا لِأَنَّهَا دَخَلَتْ هُنَا لِإِنْفِي احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ نَفْيَ مَجِيئِهَا جَمِيعًا تَأْكِيدًا لِلظَّاهِرِ مِنَ اللَّفْظِ وَنَفْيًا لِلِاحْتِمَالِ الْآخَرِ، وَهُوَ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ، أَيْ يَكُونَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ نَعْتًا لِلشَّعَائِرِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ «لا» هُنَا تُقِيدُ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا نَصًّا، وَلَوْ لَمْ تَأْتِ «لا» لَجَازَ أَنْ يَكُونَ النَّفْيُ عَنْهَا عَلَى جِهَةِ الْاجْتِمَاعِ، وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَهَذَا هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرُّمَّانِيُّ فِي شَرْحِ الْأُصُولِ^(٣).

فَقَالَ: إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَ فِي زَيْدٍ وَعَمْرُو، احْتِمَلُ أَنْ تَكُونَ إِنَّمَا نَفَيْتَ أَنْ يَكُونَاجْتِمَاعًا فِي الْمَجِيءِ، فَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُحَقَّقَةِ وَالصَّلَةِ، فَالْمُحَقَّقَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى تَقَدُّمِ نَفْيِ، وَالصَّلَةُ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى ذَلِكَ. وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾^(٤) فَلَا هُنَا مُحَقَّقَةٌ، لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ نَفْيُ، وَلَمْ يُفْهَمْ مِنْ غَيْرِ أَدَاةِ النَّفْيِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَلِذَلِكَ «لا» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا سَتَوَى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٥) زَائِدَةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ، لِأَنَّ (اسْتَوَى) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَكْتَفِي بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ مِثْلَ الْفِعْلِ (اخْتَصَمَ) الدَّالَّ عَلَى الْإِفْتِعَالِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صُدُورِ الْفِعْلِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَاحِدٍ فَإِذَا نُفِيَ هَذَا الْفِعْلُ، فَإِنَّ الْمَعْنَى نَفْيُ الْإِشْتِرَاكِ وَبِهَذَا «لا» الثَّانِيَةِ لَمْ تَأْتِ مُكَرَّرَةً لِلْحَرْفِ «لا» الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا سَتَوَى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(٦)، وَإِنَّمَا جَاءَتْ زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْمَعْنَى

(١) مَجَازُ الْقُرْآنِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ.

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ٢.

(٣) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ٨ ص ١٣٦.

(٤) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ١٦٨.

(٥) سُورَةُ فَصَّلَتْ آيَةُ ٣٤.

(٦) سُورَةُ فَصَّلَتْ آيَةُ ٣٤.

الَّذِي أَفَادَهُ الْفِعْلُ الْمَنْفِيّ وَهُوَ (اسْتَوَى) ^(١)، وَأَيْضًا كَانَتْ «لَا» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ ^(٢) زائدة مؤكّدة، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى فِي سُورَةِ ص: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ ^(٣)، فَجَاءَتْ تَوْكِيدٌ لِلْمَعْنَى الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْفِعْلُ (مَنَعَ) فِي قَوْلِهِ: (مَا مَنَعَكَ) فَإِنْ قِيلَ: «لِمَ زِيدَتْ «لَا» فِي آيَةِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَلَمْ تُزَدْ فِي آيَةِ سُورَةِ ص وَالْقِصَّةِ وَاحِدَةً؟»

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ سَيَقَتْ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَكَانَ الْمُرَادُ فِيهَا إِظْهَارَ تَكْبِيرِ إِبْلِيسَ وَعِصْيَانِهِ لِأَمْرِ رَبِّهِ وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الْآيَةِ ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، قَالَ: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾، فَظَهَرَ فِي الْآيَةِ شَيْئَانِ، الْأَوَّلُ: عِصْيَانُ إِبْلِيسَ، لِأَمْرِ رَبِّهِ فَلَمْ يَسْجُدْ، وَالثَّانِي: تَكْبِيرُهُ عَلَى آدَمَ، فَنَاسَبَ ذَلِكَ تَأْكِيدَ عَدَمِ السُّجُودِ لِآدَمَ بِـ «لَا» الزَّائِدَةِ وَتَسْجِيلِ الْعِصْيَانِ لِأَمْرِ رَبِّهِ عَلَى إِبْلِيسَ.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا، مَا جَاءَ فِي كِتَابِ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ^(٤) وَقَدْ تَزَادَ «لَا» فِي الْكَلَامِ وَالْمَعْنَى طَرَحَهَا لِإِبَاءِ فِي الْكَلَامِ أَوْ جَحْدًا، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾.

كَمَا جَاءَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ^(٥): قَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّيِ الْبَصْرَةِ مَعْنَى ذَلِكَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ، وَلَا هَهُنَا زَائِدَةٌ وَقَالَ بَعْضُ نَحْوِيِّيِ الْكُوفَةِ نَحْوُ الْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ فِي مَعْنَاهُ وَتَأْوِيلُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي دُخُولِ «لَا» فِي قَوْلِهِ: «أَلَّا تَسْجُدَ» أَنَّ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ جُحْدًا، يَعْنِي بِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنْ مِنْ أَلْسِنَةٍ حِدِيدٍ﴾ ^(٦)، فَإِنَّ الْعَرَبَ رَبَّمَا أَعَادُوا فِي الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ جُحْدٌ كَالِاسْتِثْنَاءِ وَالتَّوْكِيدِ لَهُ «أَهـ».

(١) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ ج ٨ ص ١٣٧.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ١٢.

(٣) سُورَةُ ص الْآيَةُ ٧٥.

(٤) مُشْكِلِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ص ٢٢٤.

(٥) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٨ ص ٩٦.

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ١١.

وَالطَّبْرِيُّ بِذَلِكَ يَقْصِدُ مَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ حَيْثُ قَالَ: وَالْعَرَبُ تَضَعُ «لا» فِي مَوْضِعِ الْإِيجَابِ وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ قَالَ: فَمَا أَلُومَ الْبَيْضِ أَلَا تَسْخَرَا. اهـ.

أَمَّا آيَةُ سُورَةِ ص فَقَدْ سِيقَتْ لِإِبْيَانِ تَشْرِيفِ آدَمَ حَيْثُ زَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى بِكَلِمَةِ «بِيَدِي» وَالْمَخْلُوقَاتِ جَمِيعَهَا بِيَدِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَكِنَّ الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ ذَكَرَهَا هُنَا لِقَصْدِ تَشْرِيفِ آدَمَ وَتَفْضِيلِهِ عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ وَلَمْ تُذَكَّرْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ «بِيَدِي» بِجَانِبِ «خَلَقْتُ» فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كُلِّهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

وَعَلَى هَذَا، فَلَا دَاعِيَ لِلزِّيَادَةِ هُنَا فِي سُورَةِ ص لِتَأْكِيدِ عَدَمِ السُّجُودِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُرَادُ فِي سَرْدِ الْقِصَّةِ بِهَذِهِ السُّورَةِ (ص).

هَذَا، وَمَعَ أَنَّ الْقِصَّةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ جَاءَتْ مُفْصَّلةً مَرَّةً وَمُجْمَلَةً مَرَّةً أُخْرَى وَإِظْهَارِ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا أَوْ وَاضِحًا فِي سَرْدِهَا مِنْ قَبْلُ، وَذَلِكَ لِيَتَوَافَقَ هَذَا مَعَ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ التَّوَاقَّةِ إِلَى التَّغْيِيرِ وَالتَّنْوِيعِ.

أَمَّا تَأْوِيلُ «الْمَنْعِ» فِي الْآيَةِ إِلَى «مَا دَعَاكَ» عَلَى الْمَجَازِ وَالْقَوْلِ بِأَنَّ «لا» غَيْرُ زَائِدَةٍ فِي الْآيَةِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْكَسَاوِيُّ^(١).

فَهَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ الذَّهَابُ إِلَيْهِ، أَوَّلًا: لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ بَعِيدٍ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي اللُّغَةِ إِلَّا نَادِرًا، وَالزِّيَادَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ كَثِيرًا وَتَبَيَّنَتْ فِي اللُّغَةِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَثَانِيًا: لِأَنَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَلَمْ يَسْجُدْ كِبْرًا وَاسْتَكْبَارًا، وَلَمْ يُطِيعِ اللَّهَ فَإِذَا كَانَ لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ فَكَيْفَ يُطِيعُ غَيْرَ اللَّهِ، لِأَنَّ دَعَاكَ مَعْنَاهَا أَنَّهُ أَطَاعَ.

وَعَلَى هَذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّ «لا» جِيءَ بِهَا لِتَأْكِيدِ عَدَمِ السُّجُودِ وَالِاسْتِكْبَارِ وَهُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي سَرْدِ قِصَّةِ آدَمَ وَإِبْلِيسَ هُنَا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ.

(١) أَنْظَرُ مُفْتَاحَ الْعُلُومِ ص ١٩٦.

بَقِيَ شَيْءٌ أَوْدَّ أَنْ أُنَوِّهَ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ «لَا» الزَّائِدَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾^(١)، وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾^(٢).

وَهُوَ أَنَّ «لَا» فِي آيَةٍ فَصَلَتْ بَعْدَ فِعْلٍ مَنفِيٍّ، «لَا» فِي آيَةٍ سُورَةِ الْأَعْرَافِ بَعْدَ فِعْلٍ مُوجِبٍ فِي الْمَعْنَى، حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ فِي اللَّفْظِ، وَلَا فِيهِمَا زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِلْمَعْنَى الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلُهَا، وَهُوَ النَّفْيُ، إِلَّا أَنَّ النَّفْيَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لَفْظِيٌّ، وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُوجِبًا إِلَّا أَنَّهُ مُوجِبٌ فِي الْمَعْنَى، إِذْ مَعْنَى الْمَنْعِ: النَّفْيُ.

وَقَدْ تَأْتِي «لَا» زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ أَيْضًا وَلَمْ يَتَقَدَّمْهَا فِعْلٌ مَنفِيٌّ فِي الْمَعْنَى وَلَا فِي اللَّفْظِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٣) فَالْمَعْنَى: لِأَنَّ يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ، أَوْ لِيَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَا زَائِدَةٌ لَانْعَكَسَ الْمَعْنَى^(٤). وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَاصِمٍ وَالْحَمِيدِيِّ: «لِيَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ» وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ جُبَيْرٍ «لِكَيْ يَعْلَمَ» فَهَاتَانِ الْآيَتَانِ تَفْسِيرٌ لِّزِيَادَتِهَا، وَسَبَبُ التَّنْزِيلِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ مِنَّا، وَمَعَ ذَلِكَ كَفَرُوا بِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾.

هَذَا وَإِنْ كَانَتْ «لَا» لَمْ يَسْبِقْهَا فِعْلٌ فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ أَوْ لَمْ يَسْبِقْهَا نَفْيٌ فَإِنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا وَهُوَ «الْعِلْمُ» وَقَعَ عَلَى النَّفْيِ، فَاعْتَبِرْ هَذَا كَأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْعِلْمِ، فَزِيدَتْ «لَا» هُنَا لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ الْمَوْجُودِ فِيهَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ، وَيُحْكَمُ لِلْعِلْمِ بِحُكْمِ النَّفْيِ، فَيَدْخُلُ الْحَرْفُ «لَا» عَلَى الْعِلْمِ تَوْكِيدًا لِهَذَا النَّفْيِ، وَالْمُرَادُ تَأْكِيدَ نَفْيِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ، وَهُوَ: أَنَّ يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ، خِلَافَ مَا فِي

(١) سُورَةُ فَصَّلَتْ الْآيَةَ ٣٤.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةَ ١٢.

(٣) سُورَةُ الْحَدِيدِ الْآيَةَ ٢٩.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ: الْمُفَصَّلِ ج ٨ ص ١٣٦.

زَعَمَهُمْ أَنَّهُمْ أَحِبَّاءُ اللَّهِ وَأَهْلُ رِضْوَانِهِ، فَدَخَلَتْ «لا» لِتَأْكِيدِ نَفْيِ أَنَّهُمْ أَحِبَّاءُ اللَّهِ وَأَنَّهُمْ أَهْلُ رِضْوَانِهِ، وَنَفْيِ هَذَا بِمِثَابَةِ تَقْدُمِ شَيْءٍ يُفِيدُ نَفْيَ الْعِلْمِ، وَدَخَلَتْ «لا» عَلَى الْعِلْمِ لِتَأْكِيدِ هَذَا النَّفْيِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۖ﴾^(١) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةً، لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَعَلَى وَقُوعِ هَذِهِ الْقِيَامَةِ، لِظَهْوَرِهَا وَوُضُوحِ أَدْلَتِهَا وَثُبُوتِهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنِّي أَقْسِمُ بِهَا، فَهَذَا تَلْوِيحٌ بِالْقَسَمِ مَعَ الْعُدُولِ عَنْهُ، وَهُوَ أَوْقَعُ فِي الْحِسِّ مِنَ الْقَسَمِ الْمُبَاشِرِ، وَهَذَا الْوَقْعُ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْآيَةِ، وَهُوَ يَتِمُّ أَحْسَنَ تَمَامٍ بِهَذَا الْأُسْلُوبِ الْخَاصِّ الَّذِي يَتَكَرَّرُ فِي مَوَاقِعَ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ثُمَّ يُكَرَّرُ مِنْ وَرَائِهِ حَقِيقَةُ الْقِيَامَةِ، وَحَقِيقَةُ النَّفْسِ اللَّوَّامَةِ^(٢). لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ تَكْذِيبٍ وَإِنْكَارٍ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَوْمِ الْبَعْثِ، فَنَاسَبَ هَذَا الْأُسْلُوبَ، وَهُوَ إِرَادَةُ الْقَسَمِ مَعَ الْعُدُولِ عَنْهُ، لِيَكُونَ لَهُ الْوَقْعُ الْمُؤَثِّرُ فِي الْمُتَنَكِّرِينَ الْمُكْذِبِينَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا يُنَاسِبُ الْقَوْلَ بِأَنَّ «لا» رَدٌّ عَلَى كَلَامِ سَابِقٍ مِنَ الْمُكْذِبِينَ^(٣).

فَاعْتَبَارُهَا نَافِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ أَوْقَعُ فِي الْحِسِّ مِنْ اعْتِبَارِهَا زَائِدَةً، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ وَهَذَا الْقَسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنَّ اعْتِبَارَ لَا نَافِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ أَيَّ عُدُولٍ عَنْ الْقَسَمِ ثُمَّ إِرَادَتُهُ لَهُ مِنَ الْأَثَرِ وَالْوَقْعِ فِي الْحِسِّ مَا لَا يَكُونُ إِذَا اعْتَبِرَتْ «لا» زَائِدَةً.

وَهَذَا يَظْهَرُ فِي آيَةِ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ﴾^(٤) فَالْعَرَبُ تَعْرِفُ مَوَاقِعَ النُّجُومِ، وَالنُّجُومُ لَهَا مَنَفَعَةٌ جَلِيلَةٌ فِي حَيَاتِهِمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ بِهَا الشَّرْقَ وَالْغَرْبَ لَيَالًا وَهُمْ يَسِيرُونَ فِي الصَّحَرَاءِ، فَجَاءَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يُقْسِمُ بِشَيْءٍ لَهُ أَهَمِّيَّةٌ فِي حَيَاتِهِمْ، فَقَالَ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ﴾ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ لَدَيْكُمْ

(١) سُورَةُ الْقِيَامَةِ الْآيَةُ ١.

(٢) أَنْظَرُ فِي ظِلَالِ الْقُرْآنِ ج ٢٠ ص ٢٠٥.

(٣) أَنْظَرُ مُشْكِلَ الْقُرْآنِ ص ١٤٧.

(٤) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ الْآيَةُ ٧٥.

وَلَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي بِهَا تَسْتَرْشِدُونَ وَأَنْتُمْ فِي جَوْفِ الصَّحَرَاءِ الشَّاسِعَةِ، فَالْقَسَمُ بِهَا لَا يَزِيدُهَا تَعْظِيمًا، لِأَنَّهَا عَظِيمَةٌ حَقًّا تَعْرِفُونَ ذَلِكَ، وَلَكِنِّي أَقْسِمُ بِهَا وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، أَيْ لَوْ كُنْتُمْ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ لَعَلِمْتُمْ عِظَمَ هَذَا الْقَسَمِ فَعَدَلَ عَنِ الْقَسَمِ أَوَّلًا ثُمَّ لَوَّحَ بِهِ.

وهذا الأسلوب له وَقْعُهُ وَآثَرُهُ فِي النَّفْسِ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾^(١).

فالزَّمْخَشَرِيُّ جَعَلَ «لَا» الْأُولَى مَزِيدَةً لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْقَسَمِ، كَمَا زِيدَتْ فِي «لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ» لِتَأْكِيدِ جُوبِ الْعِلْمِ، (يُؤْمِنُونَ) جَوَابُ الْقَسَمِ. ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ: هَلَّا زَعَمْتَ أَنَّهَا زِيدَتْ لِتَظَاهُرَ لَا فِي (لَا يُؤْمِنُونَ) وَأَجَابَ: بِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا أَقِيمُ بِمَا بُصِّرُونَ﴾^(٢) وَمَا لَا بُصِيرُونَ^(٣) إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ^(٤).

وَأَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ «لَا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَيْسَتْ زَائِدَةً، أَمَّا «لَا» الْأُولَى، فَإِنَّهَا لِنَفْيِ الْكَلَامِ السَّابِقِ وَهُوَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٥)، فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ أَيْ فَلَا يَجِئُثُونَكَ مُسْتَغْفِرِينَ مُؤْمِنِينَ، فَ«لَا» جَاءَتْ لِلنَّفْيِ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَمَّا «لَا» الثَّانِيَةُ فَهِيَ لِتَأْكِيدِ هَذَا النَّفْيِ، وَالتَّأْكِيدُ هُنَا بِطَرِيقِ التَّكْرَارِ لَا بِالزِّيَادَةِ وَكَأَنَّ الْجُمْلَتَيْنِ كُرِّرَتَا أَيْ فَلَا يَسْتَغْفِرُونَ وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُونَ فَالتَّكْرَارُ هُنَا بِمِثَابَةِ تَكَرُّارِ الْجُمْلَةِ. جُمْلَةُ «لَا» الْأُولَى الَّتِي نَفَتْ مَا جَاءَ قَبْلَهَا، وَجُمْلَةُ «لَا» الثَّانِيَةُ (لَا يُؤْمِنُونَ)، فَكِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ.

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ٦٥.

(٢) سُورَةُ الْحَاقَّةِ آيَاتُ ٣٨ - ٤٠، أَنْظُرِ الْكَشَّافَ ج ١ ص ٤٠٩.

(٣) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ٦٤.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١) فَيُرِيدُ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ. فَرَادَ «لَا»، لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ إِذَا جَاءَتْ.

وَجَاءَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ بِأَنَّ الْآيَاتِ إِذَا جَاءَتْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ بِاللَّهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ، فَفَتَحُوا الْهَمْزَةَ مِنْ «أَنَّ» وَمِمَّنْ قَرَأَ بِذَلِكَ عَامَّةَ قُرَاءَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْكُوفَةِ وَقَالُوا: أُدْخِلْتَ «لَا» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا يُؤْمِنُونَ) صِلَةً، كَمَا أُدْخِلْتَ فِي قَوْلِهِ: مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٢)، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: وَحَرَامٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْجِعُوا، وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ «وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ قَرَأُوا ذَلِكَ بِفَتْحِ الْأَلْفِ مِنْ أَنَّهَا بِمَعْنَى لَعَلَّهَا، وَذَكَرُوا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ» اهـ.

أَمَّا مَنْ قَرَأَهَا بِكَسَرٍ إِنَّ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْكَلَامَ تَامًا عِنْدَ دُخُولِ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثُمَّ يَبْتَدِئُ، فَيَقُولُ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٣)، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا.

وَأَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - إِنْ جَعَلْنَا «حَرَامٌ» بِمَعْنَى «وَجَبٌ»، فَهِيَ غَيْرُ زَائِدَةٍ أَمَّا إِنْ جَعَلْنَا بِمَعْنَى «مَنْعٌ» فَهِيَ زَائِدَةٌ.

وَجَاءَ فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ عَنْ مُجَاهِدٍ: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ وَمَا يُدْرِكُمْ أَنْكُمْ تُؤْمِنُونَ إِذَا جَاءَتْ ثُمَّ اسْتَقْبِلَ بِخَبَرِهِمْ عَنْهُمْ، فَقَالَ: إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ذَلِكَ بِكَسَرِ أَلْفٍ أَنَّهَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُنْقَطِعٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَمِمَّنْ قَرَأَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَعْضُ قُرَّاءِ الْمَكِّيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ. اهـ^(٣).

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ١٠٩.

(٢) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ الْآيَةُ ٩٥.

(٣) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ج ٧ ص ٢١١.

والصَّحِيح أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ، لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهَا زَائِدَةً، فَالْمَعْنَى يَكُونُ بَعِيدًا لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ: وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى الدُّنْيَا، فَهَذَا مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَإِنْ أَرَادَ التَّوْبَةَ، فَالتَّوْبَةُ لَا تُحَرِّمُ، وَلِهَذَا قِيلَ: فِي الْكَلَامِ إِضْمَارُ أَيٍّ: وَحَرَامٌ عَلَى قَرِيَّةٍ حَكَمْنَا بِاسْتِثْصَالِهَا أَوْ بِالْخَتْمِ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ عَمَلٌ، لِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ أَيٍّ: لَا يَتُوبُونَ، وَهَذَا هُوَ مَا يُوَافِقُ تَفْسِيرَ حَرَامٍ وَجِبَ (١).

ثَامِنًا: التَّوْكِيدُ بِزِيَادَةِ «الْوَاوِ»

الْوَاوُ حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَكُونُ عَامِلَةً وَغَيْرَ عَامِلَةٍ، فَالْعَامِلَةُ مِثْلُ وَاوِ الْقَسَمِ. أَمَّا غَيْرُ الْعَامِلَةِ، فَتَأْتِي لِمَعَانٍ أَهْمَتِهَا الْعَطْفُ وَهُوَ أَصْلُ اسْتِعْمَالِهَا فِي اللُّغَةِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَالْقَطْعِ وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا قَبْلُهَا فِي الْمَعْنَى وَلَا مُشَارِكَةٌ لَهَا فِي الْإِعْرَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدِي﴾ (٢) وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرِّفَ الْأَرْحَامَ﴾ (٣) وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْحَالِ وَتُسَمَّى وَاوِ الْحَالِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي اسْتُعْمِلَتْ فِيهَا عَلَى الْأَصْلِ وَيَتِمُّ التَّرْكِيبُ بِهَا وَتَأْتِي فِي غَيْرِ مَعَانِيهَا الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي وُضِعَتْ لَهَا، وَتَكُونُ زَائِدَةً لِلتَّوْكِيدِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَّةٍ إِلَّا وَهَلَّا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (٤) بِدَلِيلِ سُقُوطِهَا فِي آيَةِ سُورَةِ الشُّعَرَاءِ ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَّةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (٥). قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: دَخَلَتْ الْوَاوُ هُنَا لِتَأْكِيدِ لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اتِّصَافَهُ بِهَا أَمْرٌ ثَابِتٌ مُسْتَقَرٌّ (٦).

وَضَابِطُ هَذِهِ الْوَاوِ أَنْ تَدَخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ صِفَةٍ لِنَكْرَةٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ

(١) أَنْظَرُ الطَّبْرِيِّ ج ١١ ص ٣٤٠.

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ٢.

(٣) سُورَةُ الْحَجِّ آيَةُ ٥.

(٤) سُورَةُ الْحَجِّ آيَةُ ٤.

(٥) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ آيَةُ ٢٠٨.

(٦) أَنْظَرُ الْكَشَّافَ ج ٣ ص ٤٤٤.

سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلِمَهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(٢)، فالواو هنا لتأكيد لصوق الصفة، وهو الخراب الذي لحق بالقرية بالموصوف.

تاسعاً: حَرْفُ الْجَرِّ «فِي»

جاء في الأشموني^(٣) تأتي في للتوكيد، وهي الزائدة لِغَيْرِ تَعْوِضٍ، أجاز ذلك الفارسي في صورة كَقَوْلِهِ:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجَا
وأجاز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَكْبَرُ فِيهَا﴾^(٤). اهـ.

وأرى - والله أعلم - أنَّ سَبَبَ مَجِيئِهَا زائدة للتأكيد، هو أنَّه يجوز الاستغناء عنها، فيتعدى الفعل إلى مجرورها تغذية مباشرة، وإنما جيء بها لتوكيد معنى في الآية وهو: أَنَّهُ يَجِبُ الطَّاعَةُ وَعَدَمُ الْعِصْيَانِ لِلْأَمْرِ (اركبوا) وَأَنَّ الْحَيَاةَ وَالرَّحْمَةَ وَالنَّجَاةَ سَتَكُونُ فِي رُكُوبِ هَذِهِ السَّفِينَةِ، إِذْ أَنَّ النِّجَاةَ مِنَ الْغَرَقِ وَالرَّحْمَةَ مِنَ الْعَذَابِ لَمْ يَتَحَقَّقَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ دَخَلَ الْمُؤْمِنُونَ فِي دَاخِلِ السَّفِينَةِ امْتِثَالاً لِلأَمْرِ، وَلِيَعْلَمَ وَلَدَ الَّذِي قَالَ: سَاوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ: لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ، فَكَانَتِ الرَّحْمَةُ وَالنَّجَاةُ لِمَنْ دَخَلَ فِي السَّفِينَةِ لَا فِي مَكَانٍ آخَرَ غَيْرِ دَاخِلِ السَّفِينَةِ، فَلِهَذَا الْغَرَضِ جَاءَتْ زِيَادَةُ «فِي» فِي الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) سُورَةُ الْكَهْفِ الْآيَةُ ٢٢.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٥٩.

(٣) الْأَشْمُونِيُّ ج ٢ ص ٢١٩.

(٤) سُورَةُ هُودٍ الْآيَةُ ٤١.

عاشراً: الكاف

الأصل في الكاف أن تكون للتشبيه، وقال بعض العلماء: إنها تأتي لإرادة التوكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) أي ليس شيء مثله فزيدت الكاف هنا لتوكيد نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمثابة إعادة الجملة ثانيًا، ولأن نفي مثل المثل يستلزم منه نفي المثل، فجاء تأكيد نفي التشبيه بالله سبحانه وتعالى. قال التفتازاني في حاشية العنبر، لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا: ليس كائن زيد أحد يدل ظاهرًا على أن لزيد ابنًا، وإن كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناءً على عدمه، وقد يجاب بمنع إثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر، ونقيضه وهو نفي مثله قطعي اهـ^(٢).

وقد اختلف العلماء في هذا، فمنهم من قال: إنها من باب الكناية للمبالغة والتنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله، لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله، وإنما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً، فلا يصح نفي مثله ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه، فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ونظيره: مثلك لا يبخل فإنهم نفوا البخل عن مثله، والمراد نفيه عنه، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية، فضلاً عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات^(٣).

وهذا هو ما أرجحه، لأن الكاف استعملت على أصلها وهو التشبيه^(٤).

(١) سورة الشورى الآية ١١.

(٢) الأشموني حاشية الصبان ج ٢ ص ٢٢٥.

(٣) أنظر المقتضب ج ٤ ص ١٤٠، سر الصناعة ج ١ ص ٢٩١، البحر المحيط ج ٧ ص ٥١.

(٤) أنظر الأشموني حاشية الصبان ج ٢ ص ٢٢٢.

حادي عشر: الفعل «كان»

الأصل في «كان» الفعل الماضي الدالّ على المضي والانقطاع، ولكنه يأتي في القرآن الكريم لغير هذا المعنى من الدلالة على المضي، فإنه يجيء ويدلّ على الأزمنة الثلاثة، بأن يكون بمعنى الأزل والأبد وحينئذ فالفعل (كان) جاء لتوكيد معنى مُراد في الآية لأنه جاوز استعماله الذي وُضع له في اللغة إلى ما هو أوسع وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(١) وهكذا في كلّ صفة من صفات الله سبحانه وتعالى.

وتعدّ «كان» هنا بمثابة «إن» المؤكّدة، كما لو قيل: إن الله عليم حكيم. فهذا تأكيد.

ومع «كان» تأكيد أيضاً، لأنها تدلّ حينئذ على الدوام والثبوت الأزل والأبد.

ولا نقول عنها إنها زائدة - من زاوية أنه يمكن الاستغناء عنها في الكلام لأنّ لها عملاً لفظياً في الجملة الداخلة عليها، وإنما يمكن أن نقول عنها إنها زائدة من زاوية أنّها خرجت من استعمالها على الأصل، وهو دلالتها على المضي المنقطع إلى معنى الأزل والأبد.

ولذا قال الزمخشري^(٢) وتدلّ كان على وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإيهام وليس فيه دليل على سابق، ولا على انقطاع طارئ قال الزمخشري هذا في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٣) وفي قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(٤). اهـ.

وتأتي «كان» في القرآن على الأصل في الدلالة على معنى المضي المنقطع مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾^(٥).

(١) سورة النساء الآية ١٧.

(٢) الكشاف ج ١ ص ٣٠٧.

(٣) سورة الأحزاب الآية ٥٠.

(٤) سورة آل عمران الآية ١١٠.

(٥) سورة النمل الآية ٤٨.

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(١)، فَإِنَّهَا تَدَلُّ عَلَى الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ، فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَكَأَنَّ «كَانَ» «إِنَّ» فِي الْآيَةِ كَمَا كَانَتْ «إِنَّ» كُرِّرَتْ مَرَّتَيْنِ أَوْ «كَانَتْ» بِمَثَابَةِ اللَّامِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى خَبَرٍ «إِنَّ».

فَهَذِهِ الْآيَةُ ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٢) فِيهَا ثَلَاثَةُ تَوْكِيدَاتٍ، الْأَوَّلُ «إِنَّ»، وَالثَّانِي «كَانَتْ» الَّتِي هِيَ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى خَبَرٍ إِنَّ، الثَّالِثُ التَّقْدِيمُ، تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ الْمُفِيدِ لِلِاخْتِصَاصِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾^(٣)، فَالْيَوْمُ فِي الْآيَةِ هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَيَوْمُ الْحَشْرِ، وَهُوَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَجَاءَ بِـ «كَانَ» هُنَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ، وَفَائِدَتُهَا تَوْكِيدُ مَجِيءِ هَذَا الْيَوْمِ لَا مَحَالَةٍ.

فَهَذِهِ الْمَوَاقِعُ أَتَتْ فِيهَا «كَانَ» لِلتَّأْكِيدِ وَحُكْمِ بَزِيَادَتِهَا لِلتَّأْكِيدِ مِنْ زَاوِيَةِ أَنَّهَا تَخَطَّتِ الْمَعْنَى الَّتِي وُضِعَتْ لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَى الدَّوَامِ وَالِاسْتِقْبَالِ وَالْأَزَلِ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ زِيَادَةً مَحْضَةً، لِأَنَّ لَهَا عَمَلًا لَفْظِيًّا فِي الْجُمْلَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَا زَالَتْ تَدَلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا، وَإِنَّمَا تَجَاوَزَتْ هَذَا وَتَوَسَّعَتْ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْأَزْمِنَةِ لِأَجْلِ إِفَادَةِ تَوْكِيدِ مَعْنَى مُرَادٍ فِي الْكَلَامِ.

أَمَّا زِيَادَتُهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا عَمَلَ لَهَا، فَقَدْ تَأْتِي زَائِدَةٌ وَلَا تُفِيدُ تَوْكِيدًا وَإِنَّمَا تُفِيدُ فَقَطِ الْإِشَارَةَ إِلَى الزَّمَنِ الْمُضِيِّ الَّذِي هُوَ أَصْلُ مَعْنَاهَا وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَيَّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٣) وَالتَّقْدِيرُ: بِمَا يَعْمَلُونَ.

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ١٠٣.

(٢) سُورَةُ الدَّهْرِ الْآيَةُ ٧.

(٣) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَةُ ١١٢.

ثاني عشر: الجُملة الاعتراضية

سَبَقَ أَنْ بَيَّنْتُ فِي هَذَا الْبَابِ «بَابِ الزِّيَادَةِ» الْحُرُوفَ الزَائِدَةَ الَّتِي تُرَادُ فِي الْكَلَامِ لِإِرَادَةِ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ «كَانَ» يَأْتِي لِإِرَادَةِ التَّوَكُّيدِ، وَقَدْ تُرَادُ جُمْلَةٌ كَامِلَةٌ فِي الْكَلَامِ حَشْوًا أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى فَتَعْتَرِضُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ أَوْ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ خَبَرِهِ، لِإِرَادَةِ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي، وَهِيَ جُمْلَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَقَدْ جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ جُمَلٌ مُعْتَرِضَةٌ كَثِيرًا، وَهِيَ تُشِيرُ إِلَى مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(١).

فَالْجُمْلَةُ الْمُعْتَرِضَةُ فِي الْآيَةِ (سُبْحَانَهُ) وَهِيَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ اعْتَرَضَتْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ، وَهُمَا (وَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ) (وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ) فَالْجُمْلَتَانِ مُتَّصِلَتَانِ مَعْنًى، وَجَاءَتْ الْجُمْلَةُ (سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ) لِتَكُنْ وَهِيَ تَنْزِيهِ الْمَوْلَى عَمَّا نَسَبُوهُ إِلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَنَاتٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ زِيَادَةِ حَرْفٍ فِي الْكَلَامِ وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ، هُوَ أَنَّ الْجُمْلَةَ تُفِيدُ مَعْنًى مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهَا، وَيُرَادُ بِهَا إِفَادَةُ الْكَلَامِ تَقْوِيَةً وَتَسْدِيدًا أَوْ تَحْسِينًا^(٢).

أَمَّا الْحَرْفُ الزَّائِدُ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْكَلَامِ كَالْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي يُزَادُ فِيهَا.

وَلِهَذَا فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الْمُعْتَرِضَةَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِطْنَابِ يُقَالُ لَهُ: التَّكْمِيلُ، يُؤْتَى بِهِ فِي الْكَلَامِ لِإِفَادَةِ مَعْنًى زَائِدٍ عَلَى الْكَلَامِ يَتِمُّ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ بِدُونِهِ، وَلَا يَقُوتُ بِقَوَاتِهِ فَيَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ الْكَلَامِ لِلتَّقْوِيَةِ وَالتَّأْكِيدِ، بِخِلَافِ الْحَرْفِ مَا فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِطْنَابٍ، وَإِنَّمَا زِيدَ لِتَوْكِيدِ مَعْنًى فِي الْكَلَامِ فَقَطْ بِدُونِ زِيَادَةِ مَعْنًى فِي الْكَلَامِ، وَيَخْلُو الْكَلَامُ مِنَ التَّوَكُّيدِ إِذَا مَا خَلَا مِنْ هَذَا الْحَرْفِ.

(١) سُورَةُ التَّحْلِ الْآيَةُ ٥٧.

(٢) أَنْظَرِ الْمُغْنِي جَد ٢ ص ٤٩.

أما الجملة المُعترضة فتارة تكون مؤكدة وتارة تكون مُشددة، لأنها إما أن تدلّ على معنى زائد ما دلّ عليه الكلام بل دلت عليه فقط فهي مؤكدة، وإما أن تدلّ عليه وعلى معنى زائد فهي مُشددة، أي مُقوية للتأكيد.

وتتميّز الجملة المُعترضة عن الحالية بكونها طلبية كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾^(١).

فَقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ مُعترض بين ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾.

الحاجة إلى الجملة المُعترضة:

سبق أن بينت أن الجملة خاضعة لمقتضى الظروف التي تقال فيها، فتخلو من التوكيد إذا كان المقام مقام تصديق، وتؤكد إذا كان المقام مقام تردّد أو إنكار.

ومن ثم احتيج إلى الجملة المُعترضة، لأنّ المقام يحتاج إلى تقرير ما قبل أو يحتاج إلى الإشارة إلى المعنى يفيد الكلام تقوية المعنى المراد والحثّ عليه.

وبهذا فإن الجملة المُعترضة تأتي في الكلام لأسباب اقتضاها الحال. مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢). فقوله تعالى: (لقد علمتم) اعتراض بين القسم والمقسم عليه (ما جئنا لنفسد في الأرض) فالمقام مقام تعجب من التهمة التي وجّهت إليهم، وأريد إثبات البراءة، ونفي المجيء للسرقة، فجاء بالجملة المُعترضة (لقد علمتم) لإقامة الحجة على أنّهم غير سارقين، وما جاؤوا ليسرقوا، والحجة هي أنّ الذين يوجهون التهمة يعلمون أنّهم ما جاؤوا ليسرقوا، فكيف يسرقون، وكيف توجّه إليهم مثل هذه التهمة، فالكلام فيه تأكيد على أنّهم ما جاؤوا للسرقة، وذلك بالقسم، وزيد معنى التأكيد بالجملة المُعترضة، وهي (لقد علمتم) أي: أنتم

(١) سورة آل عمران الآية ١٣٥.

(٢) سورة يوسف الآية ٧٣.

أَنْفُسَكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّنَا مَا جِئْنَا لِلسَّرِيقَةِ، فالمراد بالجملة المُعْتَرِضة هنا تقرير إثبات البراءة من تهمة السرقة.

وَنَجِدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٢٦) وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ ﴿١﴾.

فَالْجُمْلَةُ (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ كَلَامِ بَلْقِيسَ، بَيْنَ ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهَا: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ فَالْكَلَامُ مِنْ أَوَّلِهِ أَكَّدَ بِـ «إِنَّ»، وَلَكِنْ لَمَّا أَرَادَتْ بَلْقِيسَ تَقْرِيرَ هَذَا الْكَلَامِ الْمُؤَكَّدَ بَيَانًا، قَالَتْ: (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) لِتَقْرِيرِ وَتَأْكِيدِ هَذَا الْمَعْنَى الْمُؤَكَّدَ بَيَانًا، وَهَذَا لِأَنَّ الْآيَةَ السَّابِقَةَ لِهَذِهِ الْآيَةِ وَهِيَ ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَتْنِ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ (٢٦) فَالْمَقَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَقَامٌ مَنْ يَرِغَبُ فِي الْحَرْبِ فِي الْقِتَالِ، فَأَكَّدَتْ بَلْقِيسَ رَغْبَتَهَا فِي عَدَمِ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، بِالتَّأْكِيدِ عَلَى أَنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَلَا شَكَّ.

وَهَكَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْشِرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (٢٧).

فَقَالَ: (مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ) لِتَأْكِيدِ الْمَعْنَى السَّابِقِ، وَهُوَ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ أَيُّ: التَّشَابُهَ فِي الشَّكْلِ وَاللَّوْنِ وَالْاِخْتِلَافِ فِي الطَّعْمِ. أَيُّ أَنَّ الْمَثْلَ يُضْرَبُ يَكُونُ مَعْرُوفًا فِي الدُّنْيَا لَدَى الْإِنْسَانِ وَلَكِنْ الْاِخْتِلَافُ فِي أَشْيَاءٍ أُخْرَى، فَنَاسَبَ هَذَا التَّأْكِيدَ بِالْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ، لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ سَوَالٍ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ مَوْقِعُ قَوْلِهِ: (وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا) مِنْ نَظْمِ الْكَلَامِ؟ قُلْتُ: هُوَ كَقَوْلِكَ: فُلَانٌ أَحْسَنَ بِفُلَانٍ، وَنِعْمَ مَا فَعَلَ، وَرَأَى مِنَ الرَّأْيِ كَذَا

(١) سُورَةُ النَّملِ الْآيَتَانِ ٣٤، ٣٥.

(٢) سُورَةُ النَّملِ الْآيَةُ ٣٣.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٥.

وكان صواباً ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٣١) وما أشبه ذلك من الجمل التي تُساق في الكلام مُعْتَرِضَةً لِلتَّقْرِيرِ اهـ^(١).

وهذا أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُومِ﴾ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧)﴾^(٢).

في هذه الآية اعترضان: الأول «وإنه لقسم» بين القسم وجوابه، والثاني «لو تعلمون» بين الصفة والموصوف فالمراد من الاعتراض تعظيم شأن ما أقسم به من مواقع الجُوم، وتأكيد إجلاله في النفوس.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٣٦) أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ^(٣)، هذه الآية جاءت بعد الإخبار بأن الكافرين لهم نار أحاط بهم سرادقها، فناسب بعد ذلك أن يأتي الوعد للمؤمنين، ولهذا أكد بأن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٣٦) أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ^(٣) فالمؤمنون لهم جَنَاتُ عَدْنٍ، وأكد هذا المعنى بالجملة الاعتراضية ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٣٦) للتأكيد على أنهم لا محالة لهم جَنَاتُ عَدْنٍ، لأننا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا.

فلا شك في أن لهم جَنَاتُ عَدْنٍ، ولهذا إعراب ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٣٦) خبراً لأن لا يؤدي هذا المعنى المؤكد، لأنه لكلام أكد أولاً بأن ثم باسم الإشارة والمُسند، ثم التأكيد بالجملة المُعْتَرِضَةِ، وهذا لا يكون مع إعراب ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٣٦) خبراً لأن.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَأْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾^(٤)، فقوله تعالى: (والله أعلم بما ينزل) اعتراض بين الكلامين وذلك، لأن

(١) الكشاف ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٢) سورة الواقعة الآيات ٧٥ - ٧٧.

(٣) سورة الكهف الآيتان ٣٠، ٣١.

(٤) سورة النحل الآية ١٠١.

الْكُفَّارِ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ» فاعترض بقوله: (والله أعلم بما ينزل) إجابة وتأکید على أَنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي ينسخ آية مكان آية وهو يعلمها وينزل غيرها لمصلحة العباد، ومحمد ﷺ ليس بكاذب ولكنهم لا يعلمون، ولذلك كان ختام الآية: بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ.

وقد يكون الكلام يحتاج الإشارة إلى شيء يقتضيه المقام، وهذا في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (١) فقوله: (سبحانه ولهم ما يشتهون) اعتراض بين الجملة وبين واقضاه المقام لأنَّ المشركين جعلوا الملائكة بنات الله وهو منزّه عن الولد، وكانوا يكرهون البنات أمّا ما يشتهونه وهو البنون جعلوه لأنفسهم فالمقام مقام تنزيه الله عما زعموه، ولهذا جيء بالجملة الاعتراضية.

وتأتي الجملة الاعتراضية لقصد التبرُّك مثل قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (٢) فقدّم المشيئة قبل الانتهاء من الكلام لقصد التبرُّك.

وتأتي أيضاً للترغيب، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (٣) فقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) اعتراض وقّع بين قوله تعالى: (فأتوهن) وبين (نساؤلكم حرث لكم) وهما متصّلان معنى، والجملة الثانية بيان للأولى فكأنه سبحانه وتعالى قال: فأتوهن من حيث يحصل منه الحرث، فأتى في هذا بالجملة المعتضة للترغيب في هذا، وللتأكيد على أَنَّ الغرض الأصلي في الإتيان هو طلب النسل لا اقتضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلا من حيث يأتي الغرض.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصْلَهُ

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةُ ٥٧.

(٢) سُورَةُ الْفَتْحِ الْآيَةُ ٢٧.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَتَانِ ٢٢٢، ٢٢٣.

فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴿١﴾ فاعْتَرَضَ بَيْنَ قَوْلِهِ: (وَوَصَّيْنَا) وَبَيْنَ الْمَوْصَى بِهِ (أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) وفائدة الجملة المُعْتَرِضة هُنَا إذكَارُ الْوَلَدِ بِمَا كَابَدَتْهُ أُمُّهُ مِنَ الْمَسَقَّةِ فِي حَمْلِهِ وَفِصَالِهِ، وَفِي هَذَا حَتُّ وَتَرْغِيبٍ وَزِيَادَةٍ تَأْكِيدَ عَلَى بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَلِهَذَا قَرَنَ شُكْرَهُ بِشُكْرِ الْوَالِدَيْنِ.

وَعَلَى الْعُمُومِ، وَجْهٌ حَسَنٌ الْإِعْتِرَاضِ حَسَنُ الْإِفَادَةِ مَعَ أَنْ مَجِيئُهُ مَا لَا مَعُولَ عَلَيْهِ فِي الْإِفَادَةِ، فَيَكُونُ مِثْلُهُ مِثْلَ الْحَسَنَةِ تَأْتِيكَ مِنْ حَيْثُ تَرْقُبُهَا^(٢).

(١) سُورَةُ لُقْمَانَ الْآيَةُ ١٤٠.

(٢) الْإِيضَاحُ لِلْفَرْوِينِيِّ ص ٣١٧.

البَابُ الرَّابِعُ

التوكيد بغير أداة

التَّوكِيدُ بِغَيْرِ أَدَاةٍ

في الأبواب الثلاثة السابقة عَرَضْتُ لِكُلِّ تَوْكِيدٍ كَانَ بِتَكَرُّارٍ أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامُ التَّكَرُّارِ، وَهُوَ التَّوكِيدُ بِالْأَدَاةِ.

ثُمَّ عَرَضْتُ لِلْأَدَوَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ، وَالْأَدَوَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ فَالْأَدَوَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، ثُمَّ عَرَضْتُ لِلتَّوكِيدِ بِالْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ.

أَمَّا هُنَا فِي هَذَا الْبَابِ، فَالتَّوكِيدُ فِيهِ لَا يَكُونُ مِنْ جَرَاءِ أَدَاةٍ أَوْ تَكَرُّارٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ جَاءَ مِنْ نَظْمِ الْكَلَامِ بِطَرِيقٍ خَاصٍّ، وَيَنْظُمُ خَاصًّا أَفَادَ تَوْكِيدًا لِلسَّمْعِ أَوْ لِلْقَارِءِ.

وَأَهَمُّ هَذِهِ الطُّرُقُ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ هِيَ:

أَوَّلًا: التَّوكِيدُ بِالْقَسَمِ

الغَرَضُ مِنَ الْقَسَمِ تَوْكِيدُ مَا يُقَسَمُ عَلَيْهِ، لِإِزَالَةِ الشَّكِّ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي إِخْبَارِهِ عَنِ الْمُقَسَمِ عَلَيْهِ، وَيَحْسُنُ الْقَسَمُ فِي مَقَامِ الْإِنْكَارِ، وَجَاءَ الْقَسَمُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِكَمَالِ الْحُجَّةِ وَتَأْكِيدِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ وَخَبَرٍ يَحْتَاجُ إِلَى أَحَدِ اثْنَيْنِ، إِمَّا الشَّهَادَةَ وَإِمَّا الْقَسَمَ، فَذَكَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِكَمَالِ الْحُجَّةِ بِالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى قُدْرَتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَبِالْقَسَمِ، حَتَّى لَا يَبْقَى حُجَّةٌ لِلْجَاهِلِينَ الْكَافِرِينَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وهو أسلوب مُكوَّن من جُمْلَتَيْنِ، الأولى: جُمْلَةُ الْقَسَمِ، والثانية جَوَابُهُ وَامْتَرَزَجَتِ الْجُمْلَتَانِ حَتَّى أَصْبَحَتَا كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ مِثْلَ الْجُمْلَةِ الْمُكُونَةِ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فَجُمْلَةُ الْقَسَمِ بِمِثَابَةِ الْمُبْتَدَأِ، وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ بِمِثَابَةِ الْخَبَرِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ وَحْدَهَا لَا تُفِيدُ، وَإِنَّمَا تُفِيدُ إِذَا انْضَمَّتْ إِلَيْهَا جُمْلَةُ الْجَوَابِ.

وَدَوْرُهَا فِي الْكَلَامِ إِشْعَارُ الْمُخَاطَبِ بِأَنَّ جُمْلَةَ سَتَأْتِي بَعْدَهَا فِي الْكَلَامِ كَمَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ، وَأَنَّهُ سَتَحَقِّقُ، وَلِهَذَا فَهِيَ أَيْ: جُمْلَةُ الْقَسَمِ تُفِيدُ تَأْكِيدَ جُمْلَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ، وَهَذَا التَّأْكِيدُ جَاءَ مِنْ سِيَاقِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَهِيَ جُمْلَةُ الْقَسَمِ وَلَيْسَ لَهَا أَيْ دَوْرٌ مُبَاشِرٌ آخَرُ كَأَن يَكُونَ لَهَا أَثَرٌ لَفْظِيٌّ مِثْلُ: «إِنَّ» الدَّاخِلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُسْمِيَّةِ أَوْ تُفِيدُ تَوْكِيدًا بِالْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ مِثْلَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهَا أَيْ: لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تُفِيدُ تَوْكِيدًا حَيْثُ إِنَّهَا وَضِعَتْ فِي اللَّغَةِ لِأَجْلِ هَذَا كَمَا وَضِعَتْ إِنَّ، وَلَكِنْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ لَمْ تَوْضَعْ إِلَّا أَنَّهَا

تُفِيد قَسَمًا عَلَى تَحَقُّقِ شَيْءٍ نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا، والجُمْلَتَانِ جُمْلَةُ الْقَسَمِ، وجُمْلَةُ الْجَوَابِ خَبَرَتَانِ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ لَا تُعَدُّ جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً مُفِيدَةً بِذَاتِهَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ فِي الْكَلَامِ هُوَ جُمْلَةُ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُؤْتَ بِجُمْلَةِ الْقَسَمِ إِلَّا لِإِفَادَةِ تَأْكِيدٍ وَتَحَقُّقٍ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ، وَبِهَذَا تَكُونُ الْجُمْلَتَانِ بِمَنْزِلَةِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَهَذَا كَجُمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ.

وَلَمَّا أَشَارَتْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ إِلَى تَحَقُّقٍ وَتَأْكِيدٍ جُمْلَةُ الْجَوَابِ احتاجت جُمْلَةً الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ إِلَى مُؤَكِّدٍ مِثْلِ اللَّامِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَاللَّامُ وَقَدْ فِي الْمَاضِي كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، وَإِنَّ فِي الْجُمْلَةِ الْأُسْمِيَّةِ لِيُنَاسِبَ هَذَا مَعْنَى التَّأْكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ الَّذِي أَشَارَتْ إِلَيْهِ جُمْلَةُ الْقَسَمِ.

جُمْلَةُ الْقَسَمِ:

جُمْلَةُ الْقَسَمِ هِيَ جُمْلَةُ خَبَرِيَّةٍ، وَلَمَّا جَاءَتْ تَوْكِيدًا لِلْخَبَرِ (الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ) سُمِّيَتْ قَسَمًا، وَإِنْ كَانَ فِيهَا إِخْبَارٌ.

وَلِذَلِكَ قَالُوا إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (١) قَسَمًا وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِخْبَارٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ تَوْكِيدًا لِلْخَبَرِ (الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ) سُمِّيَ قَسَمًا. وَلَمَّا كَانَتِ الْأَفْعَالُ الَّتِي بِجُمْلَةِ الْقَسَمِ لَا تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا جَاؤُوا بِحَرْفِ الْجَرِّ وَهُوَ الْبَاءُ، لِإِيصَالِ مَعْنَى الْحَلْفِ إِلَى الْمَحْلُوفِ بِهِ (الْمُقْسَمِ بِهِ)، هَذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، أَمَّا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً، فَالْجُمْلَةُ مُكَوَّنَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَلِهَذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (٢)، إِلَّا أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ لِيَطُولَ الْكَلَامُ.

(١) سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ الْآيَةُ ١.

(٢) سُورَةُ الْحَجَرِ الْآيَةُ ٧٢.

المُقَسَّم به :

المُقَسَّم به في جُملة القَسَم هو كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُعْظَمُ، وَقَدْ يُقَسَّم بِأَشْيَاءٍ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى عَظَمَةِ الْخَالِقِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾^(١)، ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ۝٧﴾^(٢)، ﴿وَالْعَلَدِيَّتِ صَبْحًا ۝١﴾^(٣).

وَقَدْ أَقَسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِنَفْسِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ وَهِيَ: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُمْ لَحَقٌّ ۝٤﴾^(٤)، ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُمْ لَحَقٌّ ۝٥﴾^(٥)، ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَنَّ ۝٦﴾^(٦)، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ ۝٧﴾^(٧)، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨﴾^(٨)، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٩﴾^(٩)، ﴿فَلَا أَقْسَمُ رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ۝١٠﴾^(١٠)، وَالباقِي كُلُّهُ أَقَسَمَ بِمَخْلُوقَاتِهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّيْلِ وَالنَّيُونِ ۝١﴾^(١١)، ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ الْجُومِ ۝٢٥﴾^(١٢)، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٢٦﴾^(١٣).

وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُقَسَّم بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ۝١٤﴾^(١٤) أَي: نَحْلِفُ أَنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِمَعْنَى الْيَمِينِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْتَنَّهُمْ جَنَّةٌ ۝١٥﴾^(١٥)، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ۝٨١﴾^(١٦) فَالْأَوَّلُ قَسَمٌ بِمِثْلَةٍ (وَالْحَقُّ) وَجَوَابُهُ «لَأَمْلَأَنَّ»، وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ ۝٨١﴾ جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ أُرِيدَ بِهَا تَوْكِيدَ الْقَسَمِ، وَقَوْلُهُ

- | | |
|--|---|
| (١) سُورَةُ الْعَصْرِ الْآيَاتِ ١ ، ٢ . | (٩) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةِ ٦٥ . |
| (٢) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ الْآيَةِ ٧ . | (١٠) سُورَةُ الْمَعَارِجِ الْآيَةِ ٤٠ . |
| (٣) سُورَةُ الْعَادِيَّاتِ الْآيَةِ ١ . | (١١) سُورَةُ التِّينِ الْآيَةِ ١ . |
| (٤) سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ الْآيَةِ ٢٣ . | (١٢) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ الْآيَاتِ ٧٥ ، ٧٦ . |
| (٥) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَةِ ٥٣ . | (١٣) سُورَةُ التَّكْوِينِ الْآيَاتِ ١٥ ، ١٦ . |
| (٦) سُورَةُ التَّغَابُنِ الْآيَةِ ٧ . | (١٤) سُورَةُ الْمُنافِقُونَ الْآيَةِ ١ . |
| (٧) سُورَةُ مَرْيَمَ الْآيَةِ ٦٨ . | (١٥) سُورَةُ الْمُنافِقُونَ الْآيَةِ ٢ . |
| (٨) سُورَةُ الْحَجَرِ الْآيَةِ ٩٢ . | (١٦) سُورَةُ صَ الْآيَةِ ٨٤ . |

تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^(١) جوابه ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأُحْدُودِ﴾^(٢) حُذِفَت اللَّامُ وَقَدْ تَخْفِيفًا.

جُمْلَةُ الْمُقَسَمِ عَلَيْهِ:

جُمْلَةُ الْمُقَسَمِ عَلَيْهِ هِيَ الْجُمْلَةُ الْمُؤَكَّدَةُ، فَإِنْ كَانَتْ فِعْلًا وَقَعَ الْقَسَمُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً مُؤَكَّدَةً يَأْتِ، فَالَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الْقَسَمُ فِي الْمَعْنَى الْخَبَرِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَصْرِ﴾^(٣) إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٦﴾ فَالْقَسَمُ وَقَعَ عَلَى الْخَبَرِ (فِي خُسْرٍ) فَهُوَ يُؤَكَّدُ الْخُسْرَانِ دُونَ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ يَحْذَفُ فِي الْجَوَابِ «جُمْلَةُ الْمُقَسَمِ عَلَيْهِ» وَيُبْقَى الْقَسَمُ لِلْعِلْمِ بِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَّ وَالْفُرَّانِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(٤) عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ أَنَّ الْجَوَابَ حُذِفَ لِطَوْلِ الْكَلَامِ وَتَقْدِيرِهِ لِأَعْدَبْنَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ.

أَدَاةُ الْقَسَمِ:

إِنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ تَتَكَوَّنُ إِمَّا مِنْ فِعْلٍ وَالْمُقَسَمِ بِهِ وَحَرْفٍ يُوَصِّلُ مَعْنَى الْحَلْفِ إِلَى الْمُقَسَمِ بِهِ، وَإِمَّا مِنْ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ مُكَوَّنَةٍ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَلِطَوْلِ الْكَلَامِ يُحْذَفُ الْخَبَرُ فِي جُمْلَةِ الْقَسَمِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا، لِإِدْلَالَةِ الْكَلَامِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَأُ بَعْدَ جِئِ﴾^(٥) ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾^(٥)، ﴿لَأَقْطِعَنَّ أَيْدِيَكُمْ﴾^(٦)، وَهَذَا تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الْكَلَامِ فِي أُسْلُوبِ الْقَسَمِ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي جُمْلَةِ الْقَسَمِ يُحْذَفُ الْفِعْلُ أَيْضًا تَخْفِيفًا وَاجْتِزَاءً بِإِدْلَالَةِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ، فَيَقُولُونَ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، وَأَكْثَرُ الْأَقْسَامِ الْمَحْذُوفَةِ الْفِعْلُ لَا تَكُونُ

(١) سُورَةُ الْبُرُوجِ الْآيَةُ ١.

(٢) سُورَةُ الْبُرُوجِ الْآيَةُ ٤.

(٣) سُورَةُ صَ الْآيَةُ ١.

(٤) سُورَةُ صَ الْآيَةُ ٨٨.

(٥) سُورَةُ الْفَتْحِ الْآيَةُ ٢٧.

(٦) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَةُ ٤٩.

إِلَّا بِالْوَاوِ، فَإِذَا ذُكِرَتِ الْبَاءُ أُتِيَ بِالْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(١)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخْلِفُونَكَ بِاللَّهِ﴾^(٢)، وَلَا تَجِيءُ الْبَاءُ وَالْفِعْلُ مَحذُوفَ، وَعَلَيْهِ حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَبْتَغِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(٣) وَقَالَ: الْبَاءُ بَاءُ الْقَسَمِ وَلَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً بِ (تُشْرِكْ) وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ بِاللَّهِ لَا تُشْرِكْ، وَحَذَفَ لَا تُشْرِكْ لِدَلَالَةِ الْكَرَمِ عَلَيْهِ. والقراء يقفون ويقولون: بالله إن الشرك لظلم عظيم.

وَأَدَوَاتُ الْقَسَمِ خَمْسَةٌ أَحْرَفٌ وَهِيَ: الْبَاءُ وَالْوَاوُ وَالتَّاءُ وَاللَّامُ وَمِنْ فَأَمَّا الْبَاءُ فَهِيَ أَصْلُ هَذِهِ الْحُرُوفِ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ إِضَافَةٌ وَمَعْنَاهَا الْإِلصَاقُ فَأُضَافَتْ مَعْنَى الْقَسَمِ إِلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ وَالصِّقَّةِ، كَمَا تَدْخُلُ الْبَاءُ فِي الْفِعْلِ (مَرَرْتُ) إِلَى (زَيْدٍ) فِي قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. وَلِهَذَا فَهِيَ أَصْلُ حُرُوفِ الْقَسَمِ^(٤) وَغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ أَقْرَبَ إِلَى الْبَاءِ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ، وَأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ وَالْبَاءُ لِلإِلصَاقِ، فَهُمَا مُتَقَارِبَانِ.

وَلِذَلِكَ أُنِيبَ بِالْوَاوِ عَنِ الْبَاءِ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا وَحَدَّثَ لِلْفَرْعِ مَا لَمْ يَحْدَثْ لِلْأَصْلِ حَيْثُ كَانَتْ أَكْثَرَ الْحُرُوفِ اسْتِعْمَالًا، وَاسْتَعْمِلَتْ مَعَ حَذْفِ فِعْلِ الْقَسَمِ وَلَكِنْ لِكَوْنِ الْبَاءِ أَصْلًا امْتَاَزَتْ عَنْ غَيْرِهَا وَذَلِكَ بِدُخُولِهَا عَلَى الْمُضْمَرِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ وَبِظُهُورِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَبِالْحَلْفِ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعْطَافِ.

وَقَدْ تُحَذَفُ هَذِهِ الْبَاءُ فَيُنْصَبُ الْأِسْمُ الْمُقْسَمُ بِهِ كَمَا نَصَبُوا الْأِسْمَ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٥).

مَا يَجْرِي مَجْرَى الْقَسَمِ:

هُنَاكَ أَلْفَاظٌ تُشْعِرُ بِالْقَسَمِ وَهِيَ نَوْعَانِ:

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ١٠٩.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ٦٢.

(٣) سُورَةُ لُقْمَانَ آيَةُ ١٣.

(٤) أَنْظَرُ شَرْحَ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ يَعِيشَ ج ٩ ص ٩٨.

(٥) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ١.

النَّوعِ الْأَوَّلِ: (لا تَجْرِي مَجْرَى الْقَسَمِ)

وهي ما تكون جارية كغيرها من الأخبار فليست بقسم فلا تُجاب بجوابه: كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ لَهُمْ كُلِّيْفُونَ لَكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٣) فهذا النوع وهو الذي جرى مجرى الأخبار، ولم يُجب بجواب القسم، يجوز فيه أيضا أن يكون قسما وله جواب، فإن كانت جملته جارية مجرى الخبر كان هذا القسم حالا، ولهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾^(٤) فقوله: (ورفعنا) حال غير جواب وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٥) فقوله: (لا تعبدون) حال، وكأنه قال: خذوا ميثاقكم مؤخدين، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾^(٦) أي غير سافكين، فيكون حالا من المخاطبين المضاف إليهم.

والنوع الثاني: (ما يجري مجرى القسم)

له جواب قسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَأَقْسُمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾^(٨)، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٩) وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾^(١٠) (لا تسفكون) جواب قسم وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(١١). ﴿مَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾.

نرى الثقي بما في الذي وقع جوابا للقسم وأكد بزيادة «من» في قوله: ﴿مِنْ﴾

(٧) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٨٧.

(٨) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةُ ٣٨.

(٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٣.

(١٠) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٤.

(١١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٠٢.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٦٣.

(٢) سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ الْآيَةُ ١٨.

(٣) سُورَةُ الْحَدِيدِ الْآيَةُ ٨.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٦٣.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٣.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٨٤.

خَلَقَ»، وقوله: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الْبَنِينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾^(١). وقوله: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَكُمْ﴾^(٢). ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا﴾^(٣) فيمن كَسَر هَمْزةً إِنْ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا ابْجَهَلَ قَوْلَهُ﴾.

وإِنْ هُنَا لِتَأْكِيدِ الْمُقَسِّمِ عَلَيْهِ، وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَاغْلِبَ أَنا وَرُسُلِي﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾^(٥)، وجَوَابُ الْقَسَمِ هُنَا (ما لهم من محيص) والْقَسَمِ «ظَنُّوا» لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ، أَيْ أَيقِنُوا وَبَلَّغْ أَمْرَهُمْ بِالْيَقِينِ كَانْتَهُم: أَقْسَمُوا مَا لَهُمْ مِنْ محيصٍ وَزِيدَتْ «مِنْ» لِتَأْكِيدِ الْمُقَسِّمِ عَلَيْهِ وَهُوَ نَفْيُ الْمَهَرَبِ مِنَ الْعَذَابِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مَفْعُولًا لِظَنَنْتُ عَلَى أَنَّهَا سَدَّتْ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ غَيْرَ الْمَوْصُولَةِ بِحَرْفٍ مِثْلَ «أَنَّ» لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا بِدُونِ حَرْفٍ يُوَصِّلُ إِلَى ذَلِكَ.

اجْتِمَاعُ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ:

إِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسَمُ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَسَمُ وَدَخَلَ الشَّرْطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَوَابِ كَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ، وَأَعْنَى عَنِ جَوَابِ الشَّرْطِ وَإِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ كَانَ الْجَوَابُ لَهُ وَأَعْنَى عَنِ جَوَابِ الْقَسَمِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾^(٦) تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهِ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ، فَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الشَّرْطِ لَيْسَتْ بِلَامِ الْقَسَمِ، وَلَكِنَّهَا زَائِدَةٌ، وَتُسَمَّى لَامَ الْمُوطِئَةِ أَوْ الْمُؤَذِّنَةِ لِلْقَسَمِ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لِلْقَسَمِ لَا لِلشَّرْطِ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُجْزُومٍ.

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ٨١.

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ١٢.

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ آيَةُ ٥٤.

(٤) سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ آيَةُ ٢١.

(٥) سُورَةُ فَصَّلَتْ آيَةُ ٤٨.

(٦) سُورَةُ مَرْيَمَ آيَةُ ٤٦.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ آلِإِسْ وَالْحِجُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾^(١) فلو كان جواب الشرط لكان مجزوماً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتِمَّ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٢) فاللام في «لئن» هي الموطئة للقسم، واللام في «إلى الله» هي لام القسم، ولم تدخل نون التوكيد على الفعل للفصل بينه وبين اللام بالجازر والمجرور، والأصل لئن متّم أو قُتِلْتُمْ لَتُحْشَرُونَ إلى الله، فلما قُدّم معمول الفعل عليه حُذِفَ منه.

ثانياً: التوكيد عن طريق التقديم بين النُّحاة والبلاغيين

الأصل في نظم الكلام أن تأتي كل كلمة في موضعها الأصلي لها بالجملة والجملة نوعان اسمية وهي التي تتألف من مبتدأ وخبر، فيذكر المبتدأ ليُعلم إسناد الخبر إليه.

وفعلية: وهي التي تتألف من فعل وفاعل فقط أو من فعل وفاعل ومفعول به وغير ذلك من المكمّلات، ويعمل الفعل الرفع في الفاعل ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والتّصّب في المفعول به، ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه.

ولما كانت الجملة خاضعة لمقتضيات الأحوال والظروف المحيطة بها احتاج المتحدث أن يُقدّم ويؤخّر في الجملة، ليُشير إلى معنى مُراد في الكلام.

وقد تدارس هذا الأسلوب فريق النُّحاة وفريق البلاغيين.

وقبل أن نبحث عن هذا المعنى المُراد من التقديم نستعرض مواقع التقديم فنجده في موقعين:

(١) سورة الإسراء الآية ٨٨.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٥٨.

الأول: تقديم على نية التأخير، أي أن المُقدّم ما زال باقياً على حُكمه الإعرابي الذي كان له قبل التّقديم، وذلك مثل تقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل مع إعرابهما على ما كانا عليه. كقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(١).

الثاني: تقديم لا على نية التأخير بل له حُكم جديد غير ما كان عليه قبل التّقديم، مثل أن تقول: المنطلق زيد بعد قولنا: زيد المنطلق. فيصبح الخبر مُبتدأ والمبتدأ خبراً، ومثل هذا يقال في الاستفهام بالهمزة: أَنْتَ فَعَلْتَ أَوْ: أَفَعَلْتَ هَذَا، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ فإنّ القصد هنا من تقديم (أَنْتَ) حمّله على الإقرار بالفعل الحاصل، والذي لا مشاحة فيه ولا جدال في وقوعه، فأصبح الفاعل مُبتدأ حيث أُسند الفعل إلى ضميره في الاستفهام.

فأرى - والله أعلم - أنّ التّقديم الذي أصبح له موقع إعرابي غير ما كان عليه قبل التّقديم وهو النّوع الثاني، إنّما هو للاهتمام والعناية بالمُقدّم. بيان ذلك في الآية الكريمة: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٢)، الشكّ هو في (أَنْتَ)، لأنّ المُراد من الاستفهام حمّله على الإقرار بالفعل، وأنّه هو الذي حطّم الأصنام فهم يريدون الفاعل لا الفعل، إذ أنّ الفعل حاصل ولا شكّ فيه، وإنّما المُراد هو الاهتمام بمعرفة من الذي حطّم الأصنام.

وهذا وإن كان الغرض منه الاهتمام والعناية به، إلّا أنّ معنى التّخصيص الذي هو القصر لازم لمعنى الاهتمام والعناية بأمره في مثل هذه الصّورة.

أمّا في مثل: مُحَمَّدٌ عَرَفْتَهُ، فإذا جعلت: مُحَمَّدٌ: مُبتدأ، وقلت: مُحَمَّدٌ عَرَفْتَهُ، فإنّ مثل هذه الصّورة للاهتمام والعناية لا الحصر والاختصاص. وعلى هذا ليس كلّ تقديم في هذا النّوع - وهو النّوع الثاني - للاختصاص والحصر، فقد يكون للعناية والاهتمام.

(١) سورة الأعراف الآية ٣٠.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٦٢.

وهذا هو ما يقوله النُّحاة^(١).

أما النوع الأول: وهو: إبقاء المُقَدَّم على ما كان عليه من الموقع الإعرابي قبل التقديم، فإن هذا النوع لِقَصْدِ الحَصْر، وهو ما يُعَبَّر عنه بالاختصاص والحصر أسلوب من أساليب التوكيد، لأنه يُزيل الشك والتردد أو الإنكار وهذا هو ما يقوم به التوكيد في الكلام.

وإن كان هذا النوع قد يكون فيه معنى الاهتمام والعناية به أيضًا كما يقول النُّحاة.

وهذا كما في قوله تعالى: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٣)، قدَّم المُخاطَبين في الآية الأولى دون الثانية، لأنَّ المُخاطَب في الأولى لِلْفُقَرَاء، بِدليل قوله تعالى: (من إملاق)، فكان رزقهم أهمَّ عندهم من رزق أولادهم، فقدَّم الوعد بِرزقهم على الوعد بِرزق أولادهم، والخطاب في الآية الثانية لِلْأَغْنِيَاء بِدليل قوله تعالى: (خشية إملاق) فإنَّ الخشية إنما تكون ممَّا لم يَقَعْ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم، لأنَّه حاصل فكان أهمَّ، فقدَّم الوعد بِرزق أولادهم على الوعد بِرزقهم.

وكما يَبَيِّن أنَّ الأصل في الفاعل أن يكون مُقَدَّمًا على المفعول وأن يكون بعد الفعل، فقد نجد المفعول مُقَدَّمًا على الفاعل أو على الفعل.

فَمِثَالُ الصُّورَةِ الأولى: تقديم المفعول على الفاعل: قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^(٤) فإنَّ تقديم المفعول على الفاعل، أفاد قَصْرَ موسى على

(١) أنظر دلائل الأعجاز ص ٨٤.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٥١.

(٣) سورة الإسراء الآية ٣١.

(٤) سورة طه الآية ٦٧.

الخوف، لأنَّ المُراد تأكيد خَوْف موسى، ولذلك وَجَّه إليه الخطاب بالتأكيد عن طريق «إن، والفصل» لِئَناسِب خَوْفه الشَّدِيد الَّذِي أَفاده تَقْدِيم المَفْعُول (خيفة) على الفاعِل (موسى) وإن كان هَذَا التَّقْدِيم ناسبَ نَظْم الكلام، لأنَّ المعنى في القرآن مُقَدَّم على الصَّنَاعَة اللَّفْظِيَّة، فَمِن العُلَماء مَن يَقول: إِنَّ ذَلِكَ لِتَناسُب الفَوَاصِل، وَلَكِنَّ مُناسَبَة الكلام رؤوس الآي في القرآن الكريم، لَمْ يَكُنْ نَظْم القرآن الكريم لَهُ وَحدَه، وَإِنَّمَا كان لِلْمَعْنَى أَوَّلًا ثُمَّ مُراعاة رؤوس الآي والفَوَاصِل أَوْ لِتَحسين النِّظْم، نَعَم: إِنَّ النِّظْم لَهُ وَقَعه في الأَسْماء، وَلَكِنَّ القرآن الكريم راعى المَعاني كَمَا راعى مُناسَبَة النِّظْم في الآي.

وَأما تَقْدِيم المَفْعُول على الفِعْل، فَإِنَّ هَذَا في باب الاشتغال، كَمَا دُوِّن في كُتُب النِّحو.

فإِنِّي أرى أَنَّ تَقْدِيم المَفْعُول على الفِعْل مَعَ إبقائه على حالته في الإعراب قَبْل التَّقْدِيم، فَإِنَّ لَمْ يُذكَر ضَميره مَعَ الفِعْل، فَإِنَّ ذَلِكَ لِلاختصاص الَّذِي يُفِيد التَّوكِيد مِثْل قَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(١)، وَقَوْلِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٢).

وَأما قَوْلِه: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾^(٣) فَلَيْسَ في الآيَة اخْتِصاص لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ (كُلًّا) مَفْعولًا لِفِعْل مَحذوف مُفَسَّر بِالفِعْل بَعْدَه وَهُوَ: «هَدَيْنَا» وَهَذَا أَيْضًا في «نُوحًا هَدَيْنَا» وَيَكُون هَذَا مِنْ باب التَّأْكِيد بِالتَّكَرُّار، أَيْ تَكَرُّار الجُمْلَة الفِعْلِيَّة، وَأَجْرِي الفِعْل بَعْدَه (هَدَيْنَا) مَجْرَى اللَّازِم لِلْعِلْم بِالمَفْعُول بِهِ، وَكَذَلِكَ مَعَ (نُوحًا).

وَأما أَنْ يَكُونَ (كُلًّا) قُدِّمَتْ لِتُسَبِّه المُرْتَفَعَة بِالابتداء في أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَمْ يَسْبِقْهَا

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الآيَة ٣٠.

(٢) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الآيَة ٥.

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الآيَة ٨٤.

عامل في اللفظ، لأنَّ التَّقدير: كُلاًّ مِنْهُمَا لِإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَهَذَا أَبْلَغُ وَأَقْوَى مِنْ التَّأخِر^(١).

وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَ ضَمِيرٌ مَعَ الْفِعْلِ، فَإِنَّمَا أَنْ تُذَكَّرَ جُمْلَةٌ قَبْلَهُ مُفَسَّرَةً بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّكْرَارِ بِالتَّأْكِيدِ.

وَإِذَا ذُكِرَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُفَسَّرَةُ بَعْدَ الْمَفْعُولِ بِهِ، فَإِنَّهُ لِلْحَصْرِ وَالِاخْتِصَاصِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٢) عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، فَالتَّقديمُ هُنَا لِلِاخْتِصَاصِ، لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ جُمْلَةٍ مُفَسَّرَةٍ قَبْلَ الْفِعْلِ بِسَبَبِ (أَمَّا) إِذْ لَا يَأْتِي بَعْدَهَا إِلَّا اسْمٌ.

أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فَلَا اخْتِصَاصَ إِذْ لَا تَقْدِيمُ فِي الْآيَةِ، وَرُبَّمَا يَقَالُ: إِنَّ التَّقديمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِمَصْلَحَةِ التَّرْكِيبِ، لِأَنَّ (أَمَّا) لَا يَأْتِي بَعْدَهَا فِعْلٌ. أَقُولُ: إِنَّ هَذَا عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَوْجِيهِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ بَعْدَ أَمَّا فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ بَعْدَ (ثَمُودَ) وَمِنْ هُنَا يَكُونُ التَّقديمُ لِلِاخْتِصَاصِ فَقَطْ.

هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ.

أَمَّا تَقْدِيمُ الظَّرْفِ وَمُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ.

فَإِنْ كَانَ التَّقديمُ فِي الْإِثْبَاتِ دَلَّ عَلَى الْاخْتِصَاصِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ مُنَّمْ أَوْقَيْتُمْ لِآلِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(٣) فَالْمَعْنَى: أَنَّكُمْ تُحْشَرُونَ إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ فِي الْآخِرَةِ فَيَجَازِيكُمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنَكُونَنَّ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(٤) لِأَنَّ

(١) أَنْظِرِ الْمُعْنِي ج ١ ص ١٦٥.

(٢) سُورَةُ فَصَّلَتْ الْآيَةَ ١٧.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةَ ١٥٨.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةَ ١٤٣.

الخطاب في الآية لأمة مُحَمَّد دون غيرهم، فَأُخِّرَ (على الناس) في الشهادة الأولى، إذ لا اختصاص بأناس دون غيرهم، أي أَنَّ أمة مُحَمَّد شهداء على الناس جميعاً أي على الأمم يوم القيامة على أَنَّ رُسُلهم بلغتهم، أمَّا الرَسُول ﷺ سَيَكُون يوم القيامة شهيداً على أمة مُحَمَّد فَقَط دون غيرها ولهذا قُدِّمَ (على الناس) على الخبر في الشهادة الثانية، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(١) أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ جميعاً من العرب وغيرهم، وعلى هذا فإن (أل) في قوله تعالى: (للناس) للاستغراق.

وإن كان التقديم في النفي، فإن تقديمه يُفيد تأكيد تفضيل المنفي عنه، كما في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾^(٢) والمعنى أَنَّهُ لَيْسَ فِي خُمُرِ الْجَنَّةِ ما في خُمرة غيرها من الغَوْل، أي لَيْسَ فِيهَا كَمَا فِي خُمرة الدنيا ما يَغْتَالِ الْعُقُول ولا ما يُسْكِر، ولهذا لَمْ يُقَدِّم الظَّرْفُ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٣) إذ لو قُدِّمَ لَكَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ الرَّيْبَ مَوْجُود في الْكِتَابِ السَّمَاوِيَّةِ الأُخْرَى، وَأَنَّ الْقُرْآنَ اخْتَصَّ بِعَدَمِ الرَّيْبِ دون غيره.

وقد يكون التقديم لأمر اقتضته صِحَّةُ الْمَعْنَى وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾^(٤) فَإِنَّهُ لَوْ أُخِّرَ (مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) عَنْ (يَكْتُمُ) إِيْمَانَهُ لَتَوَهَّم أَنَّ (مِنْ) مُتَعَلِّقَةٌ بِـ (يَكْتُمُ) فَلَمْ يُفْهَمْ أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ وَهَذَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ.

التَّقديم لِلْحَصْرِ وَلَا لِلِاخْتِصَاصِ :

وقد لا يكون التقديم لِلْحَصْرِ أو الاختصاص، وذلك عندما يكون المراد مُجَرَّدَ تَمَكِينِ الْخَبَرِ، فَتُصَدَّرُ الْجُمْلَةُ بِالضَّمِيرِ الْفَاعِلِ، وَيُسْنَدُ إِلَيْهِ الْخَبَرُ بَعْدَهُ فَيَأْتِي الضَّمِيرُ

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ٧٩.

(٢) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الْآيَةُ ٤٧.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢.

(٤) سُورَةُ غَافِرِ الْآيَةُ ٢٨.

مُعَرَّى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ثُمَّ تُسَنَدُ إِلَيْهِ الْجُمْلَةُ (الْخَبَرُ) بَعْدَهُ، فَإِنَّ الْخَبَرَ يَثْبُتُ فِي النَّفْسِ، لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ عِنْدَمَا اسْتَمَعَ إِلَى الضَّمِيرِ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَوَاقًا إِلَى سَمَاعِ الْخَبَرِ عَنْهُ، وَبِذَلِكَ يَتِمَكَّنُ فِي النَّفْسِ خَيْرَ تَمَكُّنٍ.

وَمِنْ هُنَا قَالُوا: إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُضْمِرَ ثُمَّ فُسِّرَ كَانَ ذَلِكَ أَفْخَمَ لَهُ مِنْ أَنْ يُذَكَرَ مِنْ تَقْدُّمِ إِضْمَارِ^(١) وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) أُضْمِرَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ ثُمَّ فُسِّرَ بِقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣)، فَجِدَ فِي هَذَا التَّعْبِيرِ تَأْثِيرًا لَا نَجْدَهُ إِذَا جَاءَتْ الْآيَةُ بِدُونِ إِضْمَارٍ، فَتَصْدِيرُ الْجُمْلَةِ بِالضَّمِيرِ ثُمَّ الْإِتْيَانُ بِالْخَبَرِ هُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكِيدِ.

والتَّوَكِيدُ جَاءَ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ، لِأَنَّ ذِكْرَ الضَّمِيرِ شَيْءٌ مُبْهِمٌ، وَالْإِبْهَامُ يَسْتَدْعِي مِنَ الْمُخَاطَبِ الِاسْتِعْدَادَ وَإِعْمَالَ الْفِكْرِ لِمَعْرِفَةِ الْخَبَرِ، فَحِينَمَا يَأْتِي الْخَبَرَ وَالنَّفْسُ مُسْتَاقَّةٌ إِلَيْهِ يَثْبُتُ فِي النَّفْسِ، وَيَكُونُ لَهُ مِنَ الْأَثَرِ فِي النَّفْسِ مَا لَا يَكُونُ إِذَا جَاءَتْ الْجُمْلَةُ بِدُونِ تَصْدِيرِهَا بِالضَّمِيرِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(٤) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ أَتَّخِذُوا إِلَهًا مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ﴾^(٥) فَتَقْدِيمُ الضَّمِيرِ هُنَا لَا يَعْنِي اخْتِصَاصَهُمْ فِي الْآيَةِ الْأُولَى بِالْيَقِينِ بِالْآخِرَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ اخْتِصَاصَهُمْ بِالنَّشْرِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ هُوَ مُجَرَّدُ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِهَذَا الْخَبَرِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِمْ.

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن دُونِيءَ إِلَهَةٍ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾^(٥) وَذَلِكَ لِأَنَّ عِبَادَتَهُمْ لَهَا تَقْتَضِي أَلَّا تَكُونَ مَخْلُوقَةً فَالْمَقَامُ مَقَامُ اسْتِغْرَابٍ يَعْبُدُونَهَا عَلَى أَنَّهَا إِلَهَةٌ، وَمِنْ شَأْنِ الْإِلَهِ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا وَلَكِنْ هَذِهِ الْإِلَهَةُ مَخْلُوقَةٌ لَا خَالِقَ فَقُدِّمَ الضَّمِيرُ

(١) دَلَالَةُ الْإِعْجَازِ ص ١٠٢ طَبْعَةُ السَّيِّدِ رَشِيدِ رِضَا.

(٢) سُورَةُ الْإِخْلَاصِ الْآيَةُ ١.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٤.

(٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ الْآيَةُ ٢١.

(٥) سُورَةُ الْفُرْقَانِ الْآيَةُ ٣.

في قوله: (وهم يخلقون) لتقرير هذا المعنى أي أنها مخلوقة فكيف تُعبد!

ويكثر هذا الأسلوب في الوعد وما شاكله، وذلك لأن من شأن من تعدده بشيء ربما يعترضه الشك في الوعد فيكون محتاجاً إلى تأكيده، فيلقى إليه الكلام مُصدراً بالضمير ثم الإخبار عنه، فيتمكّن الخبر عنه خيراً تمكّن، وهذا هو ما يُريده الموعود وما يرنو إليه.

ولذلك نجد في القرآن الكريم الجملة التي تأتي للوعد مُصدرة بالضمير، كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿بُشِّرْكُمْ الْيَوْمَ بِجَنَّتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (٢) على اعتبار أن هو مُبتدأ، الفوز العظيم خبره وكذلك الوعيد، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (٣) أي لا يُمنعون من العذاب في الآخرة، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (٤) فتصدير الضمير في هذه الآية (وما هم بخارجين من النار) يُفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاص الخلود بهم، ودون النظر إلى غيرهم ولا يعني هذا أن المؤمنين العصاة مُخلّدون في النار، ولا يخرجون، كما لا يعني العكس، فهذا لم يُتعرّض له في المعنى في هذه الآية، وإنما تعني الآية مُجرّد الإخبار بأن هؤلاء المُتحدّث عنهم خالّدون في النار دون اعتبار تخصيص الخلود بهم، لأنّه لو اعتبرنا ذلك، فإننا نُلزِم المولى جلّ جلاله ممّا لا ينبغي لنا أن نُلزِمه من العفو أو عدمه عن المؤمنين العصاة، فلا تتعارض الآية مع حديث الرسول ﷺ ما معناه: أن العصاة يخرجون من النار بشفاعته مُحَمَّدٌ ﷺ حتّى لا يبقى بها مُوحّد أبداً، لأنّه لم يُقدّم الضمير إلّا لمُجرّد تمكين هذا الخبر في النفس لأنّه في معرض الوعيد.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١١٢.

(٢) سُورَةُ الْحَدِيدِ الْآيَةُ ١٢.

(٣) سُورَةُ الطُّورِ الْآيَةُ ٤٦.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٦٧.

البَابُ الْخَامِسُ

لمحة إلى التوكيد عند البلاغيين

لَمَحَة إِلَى التَّوْكِيدِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ

سَبَقَ أَنْ بَيَّنْتُ أَنَّ الْجُمْلَةَ هِيَ مَوْضُوعُ دِرَاسَةِ النُّحَاةِ وَالْبَلَاغِيِّينَ وَالْجُمْلَةُ خَاضِعَةٌ لِمُنَاسَبَاتِ الْقَوْلِ وَلِلْعَلَاةِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، وَلَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُفِيدًا إِلَّا إِذَا كَانَ حَالُ الْمُخَاطَبِ مُرَاعَاً لِيَقَعَ الْكَلَامُ فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ مَوْقِعَ الْقَبُولِ وَالِافْتِنَاعِ.

وَلِذَا تَنَاوَلَ الْبَلَاغِيُّونَ دِرَاسَةَ الْجُمْلَةِ كَمَا تَنَاوَلَهَا النُّحَاةُ.

وَمِنْ صُورِ الْكَلَامِ أُسْلُوبُ التَّوْكِيدِ، فَتَنَاوَلَهُ النُّحَاةُ، وَقَدَّمُوا لَنَا طُرُقَهُ وَأَدَوَاتِهِ الَّتِي يُؤَكِّدُ بِهَا الْكَلَامَ لِيُظْرَفَ بِقِتْضِهَا الْحَالِ.

وَجَاءَ الْبَلَاغِيُّونَ وَخَاضُوا فِي ذَلِكَ وَكَانَتْ لَهُمْ آرَاءٌ وَتَوَجُّهَاتٌ فِي أُسْلُوبِ التَّوْكِيدِ.

لِذَلِكَ فَإِنِّي أُشِيرُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى التَّوْكِيدِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ، وَقَبْلَ أَنْ أُشِيرَ إِلَى الْأَسَالِيبِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي سَلَكَهَا الْبَلَاغِيُّونَ، لِتَوْكِيدِ الْكَلَامِ يَجْدُرُ بِي أَنْ أَقِفَ عَلَى رَأْيِ الْبَلَاغِيِّينَ فِيمَا قَالَهُ النُّحَاةُ عَنِ التَّوْكِيدِ فِي الْأَبْوَابِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ وَأَوَّلَ هَذِهِ الْأَبْوَابِ التَّكَرَّارِ.

فَنَجِدُ الْبَلَاغِيِّينَ خَاضُوا فِيهِ حَتَّى جَعَلُوا الْإِطْنَابَ يَشْمَلُ التَّكَرَّارَ، فَكُلُّ تَكَرَّارٍ إِطْنَابٌ.

فالبلاغيون قَسَمُوا التَّكْرَارَ إِلَى قِسْمَيْنِ: الْأَوَّلُ: ما كان تَكَرُّارَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، وَهَذَا كَمَا فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: ﴿فَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ تَكَرُّارٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَقَدْ كُرِّرَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ مَرَّةً وَأُورِدَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعْدَ كُلِّ نِعْمَةٍ أَوْ مَا يُوَوِّلُ إِلَى النَّعَمِ، تَقْرِيرًا لِلْأَلَاءِ، وَإِعْظَامًا لِشَأْنِهَا، كَمَا كُرِّرَهَا بَعْدَ النَّارِ وَعَذَابِهَا تَرْهِيًا وَإِنْذَارًا لِلْكَافِرِينَ وَالْعَصَاةِ، وَهَكَذَا أَيْضًا فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ فَقَدْ كُرِّرَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَلْ يَوْمَئِذٍ الْمُكْذِبِينَ﴾ مُبَالَغَةً فِي الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ وَتَأْكِيدًا لَوْقُوعِ الشُّخْطِ عَلَيْهِمْ وَالْغَضَبِ لِأَجْلِ تَكْذِيبِهِمْ، وَحِذَارًا عَنِ الْإِيتَانِ بِمِثْلِ مَا أَتَوْا بِهِ مِنْ إِنْكَارٍ لِهَذَا الْيَوْمِ الْعَظِيمِ.

وَأَيْضًا فِي سُورَةِ الْقَمَرِ كُرِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ فَكُرِّرَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ لِمَا يَحْصُلُ فِيهِ مِنْ إِقْبَاطِ الثُّقُوسِ بِذِكْرِ قِصَصِ الْأَوَّلِينَ وَالِاتِّعَازِ بِمَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْمَذَلَّاتِ، وَحَلِّ بِهِمْ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُقُوبَاتِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَرْعِ الْعَصَا، لِئَلَّا تَسْتَوِلِيَ عَلَيْهِمُ الْغَفْلَةُ وَيَغْلِبَ عَلَيْهِمُ الدُّهُولُ وَالنَّسْيَانُ.

وهكذا فِي كُلِّ مَا وَرَدَ مِنَ الْآيَاتِ الْمُكَرَّرَةِ فِي قِصَصِ الْقُرْآنِ وَصُورِ تَرْغِيهِ وَتَرْهِيهِ هَذَا هُوَ رَأْيُ الْبَلَاحِيِّينَ.

أَمَّا النَّحَاةُ، فَلَمْ يَعْدُوا هَذَا تَكَرُّارًا، لِأَنَّ كُلَّ آيَةٍ جَاءَتْ لِمَعْنَى خَاصَّةٍ بِهَا وَيَنْتَهِي عِنْدَهَا الْكَلَامُ ثُمَّ يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ مِنْ جَدِيدٍ لِمَعْنَى جَدِيدٍ، وَهَكَذَا، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا فِي بَابِ التَّكْرَارِ عِنْدَ النَّحَاةِ^(١)، بَابِ التَّكْرَارِ.

فالتَّكْرَارُ عِنْدَ النَّحَاةِ مَا كَانَ مُرَدَّدًا فِي اللَّفْظِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرُوا﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَرُوا^(٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْكَ فَالُوكِ﴾ ثُمَّ أَوَلَيْكَ لَكَ فَالُوكِ^(٣)، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِنَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لِأَنَّ قَوْلَنَا: لَا إِلَهَ

(١) أَنْظَرُ ص ١٣ بَابُ التَّكْرَارِ.

(٢) سُورَةُ الْمُذْثَّرِ الْآيَتَانِ ١٩، ٢٠.

(٣) سُورَةُ الْقِيَامَةِ الْآيَتَانِ ٣٤، ٣٥.

إِلَّا اللَّهُ هُوَ مَعْنَى: وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فَهُمَا فِي الْمَعْنَى سَوَاء، وَكُرِّرَ الْقَوْلُ هُنَا لِتَقْرِيرِ الْمَعْنَى وَإِثْبَاتِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُخَالِفُ فِيهِ كَالنَّصَارَى فَالْتَّكْرِيرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَبْلَغُ مِنَ الْإِيجَازِ، وَهَذَا تَوْكِيدٌ بِالتَّكْرَارِ أَيْضًا عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ إِلَّا أَنَّهُ نَوْعٌ آخَرُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّكْرَارِ عِنْدَهُمْ.

وَإِنِّي أَرَى أَنَّ التَّكْرَارَ فِي اللَّفْظِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ مَا هُوَ إِلَّا لِمُجَرَّدِ رَفْعِ تَوَهُّمِ الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ أَوْ لِلتَّنْبِيهِ فَهُوَ لِمُجَرَّدِ التَّوَكِيدِ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْأَثَرِ فِي النَّفْسِ مَا لِلتَّكْرَارِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْآيَاتِ السَّابِقَةِ إِذْ أَيْقَظَ الْقُلُوبَ مِنْ غَفَوْتِهَا وَزَجَرَهَا عَنِ الْإِثْمِ، وَأَثَارَ فِي النَّفُوسِ الْاِعْتِبَارَ وَالْاِتِّعَازَ حَتَّى سَادَهَا الْخَوْفُ وَالرَّهْبَةُ، وَشَغَفَهَا حُبًّا وَمَيْلًا إِلَى الْخَيْرِ وَإِلَى كُلِّ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّعِيمِ. أَلَا يَكُونُ هَذَا أَقْوَى أُسْلُوبٌ وَأَوْفَعُ كَلَامٌ جَاءَ عَنْ طَرِيقِ التَّكْرَارِ لِلتَّوَكِيدِ.

وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا تَكَرَّرَ لَفْظُهُ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

فَأَمَّا مَا كَانَ تَكَرُّارُهُ مَرَّتَيْنِ فَهُوَ غَيْرُ خَالٍ عَنْ فَائِدَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾^(١) ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾^(٢) فَهَذَا وَإِنْ تَكَرَّرَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، فَلَا يَخْلُو مِنْ حَالٍ لِأَجَلِهِ وَقَعَ التَّغَايُرُ وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ: أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ وَارِدَ عَلَى جِهَةِ الْإِنْشَاءِ، وَالثَّانِي: وَارِدَ عَلَى جِهَةِ الْخَبَرِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ وَارِدَ فِي الْإِرَادَةِ وَالثَّانِي وَارِدَ فِي الْفِعْلِ نَفْسَهُ، وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ: الْغَرَضُ بِهِ إِظْهَارُ أَمْرِ الدِّينِ بِنُصْرَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِقَتْلِ مَنْ نَاوَاهُ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهُ ﴿وَيَقْطَعُ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾^(٣).

وَالْغَرَضُ بِالثَّانِي التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَا يَدْعُو الرَّسُولُ ﷺ إِلَيْهِ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَإِخْلَاصِ

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٧.

(٢) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٨.

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٧.

العبادة لله، وبين أمر الشرك وعبادة الأصنام، ولهذا قال بعده ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾^(١).

أما النوع الثاني من أنواع التكرار عند البلاغيين فهو: التكرار في المعنى دون اللفظ، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾^(٢) فقوله تعالى: (والجبال) وارد على جهة التأكيد المعنوي، وفائدته تعظيم شأن هذه الأمانة المشار إليها وتفخيم حالها، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣)، فقوله تعالى: (يدعون إلى الخير) عام في كل شيء وإنما كرر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جهة التأكيد والمبالغة، وكذلك قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكِيهَةٌ وَقُلٌّ دِرْهَانٌ﴾^(٤) فإنما خص النخل والرمان بالذكر، وإن كانا داخليين تحت الفاكهة تعظيماً لأمرهما ومبالغة في رفع قدرهما، وقد ذكرت ذلك في باب العطف^(٥) باب التكرار (بالعطف).

وخلاصة هذا الكلام أنه إذا كان التكرار في اللفظ والمعنى جميعاً، فهو توكيد عند البلاغيين وليس توكيداً عند النحاة.

أما غير ذلك فهو توكيد عندهما «عند النحاة والبلاغيين» بضمير الفصل والصفة والعطف، فهو تكرار عند الجميع.

والتكرار نوع من أنواع الإطناب، والإطناب عندهم تأكيد، لأنه زيادة اللفظ على المعنى لفائدة، وهذا هو الفرق بينه وبين التكرير، فالتكرير: دلالة اللفظ على المعنى مُردِّداً، فهو جزء من الإطناب الذي يأتي للتوكيد.

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ آيَةُ ٨.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ آيَةُ ٧٢.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٠٤.

(٤) سُورَةُ الرَّحْمَنِ آيَةُ ٦٨.

(٥) أَنْظَرُ ١١٧-١٢٣.

وهذا هو ما انفرد به البلاغيون، وهو أنواع كثيرة سماها البلاغيون بأسماء منها: الاحتراس، كما في قوله تعالى: ﴿أَسْأَلُكَ بِدَعْوَى جَنَّتِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾^(١) فاحترس بقوله: (من غير سوء) عن إمكان أن يدخل في ذلك البهق وغيره من أمراض تشبهه، فهذه الزيادة لتأكيد معنى السلامة.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٢) فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة لتوهم أن ذلك لضعفهم، فلما قيل: (أعزة على الكافرين) أكد معنى التواضع للمؤمنين والعطف عليهم، وانتفت عنهم صفة الضعف ولذلك عدى (الذل) بعلی لتضمنه معنى العطف، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(٣)، ومن أنواع الإطناب التثمين: كما في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَى حُبِّهِمْ بَسِيطًا وَبِزْمًا وَأَسِيرًا﴾^(٤) فقوله: (على حبه) إتمام للمعنى المراد، المراد منه تأكيد معنى البذل والعطاء مهما كانت الحال، ومهما كانوا في حاجة إلى ما يبذلونه وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(٥).

ومن أنواع الإطناب التذييل: وهو أن يؤتى بعد تمام الكلام بكلام مستقل في معنى الأول، ليكمل فهمه.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾^(٦) فقوله تعالى: (إن الباطل كان زهوقا) تأكيد للمعنى الأول، وهو في معناه، ولكنه بعد أن انتهى من الكلام الأول استأنف لتأكيد هذا المعنى فقال: (إن الباطل كان زهوقا)

(١) سُورَةُ الْقَصَصِ الْآيَةُ ٣٢.

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ الْآيَةُ ٥٤.

(٣) سُورَةُ الْفَتْحِ الْآيَةُ ٢٩.

(٤) سُورَةُ الدَّهْرِ الْآيَةُ ٨.

(٥) سُورَةُ الْحَشْرِ الْآيَةُ ٩.

(٦) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ٨١.

ولهذا أكد «بأن» لأنه كلام مُستأنف أو بيان وعلة لتقرير المعنى الأول، وغير ذلك لفائدة تأكيد وتقرير معنى مُراد في الكلام.

ومن أمثلة الإطناب في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾^(١) فعبارة (بِيدَيَّ) زيادة في الكلام، إذ أن الخلق لا بُدَّ أن يكون بيديه أي: بقدرته، إذ كيف كان هناك خلق بدون قدرته سبحانه وتعالى، ولكن زيدت لمعنى مُراد في الكلام، وهو إرادة تشريف آدم، وأنه مخلوق فضله المولى على سائر المخلوقات، ولذا زيد في الكلام (بِيدَيَّ) لإرادة تأكيد هذا المعنى ومقتضى هذا التأكيد تكبر إبليس على آدم وإنكاره أن يكون أعظم منه وعلى هذا جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَوْلُكُمْ بِأَفْوَهِكُمْ وَاللَّهُ﴾^(٢) فقوله تعالى: (بِأَفْوَهِكُمْ) زيادة، لأن القول لا يكون إلا بالأفواه، فكلمة الأفواه دلَّ عليها القول، ولكن لما كان في القول افتراء، أنكره المولى، لأنه لا حقيقة له، وإنما هو كذب وافتراء منهم وما هو إلا قولهم، فأشار إلى ذلك بقوله: (بِأَفْوَهِكُمْ)، ويدل على ذلك قوله تعالى في «قصة الأفك»: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾^(٣).

فأفاد قوله: (بِأَفْوَهِكُمْ) تأكيد أن الأفك الذي افتروه ما هو إلا كذب وافتراء منهم وليس له أصل من الحقيقة وفي سياق هذه الآية، جاء قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظْهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(٤) فسياق هذه الآية: أن الإنسان يقول لزوجته: أنت علي كظهر أمي، فضرَب الله لذلك مثلاً فقال: كيف تكون الزوجة أمًا، والجمع بين الزوجية والأمومة في حالة واحدة كالجمع بين القلبين في الجوف،

(١) سُورَةُ صَ الْآيَةُ ٧٥.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ الْآيَةُ ٤.

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ الْآيَةُ ١٥.

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ الْآيَةُ ٤.

وهذا تعظيم لما قالوه وإنكار له، وهو: بان من الكفار له قلبان يعقل بهما أفضل من عقل مُحَمَّد وَلَمَّا كَانَ الْكَلَامُ فِي حَالَةِ الْإِنْكَارِ وَالْتَعَظِيمِ أَتَى بِذِكْرِ الْجَوْفِ مَعَ أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَلْبَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَوْفِ، وَلَكِنَّهَا زِيدَتْ فِي الْآيَةِ لِرِيزَادَةِ تَصْوِيرِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، لِأَنَّهُ إِذَا سَمِعَهُ الْمُخَاطَبَ صَوَّرَ لِنَفْسِهِ جَوْفًا يَشْتَمِلُ عَلَى قَلْبَيْنِ فَكَانَ فِي ذَلِكَ تَأْكِيدٌ عَلَى النَّفْيِ وَالْإِنْكَارِ.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(١) فزِيدَ قوله: (مِنْ فَوْقِهِمْ) لِأَنَّ السَّقْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي أَعْلَى وَفَوْقَ، لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ تَخْوِيفٍ وَتَرْهيبٍ وَزَجَرَ، فَنَاسَبَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ ذَلِكَ لِتَرْسِيخٍ وَتَأْكِيدِ الشُّعُورِ بِالْخَوْفِ فِي النَّفْسِ وَالتَّرْهيبِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ.

وَنَجِدُ تِلْكَ الْمَعَانِي فِي سَرْدِ الْآيَةِ بِكَمَالِهَا، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتْلَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٢)، فَعِنْدَ تِلَاوَةِ هَذِهِ الْآيَةِ يُخَيَّلُ إِلَيْنَا أَنَّ سَقْفًا خَرَّ عَلَى أُولَئِكَ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَاتَّارَتْ فِي النَّفْسِ الرُّعْبُ وَالْخَوْفُ، وَلَا يَحْدُثُ هَذَا إِذَا لَمْ تُذَكَّرِ الْعِبَارَةُ (مِنْ فَوْقِهِمْ).

وَإِذَا دَلَّ الْمَوْصُوفُ عَلَى الصِّفَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الصِّفَةِ، وَلِذَا يَكُونُ ذِكْرُهَا مِنْ بَابِ الْإِطْنَابِ أَيْ الزِّيَادَةِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا نْفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٣) وَجُمِلَتْ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَذُكِّرَا ذِكْرًا وَاحِدًا^(٤) فَجَاءَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْآيَةِ بِقَوْلِهِ: (وَاحِدَةً) لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ (نَفْخَةً) دَلَّ عَلَيْهَا بِنَاءُ الْوَحْدَةِ^(٥)، وَلَكِنْ زِيَادَتُهَا لِمَعَانٍ اقْتَضَاهَا الْمَقَامُ، وَهِيَ أَنَّ النَّفْخَ فِي الصُّورِ الَّذِي تَقُومُ بِهِ الْأَمْوَاتُ مِنَ الْقُبُورِ مَهُولٌ وَعَظِيمٌ دَلَّ عَلَى

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةُ ٢٦.

(٢) سُورَةُ النَّحْلِ الْآيَةُ ٢٦.

(٣) سُورَةُ الْحَاقَّةِ الْآيَتَانِ ١٣، ١٤.

(٤) أَنْظَرُ ص ١١١-١١٦.

الْقُدْرَةُ الْبَاهِرَةُ، وَكَذَلِكَ حَمَلَ الْأَرْضَ وَالْجِبَالَ، فَلَمَّا كَانَا بِهَذِهِ الصِّفَةِ قِيلَ فِيهِمَا: (نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ)، (فَدَكْنَا دَكَّةً وَاحِدَةً)، لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الْعَظِيمَ سَهْلٌ يَسِيرٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى يَفْعَلُ وَيَمْضِي الْأَمْرُ فِيهِ بِنَفْخَةٍ وَاحِدَةٍ، وَدَكَّةً وَاحِدَةً، وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى طَوْلٍ مُدَّةٍ وَلَا مَشَقَّةٍ، فَجِئْنَا بِذِكْرِ الْوَاحِدَةِ لِتَأْكِيدِ الْإِعْلَامِ بِأَنَّ ذَلِكَ هَيِّنٌ سَهْلٌ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَظَمِهِ.

وَلَمَّا أَنْ نَقُولُ بَعْدَ بَيَانِ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي أَدَّاهَا الْإِطْنَابُ فِي الْآيَةِ إِنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ قَدْ أَكْسَبَ الْكَلَامَ قُوَّةً فِي اللَّفْظِ، وَذَلِكَ لِمُنَاسَبَةِ رُؤُوسِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ مِنَ أَوَّلِ السُّورَةِ: ﴿الْحَاقَّةُ ١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ٢﴾ وَمَا أَذْرَبُكَ مَا الْحَاقَّةُ ٣﴾^(١)، فَإِنَّا نَجِدُ الْوِزْنَ مُتَّحِدًا فِي جَمِيعِ فَوَاصِلِ الْآيِ، وَهَذَا مِمَّا يَجْعَلُ الْمَعَانِي الَّتِي فِي الْآيَاتِ لَهَا الْأَثَرُ وَالْوَقْعُ الْعَظِيمُ فِي الثُّفُوسِ، فَتَرْسَخُ الْمَعَانِي فِي الثُّفُوسِ وَالْعُقُولِ، وَهَذَا هُوَ مَا يَرْمِي إِلَيْهِ أُسْلُوبُ التَّوَكِيدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَبِهَذَا أَرَى أَنَّ حُسْنَ النِّظْمِ وَجَرَسَ الْأَلْفَاظِ وَفَوَاصِلِ الْآيِ لَهُ فَائِدَةٌ هِيَ تَقْوِيَةُ الْمَعْنَى الْمُؤَكَّدِ فِي الْآيَةِ، وَبِهَذَا فَإِنَّهُ أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكِيدِ، وَهُوَ حُسْنُ النِّظْمِ وَمُوسِيقَاهُ.

إِلَّا أَنَّهُ مِمَّا تَجَدَّرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ هُوَ أَنَّ مُرَاعَاةَ التَّوَازُنِ فِي فَوَاصِلِ الْآيِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ رُوِيَ أَدَاءُ الْمَعَانِي فِي الْآيِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُرَاعَى التَّوَازُنُ الْمَوْسِيقِيَّ فِي فَوَاصِلِ الْآيِ، فَكِلَا الْأَمْرَيْنِ: مُرَاعَاةُ الْمَعَانِي الْمُرَادَةِ وَتَوَازُنُ الْفَوَاصِلِ يُؤَدِّيَانِ إِلَى الْمُرَادِ وَهُوَ: تَرْسِخُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي النَّفْسِ سَوَاءً أَكَانَ عَنْ طَرِيقِ تَوَكِيدِ الْكَلَامِ بِأَحَدِ طُرُقِ التَّوَكِيدِ أَمْ النِّظْمِ الْمَوْسِيقِيِّ.

وَكُلُّ مَا مَرَّ مِنْ أَمْثَلَةٍ لِلْإِطْنَابِ الَّذِي أُريدَ بِهِ تَأْكِيدُ مَعْنَى فِي الْكَلَامِ هُوَ إِطْنَابٌ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ يَأْتِي الْإِطْنَابُ فِي جُمْلَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَيُسَمَّى التَّنْفِي وَالْإِثْبَاتُ وَهُوَ أَنْ يُذَكَّرَ الشَّيْءُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْفِي ثُمَّ يُذَكَّرَ عَلَى سَبِيلِ الْإِثْبَاتِ أَوْ الْعَكْسِ، وَفِي أَحَدِهِمَا زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْآخَرِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿الْمَ ١﴾ غُلِبَتْ

(١) سُورَةُ الْحَاقَّةِ الْآيَاتُ ١ - ٣.

الرُّومُ ﴿١﴾ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٢﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾ يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٤﴾ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ﴿٦﴾ ﴿١﴾ فَقَوْلُهُ: (يَعْلَمُونَ) بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا يَعْلَمُونَ) إِنْطَابَ إِذْ أَنَّ (يَعْلَمُونَ) هِيَ بِمَنْزِلَةِ (لَا يَعْلَمُونَ) إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ فِي الْأَوَّلِ جَاءَ مُثَبِّتًا، وَالثَّانِي جَاءَ مَنْفِيًّا، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَفَى الْعِلْمَ عَنِ النَّاسِ بِمَا خَفِيَ عَنْهُمْ مِنْ تَحْقِيقِ وَعْدِهِ ثُمَّ اثْبَتَ لَهُمُ الْعِلْمَ بِظَاهِرِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، فَكَأَنَّهُمْ (عَلِمُوا وَمَا عَلِمُوا) إِذِ الْعِلْمُ بِظَاهِرِ الْأُمُورِ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَإِنَّمَا الْعِلْمُ هُوَ مَا كَانَ بِالْبَاطِنِ مِنَ الْأُمُورِ وَلَمَّا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ (لَا يَعْلَمُونَ) هُوَ الْمُرَادُ مِنْ (يَعْلَمُونَ) كَانَ تَكَرُّارًا، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ شَيْءٌ زَائِدٌ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى كَانَ إِنْطَابًا، إِذِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ احْتَوَتْ عَلَى شَيْءٍ زَائِدٍ، فَكَانَ إِنْطَابًا وَلَيْسَ تَكَرُّارًا وَأَفَادَ التَّوَكِيدَ، لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِوَعْدِ اللَّهِ، فَأُكِّدَ هَذَا الْمَعْنَى بِتَسْلِيطِ الْعِلْمِ عَلَى ظَاهِرِ الْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ بِالظَّاهِرِ لَيْسَ عِلْمًا، فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ.

وَلَمَّا كَانَ الْإِنْطَابُ فِي الْكَلَامِ قَدْ يَأْتِي لِلتَّوَكِيدِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ، فَإِنَّمَا نَرَاهُمْ يَعْتَبِرُونَ الْإِسْتِثْنَاءَ أُسْلُوبًا مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكِيدِ، وَوَجْهَ التَّوَكِيدِ فِيهِ ثَنِي ذِكْرُ الشَّيْءِ مَرَّةً مُجْمَلًا وَمَرَّةً مُفَصَّلًا، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٢)، فَإِنَّ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْمُدَّةِ بِهَذِهِ الصِّيْغَةِ تَهْوِيلًا عَلَى السَّمْعِ، فَأَوَّلُ مَا يُبَاشِرُ السَّمْعَ ذِكْرُ الْأَلْفِ ثُمَّ اسْتُثْنِيَ (الْخَمْسِينَ) فَكَأَنَّ الْعَدَدَ (تِسْعَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ) كُرِّرَ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً قَبْلَ (إِلَّا) مُجْمَلًا وَمَرَّةً بَعْدَ (إِلَّا) مُفَصَّلًا.

وَقَدْ يَأْتِي الْإِسْتِثْنَاءُ لِتَأْكِيدِ الْمَعْنَى الَّتِي قَبْلَ (إِلَّا) وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن صَرِيحٍ﴾^(٣) فَالْمَعْنَى قَبْلَ (إِلَّا) لَا طَعَامَ لَهُمْ، ثُمَّ اسْتُثْنِيَ، وَبِهَذَا

(١) سُورَةُ الرُّومِ الْآيَاتُ ١ - ٧.

(٢) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ الْآيَةُ ١٤.

(٣) سُورَةُ الْغَاشِيَةِ الْآيَةُ ٦.

الاستثناء استشعرت النفس قبل ذكر ما بعد (إلا) أنه لهم طعام، وتاقت النفس إلى معرفة هذا الطعام فقيل: (من ضريع) وهو طعام لا يؤكل، فرسخ في النفس المعنى وهو أنه لا طعام لهم أصلاً.

وهذا كما في تأكيد المدح بما يشبه الذم بأن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح، بتقدير دخولها فيه، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا﴾ (٢٥) إِلَّا قِيلًا سَلَمًا سَلَمًا ﴿٢٦﴾﴾^(١)، فعند قوله تعالى: (لا يسمعون فيها لغوًا) معنى أنهم لا يسمعون فيها اللغو، وعندما أتت أداة الاستثناء توهمت النفس أنه ستأتي صفة ذم بعد هذا، لأن الاستثناء من صفة ذم إلا أنها منفية فلما قيل: (سلامًا سلامًا) أكد المعنى الأول وهو: أنهم لا يسمعون في المعنى إلا قولاً حسنًا أصلاً.

ولما كان هذا الأسلوب أسلوب توكيد، لأنه جعل النفس تستعد وتتوق إلى معرفته، فبرسخ المعنى في النفس، فإننا نرى البلاغيين يقولون: إن التفسير بعد الإضمار أسلوب من أساليب التوكيد وذلك لما يحدثه هذا الأسلوب في النفس لأن النفس تتطلع بعد سماع الضمير وهو ما يسمى بضمير الشأن والقصة إلى الكشف عنه وطلب تفسيره، فعندما تذكر الجملة المفسرة لهذا الضمير يتمكن في النفس ويرسخ معناها في العقول وهذا هو ما يفعله أسلوب التوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) ﴿فَإِنَّ (هو) ضمير الشأن، وهو في المعنى الجملة المفسرة (الله أحد) فكان هذا بمثابة تكرار إلا أن التكرار هنا سلك طريقاً بديعاً، له من الأثر في النفس ما يثبت المعنى فيها، وهذا هو ما قاله عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز^(٣): ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أُضْمِرَ ثَمَّ

(١) سورة الواقعة الآيتان ٢٥، ٢٦.

(٢) سورة الإخلاص الآية ١.

(٣) عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ص ١٠٢.

فُسِّرَ كَانَ ذَلِكَ أَفْحَمَ لَهُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ إِضْمَارٍ، وَبَدَلٍ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالُوهُ أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (١) فَخَامَةٌ وَشَرَفًا وَرُوعَةً، لَا نَجِدُ مِنْهَا شَيْئًا فِي قَوْلِنَا: فَإِنَّ الْأَبْصَارَ لَا تَعْمَى، وَكَذَلِكَ السَّبِيلُ أَبَدًا فِي كُلِّ كَلَامٍ كَانَ فِيهِ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ (٢) يُفِيدُ مِنَ الْقُوَّةِ فِي نَفْيِ الْفَلَاحِ عَنِ الْكَافِرِينَ مَا لَوْ قِيلَ: إِنَّ الْكَافِرِينَ لَا يَفْلَحُونَ لَمْ يُفِيدَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّكَ تَعْلِمُهُ إِيَّاهُ مِنْ بَعْدِ تَقْدِيمِهِ وَتَنْبِيهِ أَنْتَ بِهِ فِي حَكْمٍ مِنْ بَدَأَ وَأَعَادَ وَوُطِدَ، ثُمَّ بَيَّنَّ وَلَوْحَ ثُمَّ صَرَّحَ، وَلَا يَخْفَى مَكَانَ الْمَزِيَّةِ فِيمَا طَرِيقَهُ هَذَا الطَّرِيقَ اهـ.

وَمِنْ هَذَا النَّوعِ التَّفْسِيرِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَايِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ﴾ (٣).

وَيَكُونُ هَذَا الْأَسْلُوبُ فِي مَقَامِ لِتَفْخِيمِ أَمْرِ الْمُهِمِّمْ وَإِعْظَامِهِ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَطْرُق السَّمْعُ أَوَّلًا، فَيَذْهَبُ بِالسَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فُسِّرَ (الْأَمْرُ) بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْتَ دَايِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْحِحِينَ﴾ فَفِي إِبْهَامِهِ أَوَّلًا وَتَفْسِيرِهِ بَعْدَ ذَلِكَ تَفْخِيمٌ لِلْأَمْرِ وَتَعْظِيمٌ لِشَأْنِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ دَايِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ، لَمَا كَانَ بِهَذِهِ الْمَكَانَةِ مِنَ الْفَخَافَةِ، فَإِنَّ الْإِبْهَامَ أَوَّلًا يَوْقِعُ السَّامِعَ فِي حَيْرَةٍ وَتَفَكُّرٍ وَاسْتِعْظَامٍ لِمَا قَرَعَ سَمْعَهُ وَتَشَوُّفٍ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَهَذَا - وَلَا شَكَّ - مِمَّا يُؤَكِّدُ الْخَبَرَ فِي النَّفْسِ خَيْرَ تَمَكُّنٍ.

وَقَدْ يَأْتِي التَّوَكِيدُ عَنْ طَرِيقٍ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ. وَذَلِكَ بِالْإِجْمَالِ بَعْدَ التَّفْصِيلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (٤) فَقَوْلُهُ: (عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ): إِجْمَالٌ بَعْدَ تَفْصِيلٍ، وَلَكِنْ أَكَّدَ بِهَا مَجْمُوعَ الْعَدَدِ السَّابِقِ، لِأَنَّ الْوَاقِعَ تَجِيءُ فِي

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ ٢١.

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ الْآيَةُ ٦٦.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٩٦.

بَعْضُ الْمَوَاضِعِ لِلإِبَاحَةِ، فَرَفَعَ هَذَا اللَّبْسَ بِقَوْلِهِ (عشرة) وقوله (كاملة) تحقيقاً لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى وَتَأْكِيدِهِ مِنْ بَابِ مَجِيءِ الصِّفَةِ لِلتَّأْكِيدِ.

وَإِذَا كَانَ وَضْعُ الْمُضْمَرِّ مَوْضِعَ الْمُظْهَرِّ مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكُّيدِ كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي تَفْسِيرِ الْمُضْمَرِّ، فَإِنَّ وَضْعَ الْمُظْهَرِّ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكُّيدِ الَّتِي تَرْمِي إِلَى تَوَكُّيدِ مَعْنَى مُرَادٍ فِي الْكَلَامِ. وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾^(١)، فَالآيَةُ الْأُولَى فِيهَا أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكُّيدِ عَنْ طَرِيقِ الْإِضْمَارِ ثُمَّ التَّفْسِيرِ كَمَا مَرَّ، وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ وَضِعَ الْمُظْهَرِّ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ، لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ الْأِسْمُ ثُمَّ أُريدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا فَإِنَّ الَّذِي يُذَكَّرُ ضَمِيرُهُ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَلَكِنْ يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ وَيُذَكَّرُ الْمُظْهَرُّ لِإِرَادَةِ مَعْنَى مُرَادٍ، وَهَذَا فِي قَوْلِهِ: (الله الصمد) ذِكْرُ الظَّاهِرِ (لَفْظُ الْجَلَالَةِ) بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ، لِتَأْكِيدِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ أُكِّدَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْآيَةِ الْأُولَى إِلَّا أَنَّهُ أُريدَ تَمَكِينُهُ فِي النَّفْسِ، فَذِكْرُ الْمُظْهَرِّ وَعَدْلُ عَنْ الْمُضْمَرِّ وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^(٢).

وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَوَاضِعُ التَّوَضُّيْحِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ أَوْ التَّفْسِيرِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ (الْإِضْمَارِ) بَابِ الْإِسْتِغْنَالِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ «إِضْمَارِ الشَّيْءِ ثُمَّ تَفْسِيرُهُ» وَهُوَ عِنْدَ الثُّحَاةِ: إِعْمَالُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ فِي اسْمٍ ثُمَّ تَفْسِيرُ لِفِعْلِ الْمَحْذُوفِ بَعْدَ هَذَا الْأِسْمِ الْمَعْمُولِ، وَلِجَأِ الثُّحَاةِ إِلَى ذَلِكَ لِمَسَائِلَ لَفْظِيَّةٍ وَذَلِكَ مِثْلُ دُخُولِ (إِذَا) عَلَى الْأِسْمِ، وَلَا تَدْخُلُ (إِذَا) عَلَى الْأِسْمِ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ وَلِهَذَا قَدَّرَ الثُّحَاةُ فِعْلًا مَحْذُوفًا بَعْدَ (إِذَا) وَالْأِسْمِ بَعْدَهَا مَعْمُولٌ لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ بَعْدَ الْأِسْمِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٣).

وَنَظَرَ الْبَلَاغِيُونَ إِلَى هَذَا الْأُسْلُوبِ وَلَمْ يَهْتَمُّوا بِالْمَسَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَلَكِنْهُمْ تَلَمَّسُوا

(١) سُورَةُ الْإِنْخِلَاصِ الْآيَتَانِ ١، ٢.

(٢) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ الْآيَةُ ١٠٥، أَنْظَرِ الْإِبْصَاحَ لِلْقَزَوِينِيِّ ص ١٥٦.

(٣) سُورَةُ الْاِنْشِقَاقِ الْآيَةُ ١.

المعاني التي تدور حول هذا الأسلوب وفاعليته في النفس، فقالوا إن الشيء إذا أُضْمِرَ ثُمَّ فُسِّرَ كان أَفْخَمَ مِمَّا إذا لم يَتَقَدَّمْ إضماراً، وهذا هو ما فُهِمَ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ^(١).

وطريق هذه الإفادة هو أننا إذا ذُكِرَ الاسم دون إسناد إليه يجعل النفس تتوق وتتشوق إلى معرفة هذا المُسند فإذا ما ذُكِرَ تَمَكَّنَ في النفس، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^(٢).

ولم يكن التوكيد عن طريق أن الجملة كررت مرتين مرة قبل الاسم وهي الجملة المحذوفة ومرة بعد الاسم وهي الجملة المفسرة، وذلك لأنه لا يجوز حذف المؤكّد وبقاء التوكيد ولو أن الخليل وسيبويه أجازاه إلا أنه ردّ هذا الرأي^(٣)، وعلى فرض أننا جعلنا التوكيد جاء عن طريق تكرار الجملة، فإنه يكون توكيداً لفظياً ولكنّ البلاغيين جعلوا التوكيد من سياق الجملة، وهو ذكر الشيء مُبْهَمًا ثُمَّ تفسيره وهو أسلوب انتباه النفس والتشوق إلى معرفة هذا المُبْهَم، ثُمَّ يأتي التفسير فيلقى في النفس خير استعداد لقبوله، ومن ثمّ تَمَّتْ فائدة هذا الأسلوب وهي تمكين المعنى في النفس.

وعلى كل حال فكلّا التقديرين أسلوب أريد به تمكين المعنى في النفس فهو أي «باب الاشتغال» أسلوب من أساليب التوكيد.

وقد جاء هذا الأسلوب في القرآن الكريم كثيراً، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِي وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٦)، فلا نجد الأثر الذي

(١) عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ ص ١٠٢.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةُ ٦.

(٣) أَنْظَرُ الْمُغْنِي ج ٢ ص ١٦٨.

(٤) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ آيَةُ ١٠٠.

(٥) سُورَةُ الذَّهَرِ آيَةُ ٣١.

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ٣٠.

أَفَادَهُ هَذَا الْأُسْلُوبُ، إِذَا قِيلَ: «قُلْ لَوْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي» وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَعِدْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (وَالظَّالِمِينَ أَعِدْ لَهُمْ).

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ إِذَا جَعَلْنَا الْأِسْمَ الْمُتَقَدِّمَ مَعْمُولًا لِلْفِعْلِ بَعْدَهُ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْحَالِ هُنَاكَ فِعْلٌ مَحذُوفٌ وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْأُسْلُوبَ مَا زَالِ يُفِيدُ التَّوَكِيدَ، حَتَّى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، لِأَنَّهُ عِنْدَمَا قُدِّمَ الْأِسْمُ عَلَى الْفِعْلِ حَصَلَ الْإِبْهَامُ، وَاحْتِاجَتِ النَّفْسُ إِلَى التَّفْسِيرِ، وَهَذَا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فَيَكُونُ التَّوَكِيدُ مِنْ بَابِ الْإِبْهَامِ ثُمَّ الْإِيضَاحُ.

وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لَنَا الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِ بِأَنَّ التَّوَكِيدَ فِي مِثْلِ هَذَا الْأُسْلُوبِ وَهُوَ بَابُ الْأَشْتَغَالِ جَاءَ مِنْ تَكَرُّرِ الْجُمْلَتَيْنِ، الْجُمْلَةُ الْمَحذُوفَةُ وَالْمُقَدَّرَةُ وَالْجُمْلَةُ الْمُفَسَّرَةُ، وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى الرَّدِّ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَوَكِيدُ الْمَحذُوفِ وَبَقَاءُ التَّوَكِيدِ.

وَبِهَذَا ظَهَرَ لَنَا أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ مَكَرَرًا فِي بَابِ التَّكَرُّارِ تَوَكِيدٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ^(١) وَبِالْبَلَاغِيِّينَ، وَلَمْ يُخَالَفِ الْبَلَاغِيُّونَ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا فِي التَّكَرُّارِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، فَهُوَ تَوَكِيدٌ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ ثُمَّ انْفَرَدَ الْبَلَاغِيُّونَ بِالْإِطْنَابِ وَبِكُلِّ الْأَسَالِيبِ الَّتِي تَتَّبِعُ الْإِطْنَابَ، وَهَذَا فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ فِي أُسَالِيبِ الْإِضْمَارِ ثُمَّ التَّفْسِيرِ وَالْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ وَوَضَعَ الْمُظْهَرُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ، وَبَابُ الْأَشْتَغَالِ فَكُلُّهَا أُسَالِيبُ تَوَكِيدٍ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلتَّوَكِيدِ بِالْأَدَوَاتِ الَّتِي جَاءَتْ فِي بَابِ التَّأَكِيدِ بِالْأَدَاةِ، وَأُسَالِيبِ الْحَصْرِ وَالتَّقْدِيمِ، كُلُّهَا أُسَالِيبُ تَوَكِيدٍ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ وَبِالنِّسْبَةِ لِحُرُوفِ الزِّيَادَةِ لَمْ

(١) أَنْظَرُ كِتَابَ سَبِيحِيَّةِ جَدِّ ١ ص ٩٦ - ٩٧، وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ لِلنَّحْوِيِّينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ النَّحْوِيِّ، مَرْوَانَ النَّحْوِيِّ أَحَدِ أَصْحَابِ الْخَلِيلِ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَغْلَهُ أَلْقَامًا
فَعِنْدَ إِغْرَابِ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٍ وَنَضَبٍ (نَغْلَةً) فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يُقَدَّرُ فِعْلٌ بَعْدَ حَتَّى عَامِلٌ فِي (نَغْلَةً) النَّضْبِ، وَيُفَسَّرُهُ (الْقَاهَا) فَجُمْلَةُ الْقَاهَا تَوَكِيدٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ: لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتَهُ.

يَخْتَلِفُ الْفَرِيقَانِ فِي أَنَّهَا لِلتَّوَكِيدِ إِلَّا أَنَّ الْبَلَاغِيِّينَ فَصَّلُوا وَعَلَّلُوا فِي طَرِيقِ إِفَادَتِهَا لِلتَّوَكِيدِ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ الْبَلَاغِيِّينَ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْحُرُوفِ قَالُوا إِنَّهَا لِلتَّوَكِيدِ وَلَمْ يَكُنِ الْحَرْفُ زَائِدًا بَلْ أَصْلِيًّا، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(١) فَنَجِدُ أَنَّ الْمَعْنَى «أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ»^(٢) وَقَدْ قُرِئَ بِهَذَا، وَقَالَ الْبَلَاغِيُّونَ «إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ أَبْلَغُ مِنْ «أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ» لِأَنَّ كُلَّ مَنْ ذَهَبَ بِشَيْءٍ فَقَدْ أَذْهَبَهُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَذْهَبَ شَيْئًا فَقَدْ ذَهَبَ بِهِ، لِأَنَّ الذَّهَابَ بِالشَّيْءِ هُوَ اسْتِصْحَابُ لَهُ وَمُضِيٍّ بِهِ وَفِي ذَلِكَ نَوْعٌ اخْتِجَارٌ لِلْمَذْهُوبِ بِهِ وَإِمْسَاكُ لَهُ عَنِ الرُّجُوعِ إِلَى حَالَتِهِ وَالْعَوْدَةِ إِلَى مَكَانِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا ذَهَابٌ لِلشَّيْءِ، لِزَوَالِ مَعْنَى الْاِخْتِجَارِ عَنْهُ»^(٣).

وَبِهَذَا ظَهَرَ لَنَا أَنَّ الْبَاءَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ وَاسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ وَهُوَ التَّعْدِيَّةُ مَعَ الْفِعْلِ (ذَهَبَ) بِحَيْثُ لَا يَكْتُمِلُ التَّرْكِيبُ فِي الْعِبَارَةِ إِلَّا بِهِ عُدَّتْ حَرْفًا لِلتَّوَكِيدِ أَوْ النَّظْمِ نَفْسَهُ أَيِ: الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي (ذَهَبَ) مَعَ الْبَاءِ أَفَادَ تَوَكِيدًا لَمْ يُفِيدِهِ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي (أَذْهَبَ).

وَهَذَا لِأَنَّ الْبَلَاغِيِّينَ صَنَاعَتَهُمُ الْمَعْنَايَ وَأَوْغَلُوا فِي الْمَعْنَايَ مَا لَمْ يَتَوَغَّلَ فِيهِ الثُّحَاةُ.

أَمَّا بَقِيَّةُ الْحُرُوفِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي بَابِ الزِّيَادَةِ فَالْفَرِيقَانِ مُتَّفِقَانِ عَلَى زِيَادَتِهَا لِلتَّأْكِيدِ.

وَبَعْدَ أَنْ أَشْرْتُ إِلَى مَا انْفَرَدَ بِهِ الْبَلَاغِيُّونَ مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكِيدِ، أُشِيرُ أَيْضًا إِلَى بَعْضِ الْأَسَالِيبِ الْأُخْرَى الَّتِي عَدَّهَا الْبَلَاغِيُّونَ مِنْ أَسَالِيبِ التَّوَكِيدِ، وَهِيَ أَسَالِيبُ الْمُبَالَغَةِ وَمِنْ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ: الْإِخْبَارُ بِالْمُضَارِعِ عَنِ الْمَاضِي، وَذَلِكَ لِقَصْدِ تَبْيِينِ هَيْئَةِ

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ١٧.

(٢) الْمُغْنِي ج ٢ ص ١٦٤ حَاشِيَةُ الْأَمِيرِ.

(٣) أَنْظَرَ الْمَثَلُ السَّائِرَ لِابْنِ الْأَثِيرِ ج ٢ ص ٣٣.

الفعل واستحضار صورته، ليكون السامع كأنه يشاهدها واستحضار الصورة هكذا للسامع مما يجعلها واضحة لمفهومه ورأسخة في ذهنه، وهذا هو ما يفعله أسلوب التوكيد لدى السامع، فلهذا كان هذا الأسلوب من أساليب التوكيد.

والثعاة أمام هذا التعبير لم يوضحوا أو يشرحوا إلى أنه أسلوب من أساليب التوكيد، ولكنهم قالوا: إن هذا الفعل مضارع ومعناه المضى، وهذا كما جاء في همع الهوامع^(١) من حالات الفعل المضارع أن يتصرف معناه إلى المضى وهذا كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أُنزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾^(٢) فالمعنى: أصبحت الأرض، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين، لأن قوله (فتصبح) معطوف على قوله (أنزل).

وقد دون في بعض كتب النحو: إن التعبير بالمضارع عن الماضي لاستحضار الصورة، إلا أنهم لم يشرحوا إلى أنه أريد به التوكيد.

أما البلاغيون فقد تناولوا هذا الأسلوب على أنه أسلوب من أساليب الالتفات والمبالغة أريد به التوكيد.

وطريق التوكيد في مثل هذه الصورة، استحضار الصورة لدى السامع وجعله يتعاش معها ويحس بها، وهذا أقوى وأكد من التعبير بالماضي.

وقد يكون التوكيد بالعكس، أي الإخبار بالفعل الماضي عن المضارع الذي معناه للمستقبل ولم يوجد فعله، وفائدة هذا أن الفعل الماضي إذا أخبر عن المضارع الذي معناه للمستقبل والذي لم يحدث فعله بعد، كان ذلك أبلغ وأكد في تحقيق الفعل وإيجاده، لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد، والفرق بينه وبين الإخبار بالفعل المضارع عن الماضي، استحضار الصورة أمام السامع ليتعاش معها في

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) سورة الحج الآية ٦٣.

التعبير بالمضارع عن الماضي أما الغرض من التعبير بالماضي عن المضارع الدلالة على إيجاد الفعل الذي لم يوجد بعد.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) فإنه سبحانه وتعالى إنما قال: (ففزع) بلفظ الماضي بعد قوله (ينفخ) وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفزع، وأنه كائن لا محالة، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به، وهكذا في كل الأشياء العظيمة التي يستعظم أمرها.

وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾^(٢). فقال سبحانه وتعالى: (وحشرناهم) ماضياً بعد (تسير)، (ترى)، وهما مستقبلان للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ليُشاهدوا تلك الأحوال، وذلك لأن الحشر هو المهم، لأن من الناس من يُنكره فتناسب تلك الحال أن يأتي بالماضي للتأكيد.

أما النُّحاة فنجدهم يقولون: قد ينصرف الماضي إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلباً أو وعداً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(٣) أو عطف على ما عُلِمَ استقباله، وهذا كما في الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) وجاء في مُشْكِلِ الْقُرْآنِ^(٥) «يأتي الفعل على بنية الماضي وهو دائم أو مستقبل، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(٦) أي أنتم خير أمة، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾^(٧) يُريد يوم القيامة أي سيأتي قريباً فلا تستعجلوه اهـ».

(١) سُورَةُ النَّملِ الآية ٨٧.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ الآية ٤٧.

(٣) سُورَةُ الْكَوْثَرِ الآية ١.

(٤) أَنْظَرُ مَعَ الْهَوَامِعِ ج ١ ص ٢٤.

(٥) مُشْكِلُ الْقُرْآنِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ص ٢٩٥.

(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الآية ١١٠.

(٧) سُورَةُ التَّحْلِيلِ الآية ١.

ومِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى الْإِخْبَار بِاسْمِ الْمَفْعُول عَنْ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَن خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ (١) فَاسْتُعْمِلَ اسْمُ الْمَفْعُولِ الَّذِي هُوَ (مَجْمُوعٌ) بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي يَجْمَعُ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى ثَبَاتِ مَعْنَى الْجَمْعِ لِلنَّاسِ، وَأَنَّهُ الْمَوْصُوفُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ (٢).

وَكَمَا أَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمُضَارِعِ وَبِالْعَكْسِ أُسْلُوبٌ مِنْ أُسَالِيبِ التَّوَكِيدِ، فَكَذَلِكَ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْخِطَابِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (٣)، فَإِنَّهُمْ لَمَّا خَاطَبُوا الْمُؤْمِنِينَ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاطَبُوا شَيَاطِينَهُمْ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الْمُؤَكَّدَةِ بِإِنَّ الْمُشَدَّدَةَ، لِأَنَّهُمْ فِي مُخَاطَبَةِ إِخْوَانِهِمْ بِمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ مِنَ الثَّبَاتِ عَلَى اعْتِقَادِ الْكُفْرِ، فَكَانَ ذَلِكَ مُتَقَبَّلًا مِنْهُمْ وَرَائِجًا عِنْدَ إِخْوَانِهِمْ وَأَمَّا الَّذِي خَاطَبُوا بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّمَا قَالُوهُ تَكَلُّفًا وَإِظْهَارًا لِلِإِيمَانِ خَوْفًا وَخِدَاعًا، وَكَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا بِأَوْكَدَ لَفُظَ لَمَّا رَاجَ لَهُمْ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا رَوَاجًا ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا، وَلَآئِنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ فِي عَقَائِدِهِمْ بَاعِثٌ قَوِيٌّ عَلَى التُّطُّقِ فِي خِطَابِ الْمُؤْمِنِينَ بِمِثْلِ مَا خَاطَبُوا بِهِ إِخْوَانَهُمْ مِنَ الْعِبَارَةِ الْمُؤَكَّدَةِ، فَلِذَلِكَ قَالُوا فِي خِطَابِ الْمُؤْمِنِينَ (آمَنَّا) وَفِي خِطَابِ إِخْوَانِهِمْ (إِنَّا مَعَكُمْ) فَالتَّعْبِيرُ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ بَدَلًا مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ يُشَبِّهُ تَأْكِيدَ الْخَبَرِ بِاللَّامِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا يَتَّابَانَا مَا لَكَ لَا تَأْتَمَرْنَ عَلَيْنَا يَسُوفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَصْحُونُ﴾ (٤) أَرْسِلَهُ مَعْنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٥).

وَكَذَلِكَ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْمُفْرَدِ إِلَى الْجَمْعِ قَدْ يُرَادُ بِهِ التَّوَكِيدُ، وَهَذَا كَمَا فِي مَجِيءِ

(١) سُورَةُ هُودِ الْآيَةُ ١٠٣.

(٢) أَنْظُرِ الْمَثَلَ السَّائِرَ لِابْنِ الْأَثِيرِ ج ٢ ص ١٩.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ١٤.

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ الْآيَتَانِ ١١، ١٢.

المَصْدَر عَلَى فُعُول جَمْعًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُزِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾^(١) جُمِع الشُّكْر لِلتَّأْكِيدِ عَلَى نَفْيِ أَيِّ شُكْرٍ.

وَأَيْضًا الْإِنْتِقَالُ مِنْ وَزْنٍ إِلَى وَزْنٍ آخَرَ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْوِزْنِ أَيِّ فِي بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ يَتَضَمَّنُ مِنَ الْمَعْنَى أَكْثَرَ مِمَّا تَضَمَّنَهُ أَوَّلًا، لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ أَدَلَّةً عَلَى الْمَعَانِي، وَأَمْثِلَةُ لِلإِبَانَةِ عَنْهَا، فَإِذَا زِيدَ فِي الْأَلْفَاظِ دَلَّتِ الزِّيَادَةُ فِي الْمَعَانِي، وَيُسْتَعْمَلُ هَذَا فِي مَقَامِ الْمُبَالَغَةِ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَاخِذْنِمْ أَحْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾^(٢) فَمُقْتَدِرٌ هُنَا أَبْلَغُ وَأَقْوَى مِنْ قَادِرٍ، وَإِنَّمَا عُدِلَ إِلَيْهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَفْخِيمِ الْأَمْرِ وَشِدَّةِ الْأَخْذِ الَّذِي لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ قُوَّةِ الْغَضَبِ أَوِ الدَّلَالَةِ عَلَى بَسْطِهِ الْقُدْرَةِ فَإِنَّ الْمُقْتَدِرَ أَبْلَغُ فِي الْبَسْطَةِ مِنْ قَادِرٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مُقْتَدِرَ اسْمٍ فَاعِلٍ مِنْ اقْتَدَرَ، وَقَادِرَ اسْمٍ فَاعِلٍ مِنْ قَدَرَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ افْتَعَلَ أَبْلَغُ مِنْ فَعَلَ.

وَعَلَى هَذَا وَرَدَ قَوْلُ أَبِي نُوَّاسٍ:

فَعَفَوْتَ عَنْهُ عَفْوَ مُقْتَدِرٍ حَلَّتْ لَهُ نِعَمٌ فَأَلْفَاهَا

أَيُّ: عَفَوْتَ عَنِّي عَفْوَ قَادِرٍ مُتِمِّكِنٍ لَا يَرُدُّهُ شَيْءٌ عَنْ إِمْضَاءِ قُدْرَتِهِ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾^(٣) فَإِنَّ غَفَّارًا أَبْلَغُ فِي الْمَغْفِرَةِ مِنْ غَافِرٍ، لِأَنَّ فَعَالًا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ صُدُورِ الْفِعْلِ، وَفَاعِلًا لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ، وَعَلَيْهِ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٤) فَالتَّوَّابُ هُوَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ مِنْهُ التَّوْبَةُ مَرَّةً عَلَى مَرَّةٍ وَهُوَ فَعَالٌ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ مِنَ التَّائِبِ، لِأَنَّ التَّائِبَ صَدَرَتْ مِنْهُ التَّوْبَةُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِذَا قِيلَ: تَوَّابٌ، كَانَ صُدُورُ التَّوْبَةِ مِنْهُ مِرَارًا كَثِيرًا.

(١) سُورَةُ الدَّهْرِ الْآيَةُ ٩.

(٢) سُورَةُ الْقَمَرِ الْآيَةُ ٤٢.

(٣) سُورَةُ نُوحٍ الْآيَةُ ١٠.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٢٢٢.

وكذلك إسناد الفعل إلى الجمع بدلاً من المفرد نوع من أنواع الالتفات مُراداً به التأكيد كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(١) على تأويل: ارجعني. فليس الفاعل جمعاً وقد جاء الفعل مُسنّداً إلى الجمع، وذلك لأنّ المُراد تكرير الفعل، واختُصِر اللفظ بدلاً من تكرير الفعل ثلاث مرّات للتأكيد، وأُجري الفعل على الجمع، وهذا كما في قولنا: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، فنَحْنُ نُلَبِّي ونُنْتَبِي (لَبِّي) قَصْداً للتكرار تأكيداً.

وهذا أيضاً في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِيجَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(٢) في كَوْن اللفظ في صورة المُتَنَبِّئِي وليس به.

وهذا كما في قول امرئ القيس:

فَإِنَّا نَبِّئُكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بِسِقْطِ اللّٰوِى بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ

فإنّه جعل المُسنَد إليه للفعل (قَف) مُتَنَبِّئِي والخطاب لِنَفْسِهِ، وذلك بدلاً من تكرار الفعل مرّتين للتأكيد، وعلى هذا فإنّ هذا يُعَدُّ أسلوباً من أساليب التكرار للتأكيد عند العرب، وقد وَرَدَ مثيله في القرآن الكريم.

ومما يُفيد التّوكيد تاء المُبالغة تَلَحَّق اسم الفاعل لِقَصْد المُبالغة كقولنا: هذا رَجُلٌ نابِغة، كما تَلَحَّق وَزناً مِنْ أَوْزَانِ المُبالغة مثل: علامة ونسابة للمُبالغة وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارٌ لَّهُ﴾^(٣).

والمعنى: فمن تصدق بالقصاص بأن مَكَّن من نفسه، فهو كَفَّارٌ لَهُ، لَحِقَتْ التاء صيغة المُبالغة (كَفَّار) لِتَوْكيد المُبالغة.

فكُلُّ هذا وما شابهه يُقصد به المُبالغة لِلتّوكيد فهو ضَرْبٌ مِنْ أساليب التّوكيد ولا يكون إلا فيما يكون فيه معنى الفِعلِيَّة، فَمِثَالُهُ فِي الفِعلِيَّة ﴿فَكُكْبِرُوا فِيهَا هُمْ

(١) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ آيَةُ ٩٩.

(٢) سُورَةُ الْمُلْكِ آيَةُ ٤.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ٤٥.

وَالْقَاوِنَ ﴿٩٤﴾^(١)، فَإِنَّ مَعْنَى (كُتِبُوا) مِنَ الْكَتَبِ وَهُوَ الْقَلْبُ، إِلَّا أَنَّهُ مُكَرَّرُ الْمَعْنَى وَإِنَّمَا اسْتَعْمِلَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةً عَلَى شِدَّةِ الْعِقَابِ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِيَّةِ فَهُوَ مِثْلُ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ كَمَا مَرَّ وَهَكَذَا كُلُّ مَا اشْتَمَلَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ لِزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ الَّتِي يَقْصِدُ بِهَا التَّوْكِيدُ.

أَمَّا الزِّيَادَةُ الَّتِي فِي التَّصْغِيرِ فَلَيْسَتْ زِيَادَةً لِلْمُبَالَغَةِ لِلتَّوْكِيدِ وَإِنَّمَا هِيَ زِيَادَةُ لِمَعْنَى هُوَ عَكْسُ أُسْلُوبِ الْمُبَالَغَةِ لِلتَّوْكِيدِ إِذْ يَأْتِي لِمَعْنَى الصَّغَرِ وَالتَّحْقِيرِ فَلَا يَدْخُلُ مَعْنَاهُ زِيَادَةُ لِلتَّصْغِيرِ.

وهذه الزِّيَادَةُ الَّتِي لِلْمُبَالَغَةِ عِنْدَ الْبَلَائِيِّينَ فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ أَيْضًا لِلْمُبَالَغَةِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهَا الْفَرِيقَانِ، فَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي اتَّفَقَ فِيهَا الْفَرِيقَانِ بَلْ قَدْ بَدَأَ بِحُثِّهَا وَالْكَلَامُ عَنْهَا النَّحْوِيُّونَ وَشَارَكَهُمْ فِيهَا الْبَلَائِيُّونَ.

وَمِنَ الْأَسَالِبِ الَّتِي عَدَّهَا الْبَلَائِيُّونَ لِلتَّوْكِيدِ، تَعْلِيقُ حُدُوثِ شَيْءٍ عَلَى حُصُولِ أَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ، وَذَلِكَ لِقَصْدِ إِبْرَازِ الْكَلَامِ فِي صُورَةِ الْمُسْتَحِيلِ، وَهَذَا الْأُسْلُوبُ وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِ الْبَلَائِيُّونَ، فَإِنَّ الْأَفْكَارَ وَالْمَعَانِيَ الْعَالَمِيَّةَ دَائِمًا تَتَّفَقُ عَقْلًا وَلِهَذَا نَرَى النَّحْوِيِّينَ عِنْدَ إِرَادَةِ مَعْنَى التَّوْكِيدِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَسَالِبِ يَضَعُونَ الْأَلْفَافِظَ لِهَذَا الْأُسْلُوبِ بِمَا يَتَّفَقُ مَعَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَهُوَ تَوْكِيدُ عَدَمِ حُدُوثِ أَمْرٍ مَا وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٢) نَجِدُ أَنَّ دُخُولَ الْجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ الْمُتَحَدِّثِ عَنْهُمْ أَكَّدَ اسْتِحَالَتِهِ بِتَعْلِيقِ الدُّخُولِ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ، وَهُوَ وُلُوجُ الْجَمَلِ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ، وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَحِيلَةِ بِدَاهَةِ فَيَسْتَعْمِلُ النُّحَاةُ فِي مِثْلِ هَذَا حَرْفَ النَّفْيِ (لَا) كَمَا فِي الْآيَةِ، لِنَفْيِ الْفِعْلِ (يَدْخُلُونَ) لِأَنَّ النَّفْيَ بِـ (لَا) يُفِيدُ نَفْيَ الْفِعْلِ فِي الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ مَاضِيًا وَحَالًا وَمُسْتَقْبَلًا، فَلَوْ قِيلَ: لَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ. فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ (لَنْ) تُفِيدُ نَفْيَ الْفِعْلِ مُسْتَقْبَلًا فَقَطْ، وَهَذَا لَا يَتَّفَقُ مَعَ تَعْلِيقِ الْفِعْلِ عَلَى

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الْآيَةُ ٩٤.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ ٤٠.

أمر مُستحيل، أمّا (لا) فالنّفي بها ليس لِلاستقبال فَقَط بَل لِغيره مِنَ الأزمنة، وهكذا نَجِد أَهْلَ المَعاني وَالتُّحاة يَتَلَقَوْنَ فِي مُعْظَمِ أساليب التَّوكيد إِلَّا أَنَّ البَلاغيين اِخْتَلَفُوا قَلِيلاً عَنْهُمْ فِي بَعْضِ الْأُمُور.

وَهَذَا لِأَنَّ البَلاغيين تَوَعَّلَوْا وَخَاضُوا فِي المَعاني أَكْثَرَ مِنَ النّحويين.

خاتمة

اللُّغة وسيلة للتَّفاهُـم، ولا يَتِمُّ التَّفاهُـم في آيَّة لُغة إلَّا إذا رُوِـعِيَت العَلاقة الَّتِي تَكُون بَيْنَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ، إذ لا يَكُون الكَلام مُفِيدًا ولا الخَبَر مُؤدِّيًا غَرَضُهُ ما لَمْ يَكُن حال المُخاطَب مُراعى لِيَقَعَ الكَلام في نَفْس المُخاطَب مَوقِع القَبول والفَهم.

وَمِن أَجْلِ هَذا تَكَلَّمَ أَصحاب عِلْم المَعاني في مُقتضى الحال، وظاهر الحال عَرفانًا مِنهم بِما لِلكَلام مِن ظُرُوف تَتَحَكَّم فيما يَصدر عَن المُتَكَلِّم مِن كَلام يَنقل فيه أَفكاره إلى المُخاطَب، فيَتَشكَّل الأسلوب بِما تُملِيهِ تِلْكَ الأحوال عَلى المُتَكَلِّم.

وَمِن هُنا كان المُنطَلَق الَّذِي انطَلَقَ مِنه في رِسالتي هَذه، والأساس الَّذِي أَرسَيْتُ عَليه المَنهج الَّذِي رَسَمْتُهُ لِلرِّسالة.

وليس هَذا المُنطَلَق جَدِيدًا عَلى عِلْم النُّحو مِن بَيْن فُرُوع اللُّغة وآدابها، وإنَّما هو الأساس الَّذِي يَنبَنِي عَليه تَأليف الجُملة أو تَأليف الكَلام.

فَنَجِد الرِّضِيِّ في شَرَحه الكافيَّة يَتناول هَذا المَوضوع وَيُعالِجه وَيُصَرِّح بِأنَّ الغَرَض الَّذِي وُضِع لَهُ التَّوكيد أَحَد ثَلاثَةِ أَشياء:

١ - أن يَدفَع المُتَكَلِّم ضَرَرَ غَفلة السَّامع عَنه.

٢ - أن يَدفَع ظَنَّهُ بِالْمُتَكَلِّمِ الغَلَط.

٣ - أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَنْ نَفْسِهِ ظَنَّ السَّامِعِ بِهِ تَجَوُّزًا^(١).

وكذلك نرى الزَّمَخْشَرِيَّ يقول - وهو يُعالج أسلوب التَّوكِيد في دراسته التَّحْوِيَّة -
أَنْكَ إِذَا كَرَّرْتَ فَقَدْ قَرَّرْتَ الْمُؤَكَّدَ، وما علق به في نَفْسِ السَّامِعِ وَمَكَّنْتَهُ في قَلْبِهِ،
وَأَمَّطْتَ شَبْهَةً رُبَّمَا خَالَجَتْهُ أَوْ تَوَهَّمَتْ غَفْلَةً أَوْ ذَهَابًا عَمَّا أَنْتَ بِصَدَدِهِ، فَأَزَلَّتْهُ، وكذلك
إِذَا جِئْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، فَإِنَّ لِظَانَ أَنْ يَظُنَّ حِينَ قُلْتَ: زَيْدٌ أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ فِيهِ تَجَوُّزٌ
أَوْ سَهْوٌ أَوْ نِسْيَانٌ^(٢).

ففيما أثبتته الزَّمَخْشَرِيُّ والرَّضِيُّ نَصُّ عَلَى الْإِتِّزَامِ بِمُرَاعَاةِ حَالِ السَّامِعِ، وملاحظة
ما بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ عِلَاقَةٍ، وإشارة واضحة إلى أَهْمِيَّةِ مُرَاعَاةِ الْمُنَاسَبَاتِ الْقَوْلِيَّةِ
عِنْدَ تَعْبِيرِ الْمُتَكَلِّمِ عَمَّا فِي نَفْسِهِ مِنْ أَفْكَارٍ تَعْبِيرًا صَحِيحًا بِكُلِّ مُتَطَلِّبَاتِ الْفَصَاحَةِ الَّتِي
ظَنَّ الدَّارِسُونَ أَنَّهَا شَيْءٌ فَوْقَ صِحَّةِ الْكَلَامِ.

ولم تَخْتَلِفْ مُعَالَجَةُ هَؤُلَاءِ الدَّارِسِينَ النَّابِهِينَ عَنْ مُعَالَجَةِ الْخَطِيبِ فِي إِبْصَاحِهِ
مَوْضُوعَ التَّوكِيدِ، فَقَدْ كَانَ الْكَلَامُ الْفَصِيحُ عِنْدَهُ مَا اقْتَصَرَ فِيهِ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدَرِ
الْحَاجَةِ وَمَا رُوِيَ فِيهِ حَالُ الْمُخَاطَبِ، فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِيًا الذَّهْنَ اسْتَعْنَى
الْمُتَكَلِّمُ عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ طَالِبًا مُنْتَظِرًا حَسُنَ تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ
بِمُؤَكَّدٍ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا أَوْ حَاكِمًا بِخِلَافِ مَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ وَجَبَ تَوْكِيدُ الْكَلَامِ
بِحَسَبِ مَا تَشْعُرُ بِهِ حَالُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ شِدَّةٍ فِي الْإِنْكَارِ أَوْ ضَعْفٍ فِيهِ.

لِذَلِكَ كَانَ لِرِزَامًا عَلِيٍّ أَنْ أُشِيرَ إِلَى التَّوكِيدِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ، بِجَانِبِ عَنَاصِرِ الْمَنْهَجِ
الَّذِي وَضَعْتُهُ لِلتَّوكِيدِ عِنْدَ الثُّحَاةِ، وَكَانَ مِنْ جَرَاءِ هَذَا الْأَسَاسِ الَّذِي وَضَعْتُهُ لِلْمَنْهَجِ
أَنِّي اسْتَقْصَيْتُ أَسَالِيبَ التَّوكِيدِ، فَوَجَدْتُهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ أَرْبَعَةِ مَوْضُوعَاتٍ:

الأَوَّلُ: التَّكَرَّارُ بِنَوْعِيهِ، وَأَعْنِي بِهِمَا التَّكَرَّارَ اللَّفْظِيَّ وَالتَّكَرَّارَ الْمَعْنَوِيَّ وَقَدْ بَيَّنْتُ

(١) شَرْحُ الْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٣٢٨.

(٢) الْمُفَصَّلُ ص ١١١ - ١١٢.

في هذا الموضوع، متى تكون الحاجة إلى التوكيد اللفظي؟، ومتى تكون الحاجة إلى التوكيد المعنوي؟.

ثم استقصيتُ أحوال التوكيد بالفاظه المعنوية وألقيت الضوء على (كُلّ) التي تُفيد الإحاطة والاستغراق فوجدتُ أنها إذا أُضيفت إلى ما فيه (أل) الجنسية كان حسنًا لإفادة الاستغراق الذي تُفيده (كُلّ).

ولهذا نجد القرآن الكريم وهو مصدر اللغة الأول يقول: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(١) (كُلّ) هنا مُضافة إلى ما فيه (أل) التي للجنس فحسنت إضافتها، ولم يقل القرآن الكريم: «فأخرجنا من الثمرات كلها» ولو أنّ المعنى واحد، ويستوي فيه الأمران من إفادة كُلّ الإحاطة والشمول، إلا أنّ استعمال كُلّ مُضافة إلى ما فيه (أل) التي للجنس دون استعمالها مؤكدة للثمرات مُضافة إلى ضميرها به حكمة، وذلك لأنّ (من) في الآية لبيان الجنس لا للتبعض والمَجْرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف، والمُراد من الثمرات أنفسها وأدخل (من) لبيان الجنس كُله، فلو قال: أخرجنا به من الثمرات كلها، لقليل: أي شيء أخرج منها، وتوهم أنّ المَجْرور في موضع الظرف وأنّ مفعول أخرجنا فيما بعد، فإذا تقدّمت (كُلّ) زال هذا التوهم لأنّ (كُلّ) إذا تقدّمت اقتضت الإحاطة والشمول بالجنس، وإذا تأخّرت اقتضت بالموكّد جنسًا شائعًا كان أو معهودًا، فكان الابتداء بـ (كُلّ) أحضر للمعنى وأجمع للجنس.

كما تتبعتُ أحوالها في الجملة المنفية، فوجدتُ أنّ كُلّ إذا تقدّم عليها النفي أفادت سلب العموم، أمّا إذا تقدّمت على النفي فإنّها تُفيد عموم السلب وهي عند إضافتها إلى (ما) المصدريّة والظرفيّة، وأصبح التركيب من (كُلّ، ما) أفاد التركيب العموم والتكرار، كما في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾^(٢).

(١) سورة الأعراف الآية ٥٧.

(٢) سورة النساء الآية ٥٦.

وَوَجَدْتُ أَنَّ (كُلَّ) تَأْتِي صِفَةً وَتُفِيدُ التَّمَامَ وَالْكَمَالَ بِجَانِبِ أَنَّهَا وَضِعَتْ لِلتَّوْكِيدِ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ تَأْتِي صِفَةً إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَطْعُهَا إِلَى الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ، كَمَا تَكُونُ الْحَالُ مَعَ الصِّفَةِ لِأَنَّ الْقَطْعَ يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّهَا كَالتَّوْكِيدِ وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً، وَالْفَاظُ التَّوْكِيدُ لَا يَجُوزُ قَطْعُهَا، وَلِذَلِكَ يَقُولُ سَيِّبَوِيهِ^(١) فِي كِتَابِهِ: سَأَلْتُ الْحَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا، فَقَالَ: الرَّفْعُ عَلَى: هُمَا صَاحِبَايَ أَنْفُسُهُمَا، وَالنَّصْبُ عَلَى: أَغْنِيَهُمَا أَنْفُسُهُمَا وَلَا مَذْحَ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُمَدَحُ بِهِ.

وَلَمَّا اسْتَقْصَيْتُ التَّوْكِيدَ اللَّفْظِيَّ، وَجَدْتُ أَشْيَاءَ أُخْرَى تَابِعَةٌ لِلتَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ مِنْ حَيْثُ التَّكْرَارِ، وَتُعَدُّ أُسْلُوبًا مِنْ أَسَالِيبِ التَّوْكِيدِ، إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ تَوْكِيدًا نَحْوِيًّا بِمَعْنَى التَّابِعِ، كَمَا ذُكِرَ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ، وَلَكِنْ أَسَالِيْبُهَا أَفَادَتْ تَوْكِيدًا، وَذَلِكَ مِثْلُ: الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، فَإِنَّهُ أَكَّدَ الْفِعْلَ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ الْحَاجَةِ إِلَى التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، إِذَا اقْتَضَتْهُ الظُّرُوفُ وَالْأَحْوَالُ الْمُلَابِسَةَ لِلْخِطَابِ، وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ مَثَلًا: ذَهَبَ زَيْدٌ، فَإِنْ كَانَ الشَّكُّ فِي الْفِعْلِ لَا فِي الْإِسْنَادِ إِلَى زَيْدٍ، قُلْنَا: ذَهَبَ زَيْدٌ ذَهَابًا، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢)، فَإِنَّ الْمَصْدَرَ (تَكْلِيمًا) لِتَوْكِيدِ الْفِعْلِ وَالَّذِي اقْتَضَى التَّوْكِيدَ هُوَ الشَّكُّ وَالتَّوَهُّمُ فِي الْفِعْلِ، بِأَنَّ كَانَ الْكَلَامَ بِالْوَحْيِ أَوْ بغيرِهِ لَا بِالْكَلامِ الْمَعْرُوفِ، فَأُزِيلَ هَذَا التَّوَهُّمُ بِالْمَصْدَرِ حَيْثُ أَكَّدَ حَدُوثَ الْفِعْلِ.

وَكَانَ هَذَا ضِمْنِ بَابِ التَّكْرَارِ وَلَوْ أَنَّهُ لَيْسَ تَابِعًا نَحْوِيًّا وَكَذَلِكَ فِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَالصِّفَةِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّوْكِيدُ، وَالْعَطْفُ عِنْدَمَا يُعْطَفُ الشَّيْءُ عَلَى مِثْلِهِ لِإِرَادَةِ التَّوْكِيدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣) فَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ دَاخِلٌ تَحْتَ الدُّعَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ. ثُمَّ تَبَعَتْ أَسَالِيبُ

(١) كِتَابُ سَيِّبَوِيهِ ج ٢ ص ٦٢ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونِ.

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ الْآيَةُ ١٦٤.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الْآيَةُ ١٠٤.

البَدَل، فَوَجَدْتُهُ فِي بَعْضِ أَسَالِيهِ نَوْعًا مِنْ أَسَالِيِبِ التَّوَكِيدِ وَهُوَ التَّكَرُّارُ وَقَدْ أُنَارَ لِي الطَّرِيقَ إِلَى هَذَا قَوْلُ الرَّمْخَشَرِيِّ فِي الْمُفَصَّلِ، «وَأَمَّا يُذَكَّرُ الْأَوَّلُ لِنَحْوِ مِنَ التَّوَطُّةِ وَلِيَقَادَ بِمَجْمُوعِهِمَا فَضْلُ تَأْكِيدٍ وَتَبْيِينٍ لَا تَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ»^(١).

وَتَطْبِيقُ هَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝٥١ صِرَاطَ اللَّهِ﴾^(٢)، وَفِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) فَلَوْ لَمْ يُذَكَّرِ الصِّرَاطُ الثَّانِي لَمْ يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ هُوَ صِرَاطُ اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ ذِكْرُ لِيُقِيدَ فَضْلُ تَمْكُنٍ وَتَوَكِيدٍ إِذْ هُوَ الْأَوَّلُ بِعَيْنِهِ، وَكُرِّرَ لِعَرَضِ الْبَيَانِ وَالتَّوَكِيدِ بِمَجْمُوعِ الْكَلِمَتَيْنِ، الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ التَّوَكِيدَ نَوْعٌ مِنَ الْبَدَلِ جَاءَ بِكَلِمَاتٍ خَاصَّةٍ وَلَزِمَ أَنْ تُعَدَّدَ وَتُحَدَّدَ فَكَانَ تَفْصِيلًا لِأَنْوَاعِ الْبَدَلِ وَتَعْبِيرًا لِجُزْءٍ مِنْهُ، ثُمَّ زَادَ الْبَدَلُ فِي أَنَّهُ لِلتَّخْصِيسِ لَا لِلْعُمُومِ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِخِلَافِ التَّوَكِيدِ.

وَهَكَذَا جَعَلْتُ هَذِهِ الْأَسَالِيِبَ كُلَّهَا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ وَالنَّعْتِ وَالْعَطْفِ وَالْبَدَلِ مُلْحَقَةً بِأَسَالِيِبِ التَّكَرُّارِ لِمَا فِيهَا مِنْ تَكَرُّارٍ.

الثَّانِي: التَّوَكِيدُ بِالْأَدَاةِ: وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالذُّخُولِ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالذُّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ الْأَدَوَاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ (إِنَّ)، وَتَتَّبَعْتُ مَوَاقِعَهَا، فَوَجَدْتُ أَكْثَرَ مَوَاقِعِ (إِنَّ) أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّلْعِيلِ عَمَّا قَبْلُهَا، وَذَلِكَ لِتَنْزِيلِ مَا قَبْلُهَا مَنَزِلَةً سُؤَالِ الشَّاكِّ فَلِذَلِكَ حَسُنَ التَّوَكِيدُ بِهَا، وَهَذَا كَمَا فِي فَوَاصِلِ الْآيِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۚ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾^(٤).

وَيُؤَكَّدُ مَعَ (إِنَّ) بِاللَّامِ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ انْكَارٍ أَوْ حَاكِمًا بِخِلَافِ مَا يَقُولُهُ

(١) الْمُفَصَّلُ ص ١٢١.

(٢) سُورَةُ الشُّورَى الْآيَتَانِ ٥٢، ٥٣.

(٣) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الْآيَتَانِ ٦، ٧.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٣٢.

المُتَكَلِّم، وذلك لِشِدَّةِ التَّوَكُّيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾^(١) بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اتِّبَاعًا فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِكٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾^(٢)، فَلَمْ يُؤَكِّدْ هُنَا بِاللَّامِ حَيْثُ لَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ التَّوَكُّيدِ.

ثُمَّ تَبَعَتْ هَذِهِ اللَّامُ فَوَجَدَتْهَا يُؤَكِّدُ بِهَا مَعَ (إِنْ) - وَتُسَمَّى لَامَ الْإِبْتِدَاءِ - حِينَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَقَدْ تَكُونُ لَازِمَةً مَعَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنْ) النَّافِيَةِ.

وَيُؤَكِّدُ بِهَا مَعَ الْقَسَمِ وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَجَمِيعُ هَذِهِ اللَّامَاتُ مَفْتُوحَةٌ، أَمَّا لَامُ الْجُحُودِ فَهِيَ مَكْسُورَةٌ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ، فَهِيَ بِمِثَابَةِ الْبَاءِ الرَّائِدَةِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ الْمَنْفِيِّ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ.

ثُمَّ اسْتَقْصَيْتُ أَحْوَالَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ، فَوَجَدْتُهُ يُؤَكِّدُ بِهِ مَرَّةً عَلَى أَنَّهُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّكْرَارِ، فَلَا يُؤَكِّدُ نِسْبَةً، وَإِنَّمَا يُؤَكِّدُ الضَّمِيرَ السَّابِقَ كَمَا لَوْ كَرَّرْنَا اسْمًا أَوْ حَرْفًا، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٣) أَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ لِلْعَطْفِ عَلَيْهِ، فَجَعَلَتْ هَذَا النَّوْعَ مِنَ التَّوَكُّيدِ فِي بَابِ التَّكْرَارِ.

وَمَرَّةً أُخْرَى يُؤَكِّدُ نِسْبَةً، فَجَعَلْتُهُ فِي بَابِ التَّوَكُّيدِ بِالْأَدَاةِ، فَهُوَ بِمِثَابَةِ (إِنْ) حِينَ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ لِتَأْكِيدِ النِّسْبَةِ، وَطَرِيقُ إِفَادَةِ تَوَكُّيدِ الْإِسْنَادِ بَيْنَ جُزْئِي الْجُمْلَةِ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ هُوَ إِفَادَةُ مَعْنَى الْحَصْرِ، فَإِذَا قُلْنَا مَثَلًا: زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ، مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّنَا قَصَرْنَا الْقِيَامَ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْوَأْبُ الرَّحِيمُ﴾^(٤).

أَمَّا (أَنَّ) بِالْفَتْحِ فَلَمْ أَقْتَنِعْ بِأَنَّهَا لِلتَّوَكُّيدِ مِثْلَ (إِنْ) بِالْكَسْرِ، فَقَدْ تَبَعَتْ مَوَاقِعَهَا

(١) سُورَةُ يَسَ الْآيَةُ ١٦.

(٢) سُورَةُ يَسَ الْآيَةُ ١٤.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٣٥.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ ٣٧.

وَأَسَالِيهَا، فَوَجَدْتُهَا وَاصِلَةً أَي تَسْمَحُ بِدُخُولِ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ وَلَا تَطْلُبُهُ فَاعِلًا مِثْلَ: يَسْرَنِي أَنَّ مُحَمَّدًا نَاجِحٌ، فَلَوْ غَيَّرْنَا هَذَا التَّرْكِيبَ وَقُلْنَا: يَسْرَنِي مُحَمَّدٌ نَاجِحًا، نَجِدُ أَنَّ الْجُمْلَةَ تَغَيَّرَتْ وَلَيْسَ فِيهَا تَأْكِيدٌ حَقًّا كَمَا فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ قُوَّةَ الْأُسْلُوبِ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ لَمْ تَأْتِ مِنْ (أَنَّ) وَإِنَّمَا مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُكُونَةِ مِنْ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا أَيِ مِنَ التَّرْكِيبِ ذَاتِهِ لَا مِنْ (أَنَّ).

وَقَدْ تَبَيَّنَتْ (لَوْ) الَّتِي تَلِيهَا (أَنَّ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْأَوَّلُ لِلُّغَتِنَا - فَوَجَدْتُ أَنَّ خَبَرَ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) دَائِمًا يَكُونُ فِعْلًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (لَوْ) إِذَا كَانَتْ مُثَبَّتَةً لَفْظًا فَهِيَ مَنْفِيَّةٌ مَعْنَى وَبِالْعَكْسِ، لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ خَبَرَ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) اسْمًا، لِأَنَّهُ لَا يَتَّفِقُ مَعَ الْمَعْنَى، إِذِ الْاسْمُ يُفِيدُ الثُّبُوتَ، وَالْفِعْلُ يُفِيدُ الْحُدُوثَ وَالتَّجَدُّدَ فَكَيْفَ تَكُونُ الْجُمْلَةُ مَنْفِيَّةً فِي الْمَعْنَى وَيَأْتِي خَبَرُهَا اسْمًا وَبِالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ أَنْ نَعُدَّ (أَنَّ) مِنْ أَدَوَاتِ التَّوْكِيدِ وَتَأْتِي فِيهَا هُوَ مَنْفِيٌّ فِي الْمَعْنَى.

وَمِنْ هُنَا نَرَى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَهُمُ الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ وَضَعُوا التَّرَاكيبَ الصَّحِيحَةَ، وَجَعَلُوا لِكُلِّ تَرْكِيبٍ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبَ لَهُ، فَالْتُّحَاةُ هُمُ الَّذِينَ قَدَّمُوا الْأَدَوَاتِ وَالتَّرَاكيبَ وَجَعَلُوهَا فِي أَمَاكِنِهَا الْمُنَاسِبَةِ لَهَا فِي الْمَعْنَى ثُمَّ عَلَّلَ الْبَلَاغِيُّونَ وَخَاضُوا فِي ذَلِكَ.

الثَّالِثُ: يَتَّبِعِي لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالشُّعْرِ الْعَرَبِيِّ وَجَدْتُ أَدَوَاتَ تَزَادُ فِي الْكَلَامِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا إِذَا حُذِفَتْ لَا يَقْسُدُ الْكَلَامَ وَلَا يَخْتَلُّ التَّرْكِيبُ، وَإِنَّمَا يَخْلُو مِنْ مَعْنَى وَهُوَ التَّوْكِيدُ، وَهَذَا فِي مِثْلِ (الْبَاءِ) تَزَادُ فِي الْخَبَرِ الْمَنْفِيِّ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾^(١) مَعَ أَنَّ الْبَاءَ وَضِعَتْ فِي اللُّغَةِ لِتَكُونُ لِمَعَانٍ غَيْرِ مَعْنَى التَّوْكِيدِ، مِثْلَ: الْإِلْصَاقِ، وَالتَّعَدِيَةِ، وَالسَّبَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَعَانٍ مَعْرُوفَةٍ فِي اللُّغَةِ، فَهِيَ عِنْدَمَا تَجِيءُ لِمَعْنَى التَّوْكِيدِ تَنْسَلَخُ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي وَضِعَتْ لَهَا فِي اللُّغَةِ إِلَى مَعْنَى

(١) سُورَةُ الْغَاشِيَةِ الْآيَةُ ٢٢.

آخر وهو التوكيد، ولهذا هو السبب في تسميتها حرفاً زائداً، لا على أنها لا معنى لها، ويظهر هذا في قوله تعالى: ﴿مَامْنَعَكَ آلَاسْتَجْدُ﴾^(١)، زيدت (آلا) هنا، لأنّ المقام يقتضي ذلك، فالمقام مقام تسجيل العُصيان على إبليس، فأريد توكيد نفْي السُّجود حيث ذُكر نفْي السُّجود من إبليس في الآية السابقة، في قوله تعالى: ﴿قُلْنَا لِلْمَلَكِيَّةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾^(٢)، ﴿قَالَ مَامْنَعَكَ آلَاسْتَجْدُ إِذْ أُمِرْتُكَ﴾^(٣)، وإذا قيل: إنّ (لا) هنا أفادت توكيداً لنفْي وهي موضوعة في أصل وضعها لمعنى النفي، فهي لا تخرج عن المعنى الذي وُضع لها، فلماذا يقال عنها: إنها زائدة؟ فالجواب: أنها وإن كانت وُضعت للنفي، وهي هنا لتأكيد النفي، إلا أنها لم تنفِ الفعل (تسجد) في التركيب لأنّ المعنى: أن تسجد، وإنما أكّدت نفْي معنى مُراد في الكلام.

ولما كانت حروف الزيادة أدوات خَرَجَتْ مِنْ مَعَانِيهَا الَّتِي وُضِعَتْ لَهَا فِي اللُّغَةِ جَعَلْتُ لَهَا بَاباً خَاصّاً سُمِّيَ التَّوْكِيدُ بِالزِّيَادَةِ، وَلَمْ أَجْعَلْهَا ضِمْنَ بَابِ التَّوْكِيدِ بِالْأَدَاةِ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَدَوَاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي بَابِ التَّوْكِيدِ بِالْأَدَاةِ اسْتُعْمِلَتْ فِيهَا وَوُضِعَتْ لَهَا فِي أَصْلِ اللُّغَةِ وَهُوَ التَّوْكِيدُ بِخِلَافِ أَدَوَاتِ الزِّيَادَةِ.

وَتَبَعْتُ (كان) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَوَجَدْتُ أَنَّهَا مَعَ كَوْنِهَا مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ لِتَدَلَّ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِي، فَإِنَّهَا تَدَلُّ عَلَى الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَالْدَّوَامِ، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٤) فَإِنَّهَا هُنَا تَدَلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَثُبُوتِ الْغُفْرَانِ وَالرَّحْمَةِ لِلَّهِ تَعَالَى قَدِيمًا وَأَزَلًا، لِذَلِكَ جَعَلْتُهَا مَعَ بَابِ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ تَوَشَّعَ فِي مَعْنَاهَا وَاسْتِعْمَلَهَا وَخَرَجَتْ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى لَيْسَتْ مَوْضُوعَةٌ لَهَا أَصْلًا، فَأَفَادَتِ التَّوْكِيدَ، وَهَذَا مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي خَاضَ فِيهَا الْبَلَاغِيُّونَ.

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ١٢.

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ١١.

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةُ ١٢.

(٤) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ ٩٦.

وكذلك الجملة المُعترضة، فهي زائدة من حيث إن حذفها لا يُفسد الكلام ولا يُخلُّ التركيب ولكنها زيدت لتوكيد معنى مُراد في الكلام، ولهذا جعلتها ضمن باب الزيادة، وهي من الموضوعات التي خاض فيها البلاغيون أيضًا.

الرابع: التوكيد بغير أداة: عن طريق نظم الكلام بطريق خاص وينظم معين يُفيد توكيدًا للسامع أو القارئ، وهذا كما في التقديم والتأخير، فقد يُقدّم المُتكلّم أو يؤخّر مع بقاء المُقدّم على حاله قبل التقديم إذا اقتضت الظروف والأحوال المُلايسة للكلام ذلك، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾^(١)، فإنّ تقديم المفعول على الفاعل أفاد قصر موسى على الخوف، لأنّ المُراد تأكيد خوف موسى، ولذلك وجّه إليه الخطاب بالتأكيد عن طريق (إنّ)، (الفصل) ليناسب خوفه الشديد الذي أفاده تقديم المفعول (خيفة) على الفاعل (موسى)، وقد قال علماء النحو عن هذا التقديم إنّهُ للعناية والاهتمام، ثمّ خاض البلاغيون في ذلك، وهذا الباب في الحقيقة بين النحاة والبلاغيين لذلك أُشِرْتُ أخيرًا في الباب الخامس إلى التوكيد عند البلاغيين، لأنّ هذا الموضوع: أسلوب التوكيد موضوع حيويّ تناوله النحاة كما تناوله البلاغيون.

بيد أنّ النحاة حينما عرّضوا له لم يجمعوه في باب واحد، وإنّما تناولوه في مواضع مُختلفة مبنوثة في كُتب النحو تطبيقًا لمنهج العامل وتأثيره.

وقد اختلف النحاة والبلاغيون حول التوكيد عن طريق التكرار (التوكيد اللفظي) فالنحاة يقولون: إنّ التوكيد عن طريق التوكيد اللفظي تكرارًا في اللفظ والمعنى واحد أمّا إذا تعدّدت المعاني وتكرّرت المقامات فإنّ هذا ليس توكيدًا وهذا كما في سورة الرحمن في قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَبِّكَ مَا تُكْذِبَانِ﴾^(٢) لأنّه تكرار في اللفظ لمعانٍ متعدّدة، فكلّ آية من الآيات المُتكرّرة المُراد بها المُكذّبون بما ذُكر قبيل هذه الآية، فلم يتعدّد اللفظ على معنى واحد، فإنّه سبحانه وتعالى عدّد نعماءه في هذه السورة

(١) سورة طه الآية ٦٧.

(٢) سورة الرحمن الآية ١٦.

وَأَذَكَّرَ عِبَادَهُ وَتَبَّهَمَ عَلَى قُدْرَتِهِ وَلُطْفِهِ بِخَلْقِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَ ذِكْرَ كُلِّ خُلَّةٍ وَصَفَهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ وَجَعَلَهَا فَاصِلَةً بَيْنَ كُلِّ نِعْمَتَيْنِ لِيَفْهَمَهُمُ النُّعْمَ.

أَمَّا الْبَلَاجِيُونَ فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا التَّكْرَارَ لِلتَّوَكِيدِ، إِذْ أَنَّ اللَّهَ يُذَكِّرُ بِتَكَرُّارِ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَذَكَّرُوا إِنَّكُمْ أَرْسَلْنَاكُمْ قَدْ كَذَبْتُمْ﴾ (١) الْمُعَانِدِينَ وَالْمُكَابِرِينَ مِنْ عِبَادِهِ بِنِعَمِهِ وَآيَاتِهِ وَيُخَوِّفُهُمْ وَيُنذِرُهُمْ، وَفِي تَخْوِيفِهِ وَإِنْذَارِهِ لَهُمْ رَدْعٌ لَهُمْ عَنِ الْاسْتِمْرَارِ فِي الْمُعَانَدَةِ وَالْمُكَابَرَةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَذَكِيرِهِمْ بِنِعَمِهِ وَآيَاتِهِ عَلَيْهِمْ، فَهَذَا التَّكْرَارُ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ آيَةٍ خَاصَّةً بِالْمَعْنَى الَّتِي سَبَقَتْهَا إِلَّا أَنَّهُ يُقَاطَعُ لِلتُّفُوسِ وَتَشْوِيقٍ إِلَى مَا فِيهِ الْفَوْزُ بِهَذِهِ النُّعْمِ كَمَا فِيهِ اتِّعَازٌ بِمَا أَصَابَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْعَذَابِ، فَيَكُونُ هَذَا التَّكْرَارُ بِمَثَابَةِ قَرْعِ الْعَصَا، لِثَلَاثِ تَسْتَوَلِي عَلَيْهِمُ الْغَفْلَةُ وَيَغْلِبُ عَلَيْهِمُ النِّسْيَانُ، وَفِي هَذَا كُلِّهِ تَرْسِخٌ لِلرَّغْبَةِ فِي الْاسْتِمْرَارِ بِمَا يُوَصِّلُ إِلَى الثَّوَابِ وَوُضُوحٌ لِلْجَزَاءِ الرَّادِعِ لِلْمُكَابِرِينَ الْمُكْذِبِينَ وَرَدْعٌ عَنِ الْبَاطِلِ وَعَوْدٌ إِلَى الْحَقِّ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ أَثَرٌ مِنْ آثَارِ التَّكْرَارِ، وَهُوَ هَدَفٌ مِنْ أَهْدَافِ التَّوَكِيدِ وَهَكَذَا نَجِدُ الْبَلَاجِيَّيْنَ خَاضُوا فِي الْمَعْنَى وَتَوَغَّلُوا فِيهَا وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا مَعَ الثُّحَاةِ فِي كُلِّ مَا قَرَّرَهُ الثُّحَاةُ مِنْ أَنَّهُ أُسْلُوبٌ مِنْ أُسَالِيبِ التَّوَكِيدِ إِلَّا فِي التَّكْرَارِ لِمَعَانٍ مُتَعَدَّةٍ.

وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْمَوْضُوعَ الْحَيَوِيَّ إِنَّمَا هُوَ بَحْثٌ نَحْوِيٌّ خَالِصٌ يُؤَدِّي رَجْعُهُ إِلَى حَقْلِ النَّحْوِ إِلَى رَدِّ اعْتِبَارِهِ وَاسْتِعَادَةِ حَيَوِيَّتِهِ.

وَفِي خِتَامِ هَذَا الْبَحْثِ إِذْ أُقَدِّمُهُ رَاجِعًا مِنَ الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ أَنْ أَكُونَ وَفَّقْتُ إِلَى بَيَانِ أُسْلُوبِ مِنْ أُسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سَوْءِ الْفَهْمِ وَضَلَالِ الرَّأْيِ وَأَبْرَأُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنَ التَّكَلُّفِ لِمَا لَا أَحْسِنُ وَالْخَوْضَ فِيمَا لَسْتُ لَهُ بِأَهْلٍ.

وَفَقَّنِي اللَّهُ لِمَا فِيهِ الْخَيْرِ.

مُحَمَّدٌ حُسَيْنٌ أَبُو الْفُتُوحِ

(١) سُورَةُ الرَّحْمَنِ الْآيَةِ ١٦.

المراجع

- ١ - أبو الحسن الأشموني، منهج السالك، حاشية الصبان.
- ٢ - ابن يعيش، شرح المفصل.
- ٣ - ابن هشام، المغني، حاشية الأمد.
- ٤ - ابن جني، الخصائص.
- ٥ - ابن جني، سر الصناعة.
- ٦ - ابن الحاجب، الكافية.
- ٧ - ابن هشام، أوضح المسالك، محمد محمد محيي الدين.
- ٨ - ابن مالك، التسهيل.
- ٩ - ابن مالك، شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين.
- ١٠ - ابن قتيبة، مشكل القرآن، السيد صقر.
- ١١ - أبو عبيدة، مجاز القرآن.
- ١٢ - ابن الأثير، المثل السائر.
- ١٣ - أبو السعود، تفسير أبي السعود.
- ١٤ - للباقلائي، إعجاز القرآن.

- ١٥ - للشيخ الحملاوي، شذا العرف.
- ١٦ - للعلامة خالد الأزهرى، التَّصْرِيح على التَّوْضِيح.
- ١٧ - للزَّركَشى، عُلُوم الْقُرْآن، أبو الفضل إبراهيم.
- ١٨ - للزَّمَخْشَرى، تَفْسِير الْكَشَاف.
- ١٩ - سَيِّد قَطَب، ظِلَال الْقُرْآن.
- ٢٠ - سَيَّوِيه، كتاب سَيَّوِيه، عبد السلام هارون.
- ٢١ - للسَّيَّوطى، هَمْعُ الْهَوَامِع.
- ٢٢ - الشَّنْفِيطى، الدَّرَرُ اللَّوَامِع، دار المعارف - بيروت.
- ٢٣ - للطَّبْرِى، تَفْسِير الطَّبْرِى.
- ٢٤ - عبد القاهر الجُرجانى، دَلَائِلُ الْإِعْجَاز، السَّيِّد مُحَمَّد رشيد رضا.
- ٢٥ - عبد القاهر الجرجاني، أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ، السَّيِّد مُحَمَّد رشيد رضا.
- ٢٦ - لِلْفَرَّاء، مَعَانِي الْقُرْآن.
- ٢٧ - لِلْقُرْطُبى، تَفْسِير الْقُرْطُبى.
- ٢٨ - لِلْقَزْوِينى، الْإِبْضَاح.
- ٢٩ - الشَّنْفِيطى، الدَّرَرُ اللَّوَامِع، دار المعارف - بيروت.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
المُقدمة	٧
معنى التّوكيد	١٣
التّوكيد عند النّحاة	١٧
الباب الأوّل: التّوكيد بالتّكرار	١٩
- التّوكيد اللفظيّ	٣٧
- التّوكيد المعنويّ	٥٣
- ما يلتحق بالتّكرار	٧٩
• توكيد الفعل بالمصدر	٨٠
• التّوكيد بالحال	٩٦
• التّوكيد بالوصف	١١١
• التّأكيد بالمعطوف	١١٧
• التّوكيد بالبدل	١٢٣
الباب الثاني: التّوكيد بالأداة	١٢٧
- الفصل الأوّل: الأدوات التي تختصّ بالأسماء للتّوكيد	١٣١
- الفصل الثاني: تأكيد الجُمْلِ الفعلية	١٥٧
- الفصل الثالث: التّوكيد بالأدوات المُشتركة	١٧٧
الباب الثالث: الزيادة	١٩١

٢٣٥	الباب الرابع : التوكيد بغير أداة
٢٣٩	٤ - التوكيد بالقسم
٢٤٦	- التوكيد في طريق التقديم
٢٥٥	الباب الخامس : التوكيد عند البلاغين
٢٧٩	الخاتمة
٢٨٩	المراجع
٢٩١	المحتويات

